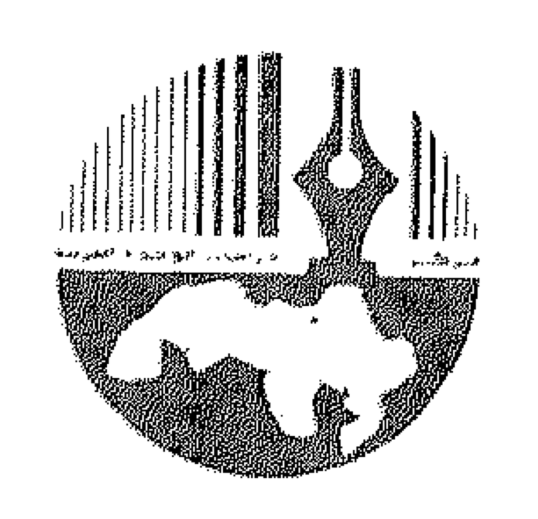
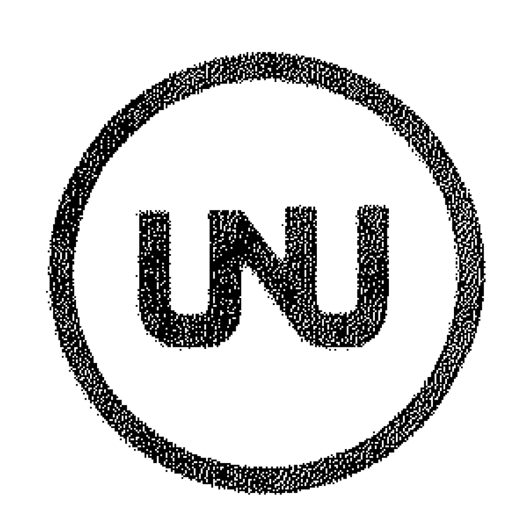


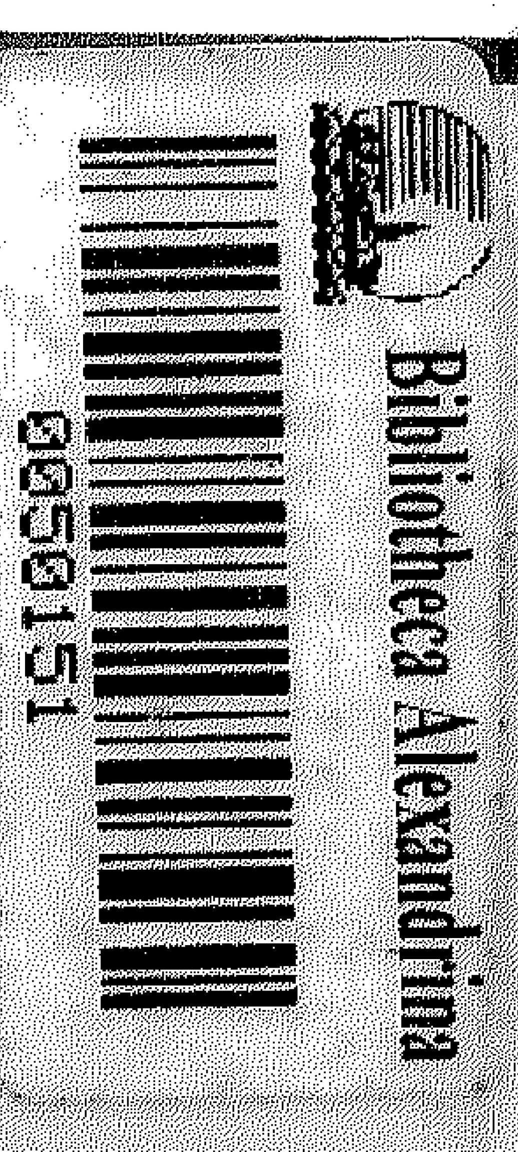


مركز دراسات الوحدة العربية

جامعـة الأمــم المتحــدة

التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي

دراسة تحليلية لاهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥



منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الأوسط

التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية

في الوطن العربي





مركز دراسات الوحدة العربية

جامعة الأمم المتحدة

التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي

دراسة تحليلية لاهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥

الدكتور محمود عبد الفضيل

منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الأوسط

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبد الفضيل، محمود

التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والإتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥/ محمود عبد الفضيل.

٢٤٩ ص.

ببليوغرافية: ص ٢٣١ ـ ٢٤٠.

يشتمل على فهرس.

١. الطبقات الاجتماعية ـ البلدان العربية. أ. العنوان.

305.509174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى: بيروت، شباط/فبراير ١٩٨٨

الطبعة الثانية: بيروت، حزيران/يونيو ١٩٩٧

المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول | الموضوع | الصفحة

تَوطِئَة

هـذا البحث يمثل محـاولة أولى استـطلاعية للتعـرف على تضاريس الأوضـاع والمواقع والتـركيبات الـطبقية في المنـطقة العـربية في خصـوصيتها التـاريخية، وفي انعكاساتها على عملية التنمية والتطورات السياسية والاجتماعية. وغني عن القول ان تلك المحاولة تظل محاولة أولية لموضوع واسع وعميق ومترامي الأطراف، لا يقوى عليه باحث فرد، مهما أوتي من علم ومعرفة.

وأود بمناسبة انتهاء هذا البحث ودفعه للنشر، أن أتوجه بخالص الشكر **لجامعة الأمم المتحدة** (طوكيو) و**مشروع المستقبلات العربية البديلة** (منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة) على إتاحتهم هذه الفرصة الثمينة للقيام بهذا البحث التجميعي الذي هو بمثابة التتويج لجهد بحثي مستمر في إطـار مشروع المستقبـلات البديلة، وشارك فيه عدد من الزملاء العرب الباحثين بدراسات مـرموقـة عن الأوضاع والتركيبات الطبقية في أقطار عربية بعينها: العراق، مصر، اليمن العربية، السودان، المغرب، تونس، الجزائر. بعضها قد نشر بالفعل، والبعض الآخر في سبيله للنشر.

وخلال اعداد هذا البحث، أمدني بعض الزملاء ببعض المـراجع والـدراسات القيمة، وأخص من بينهم د. علي مختار والأستاذ السيد يسين. كذلك قام الأستاذ سعد الفيشاوي بإعداد جانب من المادة العلمية المنشورة في هذا الكتاب، ولا سيما المادة الخاصة بالجدل السائد حول نمط الانتاج الآسيوي. . كما اعتمدت على الدراسـات والقراءات النقدية التي أعدها للمؤلفات التالية: مغنية الأزرق عن **نشوء الـطبقات في الجزائر**؛ د. عصام خفاجي، عن **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق**؛ روث فرست،

عن الطبقات في مجتمع نفطي: ليبيا؛ وسليم نصر وكلود دوبار عن الطبقات الاجتماعية في لبنان.

ولقد كان للمناقشات الغنية والثرية ـ التي امتدت لعدة جلسات ـ مع د. اسماعيل صبري عبد الله (منسق مشروع المستقبلات العربية البديلة) ومع د. ابراهيم سعد الدين عبد الله (المنسق المساعد للمشروع) أكبر الأثر في تعديل وإعادة كتابة المسودة الأولى للدراسة.. ولتخرج المخطوطة للقارىء بشكلها النهائي.

كذلك أود أن أشكر كل من الآنسة فوزية فرج والسيدة ألين زكي (بمنتدى العالم الثالث ـ مكتب القاهرة) على الجهد الكبير الذي قامتا به لطباعة مخطوطة الدراسة على الآلة الكاتبة بعناية فائقة أكثر من مرة.

ويبقى أن أهدي هذا العمل إلى الرفيقة الحبيبة ماجدة بركة، التي كان لها أكبر الدور في اطلاعي على دراسات الأنثروبولوجيا الاجتماعية في مجال الطبقات.. وكان للمناقشات الممتدة والثرية خلال فترة انجاز هذه الدراسة ودعمها المعنوي أكبر حافز على انجاز الدراسة. ولذا فإني أهدي لها هذا العمل رمزاً وتجسيداً للقاء تاريخي موعود.

وأخيراً، وليس آخراً، أتوجه بخالص الشكر للأخ د. خير الدين حسيب، مدير مركز دراسات الوحدة العربية، على تفضله بنشر هذه الدراسات وإعطائها العناية والأولوية في برنامج النشر الخاص بالمركز.

د. محمود عبد الفضيل
القاهرة: أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧

الفصل الأوّل

الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقيّة: بعض الاعتبارات المنهجيّة

أولاً: حول مفهوم الطبقات والمراتب والتقسيمات الطبقية في الفكر الغربي الحديث

إن مشكلة نشوء وتطور الطبقات في المجتمعات الحديثة تحتل أهمية نظرية وعملية كبيرة في فهم طبيعة تطور العلاقات الطبقية والصراعات في المجتمعات المعاصرة.

وهناك نظريات كثيرة متداولة حول نشوء التمايزات الطبقية في المجتمعات الحديثة. فبعض المؤلفين يرى أن التمايزات الطبقية بين الناس هي محصلة لعوامل بيولوجية، ويحكمها «العنصر السلالي» على وجه الخصوص. وقد تبنّى منظّرو الفاشية هذه النظرية، ويطبق من يعتقد بها قوانين ذات طبيعة بيولوجية على الظواهر الاجتماعية[1].

وهناك بعض التحليلات السوسيولوجية تعزو بداية انقسام الناس إلى طبقات، لظهور المهن والحرف المتعددة في المجتمع. ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن كل الذين ينتمون إلى مهنة واحدة يشكّلون طبقة محددة المعالم. بيد أن الاختلافات المهنية لا تكفي ولا تنهض وحدها أساساً كافياً لتقسيم الناس إلى طبقات، على النحو الذي سوف نراه فيما بعد.

ولقد وردت لدى جان جاك روسو بعض الإشارات المهمة حول أصل الملكية

---

(١) يندرج تحت هذا الصنف من النظريات تلك المسماة بنظريات الـ «Socio-biology» في الأدبيات الغربية.

الخاصة ونشوء الطبقات والدولة. فالملكية الخاصة تنشأ ـ في تقديره ـ نتيجة أن الناس ينزعون دوماً نحو ابتكار أدوات جديدة للعمل والانتاج ولفلاحة الأرض. وقد أتاحت هذه الأدوات الجديدة إمكانية تحسين الانتاجية الزراعية، وتسبّبت ـ في المدى الطويل ـ في نشوء الملكية الخاصة، التي أدت بدورها لتقسيم المجتمع إلى أغنياء وفقراء، وإلى نشأة الصراع بين «الذين يملكون» و «الذين لا يملكون»[٢].

وقد تولد عن هذا الصراع الطبقي المتعاظم ـ كما يقول روسو ـ الحاجة إلى تكوين الدولة لكي تحمي الملكية الخاصة، ولكي تعزز من أوضاع «الذين يملكون في مواجهة الذين لا يملكون»[٣].

وقد كانت المادية التاريخية أول نظرية تكشف عن الترابط الداخلي الوثيق بين تطور أنماط الانتاج والبناء الطبقي للمجتمع ، وأكدت على أن هذا الترابط العضوي إنما يرجع قبل كل شيء إلى أن مستوى معيناً من تطور انتاجية العمل يصبح شرطاً ضرورياً، ولكن غير كاف، لكي تكون هناك إمكانية استغلال الإنسان للإنسان، لأن الإنسان إذا كان ينتج فقط الحد الأدنى اللازم للإبقاء على وجوده العضوي وقدرته على إعادة انتاج قوة عمله، فلن تكون هناك إمكانية للإستيلاء المنظم على عمل شخص آخر. إنما تظهر هذه الإمكانية فقط حين تبلغ قوى الانتاج في تطورها ذلك المستوى الذي يتيح أن يفوق مقدار السلع المنتجة ذلك الحد الأدنى الضروري للابقاء على حياة المنتجين المباشرين.

• لقد لعب اطراد التقسيم الاجتماعي للعمل ونمو علاقات التبادل دوراً كبيراً في ظهور الطبقات. وكان أول تقسيم اجتماعي رئيسي للعمل هو انفصال القبائل التي تربّي الماشية عن تلك التي تقوم بأعمال الزراعة وفلاحة الأرض، مما أدى إلى رفع انتاجية العمل وظهور منتجات جديدة. فهناك قبائل بدأت تنتج إلى جانب اللحوم ومنتجات الألبان، الجلود والصوف وشعر الماعز والغزل والنسيج مما أتاح للمرة الأولى إمكانية وجود تبادل منتظم مع قبائل أخرى، بخاصة مع تلك التي تعمل بالزراعة. وتلك الإمكانية الجديدة لمبادلة منتجات بأخرى شجعت على تطور الزراعة وظهور الحرف اليدوية، وأدت هذه الأخيرة بدورها إلى زيادة مقدار العمل الذي يقدمه كل فرد من أفراد العشيرة، ونشأت الحاجة إلى المزيد من تقسيم العمل ومبادلة المنتجات.

---

(٢) أنظر بهذا الخصوص:

Jean - Jacques Rousseau, *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégatilé parmi les hommes* (Paris: Gallimard, 1965), 1ère partie.

(٣) المصدر نفسه.

ومع تطور المجتمعات وتمايز الفئات الاجتماعية داخلها. أصبح «تملك وسائل الانتاج وأسلوب تملك قوة العمل يشكلان أساساً مطمئناً لتحديد الطبقات»[٤]. إذ إن تصنيف الطبقات وفق حجم الدخل هو تصنيف مضلِّل، لأن مصدر الدخل ـ وليس حجم الدخل ـ هو الذي يجب أن يعتمد كأساس للتصنيف[٥]. ولذا فإن التعريف الماركسي للطبقة يؤكد على أهمية الموقع من التقسيم الاجتماعي للعمل، ومن مصفوفة علاقات الانتاج السائدة في إطار التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم.

وفي الجانب المقابل، يحلو لبعض علماء الاجتماع الأمريكيين أن يركز على خصائص ويرتِّبها في شكل عدد من المؤشرات لتحديد مجال الانتماء الطبقي إلى جماعة اجتماعية أو طبقية معينة. وينعكس هذا المنهج في بعض التحليلات السوسيولوجية العينية في شكل بناء مؤشر مركب (أو تركيبي) (Composite index) للطبقة أو الفئة، بالإستناد إلى عدة مؤشرات فرعية (مع اعطاء أوزان معيَّنة) مثل: الوظيفة ومصادر الدخل ومكان الإقامة ونوعه.

ويضيف البعض مؤشرات مثل المعيار الثقافي والإسهام في الحياة الاجتماعية والطائفة الدينية والفضائل الأخلاقية، بل وحتى نمط وأسلوب الحياة ضمن تلك المؤشرات.

وإذا ما تأملنا التصنيفات الطبقية السائدة والمتداولة في معظم الكتابات، نجدها لا تخرج عن ثلاثة تصنيفات أساسية:

١ ـ تصنيف يأخذ بمعيار الدخل ونمط الاستهلاك وأسلوب الحياة عموماً، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: «عليا ومتوسطة ودنيا».

٢ ـ تصنيف يقوم على معايير سياسية ومؤسسية بصفة أساسية، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: «حاكمة (أو متنفذة)، ومتوسطة وكادحة».

٣ ـ تصنيف ماركسي يقوم على العلاقة بوسائل الانتاج، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: «برجوازية، وبرجوازية صغيرة، وبروليتاريا».

ولعل من أكثر التصنيفات شيوعاً في كتابات علماء الاجتماع الغربيين تلك التي

---

(٤) عبد الباسط عبد المعطي، «نحو تشخيص للتكوين الاجتماعي العربي وما تسوده من انماط انتاجية،» في: التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١)، ص ٦٣٥.

(٥) انظر: Maurice Dobb, *Studies in the Development of Capitalism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1963), p. 15.

ترتكز إلى علاقات التوزيع على مستويات الدخل لفئات السكان (مثلاً عند فيلن T. Veblen)[٦]. وهنا يمكن أن تتضمن التقسيمات طبقات بالمعنى النسبي بالنسبة لسلم الدخول: الطبقة العليا، الدنيا، الوسطى . . . الخ، أو طبقات تكتسب أوصافاً مشتقة من أسلوب المعيشة ونمط الحياة، طبقة مرفهة، كادحة . . . الخ.

وإذا دققنا النظر في هذه الكتابات، نجد أنها تتحدث عن مجتمعات تتكوّن من «درجات اجتماعية» في سلم «التدرج» أو «التدريج» الاجتماعي، وليس «طبقات» بالمعنى الإصطلاحي للكلمة[٧].

ومن ناحية أخرى يرى نيكوس بولانتزاس (أحد ممثلي مدرسة الماركسيين المحدثين)، أن الطبقات تتحدد تحديداً جدلياً وهيكلياً بثلاثة محددات هي[٨]:

- المستوى الاقتصادي.
- المستوى الايديولوجي.
- المستوى السياسي.

- **المستوى الاقتصادي**: ويقصد به الموقع الذي تشغله الفئة الاجتماعية أو الطبقة في إطار مصفوفة علاقات الانتاج القائمة، تلك التي تحدّد نمط العلاقات الانتاجية والتوزيعية السائدة، وتالياً نصيب كل فئة من الناتج الاجتماعي.

- **المستوى السياسي**: تتحدد الطبقات أيضاً بموقعها من النسق الكلي لعلاقات السلطة (علاقات القوى) في إطار التكوين الاجتماعي المحدد. فهناك طبقات حاكمة، وطبقات محكومة، وداخل الكتلة الحاكمة توجد طبقة أو شريحة مهيمنة.

- **المستوى الايديولوجي**: وأخيراً تتحدد الطبقات بمكانها في نسق العلاقات الطبقية ـ الايديولوجية، أي بدورها في ميدان الصراع الفكري والايديولوجي. فالطبقات تنقسم إلى طبقات محافظة، وطبقات ذات رؤية تقدمية . . . الخ..

وهكذا فإن مفهوم «الطبقة الاجتماعية» ـ وفقاً لبولانتزاس ـ له أبعاد ثلاثة لا بد أن تجتمع لكي يتحدّد موقع وملامح الطبقة ضمن البنيان الطبقي القائم. ولذا فإن «البعد

---

(٦) Thortein B. Veblen, *The Theory of the Lesiure Class: An Economic Study of Institution,* with a foreword by Stuart Chase ([n. p.]: Mentor Books, 1953).

(٧) أنظر مداخلة محمد عودة في: ندوة «الخريطة الاجتماعية لمصر،» المجلة الاجتماعية القومية، السنة ٢٤، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ١٤.

(٨) أنظر: Nicos Poulantzas, «The New Petty - Bourgeoisie,» in: Alan Hunt, ed., *Class and Class Structure* (London: Lawrence and Wishart, 1977), p. 121.

الاقتصادي» وحده يظل قاصراً ـ رغم أهميته الحاسمة ـ عن الإمساك بجميع أبعاد الظواهر والتمايزات الطبقية في المجتمعات المعاصرة. ولذا لا بد من أخذ الأبعاد الأخرى (السياسية والايديولوجية) في الاعتبار عند مناقشة الانتماء الطبقي لبعض الفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية. فإذا ما أخذنا مثلاً فئة «ملاحظي العمال والمشرفين على خطوط الانتاج» في الصناعات الحديثة، نجد أنهم من الزاوية الاقتصادية البحتة، يخضعون لنفس عملية الاستغلال التي يخضع لها العمال اليدويون. . بينما من الزاوية السياسية، نجدهم يمثلون عادة أداة قهر واخضاع لفئة العمال اليدويين لحساب أرباب العمل[٩]، كما يحتل البعد الايديولوجي أهمية خاصة في بعض الحالات عندما تمارس بعض الفئات ذات الكفاءة الذهنية، مثل العلماء وأساتذة الجامعات وكبار المهنيين، دوراً مهماً في الترويج لسيطرة رأس المال على مقاليد الأمور الاقتصادية وإعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية في المجتمع، وتالياً فهم ينتمون إلى مصاف «البرجوازية» بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية أو ملكيتهم لوسائل الانتاج.

أقسام الطبقة، فئاتها، وشرائحها

وفقاً للنهج الماركسي في التحليل، لا توجد «شرائح اجتماعية» أو «فئات اجتماعية» خارج الطبقات. . وإنما توجد تباينات وأقسام (Sections) وشرائح (Strata) داخل الطبقة الواحدة. مثال ذلك التفرقة بين الشرائح والأجنحة المختلفة للطبقة الرأسمالية حسب فروع النشاط الاقتصادي (برجوازية زراعية، صناعية، مالية)، أو حسب حجم أو مستوى النشاط (رأسمالية كبيرة/متوسطة). كذلك يمكن التفرقة في صفوف «العاملين بأجر» (Wage - earners) بين المهنيين (الكادحين الذهنيين على حد التعبير الفرنسي)، وبين العمال اليدويين، وبين «أرستقراطية العمال».

ويعطي بعض المفكرين من الماركسيين المحدثين ـ مثل نيكوس بولانتزاس ـ أهمية كبيرة للتفرقة بين **شريحتين للبرجوازية الصغيرة**: البرجوازية الصغيرة التقليدية التي تتشكّل أساساً من الحرفيين وصغار التجار وصغار المزارعين والموظفين الكتابيين، وبين عناصر البرجوازية الصغيرة الجديدة التي تتشكّل من الفنيين والعاملين الذهنيين والتقنيين المرتبطين بالأشكال التنظيمية الحديثة للنمو الرأسمالي (Corporate organization)[١٠]. فهي فئات يرتبط عملها بالأبنية الفوقية لأشكال التنظيم الرأسمالي الحديث (نظم الإدارة والمعلومات والاتصالات)، فهي تحصل على دخل «عمل مركب»

(٩) Erik Olin Wright, *Class, Crisis and the State* (London : NLB, 1978), p. 37.

(١٠) Poulantzas, Ibid., pp. 116 - 117.

(Composite income) ، لأنه عمل يتّسم بالتخصص الدقيق والتقنية في إطار التقسيم الاجتماعي السائد.

كذلك يمكن اعتبار أرباب المهن الحرّة من كبار الأطباء والمحاسبين والمهندسين والصيادلة والمحامين من بين عناصر الطبقة البرجوازية، حيث يحصلون على دخل مركّب يمثل خليطاً من عائد العمل وعائد ملكيّة رأس المال.

ولكن مهما كانت التفريعات والشرائح والفئات في إطار الطبقة الواحدة، يظل المعيار «الثلاثي» المركّب (اقتصادي ـ سياسي أيديولوجي) هو المعيار الحاكم للتمييز بين فئة أو شريحة وأخرى. فإذا تحدثنا مثلاً عن «أرستقراطية العمال»، كفئة متميزة في صفوف الطبقة العاملة، نجد أن ملامح تلك الفئة لا تتحدد وفقاً لاعتبارات ومعايير اقتصادية صرفة... ولكن وفقاً لمعايير سياسية وأيديولوجية متداخلة. كذلك عندما يتم الحديث عن «البرجوازية الكومبرادورية» «كإحدى شرائح أو أجنحة البرجوازية المحلية في بلدن العالم الثالث، فإن تحديد ملامح تلك الشريحة يتمّ وفقاً لمعيار مركّب هو سياسي ـ أيديولوجي في الأساس.

وهكذا يجب اعطاء البعد السياسي ـ الأيديولوجي (الوعي السياسي ـ العلاقة بالسلطة وأجهزة الدولة والأبنية الفوقية) بعض الأهمية المفتقدة ضمن معايير تحديد طبيعة الانتماء الطبقي. إذ ان هناك بعض الفئات الاجتماعية والمهنية لا يتحدد انتماؤها الطبقي وفقاً لمعايير اقتصادية بحتة مثل: إمام المسجد، ومأذون القرية، وشيخ الخفراء.. إلخ.

بيد أنه يجب التحذير، هنا، من أن انتماء الفرد إلى جماعة أو مرتبة اجتماعية معينة (social order) على أساس علاقة التناظر التي تنشأ بين «المرتبة الاجتماعية» وبين عناصر «البناء الفوقي» للمجتمع، لا ينفي انتماءه الطبقي.. وإنما يشير فقط إلى نوع من الاستقلال النسبي في إطار الطبقة الأوسع. فعلى الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية تظل هي المحدِّد الأساسي للأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات، إلا أن بعض الفئات والمراتب الاجتماعية إنما تستمد قوتها من موقعها ضمن «البناء الفوقي» للمجتمع، ومن خلال «الدور الايديولوجي» الذي تلعبه في حياة المجتمع (مثل السادة، القضاة، الانتلجنسيا، الخ)، على النحو الذي سوف يرد تفصيلاً فيما بعد.

ثانياً: التصنيفات الطبقية والتدريجيات الاجتماعية في المؤلفات التاريخية العربية

يرى ابن خلدون ـ مؤسس علم الاجتماع الحديث ـ أن ضرورة الاجتماع إنما هي

راجعة أساساً، إلى حاجة الناس إلى التعاون من أجل «تحصيل الغذاء». ولـذا فإن اختلاف البدو عن الحضر إنما يعود إلى «اختلاف نحلتهم في المعاش»[١١]. وباستعراض العديد من نصوص «المقدمة»، نجد أن ابن خلدون قد ألحّ كثيراً على أهمية «شؤون المعاش» في تطور العمران البشري، وفي عملية التطور الاجتماعي عموماً.

ولفهم تـطور الأوضاع والتمـايزات الاجتمـاعية والـطبقية في المجتمـع العربي المعاصر، لا بد من رصد تـطور عملية الانتسـاب عبر التـاريخ. ويمكن رصـد أربعة مستويات لانتساب الأفراد والجماعات عبر التاريخ العربي[١٢]:

- الانتساب إلى الأصل القبلي أو العشائري.
- الانتساب إلى الملة (الديانة أو المذهب).
- الانتساب إلى المهنة أو الحرفة.
- الانتساب إلى المحلة أو الجهة (الحي والاقليم).

ونظراً لتعدد مستويات الانتساب، نجد أن هناك صعوبات موضوعية بالغة تصادف البـاحث في مجال تحديد نقاط التمايز ونقاط التماس والتداخـل بين الأوضاع القبليـة والطائفية والطبقية والجهوية في خريطة الواقع الاجتماعي العربي المعاصر، مما يعقّد كثيراً من مهمة الباحث الذي يسعى لفهم خريطة الواقع الاجتماعي، بتضاريسه وتعقيداته وتشابك عناصره المتنوعة.

ويخطىء البعض إذ يعتقد أن التصنيفات للأوضاع والمراتب الطبقية في المجتمع العربي هي من قبيل التحليلات «المستوردة» المستندة إلى نتاج الفكر الغربي. وواقع الأمر أن كتابات المؤرخين والمفكرين العرب الأقدمين قد حفلت بالعديد من التصنيفات والمراتب الطبقية التي تؤكد على انقسام المجتمع العربي ـ عبر العصور المختلفة ـ إلى طبقات وفئات اجتماعية متميزة[١٣].

---

(١١) أنظر: محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٤٩٦.

(١٢) أنظر: خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٢٦.

(١٣) نود أن ننبه هنا أنه رغم أن مصطلح «الطبقات» هو مصطلح قديم في الكتابات العربية والتراثية، إلا أن هناك فرقاً بين «مصطلح الطبقة» كما جاء في تلك الكتابات و«مفهـوم الطبقـة» كما ورد في كتـابات الـوظيفيين والـماركسيين فيما بعد. انظر: عبـد الباسط عبـد المعطي، «الخـريطة الاجتمـاعية لمصـر،» مداخلة، المجلة الاجتماعية القومية، السنة ٢٤، العدد ١ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٧)، ص ١٤.

فإذا رجعنا إلى فترة صدر الإسلام، نجد أنه في ذلك العصر كان هناك تقسيم سائد للمراتب والفئات الاجتماعية لخّصه علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، في حديث شريف نصه كالتالي:

«إن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل ومنها عمال الانصاف والرفق ومنها أهل الجزية والخراج، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة. وكلاً قد سمى الله سهمه، ووضع على حده فريضته، وفي الله لكل سعة، ولكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه»[١٤].

وهكذا ينهض تصنيف علي بن أبي طالب لطبقات الرعية في مجتمع صدر الإسلام على ثلاث طبقات رئيسية:

- ما يمكن تسميته طبقة الاداريين، وتشمل القضاة والوزراء والموظفين.

- طبقة الجند والعسكر.

- طبقة أهل الخراج، وهم الفلاحون الذين يدفعون الضرائب عن الأرض (الفائض الاقتصادي)[١٥]، الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل احتياجاتها، ومن بينها إعادة تجديد وتوسيع «طبقة الجند والعسكر». ويدل على الوعي بهذه الحقيقة، قول سيدنا علي بن أبي طالب:

«ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج الذين يقومون به على جهاد عدوّهم، ويعتمدون عليه فيما يصلحهم ويكون من وراء حاجتهم»[١٦].

ويشير د. عبد العزيز الدوري في مؤلفه المهم، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، إلى أن القرنين الثالث والرابع للهجرة (التاسع والعاشر للميلاد) يمثلان مرحلة متميزة في التاريخ العربي من حيث طبيعة التحولات والتطورات الجديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[١٧].

فقد شهدت تلك الفترة نمو المدن، وازدياد نشاط الحرف والمهن وازدهار النشاط

---

(١٤) أنظر: **نهج البلاغة**، «عهد الاشتر،» ج ٢، ص ٨٩، نقلاً عن: علي سليمان يحفوفي، **الطبقات الاجتماعية** (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨١)، ص ٦٣.

(١٥) إن مفهوم «الفائض الاقتصادي» ـ بمعناه الحديث ـ كان مطروحاً منذ قديم الزمن. ويتضح ذلك من قول سيدنا علي بن أبي طالب: «أن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله،» انظر: يحفوفي، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١٦) **نهج البلاغة**، «عهد الأشتر،» ج ٢، ص ٩٠.

(١٧) أنظر: عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٦٦.

التجاري، جنباً إلى جنب النشاط الزراعي.

ويرى د. عبد العزيز الدوري، أن العصر العباسي ساعد على ظهور طبقة متوسطة تجارية ورأسمالية نشطة[١٨]. فلقد «تكونت طبقة من التجار تمتلك الأموال الطائلة، وقد بلغت ثروات البعض الملايين وظهرت فئة رأسمالية نشطة، وكونوا أنواعاً من الشركات، مثل شركة الضمان (تشبه شركة المساهمة)، وشركة المفاوضة (حيث تبقى رؤوس الأموال مستقلة)، وشركة الوجودة. وتكوّنت اختصاصات بين التجار، من المجهّز (الذي يستعين بالوكلاء ويجمع البضائع من جهات عدة دون أن يغادر مركزه)، والركّاض (وهو الكثير الأسفار المتعامل مع بلدان مختلفة بعد دراسة أوضاعها) والخزّان (الذي يركز على نوع يشبه الاحتكار)، إضافة إلى السماسرة»[١٩].

وفي المقابل، ظهر العيارون والشطّار من صفوف العامة، وكان بينهم أهل الصنايع والحرف والباعة في القرن الرابع الهجري، وكان «تنظيمهم الداخلي في جوهره تنظيماً حرفياً، ولهم مراسيم في الانتماء تشبه مراسيم الأصناف»[٢٠]. ويرى د. الدوري أن حركة العيارين والشطار إنما تمثل «حركة اجتماعية ثورية بين العامة، نتيجة التباين الاقتصادي وسوء الوضع المعاشي للغاية، وفيهم أهل الصنايع، و«باعة الطرق» و«أهل السوق». فكانت حركتهم ثورة على السلطان (وهو أجنبي) وعلى أسياد المال، وكانت هجماتهم موجهة بالدرجة الأولى ضد المستثمرين والتجار في الأسواق وضد السلطة وممثليها أصحاب الشرط»[٢١].

كذلك نجد أن ابن خلدون كان يقسم المجتمع العربي في عصره (بخلاف القبائل وأهل البادية) إلى طبقتين رئيسيتين[٢٢]:

ـ «طبقة الخاصة» التي كانت تتكوّن من الحكام والأعيان، ومن الموظفين والعلماء والشعراء والمغنين.. الخ. وهي طبقة ريعية «غير منتجة»، وإنما تعيش من «الامارة» ومن «الأموال السلطانية».

ـ «طبقة العامة» وتتشكّل من الفلاحين، والصناع، والتجار، ويرى ابن خلدون أن «أكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب، وأهل الصنائع كذلك، إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنعائهم، فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر، ولا تسرع اليهم ثروة وإنما يرمقون العيش ترميقاً»[٢٣].

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) انظر: الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٢٣) المصدر نفسه.

وهنا تكمن فكرة مركزية مهمة لدى ابن خلدون في تفسير حركة تراكم الثروات، وصعود الفئات الميسورة في المجتمع العربي عبر التاريخ، وذلك من خلال **العلاقة الجدلية بين المال والجاه**. ويقصد بالجاه عند ابن خلدون السلطة والنفوذ. فبينما تميل معظم التحليلات المتأثرة بالنزعة «الاقتصاداوية» الضيقة - وليس بالضرورة الماركسية - إلى القول بأن المال يجلب الجاه، نجد أن ابن خلدون يميل للأخذ بالعلاقة الجدلية المتبادلة بين «المال» و«الجاه». . أي أن **الجاه عادة ما يجلب معه المال**. «فالتجارة لم تكن تدرُّ ربحاً إلا إذا اعتمدت على جاه يحميها ويعززها»[٢٤].

ولتوضيح الأهمية المركزية التي تحتلها هذه القضية في منظومة فكر ابن خلدون، نورد النص التالي[٢٥]:

«والأعمال لصاحب الجاه كثيرة، فتفيد الغني لأقرب وقت، ويزداد مع الأيام يساراً وثروة. . . وفاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال، فلا يكون يساره إلا بمقدار ماله وعلى نسبة سعيه، وهؤلاء هم أكثر التجار. ولهذا تجد أهل الجاه منهم يكونون أيسر بكثير. . . فإذا صار واحد منهم صاحب جاه، أسرعت إليه الثروة. . . **فالجاه يفيد المال** لما يحصل لصاحبه من تقرّب الناس إليه بأعمالهم وأموالهم في دفع المضار وجلب المنافع، فتصير تلك الأعمال في كسبه، وقيمها أموال وثروة له».

وتكتسب هذه العلاقة الجدلية التي أشار إليها ابن خلدون أهمية كبرى عند فهم العلاقة بين السلطة وذوي الجاه والنفوذ[٢٦]، من ناحية، وأصحاب المال والحرف والصنائع، من ناحية أخرى، في تطور المجتمع العربي.

ولكننا نعتقد أن د. غسان سلامة قد بالغ في تفسير هذه العلاقة في الاتجاه المعاكس، إذ يقرر:

«لا تلعب القدرة الاقتصادية والمالية دوراً أساسياً في بناء السلطة العربية، وبالتالي لا يعتبرها الناس إجمالاً معطى أساسياً من معطيات القوة، بل هي إضافة إلى قوة موجودة في الواقع بفضل السيف والسياسية. **المال هو جائزة القوي، لا سبب قوته**»[٢٧].

وتؤيد وقائع التاريخ أهمية وخصوصية هذه العلاقة المتبادلة في فهم طبيعة وتطور الدولة والمجتمع في البلدان العربية المختلفة. ففي خلال القرن الثامن عشر كان يسيطر

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤١٨.

(٢٥) نقلاً عن يوميات الكاتب الصحفي أحمد بهاء الدين: **الأهرام**، ١٩٨٥/١٢/٤.

(٢٦) يشير ابن خلدون إلى أن «الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة. . . فقد تبين أن الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالاذن والمنع، والتسلط بالقهر والغلبة».

(٢٧) انظر: غسان سلامة، «قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ١١٦.

على دفة الحكم في مصر تحالف المماليك (أرباب الجاه) مع كبار التجار (أرباب المال)، الذين كانت معظم دخولهم تتولد من خلال التجارة بعيدة المدى في إطار سوق الامبراطورية العثمانية[٢٨]. كذلك نجد أن أوضاع الانتاج الحرفي في مصر قد تدهورت عند نهاية القرن التاسع عشر نتيجة ضعف فرق الانكشارية التي كانت تقوم بحماية الصناع وأرباب الحرف في المدن، وتخفيف أعباء الضرائب المفروضة عليهم مقابل المشاركة في أرباحهم[٢٩].

ويؤكد ذلك ظهور ما يسمّى «طبقة الذوات» في البنيان الاجتماعي المصري في القرن التاسع عشر. وبهذا الصدد يشير د. علي بركات إلى أن بعض الفئات الاجتماعية استطاعت «عن طريق شغلها للمناصب العليا وملكياتها الكبيرة أن تجتاز الحاجز الطبقي الذي يفصلها عن الطبقة العليا، وأصبحت في عداد هذه الطبقة التي كانت تعرف باسم «الذوات». . . والتي كانت تتكّون من أفراد أسرة محمد علي ومجموعات الأتراك الشراكسة والأرمن الذين شغلوا المناصب الكبرى في الإدارة والجيش»[٣٠].

وعلى هذا« فالذوات» كطبقة اجتماعية تمثّل ـ وفقاً لتحليل د. علي بركات ـ «البرجوازية الإدارية والعسكرية التي نشأت من خلال مناصب الدولة وتكوّنت ملكياتها أساساً من خلال منح الأرض من الأبعاديات والجفالك خلال الفترة من عهد محمد علي حتى نهاية عصر اسماعيل». ولعل أبرز ممثلي هذه الفئة علي باشا مبارك صاحب المؤلف الموسوعي المهم **الخطط التوفيقية الجديدة**[٣١].

ثالثاً: بعض المحاولات الأولى لتوصيف المراتب الطبقية في المجتمع العربي

نجح الأستاذ المستشرق أندريه ريمون في مؤلفه الموسوعي **أرباب الحرف والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر** [٣٢] أن يقدم لنا لوحة تشريحية للفئات

(٢٨) أنظر: محمود عبد الفضيل، «مصر في ظل حكم محمد علي،» مراجعة كتاب عفاف لطفي السيد، قضايا فكرية (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، الكتاب الأول، ص ٢٥٢.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) علي بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر وأثرها على الحركة السياسية، ١٨٤٦ - ١٩١٤** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، [١٩٧٧])، ص ١٨٣.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) أنظر: ثروت عكاشة، **مصر في عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والأدباء (القرن التاسع عشر)** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٤)، ج ١، ص ٢٦.

والطبقات التي يتشكّل منها المجتمع القاهـري مستنداً في ذلـك إلى حجج الأوقـاف وسجلات المحاكم الشرعية. فقدم لنا تقسيماً رباعياً على النحو التالي:

«فهناك طبقة عمال اليومية من فراشين وقواسين وسقائين والمتجولين بـالسحلب والعرقسـوس والسوبيا ومسلكاتية الأرجيلات والخضرية والدخاخنية. وهناك طبقة أهل الحرف الصغرى وأصحاب المتاجر الصغيرة من القماشين والاسكافيين أو الصرمـاتية والسـروجية والفـرارخية. ثم أهـل الحرف الوسطى كالمعصرانية والسيرجاتية والطحانين والسكرية والعقادين والقصبجية والحريرية والنحاسين والبياطرة والنجارين والعطارين والنقلية والقبانية ودلالي العقارات والصناديقية والقمصانجية وأمناء عيار النقود والصباغين والقهوجية والخشابين والقصابين والقـواسين (لصناعـة الأسهم) وشيخ البصمجيـة. وأخيراً طبقة البورجوازية التجارية وأغلبهم تجار بن وتوابل وجواهر وصحون وأثاث ويرأسهم شهبندر التجار»[٣٣].

كذلك يشير د. عبد الرحيم عبد الرحمن في دراسته عن «الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة إبان العصر العثماني» إلى تبلور فئة «أعيان التجار» أصحاب المؤسسات والـوكالات التجارية الكبيرة، وشيوخ ونقباء الطوائف كنواة لطبقة برجوازيـة في البلاد. وإضافة إليهم كان هناك فئة العلماء ، وفئة الأشراف والسادة[٣٤].

وقد انتهى أندريه ريمون إلى أن «المجتمع القاهري شهد في القرن السابع عشر والثامن عشر حركة تداخل بين طوائف الحرف والتجار الأثرياء وبين الطبقة الحاكمة العسكـرية الأجنبيـة من الأتراك، الأمر الذي أدّى إلى تسمية هذه الطبقة الأخيرة«بالمصرلية» باللغة التركية نظراً لاندماجهم الكبير في الأسر المحلية»[٣٥].

ومن ناحية أخرى، يشير د. الحبيب الجنحاني في مؤلفه عن **الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي في القرنين التاسع والعاشر الميلادي**[٣٦]، إلى انقسام المجتمع المغربي في ذلك الوقت إلى ست طبقات (أو فئات اجتماعية)[٣٧].

---

(٣٣) André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIII siècle* (Damas: Institut français de Damas, 1973), 2 vols.

نقلاً عن: عكاشة، المصدر نفسه.

(٣٤) أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمن، «الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة إبان العصر العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية،» مجلة كلية الدراسات الانسانية (جامعة الأزهر)، العدد ٤ (١٩٨٦)، ص ٢٣٧ ـ ٢٥٢.

وتشير الوثائق إلى أنه اضافة إلى الطوائف الحرفية التقليدية فإن هناك تنظيمات لطائفة الصيارف، وطائفة السماسرة، وطائفة الدلالين، وطائفة الكتبة. وإن نقيب الطائفة كان في أحوال كثيرة هو صاحب «طريقة صوفية». أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(٣٥) Raymond, Ibid.

(٣٦) الحبيب الجنحاني، المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتمـاعية (تـونس: الدار التـونسية للنشر، ١٩٧٨).

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٩٤.

ـ **فئة التجار**، وكانت تحتلُّ مكانة بارزة في المجتمع، وينظر إليها على أنها «فئة محظوظة اجتماعياً بحكم نفوذها الاقتصادي وتجمّع الثروة بأيديها».

ـ **فئة الجند**، وهي تعد فئة متميزة لارتباطها بالسلطة وقيامها بـدور رئيسي ـ في بعض الأحيان ـ في الحياة السياسية والعامة في البلاد.

ـ **فئة العلماء**، وهي فئة لعبت دوراً مهماً في الحياة الدينية والتربوية والاجتماعية والسياسية، نظراً «لتأثيرهم الفعّال في أوساط العامة». ويشير د. الجنحاني إلى قضية مهمة بخصوص هذه الفئة، وهي تلك التي تتعلق بأن «النشاط الديني والتربوي لهذه الفئة خـلال القرنين الثاني والثالث الهجري بالخصوص لم يتخذ صبغة المهنـة، كما أصبح الشأن بعـد ذلك في المجتمع الإسلامي، بل نجد أفرادها يباشرون أعمالاً مختلفة، فرأينا منهم التجار، وهنالك الفلاحون الذين يخدمون الأرض بأنفسهم، وهنالك أيضاً كبار الملاكين الذين يستغلون أراضيهم عن طريق تشغيل العبيد»[٣٨].

ـ **فئة أهل الذمة**، وهي فئة منظمة مهنياً ودينياً.

ـ **فئة الرقيق**، وهي فئة كانت تؤلف الحرس الخاص للحكام، وهي كذلك كانت تشكل قوة العمل الأساسية في «أشغال البناء والحرف وفيما تحتاج إليه القوافل التجارية من أعمال وحراسة، وفي الأعمال المنزلية»[٣٩].

ـ **فئة الفقراء**، «وهي الفئة التي تتألف منها طبقة العامة، أو طبقة السواد، حسب تعبير المصادر القديمة، وهي التي تكوّن ـ دون ريب ـ الجزء الأكبر من عدد السكـان، ونجد من عنـاصرهـا العبيد والاجراء وعدداً كبيراً من النازحين من الريف، ولا سيما في سنوات الجفاف»[٤٠].

وفي حديثه عن مدينة القاهرة في القرن التاسع عشر يذكر علي مبـارك أن عدد الحرفيين والمنخرطين في طوائف قد بلغ نحـو ٤٨٧ ٦٣ شخصاً من مجمـوع سكان القاهرة البالغ عددهم نحو ٣٧٥ ألف شخـص، تضمهم ١٩٨ طائفة. كما يشير إلى أن عدد الحرفيين في مدينة الاسكندرية كان قد بلغ نحو خمس عدد سكانها[٤١].

ويستعرض علي باشا مبارك في مؤلفه المهم **الخطط التوفيقية الجديدة** لنوعية هؤلاء الذين يمتلكون أهم وسائل الانتاج في ذلك الوقت (القرن التاسع عشر)، فيتحدث

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٤١) أنظر: علي بركات، رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢)، ص ٤٦.

عن أصحاب وابورات الحليج ووابورات الطحين وأصحاب السواقي، وأصحاب البساتين وأصحاب الحمامات(٤٢).

وإضافة إلى ذلك، تميزت الطبقة العليا في المدينة بقيامها باستغلال الوكائل والخانات وملكية البيوتات التجارية(٤٣).

كذلك يشير علي مبارك إلى أن جانباً مهماً من نشاط الأجانب كان يتمثل في ملكية وحيازة وابورات حلج القطن وطحن الغلال وسقي المزروعات. ففي مدينة طنطا ـ يذكر علي مبارك ـ «أن الانكليزي حمص كان يملك وابوراً لحلج القطن وطحن الحبوب وسقي المزروعات، وهناك وابورات أخرى مملوكة للأجنبي أرواحي والأجنبي اسكندر مرسينا واليوناني تجريتتو والأجنبي معوض والضماني وغيرهم. وتتكرر نفس الظاهرة في مدن كشبين الكوم، وسرس اللبان، والزقازيق»(٤٤).

وهكذا فإن خطوط التقسيم والتمايز الطبقي، لم تكن بدعة من اختراع الفكر الغربي، بل توجد لها جذور عميقة في التراث الفكري العربي، رغم اختلاف الرؤى والاجتهادات، وتباين المفاهيم.

رابعاً: الجماعات والطوائف والفئات «ذات المكانة» وخصوصية الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمع العربي المعاصر

لعل من بين أهم القضايا التي تشغل بال الباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية هذه الأيام مسألة: «مدى صلاحية الأطر النظرية السائدة في علم الاجتماع الغربي، بشقيه البورجوازي والماركسي، في تحليل وتفسير بنية المجتمع العربي وما تحفل به من نظم ومؤسسات وظواهر»(٤٥).

وبدرجة أكثر تحديداً، يثور دوماً التساؤل عن مدى انطباق التحليلات والمقولات الماركسية حول التقسيم الاجتماعي للعمل والتكوينات والتمايزات الطبقية على مقومات وعناصر الواقع الاقتصادي والاجتماعي «المعاش» في المجتمعات العربية المعاصرة. بل يصل الشك إلى مداه عند بعض الكتاب والمثقفين العرب مثل الشاعر اللبناني

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٤٥) انظر: السيد يسين، «التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية: محاولة في تصور الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦١ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ص ١٣٥.

أدونيس (علي أحمد سعيد) إذ يقول: «نتحدث مثلاً عن بناء الدولة المدنية، ونحن لا نزال في طور القبيلة والعشيرة والعائلة والطائفة»[٤٦]. ويستطرد ليؤكد أنه «من المحال تحقيق الوحدة أو الاشتراكية في مجتمع لا يزال في تكوينه السائد ثيوقراطياً ـ إقطاعياً ـ قبلياً»[٤٧].

وليس هناك من شك في أن الإشكالية الكبرى التي تواجه الباحث في مجال فحص عناصر ومقومات البناء الطبقي والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة، تتصل اتصالاً وثيقاً بتداخل نمطين من البناء الطبقي والبناء العشائري والطائفي. إذ يبدو أن هناك دوماً «خلطاً بين بناء طبقي يقطع المجتمع أفقياً... وبناء طائفي وعشائري يقطع المجتمع عمودياً»[٤٨].

ومن ناحية أخرى، يؤكد بعض علماء الأنثروبولوجيا الغربيين، الذين يبحثون في شؤون المجتمعات العربية، على أهمية نقاط التداخل والتقاطع بين البناء الطبقي والعلاقات الطبقية «الحديثة» من ناحية، وبين عناصر البناء الطائفي والعشائري «التقليدي والموروث» في غالبية المجتمعات العربية الراهنة[٤٩] من ناحية أخرى.

وفي نفس الوقت، يعترف المؤرخون الذين ينتمون للمدرسة الماركسية ـ التي تستند إلى منهج المادية التاريخية ـ بأن الفوارق الاجتماعية والطبقية في المجتمعات التي تنتمي إلى عالم «ما قبل الرأسمالية» تميل إلى أن تأخذ شكل الإنقسام إلى طرق وطوائف

---

(٤٦) أنظر: علي أحمد سعيد [أدونيس]، فاتحة لنهايات القرن: بيانات من أجل ثقافة عربية جديدة (بيروت: دار العودة، ١٩٨٠)، ص ١٠٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٤٨) أنظر مساهمة علاء الدين جاسم البياتي: في المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة العمل العربية، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التكوين الاجتماعي الاقتصادي في الأقطار العربية: محاولة في تصور الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي، أعمال ندوة الخبراء العرب حول «الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي»، الكويت، ٢٦ ـ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ (الكويت: المعهد، ١٩٨٣)، نقلاً عن: يسين، المصدر نفسه.

(٤٩) في الدراسة المسحية التي قام بها عالم الانثروبولوجيا الأمريكي Dale Eickelman عن بلدان الشرق الأوسط يؤكد على هذه الحقيقة بالقول التالي:

«The earlier system of production was correlated with a complex evaluative process involving wealth, religious status , and the honorable behavior of family members, and links within society tended to be vertical , patron - client ones».

«In many instances, a whole range of people engaged in transport, crafts, and mercantile activities are not enveloped by the class system».

«The works of two important anthropologists (N. Hopkins and A. Duben) Stress the importance of considering how class relations articulate with other forms of social solidarity and indentity».

أنظر: Dale Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (New Jersy, 1981) pp. 287 - 288.

متميزة. إذ عندما يكون التقسيم الاجتماعي للعمل متخلفاً (غير متطور) في مجتمع ما، فإن التمايز الاجتماعي يأخذ شكل تمايز في المراتب والمهن (الأمراء النبلاء، رجال الدين والكهنوت، الفلاحون، أرباب الحرف والصنائع)، دون أن ينعكس ذلك بالضرورة في شكل هيكل أو تمايز طبقي محدد المعالم، بالمعنى المعاصر[٥٠].

وبهذا الصدد، يشير الأنثروبولوجي الفرنسي الشهير موريس جودولييه (Maurice Geodelier) إلى أن ماركس استخدم مفهوم «الطبقة» بالمعنى الواسع الذي يشمل الطرق (Orders) والطوائف (Castes) في مجتمعات «ما قبل الرأسمالية»[٥١]. ويتضح ذلك من سياق التحليلات المتضمنة في مؤلفه عن الايديولوجية الألمانية (١٨٤٥ - ١٨٤٦) وكذلك في البيان الشيوعي (١٨٤٨)[٥٢].

ولذا يمكن الحديث عن فئة النبلاء في أوروبا العصور الوسطى، ليس «كطبقة» بالمعنى الحديث في ظل الرأسمالية.. ولكن «كطريقة» أو «كفئة» قائمة على علاقات وروابط الدم والفروسية العسكرية، أي كفئة مغلقة مترابطة الصفوف[٥٣]، كذلك يمكن الحديث عن فئة «البراهمة» التي تحتكر أعلى المراكز الاجتماعية في المجتمع الهندي، بفضل المهام الدينية التي تقوم بممارستها. وفي المجتمع الياباني، نجد أن فئة «الساموراي» تحتل أعلى المراكز على قمة الهرم الاجتماعي.. وهي فئة مغلقة تتميز بالمهارة والبراعة في الفروسية واستخدام السيف، وتالياً فهي أقرب ما تكون إلى مفهوم فئة «النبلاء» في أوروبا العصور الوسطى.

وفي المجتمعات العربية نجد أن هناك بعض الطوائف والطرق «ذات البنى المغلقة»، مثل فئة «السادة» في بلدان كالعراق واليمن، وفئة «العلماء» و«القضاة» في

---

(٥٠) أنظر بهذا الخصوص:

E. H. Hobsbawm, *Introduction to Karl Marx's Pre - Capitalist Economic Formations* (New York: International Publishers, 1965), p. 29.

(٥١) M.L. Geodelier, *L'Ideel et le matériel: Pensée, économie, société* (Paris: Fayard, 1984), p. 320.

(٥٢) جاء في البيان الشيوعي ما يلي:

«Dans les premières époques de l'histoire, nous trouvons presque partout une articulation (Ge liederung) totale de la société *en ordres* (Stande) distincts, une gradation multiple de positions sociales (Stellungen)».

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٥٣) أنظر بهذا الخصوص: Tomas Gerholm, *Market, Mosque and Mafrag: Social Inequality in a Yemeni Town* (Stockholm: University of Stockholm, 1977), p. 119.

معظم البلدان العربية[٥٤]. ففي كل من العراق واليمن تبرز أهمية فئة «الأشراف» أو «السادة»، الذين ينحدرون من نسل النبي محمد (ص) (من بني هاشم). وقد اعتبرهم بعض علماء الأنثروبولوجيا الغربيين بمثابة «عناصر الأرستقراطية الدينية» في المجتمعات العربية[٥٥].

وهذه الفئات تستمد مكانتها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي المعاصر على **أساس وراثي بحت**[٥٦]. وقد قدر بعض الباحثين الأعداد التي تنتظمها «فئة السادة» في مجتمع اليمن العربية بنحو ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ألف شخص في الستينات، أي ما يقارب ٥ بالمائة من مجموع سكان المجتمع اليمني[٥٧].

ويشير سلطان أحمد عمر في مؤلفه **نظرة في تطور المجتمع اليمني** إلى: «ان الانقسام الطبقي (في اليمن)، قد اتخذ شكلاً هرمياً وطائفياً داخل اطار الطبقتين العليا والدنيا (السادة والأخدام)، واتخذ طابعاً وراثياً. . . فالفرد يرث من عائلته وضعه الاجتماعي. وقد كان من غير المألوف انتقال شخص من فئة إلى أخرى، أو من طبقة إلى طبقة إلا في ظروف استثنائية كظروف الحرب»[٥٨].

والسؤال المنهجي الواجب طرحه في هذا السياق: هل تتحدد المراتب والمواقع والمراكز الطبقية في مجتمع مثل المجتمع اليمني المعاصر، بناء على الدور الذي يشغله البشر في التقسيم الاجتماعي للعمل (من خلال العلاقة مع وسائل الانتاج)، أم من خلال الموقع الموروث في إطار نظام مغلق وجامد للطوائف (Caste system)، يتحدد من خلال المولد وعلاقات الدم والمصاهرة.

إن النظرة الفاحصة إلى التكوين الاجتماعي اليمني توحي بوجود تناظر «شبه كامل» بين التقسيم الطائفي (وتالياً المراتب الاجتماعية) وبين الأعمال والمهن الممارسة على النحو المبين فيما يلي[٥٩]:

---

(٥٤) خصص رفاعة رافع الطهطاوي الفصل الثاني من خاتمة الجزء الأول من مؤلفه الهام: **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**، للحديث عن ما أسماه «طبقة العلماء والقضاة ورجال الدين». أنظر: **الأعمال الكاملة**، تحقيق محمد عمارة، ج ١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣).

(٥٥) أنظر بهذا الخصوص: Gerholm, Ibid., p. 119.

(٥٦) وفقاً للاعراف والممارسات السائدة، فإن ابنة السيد ـ عادة ما تسمى «الشريفة» ـ لا يمكن لها الزواج، من الناحية المبدئية، سوى من رجل ينحدر من «فئة السادة».

(٥٧) Gerholm, Ibid., p. 121.

(٥٨) أنظر: سلطان أحمد عمر، **نظرة في تطور المجتمع اليمني** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢٨.

(٥٩) استندنا في تكوين هذا النمط «للتناظر» بين «الفئات والطوائف» في المجتمع اليمني والمهن والأعمال الممارسة من جانب كل فئة إلى المراجع التالية. أنظر: محمد سعيد العطار، **التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن: أبعاد الثورة اليمنية**، سلسلة العالم الثالث (بيروت: دار الطليعة ١٩٦٥)؛ قائد أحمد نعمان، «الشرائح =

التقسيم الطائفي	تقسيم العمل المناظر
السادة	تقلد المناصب العليا في الدولة.
القضاة	القيام بأعمال القضاء والفقه.
المشايخ	شيوخ القبائل الإقطاعيون ويقومون بوظائف «الملتزمين».
الفلاحون (القبيلي)	فلاحة الأرض.
التجار (العرب)	القيام بأعمال التجارة (تصدير واستيراد وتجارة داخلية).
العبيد	الخدمات المنزلية والشخصية وأعمال الحراسة.
الأخدام	حمالون، خدم، عمال نظافة، وغيرها من الأعمال الدنيا «المحتقرة» و«الهامشية».

وهكذا يتضح أن هناك تقسيماً جامداً وصارماً للعمل (الأعمال الراقية في مقابل الأعمال المتدنية) يناظر التقسيم الطائفي السائد في المجتمع اليمني، مع ملاحظة أن «الطوائف» و«الفئات» تكون مغلقة بدرجة أكبر عند كل من قمة وأسفل الهرم الاجتماعي.

وعلى الرغم من هذا التقسيم الطائفي والاجتماعي «الجامد» الذي يسود المجتمع اليمني، فإن النظر إلى «فئة السادة» باعتبارها مجرد فئة من «فئات المكانة» ـ بالمعنى الفيبري نسبة إلى (Max Weber) ـ دون أدنى صلة بالأساس الاقتصادي للمجتمع اليمني، يعتبر نظرة قاصرة ومجافية لمجريات التطور التاريخي في المجتمعات العربية الحديثة. فعلى الرغم من أن «فئة السادة» لا تستند في نشأتها إلى أساس أو قاعدة اقتصادية معينة، إلا أنه عبر السنين حدث تزاوج واضح بين **المكانة الدينية** (أو الروحية) وبين **المكانة الاقتصادية**.

وبهذا الصدد، يشير بعض الباحثين إلى أن القوة السياسية والإدارية «لفئة السادة» ـ من خلال احتكارهم للمناصب العليا في الدولة ـ قد أدى إلى خلق ودعم قوتهم

= الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني،» (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٣)، و

Gerholm, *Market, Mosque and Mafrag: Social Inequality in a Yemeni Town.*

الاقتصادية، على النحو الذي توقعه ابن خلدون في مقولته: «الجاه مفيد للمال». وهكذا تحول بعض السادة لكي يصبحوا ضمن مصاف كبار الملاك وكبار التجار في اليمن(٦٠)، وتقترب عناصر هذا التحوّل الاقتصادي في أوضاع «فئة السادة» من نفس الآليات التي ساعدت على نشوء «فئة الذوات»، كفئة من كبار ملاك الأرض في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، من خلال احتلالهم مواقع ادارية متميزة في قمة جهاز الدولة المصري(٦١).

وهكذا تدريجياً، ومع مرور الزمن، أصبح هناك «سادة أغنياء» و«سادة فقراء» في التكوين الاجتماعي اليمني، حسب طبيعة الأعمال والحرف التي يزاولونها... وحسب طبيعة الأصول والثروات التي يسيطرون عليها. وبإيجاز، فإن عملية التمايز الاجتماعي والاقتصادي في صفوف «فئة السادة» قد قطعت شوطاً طويلاً في المجتمع اليمني خلال الفترة الحديثة.

وتأييداً لذلك، تشير نتائج إحدى الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة في إحدى قرى اليمن العربية (قرية المناخة) إلى أن القرية كانت تضم في الستينات ٣٥ شخصا من «السادة» كان نصفهم يعمل في وظائف حكومية (ما بين موظفين إداريين ومعلمين)، واثنان منهم أصبحا من كبار التجار في القرية... بينما هناك آخران يعتبران من صغار التجار،واثنان يعملان كمزارعين،وواحد يعمل كإمام مسجد،وواحد كطبيب أسنان،ثم هناك خمسة أشخاص يرتبطون بأعمال متصلة بنقل وتوزيع القات بالقرية(٦٢). وفي بعض الأماكن، وفي حالات نادرة، نجد أن بعض العناصر من «فئة السادة» قد انحدر بهم الحال ليقوموا بأعمال الخدم(٦٣).

ورغم هذا التمايز الاقتصادي والاجتماعي في صفوف «فئة السادة» (الصفة الغالبة) تظل النظرة الاجتماعية لهؤلاء الأشخاص الذين ينحدرون من «فئة السادة» قائمة على الاحترام البالغ والتكريم والتبجيل المرتبط «بالحسب والنسب»(الصفة المتنحية).

---

(٦٠) يوجد تأييد لهذه النقطة في الكتابات التالية، أنظر: العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن: أبعاد الثورة اليمنية، ص ١١٦، و

Manfred Wilhelm Wenner, *Modern Yemen, 1918 - 1966,* Johns Hopkins University, Studies in Historical and Political Science, ser. 85, no. 2 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1967), p. 33, and Gerholm, Ibid., p. 122.

(٦١) حول النشأة التاريخية والتركيب الاجتماعي «لفئة الذوات»، أنظر: بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثرها على الحركة السياسية، ١٨٤٦ - ١٩١٤، ص ١٨١ وما بعدها.

(٦٢) Gerholm, Ibid., pp. 126 - 127.

(٦٣) المصدر نفسه.

ويندرج في إطار المحاولات الرائدة في مجال التحديد المنهجي لدراسة تكوين الطبقات الاجتماعية وتطور الهياكل الطبقية في المجتمع العربي، **المؤلف المهم لحنا بطاطو عن نشؤ وتطور القوى الاجتماعية في العراق** (والمنشور باللغة الإنكليزية عام ١٩٧٨)، وهو يمثل خلاصة جهد علمي وبحثي امتد لقرابة الخمسة عشر عاماً[٦٤].

فحنا بطاطو، يعالج الواقع المعقد للتركيبة الاجتماعية في العراق، من خلال مزاوجة جدلية ناجحة للنهج الماركسي والنهج الفيبري في تحليل وتحديد مواقع الطبقات والجماعات الاجتماعية المختلفة في البناء الاجتماعي، والحياة الاقتصادية العراقية منذ بداية القرن العشرين. فكما هو معروف يميز ماكس فيبر ـ بخلاف ماركس ـ بين شكلين من أشكال تراتب البنية الاجتماعية: الطبقات (Classes) وجماعات المكانة (أو المنزلة) (Status groups).

فبينما **الطبقات** تتحدد في البناء الاجتماعي حسب علاقاتها بالانتاج وحيازة السلع، نجد أن **جماعات المكانة** تتدرج في البناء والسلم الاجتماعي حسب موقعها في البناء الفوقي للمجتمع، وحسب أنماط استهلاكها للسلع، كما تتمثل في أساليب حياتها واكتسابها لأوضاع متميزة في الحياة الاجتماعية[٦٥]. وتكمن أهمية هذا التمييز في أن «كلاً من أصحاب الملكيات وعديمي الملكية يمكن أن ينتموا إلى «جماعات المكانة» نفسها»[٦٦]. وهكذا نجد فيبر يحاول في كتاباته أن يجد تحديداً للعلاقة بين هياكل السيطرة والهياكل الاجتماعية في المجتمعات المختلفة، وذلك بهدف إرساء قواعد منهج لدراسة «سوسيولوجيا السلطة» دون التقيد بالنهج الماركسي الذي يقوم على رؤية محددة لدور الطبقات الاجتماعية حسب علاقتها بملكية وسائل الانتاج في المجتمع.. أي من خلال «علاقات الملكية» وحدها.

ويبدو هذا التزاوج واضحاً عند تحليل عمليات التحول من التركيبات الاجتماعية القديمة، القائمة على «جماعات المكانة»، إلى الهياكل الاجتماعية الحديثة، القائمة على «ملكية وسائل الانتاج». فالمؤلف يصف ببراعة عملية تحول

---

(٦٤) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

(٦٥) Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Society,* edited by Gunther Roth and Claus Wittich, translated by Ephraim Fischoff [et al.] (New York: Bedminister Press, 1968), p. 937.

(٦٦) المصدر نفسه.

«شيوخ القبائل» و«الأغوات الأكراد» إلى طبقة «ارستقراطية الأرض الزراعية» في العراق خلال حقبتي العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، تلك العملية التي واكبت بدايات نشأة «القرى القبلية» في العراق. وعلى حد تعبير حنا بطاطو: «هؤلاء الشيوخ كان يتزامن صعودهم كطبقة وتدني وضعهم التقليدي كجماعة».

كذلك يوضح حنا بطاطو عملية تحول بعض «جماعات المكانة» في المناطق الحضرية العراقية إلى ملاك للأرض مثل «السادة»، الذين يدّعون الانحدار من نسل النبي محمد (ص). . . وكذلك فئة «الضباط» الذين حاربوا إلى جانب الشريف حسين في ثورته ضد الأتراك خلال الفترة ١٩١٦ ـ ١٩١٨. فبعد أن كانت المكانة والحظوة الاجتماعية، تقوم في القوم على الإلمام بالدين (العلماء) أو الانحدار من نسل النبي محمد (السادة) أو على القدرة القتالية والفروسية العسكرية (الضباط الشريفيون)، أصبح الجاه والمكانة والتمايز الاجتماعي صفات مرتبطة بحيازة وملكية الأرض ورأس المال التجاري (Mercantile capital). وتالياً أصبحت «ملكية وسائل الانتاج»، أو «عدم ملكيتها»[٦٧]، صفات مميزة ومحددة للتدرج في البنيان الطبقي في المجتمع العراقي الحديث، منذ نهاية الثلاثينات وحتى قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

ونكاد نشهد نفس الملابسات التاريخية لنشأة «ارستقراطية الأرض» في المغرب، إذ يشير الحبيب المالكي إلى أنه:

«ابتداء من القرن السادس عشر، بدأت صيرورة تشكيل البورجوازية الفلاحية، وذلك عقب التملّك الخاص للأرض. وقد شجعت الدولة ظهور الملكية العقارية الخاصة، نتيجة التعميم التدريجي لعملية التنازلات المتعلقة بالممتلكات العمومية. ان تطبيق التمليك الخصوصي على ممتلكات العشيرة قد استفاد منه العسكريون والحاكمون والرؤساء الدينيون»[٦٨]، وهم الذين شكلوا العمود الفقري للبرجوازية الفلاحية، وبخاصة في السهول وفي محيط المدن.

حول فئة «الأعيان»

إذا رجعنا إلى الكتابات المتداولة في مصر في القرن التاسع عشر، نجد أن بعض

---

(٦٧) يوجد هنا اتفاق عريض بين كارل ماركس وماكس فيبر حول المحددات الأساسية المميزة للطبقات، إذ يقول ماركس فيبر في نهاية أحد مقالاته الهامة:

««Property» and «lack of Property» are, therefore, the basic categories of all class situations», in: «Essay on Class, Status and Party,» in: Max Weber, *From Max Weber: Essays in Sociology,* translated, edited and with Introduction by H.H. Gerth and C. Wright Mills (New York: Oxford University Press, 1958), p. 182.

(٦٨) أنظر: حبيب المالكي، «رأسمالية الدولة والبورجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب،» المجلة المغربية للقانون والسياسة، العدد ٨ (النصف الثاني من ١٩٨٠)، (عدد خاص).

الكتّاب مثل عبد الله النديم يتحدث عن: الأمراء ـ الأعيان ـ الوجهاء[٦٩]، وهي الفئات التي كانت تحتل مكانة رفيعة في إطار الهيكل والبنيان الاجتماعي ـ السياسي المصري في القرن التاسع عشر. ومع توسع التعليم ونمو حجم الوظائف الحكومية والعامة، أضيف إلى هؤلاء فئة «الأفندية» (المتعلمين) عند أسفل السلم، مع بدايات القرن العشرين.

كذلك جاء في العمل المهم لعلي باشا مبارك **الخطط التوفيقية الجديدة** ؛ وهو مؤلف أعطاه عنواناً فرعياً: «تراجم العلماء والأعيان والمشاهير».

«إن القاعدة العريضة من سكان المدن في مصر في القرن التاسع عشر كانت تتكوّن من صغار التجار ومن الحرفيين والمزارعين. أما الطبقة العليا في هذه المدن فتتكوّن في الغالب من العلماء وكبار التجار والأعيان، ويظهر ذلك بوضوح في مدن كمنفلوط ودشنا وإخميم وطهطا وغيرها من عواصم المراكز والأقسام»[٧٠].

وفي تقديرنا أن تعبير أو مصطلح «الأعيان» لا يخرج عن كونه تعبيراً عن أحد «جماعات المكانة» بالمعنى الفيبري، دون أن يعني ذلك انتفاء بعد ملكية وسائل الانتاج. بيد أن المضمون الاجتماعي ـ الاقتصادي لتلك الفئة أو الشريحة المسماة «بالأعيان» يختلف باختلاف الزمان والمكان. ولكن في معظم الأحيان نجد أن التحليلات تميل إلى إضفاء تعبير «الأعيان» على كبار ملاك الأرض في الريف. ومما يؤكد ذلك أن مؤرخاً مثل د. علي بركات يتحدث عن «صغار الأعيان»[٧١]، ويقصد بهم فئة أخرى غير فئة «الأعيان» التي كان ينصرف معناها التقليدي إلى كبار ملاك الأرض.

ومما يدل على وضوح الحس بالتمايز الطبقي لدى البرجوازية المصرية في منتصف القرن التاسع عشر، القول التالي لمحمد باشا سعيد؛ والي مصر والمؤسس الأول للحزب الوطني المصري على حد تعبير النديم :

«إنما جمعت أولاد العمد والأعيان ليكونوا حماةً للأوطان، فإن الفقير يفضل الفرار على الثبات ويميل دائماً إلى الشتات، والمستأجر لا يثبت إلا إذا أرغم، فإن أهمل كان أول مسلم. أما أبناء أعيان البلاد فإن عندهم الاستعداد، لأن الواحد منهم يقاتل عن دينه وبلده وأهله وحرمه وملكه وولده، ففيه

---

(٦٩) أنظر: محمد أحمد خلف الله، عبد الله النديم ومذكراته السياسية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٥).

(٧٠) أنظر: **الخطط التوفيقية الجديدة**، ج ١، ص ١٤، ج ٨، ص ٢٧٩، وج ١٧، ص ٥١، نقلاً عن: بركات، رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي، ص ٤٧.

(٧١) أنظر: بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثرها على الحركة السياسية، ١٨٤٦ ـ ١٩١٤، ص ٤١٥.

بواعث الحميَّة والغيرة الوطنية. وما جمعتكم إلا لهذه الأغراض لتعالجوا وطنكم من الأمراض»[٧٢].

خامساً: ملاحظات نقدية على المناهج السائدة لدراسة وتحليل الأوضاع والمراتب الطبقية في المجتمعات العربية

رغم شحة الكتابات النقدية ذات الطابع المنهجي حول الأوضاع والتركيبات الطبقية في الوطن العربي، يمكن الاشارة إلى بعض الملاحظات النقدية التي وردت في ثنايا بعض الدراسات التي تناقش الأوضاع الطبقية في المجتمع العربي عموماً. ويأتي على رأس القائمة دراسة مهمة للدكتور عبد القادر زغل (تونس) حول «المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط»[٧٣]. ويتمركز نقد د. زغل حول أن البحث الأكاديمي حول الهياكل والتركيبات الطبقية في الوطن العربي لم يخرج ـ في أغلب الأحيان ـ عن الإطار النظري والفرضيات الضمنية أو الصريحة لاثنتين من كبريات المدارس الفكرية الأوروبية هما: الماركسية نسبة إلى ماركس، والفيبرية نسبة إلى ماكس فيبر. وفي تقديره أن هاتين المدرستين ـ على الرغم من التعارض المبدئي بينهما حول فكرة النظام الاجتماعي والعلاقة بين التدرج الهرمي والسلطة ـ تنتميان لمدرسة كبرى واحدة هي مدرسة «التحول الكبير» في أوروبا الغربية على النحو الذي جاء شرحه في المؤلف المهم لكارل بولانيي[٧٤].

وفي ضوء ذلك، يرى الكاتب أن الإطار المرجعي لمعظم الدراسات عن الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمع العربي، لا يخرج عن كونه شكلاً من أشكال «النقل التكنولوجي» لنظامين فكريين هما: الماركسية والفيبرية. وهما نظامان تم تشكيلهما وتطويرهما بغية فهم مرحلة الانتقال في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر.. بينما يجري استخدامهما في عصرنا هذا لفك رموز النظام الاجتماعي في بلدان الوطن العربي. واستطراداً للفكرة نفسها يقول الكاتب انه «بينما كان ابن خلدون والآباء المؤسسون لعلم الاجتماع الحديث مبدعين أصليين لأدوات علمهم التي تتميز بطابع نظري وتصوري، فإن الجيل الحالي من علماء الاجتماع في الشرق الأوسط يجدون أنفسهم في موقف يستوردون فيه أدوات تم تشكيلها وتطويرها لتناسب حاجات فترة الانتقال في الثقافة الأوروبية في القرن التاسع عشر»[٧٥].

---

(٧٢) خلف الله، عبد الله النديم ومذكراته السياسية، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٧٣) أنظر: عبد القادر زغل، «المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٧ (آذار/مارس ١٩٨٢)، ص ٦ ـ ٢٥.

(٧٤) Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1944).

(٧٥) أنظر: زغل، المصدر نفسه، ص ٧.

ويتساءل الباحث في نهاية دراسته النقدية: هل نحن ملزمون دائماً عندما نقوم بتصميم أي مشروع علمي لدراسة الهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط لأية فترة معينة، أن نختار بين هاتين النظرتين أو النهجين الرئيسيين (الماركسية والفيبرية) فقط؟

ورداً على هذا التساؤل المهم، يؤكد الباحث ذاته على ضرورة تجنّب أي معنى من معاني الانغلاق المذهبي في واحدة من هاتين المدرستين الكبيرتين[٧٦].

وفي الإتجاه نفسه تقريباً يطرح د. حبيب المالكي (المغرب) بعض القضايا المنهجية المتعلقة بفهم طبيعة «رأسمالية الدولة والبرجوازية في المجتمعات التابعة». فهو يرى أن «النقاش الدائر حول الطبقات الاجتماعية في بلادنا كثيراً ما يطرح من خلال مصطلحات تجعله ذا دلالة بالنسبة لأوروبا القرن التاسع عشر، أكثر مما له علاقة بالعالم الثالث في القرن العشرين. فاستنفاد جهودنا في تبرير وجود الاقطاعية والبورجوازية، حسب المقاييس الماركسية المركزية، معناه تحديد وضعيتنا بالنسبة إلى ما كانت عليه أوروبا، وليس نسبة إلى ما نحن عليه الآن»[٧٧].

ولذا فهو يدعو إلى التخلي عن كل أشكال التقديس تجاه النظرية الماركسية، إذ «ان الموقف الذي يضفي طابع «المؤسسة» على الماركسية، أي يحولها إلى معرفة جامدة، كثيراً ما أدى إلى تحليلات نظرية مغلوطة لا تخلو استتباعاتها السياسية والأيديولوجية من أخطار»[٧٨].

وضمن المنظور النقدي نفسه، يشير المستشرق الفرنسي الكبير جاك بيرك في مقاله المهم حول «فكرة الطبقة في التاريخ المعاصر للعرب»[٧٩]، إلى المشاكل والصعوبات المفاهيمية والمنهجية التي تكتنف تحليل الواقع الطبقي والتركيبات الطبقية والهياكل الاجتماعية في البلدان العربية، بالإستناد إلى «نماذج التصنيف الطبقي المستوردة» من بلدان العالم الصناعي المتقدم.

ويحيلنا جاك بيرك إلى التصنيفات والمراتب الطبقية في التراث العربي والإسلامي. فهناك فئة «الصعاليك» الذين لا يحتلون مكاناً واضحاً ومحدداً في التقسيم الاجتماعي للعمل.. وهي فئة تناظر ما يطلق عليه «البروليتاريا الرثة» (tumpen proletariat) في التصنيفات الطبقية الحديثة. وفي المجتمعات المدينية العربية، كان التصنيف الاجتماعي ـ المهني (ليس الطبقي) يقوم تقليدياً على فئات ثلاث هي: التجار ـ أرباب الحرف والصنائع ـ رجال العلم والدين، وداخل كل فئة توجد مراتب عدة.

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٧٧) المالكي، «رأسمالية الدولة والبورجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب،» ص ٨٩.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) Jacques Berque, «L'idée de classe dans l'histoire contemporaine des arabes,» *Cahiers internationaux de sociologie* (1963), pp. 164 - 184.

كذلك يشير جاك بيرك إلى وجود حالات شائعة من التزاوج في التقسيم الاجتماعي للعمل بين مهن محددة وبين طوائف دينية أو أقليات إثنيـة معينة. ويضرب مثلاً بذلك فئة «المزاب» (Mzab) في المغرب، حيث تتداخل وتتوحد الخصوصية الدينية ـ الـطائفية والتخصص المهني والاقتصادي الضيق[٨٠]. وينطبق التحليل نفسه على الدور الذي يحتله النوبيون ـ كفئة إثنية متميزة ـ في التقسيم الاجتماعي للعمل في المدينة المصرية، حيث يقومون بأعمال البوابة والسفرجية والخدمات الشخصية. ونضيف إلى ذلك الأرمن في لبنان والآشوريين في العراق.

وفي تقـديرنا أنه على الرغم من صلاحية هذه الانتقادات للإمساك بخصوصيات وتعقيدات تضاريس الواقع الاجتماعي والطبقي العربي، تظل هناك صلاحية عامة لمنهج المادية التاريخية في دراسة الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية. ولكن الأزمة تكمن في انعدام التطبيق الحي والخلاق لهذا المنهج على الواقع الاقتصـادي والاجتماعي العربي.. وليس لمقولات ونصوص تاريخية «جامدة» اشتقت في سيـاق تاريخي وتطوري مغاير. ولذا فإن التحدي الحقيقي، الذي يـواجه البـاحثين في هذا المجال، هو اثراء وتطويع منهج المادية التاريخية لكي يناسب وقائع تاريخية واجتماعية واقتصادية جديدة، وتالياً، معالجة خصوصيات قومية وتاريخية معينة.. لا يصلح معها بالضرورة منهج «القياس والمشابهة».

وضمن هذا الإطار، يجب الاستفادة من اسهامات ومناهج التحليل التاريخي لدى ابن خلدون حول القبيلة والدولة والعصبية، وكـذلك منهج التحليل الاجتمـاعي لدى ماكس فيبر حـول الدور الـذي تحتله «جماعـات المكانـة» ـ المرتبـطة بالبنـاء الفوقي للمجتمع ـ في البنيان الاجتماعي والطبقي للمجتمع، وما تحفـل به كتـابات التـراث العربي والإسلامي عموماً.

وفي ضوء هذه الرؤية الرحبة لحركة التاريخ والواقع الاجتماعي، سوف نحاول في الفصول التالية مناقشة أهم القضايا النظريـة والتطبيقيـة المتصلة بفهم تطور الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية والـطبقية في الـوطن العربي من خـلال اتباع منهـج التجسيد التتابعي، أي الانتقال من التحليل المجرد والنـظري إلى «التحليل الملمـوس للواقع الملموس».

---

(٨٠) المصدر نفسه.

الفصل الثاني

حول أنماط وأشكال التحوّل في البُنى والتركيبات التقليدية للمجتمعات العربيّة

سوف نحاول، في هذا الفصل، أن نناقش ـ بقدر كبير من الإيجاز ـ بعض أهم القضايا المثارة حول أشكال وأنماط التحول في بنية وتركيبة المجتمعات العربية التقليدية في مرحلة «ما قبل الرأسمالية» ـ على امتدادها التاريخي الطويل ـ وصولاً إلى الهياكل والتكوينات والعلاقات السائدة خلال الفترة المعاصرة. ومن نافلة القول ان تلك القضايا قد احتلت مؤخراً حيزاً كبيراً ضمن مجال اهتمامات وكتابات الباحثين الاجتماعيين العرب، وذلك في محاولة لبلورة رؤية عربية متميزة عن كتابات المستشرقين والباحثين الاجتماعيين الغربيين الذين أغرقونا بطوفان من كتاباتهم المتميزة أيديولوجياً، وإن كانت لا تخلو من لمحات وومضات تحليلية هنا وهناك.

ولعل الإشكالية الكبرى التي تطرح نفسها منذ البداية، هي تفاوت درجات تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، وتمايز أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق والأجزاء المختلفة التي يتشكل منها المجتمع العربي. ولذا قد يكون من المناسب أن نتناول في هذا الفصل، بشكل نقدي وموجز، المقولات المطروحة والمتداولة حول مدى سيطرة ما يسمى «بنمط الانتاج الآسيوي» على بلدان عربية كمصر، وما يسمى «بنمط الانتاج الخراجي» على أجزاء أخرى من المجتمع العربي في العصور الوسيطة (لاسيما خلال فترة الحكم العثماني). كذلك لا بد من أن نتناول بالنقاش ما يسمى بأنماط الانتاج «الرعوية» و«المشاعية»، التي سادت في مناطق أخرى من المنطقة العربية مثل الجزيرة العربية وليبيا وجنوب العراق، حيث ما زالت تلعب التركيبات القبلية والروابط القرابية ـ القائمة على صلة الدم ـ دوراً مهماً في تحديد حقوق الانتفاع والتراتبات الطبقية القائمة في عالم اليوم.

ويجدر بنا أن نشير، منذ البداية، إلى أن هدفنا في هذا الفصل ليس حسم النقاش الدائر حول «نمط الانتاج الآسيوي» أو غيره من «الأنماط الخراجية أو المشاعية»، وإنما هدفنا الأساسي هو محاولة الامساك ببعض عناصر وآليات الانتقال من أنماط الانتاج «السابقة للرأسمالية» ـ على تعددها وتداخلها وتزامنها ـ إلى علاقات الانتاج الأكثر معاصرة وحداثة: «شبه الإقطاعية» أو الرأسمالية المشوبة بمخلفات وموروثات قبلية واقطاعية وعثمانية سلطوية. إذ ان دراسة الواقع التاريخي الحي للتكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية، الماثلة أمام أعيننا اليوم في المنطقة العربية، إنما تشير بوضوح إلى أن هناك «أشكالاً معاصرة ومقنَّعة» لعلاقات انتاج ولتراتبات طبقية تنتمي إلى «مرحلة ما قبل الرأسمالية»[1]. ولذا فإن دراستنا لأنماط وعلاقات الانتاج التي سادت خلال الحقب الماضية، هي بقصد القاء بعض الضوء الكاشف على خريطة الأوضاع والتضاريس الطبقية المعاصرة في المنطقة العربية.

ولإعطاء فكرة مبسطة عن درجة التعقيد والتنوع والتمايز بين أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وعلاقات الانتاج التي سادت في أجزاء مختلفة من المنطقة العربية من العصور الوسيطة حتى بداية القرن التاسع عشر، نورد فيما يلي ـ دون تبنٍ من جانبنا ـ اللوحة المقارنة التي أعدها د. خلدون النقيب حول أهم الاستنتاجات والمقولات المستخلصة من النماذج النظرية المقترحة لفهم أشكال التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي، وعلاقات الانتاج السائدة في أجزاء مختلفة من المجتمع العربي حتى بداية القرن التاسع عشر.

وفي إطار هذا الجدول المقارن، يميز الباحث بين ثلاثة نماذج نظرية أساسية:

- **نمط الانتاج الآسيوي** (المسمى لديه بنموذج «الجمود الآسيوي»).
- **نمط الانتاج الرعوي ـ المشاعي ـ القبلي** (المسمى لديه بنموذج «التنظيم المفصلي»).
- **نمط الانتاج الخراجي ـ العثماني** (المسمى لديه بنموذج «الفاعليات السياسية ـ الحضارية»).

وسوف نتناول بالنقاش والنقد التقويمي القضايا المثارة حول «نمط الانتاج الآسيوي» و «نمط الانتاج الرعوي ـ المشاعي ـ القبلي» في ثنايا هذا الفصل. ولكننا نعتقد

---

(١) يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن استخدامنا لمصطلح «مرحلة ما قبل الرأسمالية» لا يعني أن تطور المجتمع العربي يسير بالضرورة وفقاً لدينامية عالمية مفترضة... وتالياً لا يعني أننا نتحدث عن مرحلة متخلفة من التطور التاريخي.

أن الغموض يكتنف بشكل خاص ذلك النموذج الذي أسماه الباحث نموذج «الفاعليات السياسية ـ الحضارية»، حيث ينعطف هذا النموذج ـ حسب مكوناته ـ نحو ما يسميه الباحثون الآخرون «نمط الانتاج الخراجي أو الجبائي» المرتبط بتنظيمات الدولة العثمانية، المستندة إلى الترتيبات العسكرية والبيروقراطية الفوقية.

وفي السياق نفسه لا بد لنا أن نطرح بعض التساؤلات المنهجية حول الفروق الجوهرية التي تميز هذا النموذج عن ما يسمى «بالنموذج الفسيفسائي» للمجتمعات العربية. . . ذلك النموذج الذي يشكل «الإطار المرجعي» لموجة الكتابات والإسهامات الإستشراقية حول التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العربية، ويسيطر على قطاع مهم من الإنتاج الاستشراقي والإسرائيلي. ورغم أن هذا النموذج لم ينبع من فراغ، وليس مجرد نسج خيال، إذ يستند إلى **نظام الملل** ـ الموروث من فترة الحكم العثماني ـ الذي تداخل بشكل واضح مع «نظام الحرف» ـ فإن البناء النظري للنموذج الفسيفسائي يحتاج لوقفة تأملية نقدية.

أولاً: الإفلاس التاريخي للنموذج الفسيفسائي والنظرة الاستشراقية للتاريخ الاجتماعي العربي

يشير بريان تيرنر في مؤلفه المهم: **ماركس ونهاية الاستشراق** (١٩٧٨) إلى أن النظرة الاستشراقية للأوضاع والعلاقات الاجتماعية في المجتمعات الاسلامية والعربية كانت تستند إلى ما تواضع المستشرقون على تسميته «بالنموذج الفسيفسائي» (the Mosaic Model)، حيث يتألف المجتمع من مزيج من الجماعات والطوائف والفئات الاجتماعية «المنعزلة والمكتفية ذاتياً»[٢]. وترتبط بذلك النظرة السائدة لدى المستشرقين بأن المجتمع العربي الإسلامي إنما هو مقسم على أسس دينية وطائفية (الأقليات الدينية، الملل المختلفة، «أهل الكتاب»)[٣]. وهكذا يقوم «النموذج الفسيفسائي»، الذي يتبناه معظم المستشرقين في كتاباتهم وتحليلاتهم، على أن بنية المجتمعات العربية تضم في وعائها الفضفاض خليطاً من الجماعات المتنافرة والمقسمة عمودياً على أسس دينية، طائفية، وإثْنِيَّة، ومهنية، وقبلية[٤].

---

(٢) انظر: «الاثنية والطبقة الاجتماعية والنموذج الفسيفسائي،» في: بريان تيرنر، **ماركس ونهاية الاستشراق**، ترجمة يزيد صايغ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، الفصل الثالث، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) «Islamic Social Structure is conceived, then, as a *mosaic* or patchwork of tribes, religious minorities, social groups and associations», in: Bryan Turner, *Marx and the End of Orientalism* (London, 1978), p. 39.

جدول رقم (٢ ـ ١)

مقارنة بين الاستنتاجات المستمرة من النماذج النظرية للمجتمع العربي حتى بداية القرن التاسع عشر

النموذج النظري	نوع الجماعات الرئيسية	نوع النشاط الرئيسي	نوع العلاقات الرئيسية	نوع التنظيم الرئيسي
الجمود الآسيوي (جاس)	ـ التجمعات الريفية المنعزلة والمعزولة أو المشترك الريفي في القرى. ـ الجماعات الحضرية، أو المشترك الأعلى في المدن: مركز السلطة.	ـ الجمع بين الصناعة (الحرف) والزراعة في المشترك القروي. ـ النشاطات الرعوية هامشية ولكنها توفر مستودعاً للتهديد الخارجي المستمر للمدن وحضارتها.	ـ عدم وجود الملكية الخاصة في الأرض جعل المصالح متشابهة ـ متنافسة. اقتضى تنافسها وجود الدولة المركزية. وهكذا: الحكام والمحكومين. ـ علاقات هيمنة بيروقراطية بين الطبقات، تستولي الدولة فيها على الفائض الاجتماعي.	ـ دولة مركزية مستبدة أقوى من المجتمع تقوم على أساس ملكية الأرض واحتكار مصادر القوة والسلطة. ـ الحاجة إلى تعبئة السكان في أعمال ضخمة كالري والبزل والأشغال العامة اعطى للدولة مبرر وجودها.
التنظيم المفصلي (تام)	ـ مدينة، قرية، بادية في صراع دائم وحاجة متبادلة. ـ الهيمنة للجماعات القرابية المعششة، أي القبائل في تنظيمات مفصلية.	ـ التركيز على الرعي والزراعة واحتقار الحرف والمهن وعزلها (سواء في الريف أم المدن) وعلى الغزو.	ـ علاقات يغلب عليها العنف العام المتبادل دون تفويض لسلطة مركزية، أي علاقات غلبة بين المدينة والبادية. ـ التوزيع المفصلي للسلطة	ـ عدم وجود دولة مركزية قوية، وإن وجدت فسلطتها محدودة. ـ التوزيع المفصلي للسلطة بين القبائل ويقوم على ثنائية

		- الزراعة هامشية بالمقارنة مع الرعي والتجارة أو أن القبائل الرعوية تقوم بالزراعة أيضاً.	يمنع تبلور طبقات عمودية، ويسود بدلاً منها التناصر العام.	الجمع بين العصبية والدين يديم ضعف الدولة المركزية.
الفاعليات السياسية ـ الحضارية (فاسح)	- التجمعات الرئيسية في المدن ذات الهيمنة. - علاقة تفاعل وامتصاص مستمر ديمغرافي لسكان الريف والبادية. - عزلة الريف بدأت في وقت متأخر. - توازي تقسيم العمل الاجتماعي وتقسيم العمل الاثني.	- التوازن النسبي بين الزراعة والتجارة والحرف والرعي يميل إلى التجارة كقطاع دينامي في الاقتصاد. - انحسار الفتح والتجارة ادى إلى العودة إلى الاقتصاد الزراعي ـ البيروقراطي. - الضوابط والهيمنة الفسكالية منشط للقطاع الدينامي.	- تبلور طبقات اجتماعية حول الدولة والملكية الخاصة. - علاقات صراع متصل بين الأغنياء والفقراء، الحكام والمحكومين، الريف والمدن. - الصراعات السياسية والاقتصادية تترجم إلى صراعات مذهبية.	- شمول التنظيم القبلي الممزوج بالرموز الدينية لجميع مستويات التنظيم الاجتماعي. - تطور الدولة المركزية من الدولة المركنتالية في التكوينة الخراجية إلى الدولة السلطانية في التكوينة البيروقراطية. - تطور الطبقة الحاكمة من الارستقراطية في السلطة إلى الارستقراطية العسكرية تطور مصادر الشرعية.

المصدر: خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، جدول رقم (١)، ص ٩.

ويرى تيرنر ـ وبحق ـ أن «النموذج الفسيفسائي» هو الأساس النظري الذي تستند إليه مقولة «الاستبداد الشرقي»، حيث ان التكامل المجتمعي بين تلك الفئات والجماعات المنقسمة والمتنافرة والمنعزلة لن يتحقق سوى من خلال الدولة و «الحاكم المستبد» (أو «المستبد العادل»)، الذي يحقق الموازنة والمواءمة بين المصالح المختلفة للجماعات والفئات التي يتكوّن منها ذلك المجتمع «الفسيفسائي»[٥]. كذلك يمكن اعتبار «النموذج الفسيفسائي» ـ القائم على التوازن الركودي ـ بمثابة نقطة الانطلاق الحقيقية للترويج للمقولات الشائعة حول «نمط الانتاج الآسيوي»، باعتباره نمطاً متميزاً للمجتمعات الشرقية (ومن بينها العربية والإسلامية). إذ ان «النظام الاستبدادي يعتبر ـ في رأي هذه المدرسة ـ واسطة العقد التي تحقق الاندماج والتوازن بين تلك الوحدات العمودية «المستقلة ذاتياً» من «الملل والقبائل والقرى والطوائف» التي يتكوّن منها المجتمع العربي أو الإسلامي.

وهكذا ـ وضمن هذا المنظور «الاستشراقي» الغربي ـ تصبح التصنيفات الطبقية على أسس اجتماعية واقتصادية غير ذات أهمية، في مقابل التصنيفات على أسس إثنية، ودينية، وقبلية، ضمن هذا البنيان «الفسيفسائي» للمجتمع.

وفي مقابل تلك الرؤية الاستشراقية، يرى تيرنر أن الفهم الصحيح لدينامية حركة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة في إطار التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية العربية، لا بد وأن تستند إلى طبيعة العلاقات الجدلية المتبادلة بين أنماط الانتاج «السابقة للرأسمالية»: **الرعوية والجبائية والاقطاعية**.

وبهذا الصدد، يجب الاعتراف بأن هناك صعوبات نظرية ومعضلات تطبيقية تتعلق بمساواة الأنماط الرعوية المتنقلة «بالنمط المشاعي البدائي للإنتاج»، كذلك فإن الدور المتميز الذي لعبته التجارة «العابرة للقارات» (Long - distance trade) في إطار التشكيلات «ما قبل الرأسمالية» يثير صعوبات جمة عند تحديد نمط الانتاج السائد[٦].

وهنا تبرز أهمية التفرقة بين مفهوم التكوينة الاجتماعية ـ الاقتصادية وبين مفهوم نمط الانتاج في سياق الاستخدامات التي تستند إلى منهج المادية التاريخية في التحليل. فنمط الانتاج هو مفهوم تجريدي يعبر عن درجة تطور قوى الانتاج ونمط علاقات الانتاج السائدة عند لحظة تاريخية معينة، بينما مفهوم التكوينة الاجتماعية ـ الاقتصادية هو مفهوم أوسع ينهض على التجسيد الملموس للواقع التاريخي العيني. . حيث تحوي التكوينة

---

(٥) أنظر: تيرنر، ماركس ونهاية الاستشراق، ص ٥٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٣.

الاجتماعية ـ الاقتصادية بين جنباتها تشكيلة متداخلة ومتزامنة من أنماط الانتاج المتعددة[٧]. وفي بعض الأوضاع التاريخية، يهيمن نمط انتاج معين وتصبح الأنماط الأخرى مجرد انتقالية أو ثانوية. وفي أحوال أخرى، يتعايش أكثر من نمط انتاج ـ على المستوى نفسه من الأهمية ـ في إطار التكوينة الاجتماعية ـ الاقتصادية لفترات من الزمن قد تطول أو تقصر.

ولقد ثار جدل طويل في الكتابات المعاصرة المهتمة بالمجتمعات الشرقية، حول نمط الانتاج السائد (أو المهيمن) في اطار التكوينة الاجتماعية ـ الاقتصادية العربية في مرحلة «ما قبل الرأسمالية». وفي اطار هذا الجدل النظري، تبرز كتابات سمير أمين وبريان تيرنر التي تشير إلى هيمنة «نمط الانتاج الجبائي» أو «الخراجي» في العصور الوسيطة.. وهي أنماط أخذت في التحول التدريجي نحو «نمط الانتاج الاقطاعي» بخصوصياته وقسماته الشرقية المتميزة[٨].

وحول آليات الانتقال من الأشكال الجبائية إلى الأنماط الاقطاعية، في إطار التشكيلة الاجتماعية الشرقية، يرى تيرنر أن التحلّل النهائي للنظام الجبائي التقليدي يحدث عندما تفقد الدولة سيطرتها على قنوات ومسارات التجارة الداخلية والخارجية، وعندما تتصاعد «التجارة اللاشرعية» على أيدي كبار التجار.. وتالياً يتقلص دخل الدولة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم التي تحصّلها الدولة من التجار. كذلك يأخذ ملّاك الأراضي في التّمتع بمزيد من الاستقلال الذاتي النسبي، ويساعد ذلك على صعود فئة الأسياد الاقطاعيين من الأعيان.. ويخضع المنتجون الزراعيون المباشرون إلى علاقات استغلالية جديدة تأخذ شكل القنانة وأشكال مختلفة من المحاصصة[٩].

---

(٧) بخصوص التفرقة بين مفهومي «التكوينة الاجتماعية ـ الاقتصادية» ومفهوم «نمط الانتاج»، أنظر على سبيل المثال فقط:

Oskar Lange, *Political Economy* (New York: Macmillan, 1963), vol. 1: *General Problems,* and John Taylor, *From Modernization to Modes of Production* (Atlantic Higlands: Humanities Press, 1979).

(٨) أنظر حول هذه النقطة:

Samir Amin, *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment,* 2 vols. (New York: Monthly Review Press, 1974), vol. 2, p. 141; Turner, *Marx and the End of Orientalism,* pp.32-38, and

خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٧٩ (أيلول / سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١٩.

(٩) تيرنر، **ماركس ونهاية الاستشراق،** ص ٦٤.

وفي ضوء هذه الخلفية، يميّز لنا تيرنر ست طبقات أساسية كان يتشكّل منها البنيان الطبقي في المجتمعات العربية حتى بداية القرن التاسع عشر، هي: **الطبقات المسيطرة** وتتكوّن من شيوخ القبائل والبدو الرحل، الملاّك الاقطاعيون (الأعيان) ومن القائمين بأعمال جباية الضرائب (الملتزمون)، اضافة إلى طبقة التجار. أما **الطبقات الخاضعة**، فتتألف من الفلاحين المستقلين، وأقنان الأرض وأشباه العبيد.

وخلاصة القول هنا، ان منهج المادية التاريخية يظل يشكل المفتاح الحقيقي لفهم التطورات التي طرأت وتطرأ على التشكيلات الاجتماعية في بلدان الشرق العربي[١٠].

كذلك، فإن هذا النهج يساعد على التشخيص الحي لتداخل وتفاعل أنماط مختلفة للانتاج في إطار «التشكيلة الاجتماعية» موضع الدراسة، بما يساعد على تفادي وتجاوز النظرة الماركسية الفجة والتبسيطية القائمة على نموذج للتركيب الطبقي، يقوم على طبقتين أساسيتين فقط أسوة بنموذج «تطور الرأسمالية الغربية»[١١].

ثانياً: حول مقولة «نمط الانتاج الآسيوي»

لعل من أهم المقولات المطروحة حول خصوصية التكوينات الاجتماعية والاقتصادية في بلدان الشرق عموماً هي تلك المتصلة بما يدعى «نمط الانتاج الآسيوي»، والذي دارت حوله نقاشات كثيرة خلال السنوات الأخيرة[١٢]. ويتميّز هذا النمط ـ وفق منظريه ـ بعدد من الملامح الرئيسية، أبرزها أن وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسي هي المشترك الفلاحي (Commune) القائم على روابط اقليمية محلية، تشكّل فيه العائلة أو العشيرة وحدة العمل الأساسية. ويخضع هذا التنظيم المحلي للعملية

---

(١٠) تعتبر كتابات المستشرق الفرنسي الماركسي «مكسيم رودنسون» ذات أهمية بالغة في ابراز نشوء «قطاع رأسمالي» وليس بالضرورة «رأسمالية» مكتملة النضج، في المجتمعات العربية الاسلامية. انظر بصفة خاصة: Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism,* translated from French by Brian Pearce (London: Allen Lane; New York: Pantheon Books, 1974), chap. 3.

(١١) «هذا النهج لمعالجة «مشاكل» بلدان الشرق الأوسط سوف يساعد على تفادي الصعوبات النظرية والايديولوجية المرتبطة بمفهوم «نمط الانتاج الآسيوي» الذي يفترض غياب التاريخ الحقيقي، الخلو من التناقضات الداخلية ومن الطبقات. إن التوصيف السليم لأنماط الانتاج يساعد أيضاً على دحض الحجة القائلة بأن التحليل الماركسي للتكوينات الاجتماعية يستلزم النظرة التبسيطية القائمة على النموذج الثنائي «للاستقطاب الطبقي». أنظر: Turner, *Marx and the End of Orientalism,* p. 52.

(١٢) أنظر بصفة خاصة: أحمد صادق سعد، تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١).

الانتاجية لعلاقة قهر واستغلال من قبل الدولة المركزية[١٣].

يتميز هذا النمط بالدور المركزي والطاغي الذي تلعبه الدولة في تنظيم مجريات الحياة الاقتصادية وفي إدارة العملية الانتاجية والتوزيعية، وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة. إذ عادة ما تحتفظ الدولة «بملكية الرقبة» للأراضي الزراعية والرعوية، بينما تقوم بمنح وتنظيم توزيع حقوق الانتفاع بها للمشتركات الفلاحية، التي تقوم بدورها بتنظيم تقسيم العمل الاجتماعي وإعادة توزيع حقوق الانتفاع على العائلات الفلاحية، وفقاً لترتيبات قرابية أو قواعد داخلية محددة سلفاً[١٤].

وفي إطار ما يسمى «بالنمط الآسيوي»، تلعب **عناصر البناء الفوقي** (ولا سيما في مجال الايديولوجيا والدين) دوراً مهماً ومتميزاً في مجال إعادة انتاج العلاقات الانتاجية والاجتماعية في المجتمع[١٥]. وقد دفع هذا الدور المركزي للدولة ورأسها وكهنتها بعض الباحثين إلى وصف هذا النوع من التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية «بنمط الانتاج الميراثي» (Patrimonial) عند الحديث عن مفاهيم **السيطرة الميراثية والسلطوية** في تركيا العثمانية[١٦].

ويبدو أن البعض لم ينتبه أن ماركس عندما تحدّث عن ما يسمى «النظام الآسيوي» (وأحياناً النظام السلافي)، فإنه إنما كان يتحدث عن هذا النظام باعتباره نظاماً يتسم بدرجة محدودة من التمايز الطبقي، وأنه أقرب ما يكون إلى المجتمعات المشاعية البدائية على مستوى الوحدات الانتاجية (القرية أو المشتركات الفلاحية). وفي الجانب المقابل، فإن هذه المجتمعات كانت تتميّز بدرجةٍ عالية من التطور لمقومات عناصر البناء الفوقي[١٧].

وهكذا فإن قضية «النمط الآسيوي» تكتسب أهمية عملية فقط فيما يتعلق بتطور المسارات التاريخية للتكوينات الاجتماعية - الاقتصادية العربية، وعلاقة ذلك بإشكالية

---

(١٣) أنظر: محمد السيد سعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)، ص ٤٤ - ٤٥.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) انظر: Taylor, *From Modernization to Modes of Production.*

(١٦) انظر: Turner, *Marx and the End of Orientalism,* p. 1.

(١٧) يقول عالم التاريخ الماركسي البارز إيرك هوبسبوم بهذا الصدد: «وفقاً لماركس، فإن الأنماط الشرقية (والسلافية) هي أقرب ما تكون تاريخياً إلى مجتمعات الانسان الأول، إذ تحتفظ هذه الأشكال بالمجتمعات القروية البدائية، بينما تستظل ببناء فوقي شديد التطور، وفي المقابل درجة تطور محدود، للبنيان الطبقي». أنظر:
E. J. Hobsbawm, *Introduction to Karl Marx's Pre - Capitalist Economic Formation* (New York: International Publishers, 1965), p. 38.

تحديد طابع العلاقات الانتاجية السائدة فيها اليوم كجزء من مخلفات «الإرث التاريخي»[١٨]، الذي يلقي بظلاله على علاقات الانتاج السائدة في التشكيلات المعاصرة.

وعلى الرغم من تعدد الآراء والمواقف، واختلاف وجهات النظر حول الفرضيات الجديدة، المطروحة خلال مناظرة «نمط الإنتاج الآسيوي»، فهناك أمر، لا جدال فيه: أنه أمامنا قضية جديرة بالتأمل والتمحيص والاختبار. صحيح أن هناك خلافات نظرية مهمة حول طبيعة التشكيلة الاجتماعية الجديدة التي لا تتماشى مع **اللوحة المعهودة للتقسيم الخماسي لأنماط الانتاج المتعاقبة**: هل هي تشكيلة طبقية متمايزة «سابقة على الرأسمالية»؟ **أم تشكيلة آسيوية - عبودية - إقطاعية مختلطة؟** أو غير ذلك من الفرضيات؟ ورغم كل هذه الخلافات حول الأفكار والمقولات المتعلقة «بنمط الانتاج الآسيوي»، فإن معظم معارضي النظرة الخطية للتطور التاريخي للمجتمعات، يوجد حد أدنى من الاتفاق فيما بينهم على ما يلي:

١ - لم يعرف الشرق «نمط الانتاج العبودي»، ولكنه عرف الرق والاسترقاق. وقد تم استخدام الرقيق لأغراض متعددة منها: الخدمة المنزلية، الخدمة العسكرية، والعمليات الانتاجية. وقد تم استخدام الرقيق لأغراض الانتاج في منطقتين تحديداً: جنوب العراق وبعض مناطق المغرب.

---

(١٨) صدرت خلال الفترة الأخيرة، مجموعة من الدراسات المهمة التي جددت روح النقاش حول «نمط الانتاج الآسيوي». وتعتبر مساهمة الاكاديمي السوفياتي نيكيفوروف (١٩٥٧) مساهمة بارزة وطليعية في ملف النقاشات الحديثة الدائرة حول «نمط الانتاج الآسيوي». أنظر: **الشرق والتاريخ العالمي حول أسلوب الانتاج الآسيوي**، ترجمة توفيق سلامة (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩). وفي بريطانيا دارت على صفحات مجلة **الماركسية اليوم**، خلال الأعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٢، مناظرة مهمة حول مراحل التطور الاجتماعي والتاريخي، وتم خلالها نقد المقولات القائلة بوجود «نظام عبودي» في بلدان الشرق القديم، واقترح البعض الأخذ بمقولة «نمط الانتاج الآسيوي». أنظر بهذا الخصوص: محمد عودة، **الفلاحون والدولة: دراسات في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي التقليدي** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢)، ص ٤٥ - ٧٠؛ أحمد صادق سعد، **في ضوء النمط الآسيوي للانتاج** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)؛ كمال المهداوي، «مغرب القرن ١٩ بين نمطي الانتاج الآسيوي والخراجي،» **دراسات عربية** (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣)؛ محمد علي نصر الله، «أضواء على نمط الانتاج الآسيوي،» **آفاق عربية**، العدد ٦ (١٩٧٧)؛ سمير أمين، **التطور اللامتكافىء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة**، سلسلة السياسة والمجتمع، ط ١٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، وطيب تيزيني، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي من العصر الجاهلي حتى المرحلة المعاصرة** (دمشق: دار دمشق، [د. ت.]).

وقد جمع جورج طرابيشي في كتابه: **حول نمط الانتاج الآسيوي** (بيروت: [دار الحقيقة]، ١٩٧٢)، ترجمات نصوص جان سوريه كانال؛ موريس جودولييه؛ جان شينو؛ يوجين فارجا ونجوين لونج بيش في هذا الكتاب.

٢ ـ لم يكن المجتمع الاقطاعي مرحلة، تعقب تاريخياً مـرحلة العبودية، في تاريخ البلدان العربية.

٣ ـ لعبت العلاقات الشخصية (غير الاقتصادية) الدور الحاسم في تكييف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات العربية في المرحلة «السابقة على الرأسمالية».

ورغم ذلك تثور بعض التساؤلات المنهجية المهمة حول الملامح الأساسية لما يسمى **بنمط الانتاج الآسيوي؟**

فإذا كانت الدولة في إطـار نمط الانتاج الآسيـوي هي التي تستغل «الفـلاحين المشاعيين»، فلمصلحة من؟ فإذا سلمنا بأن الفلاحين والمنتجين الأوّليين في المجتمع «الآسيوي» يخضعون للاستغلال من قبل الدولة مباشرة، فلا يوجد تحديد وتحليل واضح لما هي طرق وآليات الاستغلال التي كانت تلجأ إليها تلك الطبقة المسيطرة والتي تتربع على قمة بنيان الدولة المركزية، وتالياً طبيعة عـلاقات الانتـاج السائـدة، التي تطبـع المجتمع بطابعها ككل.

وإذا كانت الطبقة الحاكمة، الموحَّدة في كنف «الدولة»، تستغلُّ الفلاحين استناداً إلى تملكها للأرض اضافة إلى أساليب الاكراه الاقتصادي، فإن الحديث يدور عندئذ عن دولة اقطاعية (أو اقطاع دولـة). وإذا تصورنـا، أخيراً، طبقـة مسيطرة تستغـل جمهرة المنتجين الأوليين من خـلال جهـاز الـدولـة فقط ـ عن طـريق الضـرائب وأعمـال السخـرة. . . إلخ، فـإننا سنكـون عندئـذٍ بصدد الحـديث عمـا يسمى «نمط الانتـاج الخـراجي» أو «الجبـائي»، بـاعتبـاره الشكـل الحـاكم لعملية استخـلاص الفـائض الاقتصادي في بعض المجتمعات العربية عند نهاية القرن الثامن عشر وبـداية القـرن التاسع عشر. وبهذا الخصوص، يلقي د. عزام محجوب بعض الضوء على «أسلوب الاستغلال الجبائي» في **المجتمع التونسي** على النحو التالي:

«كان الريـع العقاري يمثل شكل فائض العمل الذي كان يستولي عليه غير المنتجين. ولتحقيق ذلك كانت الدولة تتدخل مباشرة عبر مختلف الأجهزة المباشرة (العسكرية والإدارية)، أو غير المباشرة عن طريق بعض القبائل والعائـلات (المخزن ـ الانزال). لذلك كان هنالك تطابق كامل بين الجباية والريع من ناحية، وبالتالي بين الدولة والطبقة المهيمنة، من ناحية ثانية: أي أن إعادة انتـاج الطبقـة المهيمنة كان مرتبطاً مباشرة بالسلطة السياسية والعسكرية»[١٩].

وهكذا كانت التنـاقضات الاجتمـاعية تـدور حول أسلوب الاستغـلال الجبائي

---

(١٩) أنظر: «ملف الدولة والتراكم وطبيعة المجتمع التونسي،» مجلة اطروحات (تونس)، (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ٦٦.

(باعتباره أحد أشكال الاستحواذ على «فائض العمل»، وقد تمحورت هذه التناقضات بين المزارعين والرعاة والحرفيين من ناحية، وبين الباي وأشراف القصر والأعيان والمماليك والقيادات ورؤساء المجموعات الدينية. . . من ناحية ثانية[٢٠].

ويبدو لنا من هذا الاستعراض النقدي السريع، أن ما يسمى «بأسلوب الانتاج الآسيوي» لا يخرج عن كونه مزيجاً من أنماط انتاج أخرى متعارف عليها تاريخياً، ولعل الخصوصية التي يكتسبها هذا المفهوم إنما تنبع من الدور الذي تلعبه **الدولة المركزية** في تأمين إعادة شروط الانتاج والمراتب والتراتيب الطبقية المختلفة في المجتمع. وفي ضوء هذه الملاحظة، دعونا الآن نفحص بعض الفرضيات المحتملة حول ماهية ما يسمى «بأسلوب الانتاج الآسيوي»، بهدف استجلاء بعض جوانب الغموض التي تحيط بهذا المفهوم.

ـ الفرضية الأولى: أسلوب الانتاج الآسيوي مزيج من الاقطاعية والعبودية: يُوَصِّفُ ممثلو هذه الفرضية أسلوب الانتاج الآسيوي على أنه يقوم على الجمع بين عمل الرقيق وبين النمط الاقطاعي البدائي، القائم على استغلال فئات واسعة من السكان المحليين. ويرون فيه شكلاً متميزاً من أشكال الاستغلال تمثل خليطاً من أشكال الاستغلال الاقطاعي وأنماط الاسترقاق والسخرة.

والمؤيدون لهذه الفرضية يقولون ان المجتمع «الآسيوي» يتميز عن المجتمعين العبودي والاقطاعي، بأن الشريحة المسيطرة تتمثل أساساً في تلك الشريحة المتربعة على قمة جهاز الدولة، وكل من يرتبط بها.

ـ الفرضية الثانية: لا وجود لأسلوب انتاج «آسيوي» متميز، بل هناك «اقطاع شرقي»: يرى بعض الباحثين أن أشكال الاستغلال بواسطة الدولة للمنتجين المباشرين ببلدان الشرق القديم، لا تخرج عن كونها «استغلالاً اقطاعياً» بالضرورة، ويستندون في ذلك إلى مقولة «القنانة» أو ما يمكن تسميته **بالرق العمومي**، القائم على تجنيد الأيدي العاملة غير الماهرة بشكل تحكّمي من بين سكان الريف البدائيين عن طريق سلطة «بيروقراطية عليا»[٢١].

ـ الفرضية الثالثة: لا وجود لأسلوب انتاج «آسيوي». . . بل هناك «نمط انتاج

---

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) أنظر: بيري اندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، ص ٧٠.

خراجي». ويُعتبر د. سمير أمين من أبرز المدافعين عن هذه المقولة[٢٢]. ويرى د. أمين أن ما سمي خصوصية «الاقطاع الشرقي» لا تخرج عن كونها تعبيراً عن «نمط الانتاج الخراجي»[٢٣]. ويتميز هذا النمط بمركزية الاستحواذ على الفائض الاقتصادي مقابل تفتت عملية الاستخلاص والاستحواذ على الريع الاقطاعي في نمط الانتاج الإقطاعي، الأمر الذي يتطلب بدوره وجود سلطة سياسية مركزية، أي دولة قوية[٢٤].

وإذا كنا نعني أن «الدولة»، تمثل طبقة مهيمنة، يستند استغلالها في معظمه إلى الاستيلاء القسري على عمل الآخرين، فإن الضريبة العينية التي تحصلها دولة كهذه، لن تكون بالطبع ريعاً اقطاعياً . . بل «ريعاً جبائياً» يجري استخلاصه بأسلوب مركزي.

وإذا كان ماركس قد اعتبر الضريبة في ظل «الاستغلال الخراجي» للفلاحين ريعاً اقطاعياً في مقالاته عن الهند، فهو عندما يستخدم مفهوم «الضريبة ـ الريع»، كان حريصاً في إشارته إلى أن الخراج، الذي كان يدفعه الهنود، لم يحوِّل ملكياتهم إلى اقطاعيات. وعليه فإن اشارة ماركس هذه لا تسمح باعتبار كل ضريبة تجبى من مالك الأرض، نوعاً من «الريع الاقطاعي».

ويؤكد د. أمين على بعد مهم، يميز ما أسماه «نمط الانتاج الخراجي» ويتعلق بالبناء الفوقي (أيديولوجيا قوية موطدة لا متشققة)، إذ تعتبر «الايديولوجيا الخراجية» ليست مجرد أيديولوجيا للطبقة الحاكمة فقط، بل أيديولوجيا ـ حاكمة للمجتمع[٢٥].

ولعل الفرق الجوهري بين الاقتصاد العبودي والاقطاعي يتحدد في التحليل الأخير بالحصة التي يستولي عليها المستغِلّ، وبما يتبقى للمنتج المباشر من المنتوج، وكذلك بدرجة اشراف المستغِلّ على المستغَلّ. فكما يقول المثل الدارج: «العبد وما ملكت يداه ملك لسيده».

ويعود الخلط بين العلاقات الانتاجية العبودية والاقطاعية إلى الفرق بين التشكيلتين «العبودية» و«الاقطاعية»، إنما هو أقل جلاء وغموضاً بين هاتين التشكيلتين الطبقتين من جهة، وبين المشاعية البدائية من جهة أخرى. وهنا تبدو جلّ الصعوبات

---

(٢٢) انظر على وجه الخصوص: سمير أمين: **الطبقة والأمة في التاريخ في المرحلة الامبريالية**، ترجمة هنريت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، و**أزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٧٨.

(٢٣) أمين، **ازمة المجتمع العربي**، ص ٧٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٢٥) المصدر نفسه.

المنهجية المتعلقة بدراسة علاقات الانتاج السائدة بشكل مجرد عن مجمل أوضاع التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة، بما في ذلك عناصر البنيان الفوقي ومجمل الظواهر الاجتماعية ـ الحقوقية المحيطة به.

بيد أن المسألة المحورية التي يجب التأكيد عليها لأغراض دراستنا، هي **أن التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ليست معطى مرة واحدة وإلى الأبد، وليست في حالة «ركود توازني» كما حاول أن يوهمنا بعض غلاة المستشرقين، بل انها في الواقع، في حالة صيرورة تاريخية مستمرة.**

وبهذا الخصوص، نكاد «نلمح إجماعاً بين مجموعة الكتّاب المشتركين في مصنف الـ (CERM) حول مقولة أن نمط الانتاج الآسيوي، أن عناصر التشكيلة المسماة «بالآسيوية» تتطور تدريجياً من خلال تطور الملكية الخاصة وبروز علاقات انتاج اقطاعية أو سلعية»[٢٦].

إذ ان تحديد مصادر وعناصر التغير والحركة داخل ما يسمى «بالنظام الآسيوي» هي قضية على درجة كبيرة من الأهمية لدحض بعض التحليلات الغربية القائلة «إنَّ التشكيلات الاجتماعية الخاضعة لما يسمى «أسلوب الانتاج الآسيوي» تتسم بالتوازن الركودي على مدار الزمن»[٢٧].

ويرى بعض الباحثين أن أهم ما تميزت به تلك التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي أطلق عليها صفة «الآسيوية» هو نشوء انقسام دائم منذ البدء بين الانتاج الزراعي الذي يقوم به «الزراع المستقلون»، وبين الاستحواذ على الفائض الاقتصادي وتحويله إلى المناطق الحضرية... **وأنَّ الدولة وممثليها كانوا يقومون بدور الوساطة بين هذين القطاعين**[٢٨]. وهكذا «لم تنشأ بصورة اعتيادية، أية علاقة مباشرة بين السيد (الاقطاعي) والفلاح في الريف. بل كانت الدولة تؤجر بعض حقوق الاستغلال (الانتفاع) الزراعي لموظفين عسكريين أو مدنيين، مقيمين في المدن، ولاسيما فيما يتعلق بجباية الخراج»[٢٩].

وهنا يقترب الباحث من مفهوم «نمط الانتاج الخراجي»، الذي يعتبر **نظام الالتزام** حالة خاصة منه. بيد أن تحديد الطبيعة الكلية للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية على أساس أسلوب استحواذ أو استيلاء الدولة على الفائض الاقتصادي في شكل «ريع

---

(٢٦) أنظر: سعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» ص ٤٥.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ص ٨٧.

(٢٩) المصدر نفسه.

جبائي»، لا يعتبر كافياً في حد ذاته للإمساك بكل الأبعاد والمحددات المميزة لتشكيلة اجتماعية اقتصادية معينة. فقد تعددت تاريخياً أشكال الاستحواذ والاستيلاء على الفائض بواسطة الدولة، من خلال آليات متعددة نجمل أهمها فيما يلي:

ـ **أسلوب السخرة**، حيث يتم مقايضة بضعة أيام عمل (فائض اقتصادي) قسراً مقابل التمتع بحماية الدولة.

ـ **أسلوب تحصيل الخراج**، بواسطة الدولة أو ممثليها، في شكل ضرائب وأتاوات عينية أو نقدية. . وذلك هو الأسلوب الذي يؤكد عليه القائلون «بنمط الانتاج الخراجي».

ـ **التحكّم في شروط التبادل لبيع المنتجات الزراعية** من خلال نظم «التوريد الاجباري» للمحاصيل ومن خلال الأسعار الإدارية المحددة بواسطة السلطات المركزية، على نحو ما نشهده في ظل النظم الرأسمالية في البلدان النامية.

وهكذا يتضح لنا أن بناء نظرية كاملة حول ما يسمى «بنمط الانتاج الخراجي» يعتبر محاولة منقوصة، إذ ان هذا المنحى يرتكز بصفةٍ أساسية على اعتبارات متعلقة بالنواحي التوزيعية وإعادة تدوير الفائض الاقتصادي بواسطة جهاز الدولة. بينما، النظرة المكتملة لطبيعة التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية تقتضي تحديد بعدين إضافيين؛ ولكن أساسيين:

البعد الأول: علاقات الانتاج التي تحكم صلة المنتجين المباشرين بوسائل الانتاج (حقوق الملكية، حقوق الانتفاع، حقوق الارتفاق، الخ).

البعد الثاني: طبيعة الدولة التي نتحدث عنها، فليس هناك «دولة خراجية» من طراز وحيد، فهناك صنوف وأنماط مختلفة من الدول التي يمكن أن تسمى «خراجية»، والدولة العثمانية لا تمثل سوى أحد الأشكال التاريخية المحددة لظهور تلك الدولة المسماة «**بالخراجية**».

فكما يشير د. خلدون النقيب بحق: «عندما كتب ابن خلدون مقدمته في القرن الرابع عشر، لم يكن يملك أن يعرف أن المجتمع الذي يعيش فيه كان مجتمعاً خراجياً، لأن دفع الخراج كان الشكل الوحيد المعروف لديه عن استخلاص الفائض الاجتماعي، ولكن كان له ما يقوله عمن يستولي على الخراج وعن أثره على الدورة الاقتصادية في ظل النظام الخراجي»[٣٠].

وفي تقديرنا أن الأزمة المنهجية التي تكتنف معظم الكتابات حول هذا الموضوع، إنما تعاني من خلط واضح بين مشاكل **الانتقال** (Transition) بين أنماط انتاجية مختلفة،

---

(٣٠) النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» ص ٢٤.

وبين مشاكل التمفصل (Articulation) بين أنماط انتاجية متباينة. وهما عمليتان تاريخيتان متمايزتان.

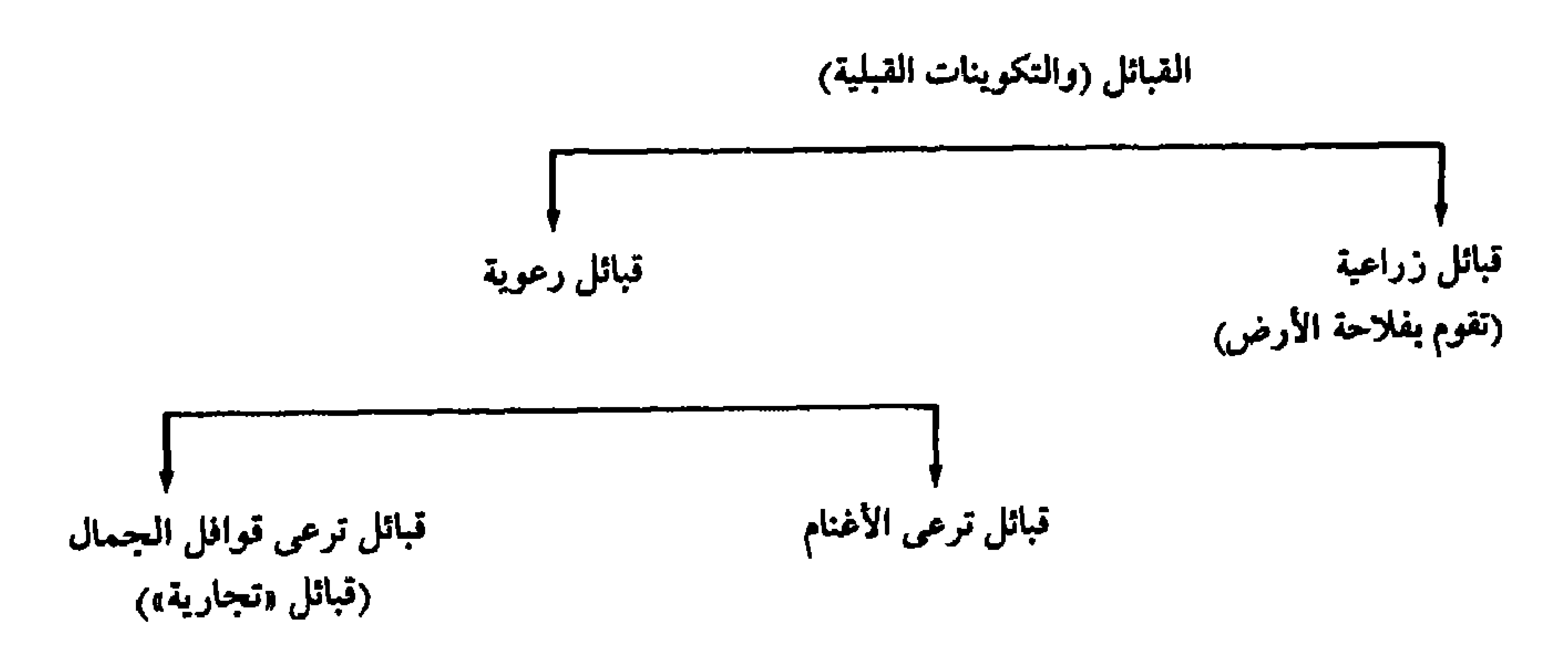
ثالثاً: عملية تحول المجتمعات العربية من مجتمعات قبلية إلى مجتمعات «شبه اقطاعية» و «رأسمالية»

يمكن النظر إلى القبيلة كمؤسسة باعتبارها من بقايا مجتمع المشاعية البدائية، حيث كانت القبيلة (أو العشيرة) تمثل الوحدة الأساسية للانتاج والعمل. وحيث «يسود العمل المشترك محل تقسيم العمل، وتسود الهدايا والهبات والاستهلاك المشترك لكل شيء محل التبادل التجاري ومحل العمل بالأجرة»[٣١].

وتنقسم القبائل عادة إلى:

١ ـ قبائل زراعية تقوم بفلاحه الأرض، على أسس مشاعية ومشتركة في مجتمعات قروية قائمة على الاكتفاء الذاتي. ومن هنا كان نشوء عدد من «القرى القبلية» في جنوب العراق وفي اليمن وفي عُمان، حيث يمكن الحديث عن «الفلاح القبيلي».

٢ ـ قبائل رعوية تقوم على رعي الغنم، أو رعي قوافل الجمال على النحو الموضح في الشكل التالي:



ولقد صنف ابن خلدون البدو إلى ثلاث جماعات أساسية، حسب مدى توغلهم في حياة البداوة وهي: (أ) منهم «من كان معاشهم في الإبل فهم أكثر ظعناً وأبعد في القفر مجالاً»،

---

(٣١) الجبهة الشعبية لتحرير عمان، القبيلة: من أين.. وإلى اين؟ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٥.

ويمثل هؤلاء أقصى درجات البداوة. (ب) ومنهم «من كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر، فهم ظعنٌ في الأغلب لارتياد المسارح والمياه لحيواناتهم، وهم أقل توغلاً في الصحراء وأكثر احتكاكاً بالقرى». (ج) ومنهم من كان معاشه في الزراعة[٣٢].

وتميز الدراسات الحديثة بين الجماعات البدوية حسب مقاييس متنوعة. فهناك من يميز بين نوعين من البدو حسب نشاط الرعي هما: «أولاً، الرعاة الرحل الذين ينتقلون موسمياً في دائرة واسعة ويهتمون بتربية الإبل بالدرجة الأولى، والأغنام والأبقار والماعز بالدرجة الثانية، ويوجدون في شبه الجزيرة العربية، وبادية الهلال الخصيب وسيناء، والصومال والسودان، والصحراء الكبرى في المغرب العربي. ثانياً، هناك أنصاف الرعاة الذين يمارسون الزراعة في الواحات والقرى التي يقيمون فيها خلال فصلي الخريف والشتاء ويهجرونها في فصل الربيع والصيف إلى الصحراء، وتكون دائرة ترحالهم ضيقة (ويهتم هؤلاء أيضاً بتربية الأغنام والماعز والقليل من الإبل، ويوجدون بخاصة في أطراف شبه الجزيرة العربية والمغرب)»[٣٣].

ومن ناحية أخرى، يشير بيري أندرسون في مؤلفه المهم عن **الانتقالات التاريخية إلى الاقطاع** إلى وجود اشارات واضحة في مخطوط الـ (Grundrisse) لماركس تساعد على ارساء أسس للحديث بشكل علمي عن «النمط الرعوي» (Nomadic Pastoralism) كنمط انتاج متميز[٣٤]، إذ تستند الأنشطة «الرعوية المتنقلة والموسمية» عادة إلى الملكية الفردية لقطعان الحيوانات مع حق استخدام أراضي المراعي على أسس جماعية ومشاعية، وتالياً لا توجد حقوق تملّك فردية للمراعي ومصادر المياه.. بل توجد فقط حقوق انتفاع جماعية على أسس موسمية.

ومع ظهور واطراد تقسيم العمل ونمو المبادلات التجارية وظهور الدولة الحديثة، فإن العديد من التمايزات الطبقية أخذت في التبلور لتحلّ تدريجياً محل التمايزات القبلية القائمة على أساس علاقات القرابة وروابط الدم وأواصر التضامن القبلي. وهكذا أصبحت الأسواق والتجارة آليات في ربط القبائل بعضها ببعض، وبالمدن والأرياف[٣٥].

---

(٣٢) أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج ٢، ص ٤١٢، نقلاً عن: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦٧.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) أنظر بهذا الخصوص:

Perry Anderson, *Passages from Antiquity to Feudalism* (London: New Left Books, 1974).

(٣٥) أنظر: مركز دراسات الوحدة العربية، **التقرير العام لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: المركز، تحت الطبع)، الفصل الثاني: «معطيات استشراف المستقبل: ماضي وحاضر وعالم متغير».

وفي إطار الوعاء القبلي، نجد أن الترتيبات القبلية القائمة على الرتب والمناصب تتحول تدريجياً إلى ترتيبات طبقية بالمعنى الحديث، إذ ان سلالة شيخ القبيلة، أو خط نسبه، يمثل نقطة بداية ظهور طبقة من المتنفذين الذين يستحوذون على الفائض الاقتصادي للفلاحين القبليين[٣٦]. وهكذا فإنه من العبث النظر إلى «القبيلة» و«التكوينات القبلية» باعتبارها ظواهر أو نظماً «مغلقة» أو ساكنة تاريخياً. . . بل هي تنظيمات اجتماعية متحركة تتأثر تأثراً بالغاً بأنماط التغيير والتمايز الاجتماعي في المجتمعات التي تتعايش داخلها[٣٧].

وتذكر الوقائع التاريخية كيف لعبت الإدارة الكولونيالية والسلطات المركزية، في معظم البلدان العربية، دوراً مهماً في مجال تحويل مشايخ القبائل إلى «شيوخ اقطاعيين» من خلال منحهم مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية عند إدخال نظم تسجيل الأراضي لأول مرة.

وبهذا الخصوص تشير دورين وارينر إلى ما قامت به السلطات المركزية في العراق بتسجيل مساحات هائلة من الأراضي الزراعية في جنوب العراق بأسماء مشايخ القبائل وشيوخ العشائر، مما أدى إلى تحولهم التدريجي إلى «مشايخ اقطاعيين». وفي مقابل ذلك، حدث تحول أقسام مهمة من أفراد القبيلة والعشيرة إلى أقنان ومزارعين بالمحاصصة يعملون في أراضي الشيخ[٣٨].

كذلك تشير فاطمة بابكر محمود في أطروحتها للدكتوراه عن **تطور البرجوازية السودانية**، كيف لعبت سلطات الاحتلال البريطاني دوراً مهماً في نشأة الرأسمالية الزراعية في السوادن، ولا سيما في إطار مشروع الجزيرة. إذ قامت الإدارة البريطانية بمنح تراخيص وعقود ايجار طويلة المدى لزراعة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الداخلة ضمن إطار مشروع الجزيرة، لقادة ورؤساء الطوائف الدينية في السودان. ولا غرو إذاً أن أول من حصل من السودانيين على مثل هذا العقد هو السيد عبد الرحمن المهدي ـ نجل الزعيم التاريخي لطائفة الأنصار ـ عام ١٩٣٣[٣٩].

---

(٣٦) النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٣٧) أنظر بهذا الخصوص:

Archie Mafeje, «The Ideology of Tribalism,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 4, no. 2 (1971), pp. 253 - 261.

(٣٨) Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq* (London; New York: Royal Institute of International Affairs, 1957), pp. 55 - 70.

(٣٩) أنظر: Fatima Babiker Mahmoud, *The Sudanese Bourgoisie* (London: Zed Press, 1984).

وفي الاتجاه نفسه، تم منح عقود مماثلة للانتفاع بأراضي مشروع الجزيرة إلى بعض وجهاء الطوائف الدينية والطرق الصوفية، من أمثال: الشريف الخليفة الحلو، الشريف يوسف الهندي، السيد علي الميرغني (زعيم الطائفة الختمية)[٤٠]. وجدير بالذكر هنا أن معظم هذه الأراضي كانت من الأراضي التي يجري ريها على أسس حديثة بواسطة ماكينات الري.

كذلك يشير معظم الباحثين في **الأوضاع اليمنية** إلى أن غالبية مشايخ القبائل هم الآن من كبار ملاك الأرض، الذين لا يقومون بزراعة أراضيهم بأنفسهم... وغالباً ما يقومون بتأجير اراضيهم للفلاحين ويستخدمون عمالاً زراعيين لفلاحة أراضيهم[٤١]. كما يؤكد أحد الباحثين اليمنيين على أن مشايخ القبائل في اليمن «لا يعتمدون - في مكاناتهم ونفوذهم - على ما لديهم من سلطة تستند إلى العرف والنظام القبلي فقط، وإنما يكمل ذلك ما تحت أيديهم من أملاك زراعية وثروة»[٤٢].

ولمزيد من الفهم لآليات الانتقال من **مجتمع قبلي تقليدي** - قائم على العلاقات القبلية والمشاعية فى عمليات الانتاج والاستهلاك - إلى **مجتمع طبقي** قائم على علاقات الاستغلال والاستحواذ على الفائض الاقتصادي، يمكن الاستشهاد بالدراسة المهمة للعالم الأنثروبولوجي الأمريكي (Robert Fernea) عن عمليات التغير والتمايز الاجتماعي والطبقي في صفوف القبائل التي تقطن جنوب العراق[٤٣].

إذ تشير الدراسة إلى أنه في المجتمعات التقليدية، كانت «القبيلة» تشكل الوحدة الأساسية لحيازة الأرض الزراعية، وأن «حقوق الانتفاع» بالأرض (Usufruct rights) كانت على المشاع، حيث يقوم «الفلاحون - القبليون» بفلاحة الأرض في إطار الولاء للقبيلة، طالما كان في مقدورهم الدفاع عن حيازاتهم من الأراضي المشاعية. ومع تسجيل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية باسماء مشايخ القبائل ورؤساء العشائر، أخذت عمليات التمايز الطبقي تسير في اتجاهات متعددة:

- تحول مشايخ القبائل ورؤساء العشائر إلى «شيوخ اقطاعيين»، يحصلون على

---

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) أنظر: سلطان أحمد عمر، **نظرة في تطور المجتمع اليمني** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٠٤.

(٤٢) قائد أحمد نعمان الشرجبي، «الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني،» (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٣)، ص ٢٠٠.

(٤٣) Robert A. Fernea, *Shaykh and Effendi: Changing Patterns of Authority among the El - Shaban of Southern Iraq* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970).

ريع الأرض الزراعية بأشكاله النقدية والعينية المتنوعة.

ـ تحول أعداد كبيرة من «الفلاحين القبليين» إلى مشاركين في المحصول أو مزارعين بالمحاصصة (Sharecroppers)[٤٤]. وهي الصيغة الأكثر شيوعاً، حيث ترتكز هذه الصيغة على اعتبارات مرتبطة ببقايا الروابط القبلية. وتشير دراسة فرنيه إلى أنه من بين مائة مزارع بالمحاصصة يعملون في اقطاعية شيخ القبيلة.. كان هناك نحو نصف هؤلاء من بين أفراد قبيلته نفسها[٤٥].

ـ تحول أعداد متزايدة من «الفلاحين ـ القبليين» إلى معدمين، وتالياً انتقالهم إلى صفوف العمالة الزراعية والموسمية التي تعمل بأجر.

كذلك يشير فرنيه إلى أن أعداداً كبيرة من المزارعين بالمحاصصة الذين ينحدرون من أصول قبلية، قد هجروا زراعة الأرض نظراً للشروط المجحفة المرتبطة بالزراعة وفقاً لنظام المحاصصة.. وأنهم انتقلوا للعمل كبروليتاريا في مدينة بغداد.

ووفقاً لتقديرات مشايخ القبائل في جنوب العراق، أنه في عام ١٩٥٧ ـ أي قبل حدوث ثورة ١٤ تموز/ يوليو بعام واحد ـ كان هناك ما يزيد عن ٦٠ بالمائة من «الفلاحين القبليين» «يذهبون للعمل في مدينة بغداد خلال شهور الصيف في أعمال البناء والتشييد كجزء من قوة العمل المأجور في المدينة»[٤٦].

وهكذا يتّضح أن عملية التمايز الاجتماعي والطبقي قد أخذت تشقُّ مجراها في جميع الاتجاهات، وعلى مر السنين، مما أدى إلى التحلل التدريجي للمجتمع القبلي والعلاقات القبلية في جنوب العراق لتحل محلها علاقات الانتاج القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وبيع قوة العمل من جانب المعدمين مقابل الحصول على أجر نقدي أو عيني.

ولم تقف عمليات التمايز الاجتماعي والطبقي عند هذا الحد... بل إنَّ مشايخ القبائل الاقطاعيين أخذوا يستثمرون فائض الثروات النقدية لديهم في المشروعات الصناعية والخدمية والأنشطة التجارية. فعلى سبيل المثال، فإن «شيخ قبيلة الشابانا» كان يمتلك، بجوار المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية، طاحونة صغيرة وعدداً من

---

(٤٤) «نظام المحاصصة» هو تعبير آخر لما يسمى «نظام المشاركة في المحصول» أو «نظام المزارعة»، حيث يحصل المزارع على حصة عينية من المحصول مقابل عمله هو وأفراد أسرته على أرض المالك الاقطاعي. وتتراوح نظم اقتسام المحصول بين «المناصفة» إلى «المرابعة» (أي ربع المحصول) إلى «المخامسة» (أي خمس المحصول) حسب الترتيبات والاعراف السائدة من منطقة لأخرى.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

المقاهي، ويقوم ببعض الأعمال والأنشطة التجارية في السوق[٤٧]. **وهكذا أصبح شيخ القبيلة التقليدي ليس فقط مالكاً اقطاعياً بل مستثمراً ورجل أعمال يمارس نشاطه في السوق**[٤٨].

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول ان عملية التمايز الاجتماعي والطبقي قد قطعت أشواطاً بعيدة في صفوف التكوينات القبلية في معظم المجتمعات العربيـة ذات البنية التقليدية، حيث أخذت «التمايزات الطبقية» تحل تدريجياً محل «التمايزات القبلية»، في ظل تدخل الدولة المركزية والتغلغل التدريجي لعلاقات الانتاج الرأسمالية... دون أن تختفي تماماً، بل من خلال عملية «مزاوجة» و«تهجين» بين الهياكل والتمايزات القبلية والعشائرية التقليدية والعلاقات والتمايزات الرأسمالية الحديثة.

رابعاً: التحولات في البنية التقليدية للمجتمع السعودي

تندر الأبحاث والدراسات التي لها طابع الجدة في مجال تحليل الأوضاع الطبقية والبنى الاجتماعية في الأقطار العربية ذات التركيب القبلي. وهناك تلك المحاولة التي قام بها الأستاذ وضاح شرارة لدراسة مقومات المجتمع ونظام الحكم في العربية السعودية في مؤلفه المنشور بعنوان: **الأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية**[٤٩].

فالكاتب يحاول في هذا المؤلف الاجابة عن عدد من التساؤلات المركزية حول تطور البناء الاجتماعي والطبقي في العربية السعودية، وذلك من خلال محاولته دراسة آليات تحلل البنيات التقليدية وتآكل الأساس التقليدي لـ «الاقتصاد القبلي»، القائم على **«الزراعة الرعوية المتنقلة» و«التجارة القافلية»** وتحولها التدريجي إلى نشاطات هامشية... وعلاقة ذلك بظهور أشكال جديدة من النشاط الاقتصادي والتمايز الطبقي في المجتمع السعودي الحديث.

وفي محاولة الكاتب لفك أسرار التركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية للدولة السعودية يصل في استنتاجاته إلى أن **المحور المديني ـ النجدي** قد لعب دور العمود الفقري في

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٤٨) «The Shaykh in therefore not only nominally leader of his tribe of farmers, but to some extent also be regarded by market folk as a competiter and fellow entrepreneur».

أنظر: المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٤٩) أنظر: وضاح شرارة، **الأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

بناء المنظومات السياسية التي تعاقبت على شبه الجزيرة العربية طوال القرنين الأخيرين. فالتكتلات القبلية البدوية التي انطلقت من أماكن التجمع في أعالي الوديان وحول الآبار وواحات النخيل سعت على الدوام إلى إرساء سيطرتها على عنصرين أساسيين: **العمل الزراعي** في القرى التي تحيط بالواحات، **ومحطات** التبادل والاتجار والحج في ثنايا الترحال البدوي وعلى تخومه، إذ يشكل هذان العنصران مصدرين مهمين لامتلاك الفائض الاقتصادي المتاح(٥٠).

وقد أخذت الصلة بين الحكم، أو بين «العشيرة ـ الطبقة الحاكمة» التي شرع آل سعود يشكلونها، وبين برجوازية المملكة صفة التناقض والتعارض. ويتمثل هذا التناقض في أن العشيرة تتربع على قمة السلطة السياسية «ذات القاعدة القبلية الصريحة»، بينما عملية ادارة المجتمع تتوزع على فئات اجتماعية تتمايز باختلاف مصادر كسبها ووظائفها ومكانها من مصفوفة علاقات الملكية والتوزيع(٥١).

واستقراء لطبيعة التطورات التي طرأت على التركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع السعودي منذ عام ١٩٣٤ تتضح حقيقة مهمة ألا وهي ما يسميه الكاتب «**برانية القاعدة المدينية والانتاجية معاً بحيال المراتب القبلية وعلاقات القرابة والتحالف**»(٥٢). فوفقاً للنظام البدوي القبلي، نجد أنه يوكل الأعمال الزراعية والحرفية إلى العبيد من جهة، وإلى البدو الذين خلفهم تفكك القبائل الضعيفة أو المنكوبة (بسبب الحرب وبخاصة بسبب المجاعات والسيول) من جهة ثانية. كما يوكل النظام المذكور جزءاً من مهنة التجارة إلى أفراد ينتمون إلى ملة اسلامية أقلية (هي الشيعة)، أو إلى أجانب مسلمين ولكن من غير العرب(٥٣).

فالذين يعملون بأيديهم أو يلعبون دور الوساطة في تنظيم التبادل للسلع، إنما يقبعون في أسفل المراتب الاجتماعية. «إذ ان المرتبة تتبع النسب، والنسب يحفظ المرتبة ويقوم على توالدها وتجددها». أما الانتاج الذي يتم داخل علاقات القرابة والتحالف، ولا يضع ولا يحط منها، إنما يقتصر على أمور ثلاثة هي: تربية النوق والجمال والخيل(٥٤).

وهكذا يرى وضاح شرارة أن المجتمع السعودي المعاصر يقوم على انقسام الدولة إلى مجتمعين غير متساويين: «مجتمع عماده التراتب القبلي والقوة القبلية ولحمته علاقات القرابة

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(٥١) المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٣٣.
(٥٣) المصدر نفسه.
(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

والتحالف». ومجتمع آخر ملحق بالمجتمع الأول «يستمد وحدته النسبية من هذا الالتحاق، ويتراتب تبعاً لوظائف التبادل والانتاج والصيانة»[٥٥].

ويرى الكاتب أن أهم علامات التحول هي أن المجتمع السعودي الذي كان بدوياً في معظمه قد غدا حضرياً. فخلال ربع القرن الذي سبق موت عبد العزيز آل سعود ارتفع عدد سكان الطائف إلى عشرة أضعاف، وتحولت الخبر والدمام إلى موانىء بعد أن كانتا قرى صيد أسماك، كما شيدت مدينة الظهران التي لم تكن موجودة على الخريطة من قبل.

ويؤكد د. غسان سلامة على أهمية عملية «التحول المديني» للسعودية، إذ «أصبحت المدن التي برزت بعد ظهور النفط (الظهران ـ الخبر)، تنافس المراكز المدينية القديمة (جدة ـ الهفوف)»[٥٦].

كذلك تدفع السلطة باتجاه «إقامة المراكز المدينية وتدعو البدو للاقامة فيها والإندماج في الحياة المدينية وإقامة بنية تحتية صناعية ومدن جديدة (جبيل على الخليج، وينبع على البحر الأحمر)[٥٧].

ويشكل الجهاز الوظيفي ـ وفقاً للدكتور غسان سلامة ـ وسيلة لتوزيع جزء من الثروة للأفراد والفئات المتعلمة والتكنوقراطية، وكذلك الفئات الدنيا والعناصر غير المؤهلة (عناصر الحرس الوطني)[٥٨].

وهكذا فإن أحد أبعاد الصراع الطبقي في المجتمع السعودي يتمثّل في محاولة الفئات البرجوازية والتحديثية، التي تتكوّن في ثنايا عمليات الانتاج والتبادل والادارة، كسر حدة الاستقطاب والاحتكار العشيري للفئة الحاكمة[٥٩].

ومن ناحية أخرى، يشير وضاح شرارة إلى: «أنَّ حلول نظام غذائي جديد ومستورد محل النظام السابق الذي كان التمر عنصراً أساساً من عناصره، وغلبة شروط استثمار مختلفة عن الشروط السابقة تتطلب رأس مال كبير وتقنيات حديثة مستوردة، أدى ذلك إلى اندثار الملكيات الزراعية الصغيرة

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٥٦) أنظر: غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٤١.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٥٩) كان استبدال مجلس الوزراء، الذي تم تأليفه عام ١٩٦٠ بواسطة الملك سعود من العامة والتكنوقراط الجدد، بمجلس آخر يتوافق مع طبيعة السلطة العشيرية بعد خمسة عشر شهراً دليلاً ساطعاً على هذا الصراع المحتدم داخل المجتمع السعودي. انظر: المصدر نفسه، ص ٧١.

وإلى استصلاح أراض جديدة ترويها المياه الجوفية أو السطحية المجمعة. وغالباً ما تعود هذه الأراضي التي تشكِّل قاعدة قطاع زراعة جديد إلى برجوازية مؤلفة من كبار التجار والموظفين ومن الشخصيات النافذة ورجال الدين»[٦٠].

وليس سراً أن هؤلاء المالكين الجدد هم من الفئات التي توثقت صلاتها وعلاقتها بالجهاز السياسي والإداري للدولة السعودية.

كذلك أدى نقل القطعان والمياه بواسطة السيارات إلى **نمو القطعان الفردية وإلى استقلال أصحابها عن المجموع العشيري** الذي كانت تشد بين حمولاته وأفراده ضرورات التجمع عند الآبار أو سلوك طرق وعرة ومحددة. فهنا أيضاً «يتساقط صغار الرعاة وتتجمع القطعان الكبيرة في طرف اجتماعي مقابل يستثمر أفراده المرتبة القبلية العالية لاستدرار مساعدات الدولة وقروضها»[٦١].

وهكذا فإننا نجد أن النسيج القرابي ـ القبلي يتخلل اللحمة الطبقية في مجتمع تندمج فيه الدولة مع العشيرة وأحلافها.

وقد أضاف ظهور النفط في المنطقة الشرقية إلى العوامل التي أدت إلى تهميش سكانها الأصليين. . . عاملاً جديداً. فمن جهة، وجد السكان المذكورون في المرفق الجديد سوق عمل نشط، ساعد على الإسراع بعملية «التحضر» وتالياً تحلل تنظيماتهم وروابطهم الاجتماعية التقليدية[٦٢].

---

(٦٠) شرارة، الأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية، ص ١٧٩.
(٦١) المصدر نفسه، ص ١٨٠.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

الفصل الثالث

المسألة الزراعية والقوى الاجتماعية والعلاقات الطبقية في الريف العربي

ليس المجال هنا مجال الخوض في تاريخ ملكية الأرض وتطور حقوق الملكية والانتفاع منذ الفتوح الإسلامية حتى العصر الحديث[1]، وإنما ما يهمنا الإشارة إليه في هذا المقام هو أنه عبر العصور التاريخية المختلفة، خرجت المساحات الكبرى من الأراضي من دائرة «الأرض الملك» و«الأراضي الخراجية والأميرية» و«الأرض المشاع» لتدخل دائرة الملكية الخاصة، من خلال آليات عدة أهمها: الهبة والاقطاع واستصلاح «الأرض الموات»، ووضع اليد والإغارة.

فقد كان محور الصراع الاجتماعي عبر التاريخ العربي هو كيفية اقتسام الخراج (ريع الأرض)، وعلاقة ذلك بتوزيع وتقنين حقوق الانتفاع بالأرض، بينما ظلت ملكية الرقبة للأرض دوماً على المشاع أو ملك الدولة أو السلطان. إذ لم يتم اقرار مبدأ «الملكية الفردية» ـ بالمفهوم الأوروبي ـ سوى مع نشأة «الدولة الكولونيالية» في المنطقة العربية.

ولذا فإن القضية المهمة في مجال فهم جوهر العلاقات الزراعية في الريف العربي، من حيث علاقة الفلاح بالأرض، لا ترتبط كثيراً بأشكال الملكية الرسمية (ملكية الرقبة) بقدر ما ترتبط بأشكال الحيازة وحقوق الانتفاع بالأرض. وهنا تكتسب الأشكال العينية للتنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي لعلاقات الفلاح بالأرض وبمالك الأرض، وكذلك جهة الإشراف التي تقوم على ادارة الأرض، أهمية فائقة في مجال تحليل الأوضاع والعلاقات الطبقية القائمة في الوطن العربي.

---

(١) انظر حول هذه النقطة: عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٣٣، ٦١ و١٠٦، وحليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٨٠.

ومن هذه الزاوية، فإنه يمكن النظر إلى العلاقات الزراعية السائدة في الريف العربي على أنها علاقات «مركّبة» وليست «بسيطة»، بمعنى أنها متعددة المستويات (اقتصادية/ اجتماعية/سياسية)، إذ تختلف وتتفاوت هذه العلاقات من منطقة لأخرى حسب النظام الحقوقي الموروث والأشكال العينية لفلاحة الأرض واقتسام عائدها. ولذا يصعب النظر إلى العلاقات الزراعية على أنها مجرد علاقات اقتصادية صرفة، بل هي تعكس في معظم الأحوال أشكال وأبعاد علاقات السيطرة الأيديولوجية والسياسية. وهي تختلف كذلك باختلاف طبيعة الملكية: هل هي ملكية غائبة أم ملكية مقيمة، ودور الوسطاء والمشرفين في العملية الانتاجية والتوزيعية (مثل نظار العزب والخولية والسراكيل والأغوات وما شابه).

ففي مصر مثلاً، نجد أن العلاقات الزراعية وأشكال حقوق الانتفاع بالأرض وعائدها، تختلف حسب شكل التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي السائد على مستوى وحدة الاستغلال الزراعي: العزبة، الوسية، الأبعادية، الجفلك، التفتيش الملكي، ناهيك عن مزارع السكر الواسعة ذات الطبيعة الرأسمالية البارزة.

فإذا ما أخذنا نظام «العزبة» مثلاً، باعتباره أكثر أشكال التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي شيوعاً في الريف المصري، نجد أنه يمثل شكلاً تنظيمياً انتقالياً من علاقات الانتاج الاقطاعية إلى علاقات الانتاج الرأسمالية، حيث الفلاحون المزارعون والمنتجون المباشرون يشكلون مزيجاً فريداً من اقنان الأرض والعمال الزراعيين الذين يعملون مقابل أجر عيني أو نقدي.. أو يحصلون على قطعة أرض للمعاش (Subsistence plot). وهناك كذلك «ناظر العزبة» الذي يقوم بأعمال الإدارة والإشراف نيابة عن المالك الغائب، يعاونه فريق من المشرفين والكتبة، ويمارس أشكالاً من القهر والتسلط على جمهرة الفلاحين الذين يعملون في العزبة.. ويقعون تحت سطوته.

ويلاحظ أن فئة الأجراء الذين كانوا يقيمون بالتفاتيش والعزب بصفة دائمة، كان يطلق عليهم تعبير «التمّلية». وكما يتضح من هذه التسمية، أن «الفلاح ـ التمّلي» هو ذلك «الفلاح الدائم الذي يقيم في التفتيش أو العزبة هو وأسرته بصفة دائمة، ويرتبط بمالك الأرض بشبكة من «علاقات الخدمة» ذات الطابع «شبه الاقطاعي»». «ولم يكن هناك أساس ثابت لمعاملة «التمّلي»، فكان يتقاضى ـ أحياناً ـ أجراً عن كل يوم عمل ينقص قليلاً عن أجر العامل الذي يُجلب من خارج أراضي الدائرة أو التفتيش. وهذا التخفيض في الأجر نظير إقامته وأسرته بمساكن التفتيش»[٢].

---

(٢) انظر: صالح محمد صالح، الاقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر من عهد محمد علي إلى عهد عبد الناصر (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨)، ص ٢١٧.

وفي بعض الممارسات السائدة، كان يتم إقطاع «العامل التملي» قطعة أرض مساحتها تتراوح ما بين نصف فدان و ٢٠ قيراطاً، بحسب قوة الأرض ودرجة خصوبتها، تسمى «بالمعاش»، بحيث يساوي ناتجها العيني أجرته السنوية، بشرط انقطاعه الكامل للقيام بجميع الأعمال الزراعية على مدار السنة في «العزبة» أو «الوسية»[٣].

وفي ظل الأشكال المتباينة للتنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي للعملية الزراعية، نجد أن العلاقات السلعية ـ النقدية «ذات الطابع الرأسمالي» تتعايش جنباً إلى جنب مع العلاقات «الاقطاعية»، التي تحوي أبعاداً قهرية ايديولوجية وسياسية واضحة، تعتبر امتداداً لنظام «قنانة الأرض». ويجسد ذلك عقود «المزارعة والمحاصصة» في الريف العربي، حيث يعتبر هذا العقد بمثابة «عقد مقايضة»، يقايض بموجبه الفلاح ـ المزارع قوة عمله هو وأفراد عائلته، مقابل حصوله على حصته في المحصول.. إضافة إلى القيام ببعض الخدمات الاضافية (غير الاقتصادية) لمصلحة السيد الاقطاعي أو مالك الأرض «الرأسمالي».

وهنا يلعب النظام القانوني والحقوقي (العلني أو العرفي) دوراً مهماً في تحديد أشكال العقوبات التي تقع على الفلاح ـ المزارع في حالة اخلاله بالتزاماته (مثل التغيب عن العمل أو امتناعه عن القيام بخدمات أخرى مفروضة عليه قسراً). فقد تتراوح هذه العقوبات من الضرب والتأديب المادي بواسطة المالك وأعوانه إلى توقيع الحجر الإداري أو الحبس ومصادرة المحصول، حسب طبيعة النظام القانوني والحقوقي المعمول به.

ولعل أهمية برامج الاصلاح الزراعي، التي تم تطبيقها في بعض البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات، تكمن في إدخال تعديلات جوهرية على الإطار القانوني والحقوقي الذي كان يحكم تنظيم العلاقات الزراعية في الريف العربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. إذ ان من أهم ما استحدثه النظام القانوني المصاحب لبرامج الإصلاح الزراعي هو وقف العقوبات البدنية، وتحويل عقد ايجار الأرض إلى عقد ايجار نقدي.. قائم على العلاقات الاقتصادية (النقدية والسلعية) الصرفة.. وتأمين الفلاح والمستأجر ضد الطرد من الأرض بواسطة المالك، وتالياً إضفاء صفة الاستقرار على حقوق الانتفاع بالأرض للفلاح المستأجر وأسرته. فقد أجازت تشريعات الإصلاح الزراعي حق «توريث عقد الايجار» طالما أن أبناء الفلاح المتفع يقومون بالزراعة ويمتهنون فلاحة الأرض.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٦، ومحمد عودة، الفلاحون والدولة: دراسات في اساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي التقليدي (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

أولاً: لوحة خريطة القوى الاجتماعية والعلاقـات الطبقيـة في الريف العربي

لقيت المسألة الزراعية اهتماماً مكثفاً من الكتّاب المهتمين بالأوضاع والعلاقات الطبقية في الريف العربي، في مصر والعراق بصفة خاصة.. حيث المسألة الزراعية وعلاقة الأرض بالفلاح لها تاريخ طويل وحافل في هذين البلدين.

ويعتبر كتاب **الأرض والفلاح ـ المسألة الزراعية في مصر** لابراهيم عامر[٤]، علامة مهمة في مجال الكتابات الحديثة حول المسألة الزراعية وعلاقات الانتاج الزراعية في مصر والوطن العربي عموماً. ويعتبر هـذا العمل من المحاولات الأولى في مجال استخدام المنهج الماركسي في محاولة فهم أبعاد المسألة الزراعية في الريف المصري.

وقد حاول المؤلف في هذا العمل البرهنة على تغلغل علاقات الانتاج الرأسمالية في الزراعة المصرية غداة الحرب العالمية الأولى، في محاولة لدحض مقولة ان الريف المصري كان تحت السيطرة الكاملة للنظام الاقطاعي قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢. وقد خلص من تحليله المستفيض إلى القول بأن طبقة ملاك الأرض في مصر «قبل الثورة» لم تكن طبقة اقطاعية بل كانت طبقة رأسمالية زراعيـة. وقد أدى ذلـك بالمؤلف إلى الإسراف في المبالغة في تقديره لمدى سيطرة علاقات الإنتاج الرأسماليـة في الريف المصري، وتالياً إنكار أي دور ملموس للاقطاع وعلاقات الانتاج «شبه الاقطاعية» قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو مباشرة.

وقد نتج عن التحليلات والأفكار التي يحتويها هذا الكتاب حول طبيعة طبقة كبار ملاك الأرض في مصر أن احتدم الجدل حول تشخيص طبيعة تلك الطبقة.. هل هي اقطاعية.. أم رأسمالية؟ أم هي خليط من الاثنتين[٥]؟

ولعل الصعوبة المنهجية هنا، تكمن في تكييف أشكال وأنماط «التنظيم الاقطاعي» للأرض الزراعية، وقوة العمل الزراعية وأسلوب الاستحواذ على الفائض الاقتصادي من خلال آليات يختلط فيها البعد الاقتصادي بالأبعاد السياسية والأيديولوجية[٦].

---

(٤) انظر: ابراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر (القاهرة: الدار المصرية للكتب، ١٩٥٨).

(٥) أنظر بهذا الخصوص: صالح، الاقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر من عهد محمد علي إلى عهد عبد الناصر.

(٦) حول الصعوبات المنهجية الخاصة بتحديد دلالـة مفهوم «الاقـطاعية» كأسلوب للتنظيم الاقتصـادي والاجتماعي في بلدان الشرق العربي، أنظر:

كذلك أولت الكتابات المتأثرة بالنهج الماركسي أهمية خاصة للمحددات الرئيسية التي تحكم عملية التمايز الاقتصادي والطبقي في صفوف الفلاحين. وبهذا الخصوص، تعددت الاجتهادات حول أين يقع خط التقسيم بين القوى والفئات الاجتماعية في الريف العربي. وقد قدم د. سمير أمين في مؤلفه **مصر الناصرية** (المنشور بالفرنسية تحت اسم مستعار «حسن رياض» عام ١٩٦٤) التقسيم التالي للقوى الاجتماعية في الريف المصري[٧]:

- المعدمون.
- فقراء الفلاحين (أقل من فدان).
- متوسطو الفلاحين (١ ـ ٥ أفدنة).
- أغنياء الفلاحين (٥ ـ ٢٠ فداناً).
- الرأسمالية الزراعية (ما يربو على ٢٠ فداناً).

وفي كتاب **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري** (١٩٧٨)، قدم محمود عبد الفضيل تقسيماً آخر للطبقات الاجتماعية في الريف المصري. وتستند خطوط هذا التقسيم إلى معيار مركّب يرتبط بمدى استخدام رأس المال والعمل المؤجر في العمليات الزراعية، اضافة إلى حجم الحيازة الزراعية ذاتها، لتحديد درجة التمايز الاقتصادي والطبقي في صفوف الشرائح المختلفة لحائزي الأرض. وقد استند التحليل الاحصائي لعملية التمايز في صفوف الحائزين إلى ثلاثة معايير:

- الوزن النسبي لاستخدام العمل المأجور في العمليات الزراعية.
- درجة الميكنة الزراعية.
- درجة الاختلاف في التركيب المحصولي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن استخدام تلك المعايير الثلاثة له صلاحية منهجية عامة، تتجاوز الحالة المصرية بذاتها.

ـ إذ يمكن اعتبار معيار الوزن النسبي لاستخدام العمل المأجور (المستديم والموسمي) في المزارع المتوسطة والكبيرة أهم مظهر لدرجة التمايز بين الفلاحين. لأن درجة متزايدة من التمايز بين الفلاحين (التي ترتبط عادة بتوزيع غير متساو للأرض بين الشرائح المختلفة للحائزين)، نجد مقابلها في نمو نسبة الفلاحين المعدمين الذين

M. Gilsenan, «A Modern Feudality? Land and Labour in North Lebanon,» in: Tarif Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut : American University of Beirut, 1984), pp. 451 - 453. =

(٧) أنظر: Hassan Riad, *L'Egypte Nassérienne* (Paris: Minuit, 1964).

يبحثون عن العمل المأجور لدى متوسطي وأغنياء الفلاحين. ولذا فإن شيوع استخدام العمل (المؤجر) يجعل الصفة الغالبة للعملية الانتاجية هي استغلال عمل الآخرين.

ـ كثافة استخدام الآلات الزراعية تشكل مؤشراً جيداً يشير إلى درجة التمايز بين الفلاحين، لأنه من المتعذر أن يتمكن صغار أو فقراء الفلاحين من امتلاك الآلات الزراعية كالجرارات وآلات الري والحصاد نظراً لصغر المساحة التي يزرعونها. كذلك فإن الميكنة الزراعية تسمح بالاستفادة من «وفورات النطاق»، وتالياً تؤدي إلى زيادة ملموسة في إنتاجية الأرض ودخول المزارعين الذين يستخدمون الآلات الزراعية. ولذا، فإن عملية «الميكنة الزراعية» تميل إلى أن تكون عملية ذاتية الاستمرار، حيث ان نسبة متزايدة من الزيادة في الدخل (أو الفائض) تعود للمزرعة مرة أخرى في صورة ادخال أساليب تكنولوجية زراعية حديثة.

ـ الاختلاف في التركيب المحصولي يعكس بشكل عام درجات مختلفة لعملية التحول من الزراعات التقليدية إلى الزراعات ذات الطابع الرأسمالي. فوجود وفورات النطاق في زراعة الفاكهة مثلاً، وبقية المحاصيل المرتفعة القيمة، قد أدى إلى اتجاه عدد متزايد من أغنياء الفلاحين نحو التخصص في زراعة هذه المحاصيل.

ومع ذلك، فلا بد من الاعتراف بأن معايير التقسيم السالف ذكرها لم تسمح بتحديد خطوط التمايز بين الشرائح المختلفة للحائزين سوى على أساس «معايير اقتصادية بحتة»، بينما لا بد من التأكيد على أن العلاقات الاقتصادية والطبقية في الريف العربي إنما هي شديدة التنوع والتعقيد، وتتداخل فيها اعتبارات اجتماعية ومؤسسية مهمة. فخط التقسيم الأساسي في الريف العربي يمر بشكل حاد وصارم بين «هؤلاء الذين ينحنون بالفأس بأيديهم العارية تحت وهج الشمس»، وبين هؤلاء «الذين يقومون بعملية الاشراف والتفقد تحت الشمسية»، (سواء أكانوا ملاكين أم سراكيل أم نظار عزب أم خولية)(٨).

وحول معايير التمايز الطبقي بين الفلاحين العراقيين في فترة ما قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨، يشير التقرير المهم الذي أعده الأستاذ زكي خيري(٩) «إن ملكية الرقبة للأرض لا تصلح معياراً عينياً لتحديد مراتب التمايز بين الفلاحين في الريف العراقي... فحتى بعض أغنياء الفلاحين وكثير من متوسطي الفلاحين لا يملكون أرضاً مطلقاً، بل يستأجرون الأرض من كبار الملاكين»(١٠). ويرسم لنا التقرير لوحة طبقية للقوى الاجتماعية في الريف العراقي

---

(٨) نحن مدينون بهذه الفكرة لمناقشة مع اسماعيل صبري عبد الله، منسق مشروع المستقبلات العربية البديلة.

(٩) زكي خيري، تقرير عن مسائل في الإصلاح الزراعي (بغداد: منشورات دار بغداد، ١٩٦٠).

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٦.

قبل الثورة، من خلال عملية تصنيف للفلاحين حسب مراتبهم وطبقـاتهم على النحو التالي[١١]:

أولاً: فقراء الفلاحين، وتشمل هذه الفئات مراتب داخلية للفلاحين المعدمين:

ـ «العمال الأجراء» الذين يبيعون قوة عملهم لقاء أجور مقطـوعة (نقود أو حبوب) حسب مواسم الزراعة والحصاد.

ـ «الفلاحون المحاصصون» الذين يقومون بفلاحة الأرض وفق نظام المزارعة أو المشاركة في المحصول.

ـ الفـلاحون من «أشبـاه البروليتـاريا»، الـذين لا تكفيهم حصتهم من الفلاحـة فيضطرون لبيع جزء من عملهم لقاء الحصول على أجر متقطع وغير منتظم.

ثانياً: الفلاح المتوسط، والميزة الأساسية التي تمّيزه أن نشاطه يقوم على الاكتفاء الذاتي بعمله، «ولكنه يستثمر عمل الآخرين (أحياناً عامل واحد أو عاملان) في أيـام الحراثة أو الحصاد أو الشتال، ويضطر أحياناً إلى العمل للآخرين لقاء أجور.

والفلاح المتوسط يمتلك عادة أدوات العمل وحيوانات الحراثة والسيولة النقدية اللازمة، بل يمتلك أحياناً بعض (الحلال) أو (الغنيمات).

ثالثاً: الفلاح الغني، ولعل ما يميزه عن غيره من سائر الفلاحين هو قيامه باستثمار عمل الآخرين، وقيامه بأعمال الوساطة بين كبار الملاكين وصغار الفلاحين. وقد يمارس «الفلاح الغني» «المتاجرة بالحبوب أو اعطاء القروض بفائدة ربوية». «وفي شمال العراق يملك الفلاح الغني على الأقل بغلين أو حصانين ونحو ١٠٠ رأس من الغنم والماعز»[١٢].

وإضافة إلى المراتب المختلفة للفلاحين، هناك فئة مهمة من الوسطاء بين الدولة والفلاحين، لها خصوصيتها في فهم الأوضاع والعلاقات الطبقية في الريف العراقي؛ هي **فئة السراكيل**. والسراكيل تعبير شائع في الأولوية الإروائية العشرة في جنوب العراق ووسطه، وهي كلمة فارسية تعني رئيس العمل. وقد كان **السركال** وسيطاً بين الـدولة والفلاحين، عندما كانت الدولة تملك الأراضي الزراعية تقريباً، وكان يتقاضى ١٢,٥ بالـمائة من الغلة «٦,٢٥ بالمائة من حصة الحكومة و ٦,٢٥ بالمائة من حصة الفلاح في الأراضي الخراجية»[١٣].

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩٢.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

ومن بين هؤلاء السراكيل، نشأت الطبقة الاقطاعية المحدثة في العهد الملكي والعهد العثماني. ولكن التعبير لم يعد يمثل الآن مرتبة اقتصادية متجانسة في ريف العراق. فبعض السراكيل في لواء الناصرية مثلاً يملك آلاف الدونمات، وكان سابقاً وسيطاً بين الفلاحين والاقطاعيين السعدونيين. ولا يزال فريق كبير من السراكيل يعمل كوكلاء للملاكين، وهم بمستوى أغنياء الفلاحين وأحياناً بمستوى متوسطي الفلاحين(١٤).

ورغم أن قانون الاصلاح الزراعي في العراق قد ألغى عمليات الوساطة في التزام الأراضي، سواء بين الحكومة والفلاح، أو بين الملاك والفلاح، إلا أن الإدارة المؤقتة للاصلاح الزراعي لجأت إلى الاستفادة من خدمات بعض السراكيل في الإدارة المؤقتة. بيد أن هذا الاجراء كان مؤقتاً وتمَّ الاستغناء عنه فيما بعد.

وإذا ما انتقلنا إلى **ريف شرق الأردن**، تشير الدراسة المهمة التي أعدها هاني حوراني إلى الاتجاه نحو الانخفاض التدريجي في نسبة الحيازات الصغيرة إلى جملة الحيازات الزراعية في شرق الأردن، نتيجة التراكم المتواصل في ديون صغار الفلاحين، وتراكم هذه الديون عليهم لصالح المرابين والسراكيل. الأمر الذي نتج عنه بيع جانب مهم من الأراضي الخاصة بهذه الفئة من المزارعين إلى أصحاب الحيازات المتوسطة من الملاك أو السراكيل أو المرابين(١٥). وتبرز هنا مرة أخرى أهمية الدور الذي ما زال يلعبه **السراكيل**، كفئة مهمة من الوسطاء في الريف الأردني، تماماً كما أوضحت الدراسات في حالة الريف العراقي.

ثانياً: البعد الاقليمي أو الجهوي في تنوع مراتب الفلاحين في الريف اللبناني والسوداني

اهتم كلود دوبار وسليم نصر في مؤلفهما عن **الطبقات الاجتماعية في لبنان** بإلقاء الضوء على نمط التمايزات الطبقية في الريف اللبناني، واختلاط وتداخل هذه التمايزات بالتضاريس الطائفية والخصائص الاقليمية للمناطق الريفية المختلفة، إذ يرى الباحثان أنه يجب التمييز بوضوح «بين **المنطقة الساحلية**، المزروعة خصوصاً بالخضار والحمضيات، حيث تهيمن الزراعة الرأسمالية المتجهة نحو التصدير.. وبين **المنطقة الجبلية** حيث لا يزال ناشطاً الانتاج التقليدي الصغير للحبوب والقرنيات (فول) وكذلك للكرمة والزيتون المسوقة بمعظمها، إذ ان الاكتفاء الذاتي قد زال كلياً ولم يعد يحتفظ منه إلا بأشكال هامشية (المونة)... وأخيراً **لبنان الطرفي**، أي داخل

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) انظر: هاني حوراني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن: مقترحات التطور المشوه، ١٩٢١ - ١٩٥٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٨).

البلاد المكونة من البقاع وعكار ومنطقة لبنان الجنوبي الساحلية، حيث تنمو الزراعة الرأسمالية بسرعة»[١٦].

وإذا ما طبقنا معياراً مركّباً يأخذ بعين الاعتبار: حجم الحيازة، نوع الزروع، الدخل أو المردود، فإنه يمكن تصنيف المزارع اللبناني الذي يمتلك «خمسة هكتارات مزروعة بالحبوب» ضمن عداد فئة فقراء الفلاحين[١٧]، أما ذلك المزارع الذي يستغل خمسة هكتارات من أراضي الأشجار غير المروية (الزيتون، الكرمة، الخ)، فإنه يمكن أن يندرج ضمن اطار فئة «الفلاحين المتوسطين»[١٨]. بينما يمكن تصنيف من يمتلك خمسة هكتارات مزروعة بالحمضيات في منطقة الساحل ضمن فئة «الفلاحين الميسورين»[١٩].

كذلك نجد أن أوضاع الملكية والحيازة وعلاقات الانتاج الزراعية تختلف اختلافاً بيِّناً بين مناطق السودان المختلفة، ولا سيما بين شرق السودان وغربه. . . وكذلك بين وسط وشمال السودان، من ناحية، وجنوب السودان، من ناحية أخرى.

ففي وسط وشمال السودان، نجد أن النمط السائد هو أن تعطي الحكومة «حق الانتفاع» بالأرض وفق ايجار إسمي أو ضرائب يدفعها المستأجر. . . وفي مشروعات الطلمبات الحكومية، يتم تأجير المشروعات وفق عقد سنوي[٢٠]. ويمكن تصنيف الحيازات وأنماط الاستغلال الزراعي حسب المناطق المختلفة في السودان على النحو التالي[٢١]:

- مشاريع حكومية كبيرة تحت الإشراف والإدارة المباشرة للحكومة، مثل مشاريع السكر (عدا مشروع الجنيد).

- مزارع يديرها ملاك وجمعيات تعاونية وخاصة، مثال ذلك مزارع الخضروات والفواكه في مديرية الخرطوم وكسلا.

- مزارع كفافية في الجنوب والغرب والشرق.

---

(١٦) انظر: كلود دوبار وسليم نصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٨٧.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) أنظر: حيدر ابراهيم، «الطبقات والتطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان،» (القاهرة: جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، ١٩٨٣)، اعدت خصيصاً في اطار مشروع المستقبلات العربية البديلة. (غير منشور).

(٢١) المصدر نفسه.

ـ العمل مقابل أجر نقدي، محدد في المشاريع الآلية المطرية.
ـ العمل مقابل أجر مختلط، هو مزيج من الحصة العينية (مشاركة في المحصول) وعائد نقدي.
ـ الانتفاع بالأرض وفق عقد ايجار يتحدد من خلال تفاعل قوى السوق، وخاصة في أراضي الزراعة المطرية التقليدية.

ونلاحظ هذا التمايز الجهوي في ليبيا، حيث تفاوت نظام حيازة الأرض بشكل كبير فيما بين شرق البلاد (برقة سابقاً التي كانت الموطن الأصلي لسلطة السنوسيين) وبين منطقة الغرب، إذ ان حجم الأراضي التي كانت تمتلكها القبائل، إبان العهد الملكي في المنطقة الشرقية، يصل إلى ضعف حجمها في المنطقة الغربية. ولقد أفصح المسح الاحصائي الشامل للأراضي الزراعية الذي نشر عام ١٩٦٣ (أي قبل قيام ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩)، أنه في الوقت الذي كان فيه الحجم المتوسط للحيازة في عموم البلاد يصل إلى ٢٨ هكتاراً، فإن الحجم المتوسط للحيازة في بعض المناطق الساحلية في اقليم طرابلس كان يقل عن خمسة هكتارات[٢٢].

كذلك تشير البيانات المستقاة من التعداد الزراعي لعام ١٩٦٠ (قبل قيام الثورة) إلى أنه بين كل أربعة من ملاّك الأرض في غرب ليبيا. . . كان هناك واحد يمتلك ٣٧ بالمائة من كل جملة أراضي الناحية (المملوكة ملكية خاصة)، في شكل حيازات تتراوح بين ٢٠ ـ ١٠٠ هكتار[٢٣]. كذلك كان ثلث فلاحي الأرض يمتلكون أقل من خمسة هكتارات في المتوسط، مما يشير إلى درجة عالية من التمايز الطبقي داخل القطاع الزراعي في غرب ليبيا. ونتيجة لذلك، تحول معظم فقراء الفلاحين والفلاحين المعدمين تدريجياً إلى مزارعين بالمشاركة على المحصول (فلاحون محاصصون)[٢٤].

ثالثاً: أبعاد المسألة الزراعية في الوطن العربي

يحدّد نظام ملكية الأرض مجموعة من العلاقات الاجتماعية والحقوقية المتشابكة بين الناس فيما يتعلق بحقوقهم في تملّك الأرض واستخدامها. وبشكل أكثر دقة، فإن هذا النظام يحدّد العلاقة بين مالك الأرض ـ أو مالك الرقبة ـ وبين المنتفعين الفعليين بالأرض أو الذين يفلحونها.

(٢٢) Ruth First, «Libya: Class and State in an Oil Economy,» p. 135.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) المصدر نفسه.

وقد أدى تطور نظام ملكية الأرض وتوزيع حقوق الانتفاع بها في البلدان العربية المختلفة خلال الفترة الممتدة بين مطلع القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، إلى تبلور بنيان طبقي محدد المعالم في الريف العربي، ساد حتى بداية تطبيق برامج الاصلاح الزراعي.

١ ـ الأوضاع السائدة قبل الإصلاح الزراعي

لعلنا نستطيع أن ندلّل بسهولة على مدى سيادة درجة عالية من التمركز في توزيع الملكيات، وانعكاساته على البنيان الطبقي في معظم أنحاء الريف العربي ـ قبل الثورات الحديثة وتطبيق برامج الإصلاح الزراعي ـ وذلك بالرجوع إلى مجموعة الإحصاءات المتاحة حول خريطة توزيع ملكية الأراضي الزراعية في عدد من البلدان العربية المختارة.

فإذا ما بدأنا بالعراق قبل ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ نجد أنه كان هناك نحو ٢٥٣ ألف مالكٍ يسيطرون على ٣٢ مليون دونم من الأرض الزراعية. وكانت غالبية هؤلاء الملاكين من الملاكين الصغار (حوالى ٧٣ بالمائة من هؤلاء يملكون فقط حوالى ٦ بالمائة من مجموع الأرض المملوكة). ونصل إلى قمة المفارقة إذا علمنا أن ٨٠ بالمائة من العائلات الفلاحية في العراق لم تكن تملك أرضاً بتاتاً، بينما كان يسيطر واحد بالمائة فقط من الملاكين على ما يفوق ٥٥ بالمائة من مجموع الملكيات الخاصة (أنظر الجدول رقم (٣ ـ ١)).

وتتأكد نفس الملامح العامة للبنيان الطبقي في الريف العربي من خلال اللوحة التي رسمها الباحث الأردني هاني حوراني عن الفئات والطبقات الرئيسية في الريف الأردني عام ١٩٥٠، وذلك بالاستناد إلى البيانات المتاحة في احصاء «توزيع الملكية الشخصية للأرض في الأقضية والألوية لعام ١٩٥٠»[٢٥]. ويشتمل هذا التصنيف على الشرائح والطبقات التالية:

أ ـ كبار ملاك الأرض

وتقع هذه الفئة على رأس الهرم الاجتماعي للريف الأردني، ولا يتجاوز عدد هذه الفئة من ملاكي الأراضي ١١٧ مالكاً، ولكن تبلغ جملة الأراضي التي كانت بحوزتهم

---

(٢٥) حوراني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن: مقترحات التطور المشوه، ١٩٢١ ـ ١٩٥٠، ص ١٤٩ ـ ١٥٤.

جدول رقم (٣ - ١)

توزيع ملكية الأراضي الخاصة في العراق، قبل ثورة ١٩٥٨

فئات الملكية (بالدونم)	الملاكون		المساحة		معدل الملكية
	العدد	النسبة المئوية	بالدونم	النسبة المئوية	
أقل من ٤	٧٣١١٠	٢٨,٨٧	١٠٢٣٢١	٠,٣٢	٢٦٠
٤ ـ أقل من ١٠	٤٠٤٧٥	١٥,٩٨	٢٤٣٠٠٤	٠,٧٦	٦٠٠
١٠ ـ أقل من ٥٠	٧١٠٤٩	٢٨,٠٥	١٦٧١٤٨٤	٥,٢٠	٢٣٥٢
٥٠ ـ أقل من ١٠٠	٢٩٨٨٤	١١,٨٠	٢٠٥٥٨٥٦	٦,٤٠	٦٨٦٩
١٠٠ ـ أقل من ١٠٠٠	٣٤٤٢٤	١٣,٥٩	٧٧٩١٤٤٣	٢٤,٢٣	٨٦٧٣١
١٠٠٠ ـ أقل من ١٠٠٠٠	٣٩٦٠	١,٥٦	١١١١٠٥١٢	٣٤,٥٥	٥٤١٥٤٩
١٠٠٠٠ ـ أقل من ٥٠٠٠٠	٣١٩	٠,١٣	٦٠٢٩٣٨٠	١٨,٧٤	٤٥٠٩٤٥٢
٥٠٠٠٠ أو أكثر	٣٣	٠,٠١	٣١٥٠٨١٣	٩,٨٠	٢٤٧١٤٢٦٤
المجموع	٢٥٣٦٥٤	١٠٠,٠٠	٣٢١٥٤٨١٣	١٠٠,٠٠	

المصدر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and free Officers* (Princeton, N. J. Princeton University Press, 1978), p. 54.

نقلاً: عن: حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٤٢.

أقل قليلاً من نصف مليون دونم، (أي ما يعادل ٩,٤٥ بالمائة من مجموع المساحة المملوكة في البلاد). ومن بين هؤلاء كان هناك مائة مالك فقط، تتراوح ملكياتهم بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ دونم، ويسيطرون على ٦ بالمائة من جملة مساحة الأراضي المملوكة. ذلك، في حين أنه كان هناك ١٧ مالكاً (يملك كل منهم أكثر من ٥٠٠٠ دونم) يستحوذون على ٣ بالمائة من المساحة المملوكة من الأراضي الزراعية.

ب ـ الفلاحون الفقراء

شكّل الفلاحون الفقراء ٨٥ بالمائة من جملة المالكين، بينما لم تزد حصتهم الاجمالية من الأرض عن ٣٦ بالمائة من مساحة الأراضي المملوكة. وبالنظر إلى كون غالبية الأراضي الزراعية في البلاد تتوزع بين الخصوبة المتوسطة (٤٧,٩ بالمائة منها) والخصوبة الدنيا (٣٧,٦ بالمائة)، فإن هذا المعدل المتدني من ملكية الأرض لم يكن يفي بحاجات غالبية هؤلاء الفلاحين المعيشية وأسرهم.

ج ـ الفلاحون المتوسطون

وتتشكل هذه الفئة من الملّاك الذين يسيطرون على ما يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ دونم من الأرض. . . وهم الفلاحون الذين يملكون رقعة كافية من الأرض، ليس فقط لتأمين معيشتهم وأسرهم، بل تسمح لهم بتشغيل بعض الفلاحين الأجراء فيها، وتحقيق فائض من المحاصيل قابل للتسويق التجاري.

وقد بلغ المعدل الوسطي للملكية لدى تلك الفئة من الفلاحين المتوسطين ١٢٦,٤ دونمات، وكانوا يشكلون نحو ٩ بالمائة من مجموع المالكين، ويسيطرون على ١٧ بالمائة من المساحة الكلية المملوكة.

د ـ الفلاحون الأغنياء

يقصد بهذه الفئة تلك الفئة من الملّاك الذين تتراوح مساحة حيازاتهم ما بين ٢٠٠ دونم و ٣٠٠ دونم. ويبلغ عدد هؤلاء وفقاً لاحصاء عام ١٩٥٠، ٤٠٤٣ مالكاً (أو ٣,٤ بالمائة من جملة ملاكي الأراضي)، وكانوا يسيطرون على ٢٩,٤ بالمائة من جملة الأراضي المملوكة ملكية خاصة.

وإذا ما انتقلنا إلى الريف اللبناني ـ حيث لم يتم تطبيق أي برنامج للاصلاح الزراعي ـ نجد أن هيكل الملكية الزراعية والحيازات يتسم بسمتين جوهريتين[٢٦]:

ـ غلبة الملكيات الصغيرة المستغلة استغلالاً مباشراً، إذ تشكل نحو ٦٠ بالمائة من المساحة الاجمالية للأرض المزروعة. . . وهذا النوع من الملكيات لا يتجاوز عشرة هكتارات (١٠٠ دونم).

ـ التركز الشديد لبقية الأراضي الزراعية في يد حفنة من كبار الملاك العقاريين (٣٥٠ عائلة) يسيطرون على ١٥ بالمائة من المساحة المزروعة المستغلة استغلالاً مباشراً، ولا يشكلون سوى ٠,٢٥ من مجموع الملاك الزراعيين (كما يتضح من الجدول رقم (٣ ـ ٢)).

---

(٢٦) دوبار ونصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، ص ٢٨٧.

جدول رقم (٣ ـ ٢)

توزع ملكية الأراضي في لبنان (١٩٦٧)

مساحة الأملاك (بالدونم)	الأملاك المستغلة مباشرة				الأملاك المؤجرة (مؤاكرة ـ ضمان)	
	عدد المستثمرين	النسبة المئوية	المساحة الاجمالية	النسبة المئوية	المساحة الاجمالية	النسبة المئوية
١ ـ ٥	٤٤٥١٠	٣٥	١١٣٣٦١	٤	٣٣٧٩	٣
٥ ـ ١٠	٢٣٦١٥	١٩	١٥٨٠٥٦	٥	١٠٤٦٢	٧
١٠ ـ ١٠٠	٥٤٢٣٦	٤٣	١٥٥٨٢٢٣	٥١	٢١٣٧٧٤	١٣,٤
١٠٠ ـ ٥٠٠	٤٣٢١	٣	٧٥٠٨٧٢	٢٥	٢٣٤٥٣٩	٣١,٢
٥٠٠ ـ ٢٥٠٠	٣٢٨	—	٣٥٥٦٣٦	١٢	٦٩١٩١	١٩,٥
٢٥٠٠	٢١	—	١٠٣٩٨٩	٣	١٤٥٩٥	١٤
المجموع	١٢٧١٢٣	١٠٠	٣٠٤٠١٤٣	١٠٠	٥٤٥٩٤٠	١٨

المصدر: كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، جدول رقم (٣ ـ ٤).

ووفقاً لبيانات التعداد الزراعي في المغرب لعام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، فإن هيكل التوزيع الحيازي كان يتسم بدرجة عالية من التمركز على النحو المبين في الجدول رقم (٣ ـ ٣).

ولا يختلف هذا النمط لهيكل توزيع الحيازات في المغرب عن ذلك النمط الذي ساد في معظم البلدان العربية قبل تطبيق الإصلاح الزراعي، حيث يسيطر ما لا يتجاوز ٤ بالمائة من مجموع الحائزين (من حائزي ٢٠ هكتاراً فأكثر) على ثلث الأراضي الزراعية (٣٤ بالمائة). وفي الجانب المقابل، فإننا نجد أن ثلاثة أرباع الحائزين (من حائزي أقل من خمسة هكتارات) لا يسيطرون سوى على ربع الأراضي الزراعية (٢٤,٥ بالمائة). ولكن حالة المغرب تتميز بسيطرة الشريحة الوسطى (٥ ـ ٢٠ هكتاراً) التي تمثل ٢٣ بالمائة من مجموع الحائزين على أكبر رقعة من الأرض المزروعة (٤٢ بالمائة).. وتالياً، فهي تحتل ثقلاً متميزاً في إطار الهيكل الزراعي والطبقي القائم اليوم في المغرب.

وبالنسبة لهيكل توزيع الملكيات الزراعية في سوريا قبل تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨، فإن الاحصاءات المتاحة عن عام ١٩٥٥ تشير أيضاً إلى الغلبة النسبية للملكيات المتوسطة (١٠ ـ ١٠٠ هكتار) في الهيكل الزراعي السوري، إذ تشكل

جدول رقم (٣ - ٣)
المغرب: هيكل توزيع الحيازات الزراعية حسب الحجم (١٩٧٣ - ١٩٧٤)

فئة الحيازة	عدد الحائزين (بالآلاف)	نسبتهم إلى جملة الحائزين (نسب مئوية)	النصيب النسبي في المساحة الكلية للأراضي (نسب مئوية)
أقل من خمس هكتارات	١٠٩٠	٧٤	٢٤,٥
٥ - ١٠ هكتارات	٢٢٠	١٥	٢٠,٦
١٠ - ٢٠ هكتاراً	١١٤	٧,٧	٢١
٢٠ - ٥٠ هكتاراً	٤٤	٣,٠	١٦,٧
٥٠ - ١٠٠ هكتار	٧,٧	٠,٥	٧,٢
أكثر من مائة هكتار	٢,٥	٠,٢	١٠
المجموع	١٤٧٨,٢	١٠٠(*)	١٠٠

(*) المجموع يفوق ١٠٠ بالمائة بفارق صغير (٤, ٠) نظراً لفروق التقريب.

المصدر: Habib Malki [et al], *Etat, classes sociales et choix économiques au Maroc* (A.A.F. Project, 1983), tableau (III - 2).

هذه الملكيات نحو ٤٦ بالمائة من جملة الملكيات الزراعية الخاصة على النحو المبين في الجدول رقم (٣ - ٤).

جدول رقم (٣ - ٤)
هيكل الملكيات الزراعية في سوريا عام ١٩٥٥

حجم الملكية	المساحة بآلاف الهكتارات	النسبة المئوية
(أ) ملكيات صغيرة (١ - أقل من ١٠ هكتارات)	١٠٩٧	١٧,٣
(ب) ملكيات متوسطة (١٠ - أقل من ١٠٠ هكتار)	٢٨٩٢	٤٥,٦
(ج) ملكيات كبيرة (أكثر من ١٠٠ هكتار)	٢٣٤٩	٣٧,١
المجموع	٦٣٣٨	١٠٠,٠٠

المصدر: Bichara Khader, *LaQuestion agraire dans les pays arabes: Le Cas de la Syrie* (Louvain: CIACO, 1984), p. 194.

وفي المقابل، نجد أنه بينما شكلت الملكيات الصغيرة (١ - إلى أقل من ١٠ هكتارات) نحو ١٧ بالمائة من جملة الملكيات الزراعية. . استحوذت الملكيات الكبيرة على ٣٧ بالمائة من جملة المساحات الزراعية المملوكة ملكية خاصة. ويمكن القول

بصفة عامة، ان الهيكل الزراعي السوري قبل تطبيق الإصلاح الزراعي قد اتّسم بدرجة أكبر من العدالة النسبية (درجة أقل من التمركز) مقارنة بالهياكل الزراعية السائدة في العراق ومصر والمغرب.

٢ ـ الأوضاع والهياكل الزراعية العربية بعد تطبيق برامج الاصلاح الزراعي

شهدت الخمسينات والستينات محاولات تطبيق برامج للاصلاح الزراعي على أسس جذرية في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر، كما جرت محاولات أكثر تواضعاً لتنظيم العلاقات الزراعية في كل من السودان والأردن وتونس والمغرب.

وقد تم تطبيق برامج الاصلاح الزراعي في حالة كل من **مصر وسوريا والعراق والجزائر** في اطار عملية للتحول الاجتماعي والاقتصادي الشامل، ولهذا فإن الاصلاحات التي لحقت بالهيكل الزراعي والعلاقات الزراعية في تلك البلدان كانت ناتجة عن ارتباط عضوي بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية. بينما جاءت الموجة الثانية من الاصلاحات الزراعية الطارئة في كل من **السودان والأردن وتونس والمغرب**، وفق أسس جزئية وبراغماتية، وفي اطار ما أطلق عليه بعض الكتاب والمنظرين «الاختبارية الموجهة»[٢٧].

ولقد تعددت الكتابات حول آثار الاصلاح الزراعي في التجربة المصرية (١٩٥٢ـ ١٩٦١)، باعتبارها التجربة الرائدة الأولى في الاصلاح الزراعي في المنطقة العربية، والتي كان لها اشعاعات وتداعيات واضحة بالنسبة لتجارب الاصلاح الزراعي في بلدان عربية أخرى كسوريا والعراق بشكل خاص. وقد لخص الأستاذ عادل غنيم في مقالته حول «تحرير قوى الانتاج في الريف» (١٩٦٥)[٢٨]، أهم النتائج الموضوعية لسياسات الاصلاح الزراعي في مجال تطور المسألة الزراعية في مصر على النحو التالي:

أ ـ ضرب الملكية الاقطاعية الكبيرة من خلال التحديد المطرد لسقوف الملكية الزراعية، مصادرة املاك الأسرة المالكة وحل الأوقاف الأهلية وتوزيع الأطيان الموقوفة على المستحقين في هذه الأوقاف . . الخ.

ب ـ تدعيم ودفع عجلة التطور الرأسمالي في الزراعة نتيجة لتحوّل كبار الملّاك نسبياً من أشكال «الاستغلال» شبه الاقطاعي، المتمثل في نظام الايجار بالمزارعة إلى أنماط

---

(٢٧) حول النماذج والتجارب المختلفة للاصلاح الزراعي، أنظر: أنور عبد الملك، «الاصلاح الزراعي في مصر: مشكلات وأبعاد المستقبل،» دراسات عربية، السنة ٢، العدد ٦ (نيسان/ ابريل ١٩٦٦)، ص ٣ ـ ٥.

(٢٨) عادل غنيم، «تحرير قوى الانتاج في الريف،» الطليعة (القاهرة)، العدد ٢٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥)، ص ٥١.

الاستغلال الرأسمالي، الذي يقوم على استخدام العمل المأجور، ويعتمد على الأساليب الحديثة في الزراعة.

ج ـ اتساع ونمو حجم ونفوذ طبقة أغنياء الفلاحين الذين يزرعون الأرض التي يملكونها، أو يستأجرونها على أسس رأسمالية (زراعة الخضروات والفاكهة والزهور).

د ـ إنشاء قطاع عام كبير في الزراعة يضم نحو ٩٧٠ ألف فدان (أي حوالى ١٦ بالمائة لتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وقوانين مصادرة أملاك الأسرة المالكة.. الخ). ذلك أن الدولة لم تملّك الفلاحين ما استولت عليه من أراضي الملاك الاقطاعيين ملكية فردية مطلقة بالمفهوم الرأسمالي التقليدي، فهي وإنْ أعطتهم شهادات تمليك، فقد بقيت الدولة المالك الحقيقي الفعلي لتلك الأراضي، فهي المهيمنة على عملية الانتاج في قطاع الإصلاح الزراعي، وهي التي تنفرد باتخاذ قرارات الانتاج والاستثمار والتوزيع... وتتحكم في تحديد حجم الفائض الإقتصادي الذي يخلقه الفلاحون بعملهم، وفي التصرف فيه.

ويلخص الجدول رقم (٣ ـ ٥) البيانات الأساسية للتطورات التي طرأت على خريطة ملكية الأراضي الزراعية في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥. ويستخلص من هذا الجدول، أن التغيير الأساسي الملحوظ الذي نتج عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الأول عام ١٩٥٢، يتلخص في أنه بينما ظل الوزن النسبي لعدد صغار الملاك (أقل من خمسة أفدنة) ثابتاً تقريباً (نحو ٩٤ بالمائة)، فإن نصيب هذه الفئة في ملكية الأرض قد ازداد بشكل ملموس من ٣٥,٤ بالمائة إلى ٤٦,٦ بالمائة ثم إلى ٥٧,١ بالمائة عام ١٩٦٥.

ومن ناحية أخرى، ازداد عدد الملاك المتوسطين (الشريحة من ٢٠ إلى ٥٠ فداناً) من ٢٢ ألفاً إلى ٣٠ ألفاً بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي الأول.. بينما ازدادت المساحات التي يمتلكونها من الأرض من ٦٥٤ ألف فدان إلى ٨١٨ ألف فدان، مما يعكس تقوية لمركزهم النسبي في البنيان الطبقي للريف المصري. أما بخصوص كبار الملاك (ملاك أكثر من مائة فدان) فقد ظل عددهم ثابتاً تقريباً (٥ آلاف مالك)، بينما هبط نصيبهم النسبي من الأرض إلى ١٣ بالمائة مقابل ٢٧ بالمائة قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي، وإلى ٦,٥ بالمائة عام ١٩٦٥ بعد صدور قوانين الإصلاح.

وفي ظل الهيكل الزراعي الذي تبلور بعد تطبيق القانونين الأول والثاني للاصلاح الزراعي في مصر، نجد أن الشريحة الأكثر وزناً اقتصادياً ونفوذاً سياسياً هي شريحة متوسطي وأغنياء الفلاحين (الحائزين على ٢٠ ـ ٥٠ فداناً). ولقد دلّت الشواهد التاريخية على أن لهذه الفئة مصلحة ثابتة في الحفاظ على الأبنية الفوقية الاجتماعية

والسياسية والأيديولوجية «شبه الإقطاعية» في الريف المصري، وهي ذات الشريحة التي ينتمي إليها تاريخياً العمد والأعيان في معظم القرى المصرية.

وفي أعقاب تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في العراق، بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨، توالت مجموعة الكتابات التي تناقش وتحلل آثار قانون الإصلاح الزراعي على الأوضاع والعلاقات الطبقية في الريف العراقي[٢٩].

ويشير عزيز السيد جاسم (حزب البعث العربي الاشتراكي) إلى أن قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، الذي صدر في أعقاب ثورة ١٤ تموز/ يوليو، لم يكن ثورياً بالشكل الذي يسمح بتصفية علاقات الانتاج الاقطاعية في الريف العراقي. ولهذا لم يتجاوز هذا الانجاز الحدود الاصلاحية المرسومة له. إذ سمح القانون بأن يستحوذ الاقطاعيون والملاكون الكبار على أخصب الأراضي وأوفرها ماءً. كما أن قرارات الاستيلاء وإعادة توزيع الأرض أخذت في التباطؤ بعد السنوات الثلاث الأولى من صدور القانون[٣٠].

ومن ناحية أخرى، يسجل التقرير الذي أعده زكي خيري (الحزب الشيوعي العراقي) عن المسائل المتعلقة بتطبيق الإصلاح الزراعي في العراق (١٩٦٠) إلى أن قانون الإصلاح الزراعي الذي سنّته الحكومة الوطنية عقب الثورة إنما يعكس مصالح البرجوازية الوطنية المرتبطة بالأرض. ويتجلى ذلك في تحديده للحد الأعلى لملكية الأرض بمساحة كبيرة (١٠٠٠ دونم من الأراضي المروية، و ٢٠٠٠ دونم من الأرض الديمية (المطرية))[٣١]. وقد أدى تحديد الحد الأعلى بهذه المساحات إلى ترك نصف الأراضي المستثمرة بيد الملاكين وترك نصف الفلاحين في العراق دون شبر من الأرض.

وكل ما نجح القانون الأول للإصلاح الزراعي في إنجازه ـ وفقاً لهذا التقرير ـ هو تخفيض مساحة الاقطاعيات وتقليص رقعة الاقتصاد الاقطاعي بنسبة الثلث تقريباً، ولا سيما في مناطق العمارة ـ الكوت ـ الغراف حيث يتمركز الاقطاع[٣٢].

---

(٢٩) أنظر بشكل خاص الأعمال التالية: حسن الخطيب، **الاقطاع وقانون الاصلاح الزراعي** (بغداد: دار الفكر الحديث، ١٩٥٩)؛ محمد سلمان حسن، «المسألة الزراعية في العراق،» **الثقافة الجديدة**، السنة ٨، العدد ٦ (آذار/ مارس ـ حزيران/ يونيو ١٩٦٠)، وعبد الصاحب العلوان، **دراسات في الاصلاح الزراعي** (بغداد: مطبعة الأسواق التجارية، ١٩٦١).

(٣٠) أنظر: عزيز السيد جاسم، **مناقشات موضوعية حول الاصلاح الزراعي والحركة الفلاحية في القطر العراقي** (بغداد: دار الأديب العراقي، ١٩٦٩)، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

(٣١) أنظر: محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٠٤.

(٣٢) المصدر نفسه.

جدول رقم (٣ - ٥)
تطور ملكية الأرض الزراعية (١٩٥٢ - ١٩٦٥)

حجم الملكية	التوزيع قبل قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢				التوزيع بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢				الوضع في ١٩٦١ (١)				الوضع في ١٩٦٥ (٢)			
	عدد الملكيات		اجمالي المساحة		عدد الملكيات		اجمالي المساحة		عدد الملكيات		اجمالي المساحة		عدد الملكيات		أجمالي المساحة	
	العدد بالألف	النسبة المئوية	الأفدنة بالآلاف	النسبة المئوية	العدد بالألف	النسبة المئوية	بآلاف الأفدنة	النسبة المئوية	العدد بالألف	النسبة المئوية	بآلاف الأفدنة	النسبة المئوية	العدد بالألف	النسبة المئوية	بآلاف الأفدنة	النسبة المئوية
الملكيات الصغيرة أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٩٤,٣	٢١٢٢	٣٥,٤	٣٨٤١	٩٤,٤	٢٧٨١	٤٦,٦	٢٩١٩	٩٤,١	٣١٧٢	٥٢,١	٣٠٣٣	٩٤,٥	٣٦٩٣	٥٧,١
شرائح الملكيات المتوسطة																
٥ ـ أقل من ١٠	٧٩	٢,٨	٥٢٦	٨,٨	٧٩	٢,٦	٥٢٦	٨,٨	٨٠	٢,٦	٥٢٦	٨,٦	٧٨	٢,٤	٦١٤	٩,٥
١٠ ـ أقل من ٢٠	٤٧	١,٧	٦٣٨	١٠,٧	٤٧	١,٦	٦٣٨	١٠,٧	٦٥	٢,١	٦٣٨	١٠,٧	(٣)٩١	١,٩	٥٢٧	٨,٢
٢٠ ـ أقل من ٥٠	٢٢	٠,٨	٦٥٤	١٠,٩	٣٠	١	٨١٨	١٣,٦	٢٦	٠,٨	٨١٨	١٣,١	٢٩	٠,٩	٨١٥	١٢,٦
شرائح الملكيات الكبيرة																
٥٠ أقل من ١٠٠	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٢	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٢	٦	١,٢	٤٣٠	٧,٠	٦	٠,٢	٢٩٢	٦,١
١٠٠ أقل من ٢٠٠	٣	٠,١	٤٣٧	٧,٣	٣	٠,١	٤٣٧	٧,٢	٥	٠,٢	٥٠٠	٨,٢	٤	٠,١	٤٢١	٦,٥
٢٠٠ فما فوق	٢	٠,١	١١٧٧	١٩,٧	٢	٠,١	٣٥٤	٥,٩	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	٢٨	١٠٠	٥٩٨٤	١٠٠	٣٠٠٨	١٠٠	٥٩٨٤	١٠٠	٣١٠١	١٠٠	٦٠٨٤	١٠٠	٢٢١١	١٠٠	٦٤٦٢	١٠٠

(١) بعد اصدار قانون الاصلاح الزراعي التالي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١.
(٢) بطلان الملكيات الحكومية.
(٣) ثمة شك حول صحة هذا الرقم حيث ان متوسط حجم الملكية في هذه الشريحة وفقاً للبيان الرسمي هو ٨,٦ فدان وهو ما لا يتفق مع حدود الملكية في هذه الشريحة (من ١٠ إلى أقل من ٢٠ فدانا) وبذلك فإن الرقم الصحيح لا بد وأن يكون في حدود ٤١ ألف ملكية.

المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **الكتاب السنوي** (القاهرة: الجهاز، حزيران/يونيو ١٩٦٨)، ومحمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ - ١٩٧٠): دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٢٤.

وحول تطور الأوضاع الطبقية في الريف السوري بعد تطبيق الاصلاح الزراعي، يقدم لنا د. رزق الله هيلان بالاستناد إلى بيانات التعداد الزراعي لعام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، اللوحة التالية[٣٣]:

ـ **صغار الحائزين** (حائزو أقل من ١٠ هكتارات) وعددهم يبلغ ٧٥ بالمائة من مجموع الحائزين للأراضي الزراعية في سوريا، ويتكون القسم الأعظم منها من حيازات قزمية (أقل من هكتار وحتى ٣ هكتارات) وهؤلاء لا يسيطرون سوى على ٢٢ بالمائة فقط من مجموع المساحة الزراعية.

ـ **الفلاحون المتوسطون** (الذين تتراوح حيازاتهم بين ١٠ ـ ١٠٠ هكتار) ويبلغ عددهم ١١٨ ألف حائز (٢٥ بالمائة من مجموع الحائزين)، ويسيطرون على ٥٧ بالمائة من المساحة الزراعية الاجمالية في سوريا. ويصل متوسط حجم الحيازة لهذه الفئة إلى ٢٣ هكتاراً لغالبية الحائزين في هذه الفئة.

ـ **كبار الحائزين** (حائز أكثر من مائة هكتار) ويبلغ هؤلاء ٤٣٢٢ حائزاً، ويسيطرون على ٢١,٥ بالمائة من المساحة الكلية للحيازات... ويبلغ الحجم المتوسط للحيازة في هذه الفئة ٢٢١ هكتاراً. ورغم ذلك، ظل هناك قلة تتكون من ٣٤٧ حائزاً، تزيد حيازة كل منهم عن ٣٠٠ هكتار، ويمثلون الشريحة العليا لكبار الملاك الزراعيين في سوريا.

وكما يوضح الجدول رقم (٣ ـ ٦)، فقد ظل صغار الحائزين (أقل من عشرة هكتارات) يمثلون ثلاثة أرباع الحائزين في الريف السوري، ويسيطرون على أقل من ربع المساحة المزروعة (٢٢,٢ بالمائة) أما بالنسبة لفئة كبار الملاك (مائة هكتار فأكثر)، فإننا نجد أن نحو أربعة آلاف عائلة ظلت تسيطر على خمس المساحة المزروعة (٢٠,٥ بالمائة)، مما يدل على استمرار درجة عالية من تمركز الملكية الزراعية في الريف السوري بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي.

وبالنسبة للحائزين الذين ينتمون **للشريحة الوسطى** (حيث تتراوح مساحة الحيازة ما بين ١٠ ـ ١٠٠ هكتار)، فإننا نجد أنهم يشكلون ٢٥ بالمائة من جملة الحائزين، ويسيطرون على ٥٧ بالمائة من جملة الأرض الزراعية، مما يدل على استمرار قوة مركزهم النسبي في البنيان الطبقي والهيكل الزراعي في الريف السوري، في حقبة «ما بعد الإصلاح الزراعي».

---

(٣٣) أنظر: رزق الله هيلان، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سوريا والبلدان المتخلفة (دمشق: دارميسلون، ١٩٨١).

جدول رقم (٣ - ٦)

نمط توزيع الحائزين بحسب حجم الحيازة في الريف السوري (١٩٧٠ - ١٩٧١)

الفئة (هكتار)	عدد الحائزين		مجموع مساحات حيازاتهم		متوسط مساحة الحيازة
	(ألف)	النسبة المئوية من المجموع	ألف هكتار	النسبة المئوية من المجموع	(هكتار)
ـ صغار الحائزين (مساحة الحيازة أقل من ١٠ هكتار)					
٠ - ٢	١٤٢	٣٠,٤	١٢٦	٢,٧	٠,٨
٢ - ٦	١٤٩	٣١,٨	٥٠٢	١٠,٧	٣,٤
٦ - ١٠	٥٥	١١,٨	٤٠٩	٨,٨	٧,٤
المجموع	٣٤٦	٧٤	١٠٣٧	٢٢,٢	٣
ـ متوسطون (مساحة الحيازة بين ١٠و١٠٠ هكتار)					
١٠ - ٥٠	١١٠	٢٣,٤	٢١٥٧	٤٦,٢	١٩,٦
٥ - ١٠٠	٨	١,٧	٥١٩	١١,١	٦٣,٨
المجموع	١١٨	٢٥,١	٢٦٧٦	٥٧,٣	
ـ كبار الحائزين (مساحة الحيازة ١٠٠ هكتار فأكثر)					
١٠٠ - ٣٠٠	٣,٤	٠,٧	٥٠٨	١٠,٩	١٤٨
٣٠٠ وأكثر	٠,٩	٠,٢	٤٤٨	٩,٦	٤٩٨
المجموع	٤,٣	٠,٩	٩٥٦	٢٠,٥	٠
المجموع العام	٤٦٩	١٠٠	٤٦٦٩	١٠٠	٩٩,٦

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، التعداد الزراعي، ١٩٧٠ - ١٩٧١، نقلاً عن: رزق الله هيلان، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتخلفة (دمشق: دار ميسلون، ١٩٨١)، جدول رقم ١٤، ص ٢٩٦.

وإذا ما انتقلنا إلى بلدان المغرب العربي، نجد أن تجربة الإصلاح الزراعي في تونس، كانت محاولة متواضعة في مجال إصلاح الهياكل الزراعية وتنمية التعاضديات الفلاحية. وبهذا الصدد يشير أحمد بن صالح ـ المسؤول الرئيسي عن التجربة ـ إلى أن المفهوم التقني والتحديثي قد سيطر على محاولات إصلاح الهياكل الزراعية في الريف التونسي خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٩، إذ من خلال هذا المنظور، صدر قانون آذار/مارس ١٩٦٣، الذي ضبط الأنواع المختلفة للتعاضديات الزراعية في الريف

التونسي من تعاضديات الإنتاج وتعاضديات المناطق المروية، والتعاضديات المتعددة الخدمات دون المساس بالقطاع الخاص في الفلاحة[٣٤].

ولحسن الحظ تتوافر بيانات حديثة عن هيكل توزيع الحيازات في تونس حسب الحجم، لعام ١٩٨٠ ، بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على تطبيق الإصلاح الزراعي على النحو المبين في الجدول رقم (٣ - ٧).

جدول رقم (٣ - ٧)

تونس: هيكل توزيع الحيازات الزراعية حسب الحجم (١٩٨٠)

فئة الحيازة	عدد الحائزين (بالآلاف)	نسبتهم إلى جملة الحائزين (نسبة مئوية)	المساحة التي يحوزونها (آلاف الهكتارات)	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)
أقل من خمسة هكتارات	١٥٠	٤٢,١	٣٣٦	٧,٢
٥ - ١٠ هكتارات	٧٦	٢١,٤	٥٣٤	١١,٥
١٠ - ٢٠ هكتاراً	٧١	١٩,٩	٩٦٢	٢٠,٧
٢٠ - ٥٠ هكتاراً	٤٤	١٢,٤	١٢٧٠	٢٧,٤
٥٠ - ١٠٠ هكتار	١٠,٥	٣,٠	٦٧٧	١٤,٦
أكثر من مائة هكتار	٤,٤	١,٢	٨٥٨	١٨,٥
المجموع	٣٥٥	١٠٠,٠	٤٦٣٧	١٠٠,٠

المصدر: Azzam Mahjoub et Mahmoud Ben Ramdhane, *Transformations économiques et changements socieaux en Tunisie* (A.A.F. Project, 1984), p. 94.

وتفصح بيانات هذا الجدول عن نمط مغاير بعض الشيء، لهيكل حيازة الأرض في تونس عنه في بلدان المشرق، إذ ان قاعدة الحيازة أكثر اتساعاً عند قاع التوزيع وأكثر تمركزاً عند قمة التوزيع في الحالة التونسية، إذ نجد أن حائزي أقل من عشرة هكتارات يمثلون ٦٣,٥ بالمائة من جملة الحائزين (حوالى ثلثي الحائزين) ويسيطرون على حوالى ١٩ بالمائة من جملة الأراضي المزروعة. وفي المقابل، نجد أن الحائزين على «أكثر من مائة هكتار» يمثلون ١,٢ بالمائة من الحائزين، ويسيطرون وحدهم على حوالى خمس الأراضي الزراعية (١٨,٥ بالمائة).

وإذا ما ضممنا إلى هؤلاء حائزي «٥٠ - ١٠٠ هكتار» ، فإننا نجد أن أقلية محدودة من مجموع الحائزين (٤,٢ بالمائة) تسيطر على نحو ثلث الأراضي المزروعة في تونس

(٣٤) أنظر: أحمد بن صالح، التنمية والمجتمع والسياسة: حوار مارك نرفان (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ١٠٩.

(٣٣,١ بالمائة)، مما يدل على درجة عالية من التمركز في الهيكل الزراعي، في المرحلة اللاحقة لتطبيق برنامج الإصلاح الزراعي في تونس.

وبالنسبة للشريحة الوسطى من الحائزين (حائزي ١٠ ـ ٥٠ هكتاراً)، فإنهم يمثلون نحو ثلث مجموع الحائزين (٣٢,٣ بالمائة) ويسيطرون على نحو نصف الأراضي الزراعية (٤٨,١ بالمائة)، مما يدلّل على قوة المركز الطبقي لهذه المجموعة في البنيان الطبقي للريف التونسي، كما هو الحال في بلدان المشرق العربي.

٣ ـ «الثورة الزراعية» في الجزائر

تم الإعلان عن بدء «الثورة الزراعية» في الجزائر عام ١٩٧١ بهدف إعادة تنظيم الموارد في القطاع الزراعي، وتحقيق درجة أكبر من العدالة في توزيع ناتج الزراعة. وإذا ما حاولنا تقويم حصاد تجربة «الثورة الزراعية» خلال السبعينات، نجد أن التجربة شملت نحو ١٣ بالمائة من الأراضي الزراعية في الريف الجزائري، حيث تم إعادة توزيعها لصالح ٨٠ ألف أسرة تشكل نحو عشرة بالمائة من فقراء الفلاحين والفلاحين المعدمين[٣٥].

وعلى صعيد إعادة تنظيم العلاقات الزراعية ، ساعدت «الثورة الزراعية» على تصفية أشكال وعلاقات الانتاج في القطاع الزراعي. ولعل أبرز ما تم إنجازه في هذا المجال هو تصفية «الملكيات الغائبة»، وتحرير الفلاحين المعدمين من ربقة أشكال الاستغلال وعلاقات الانتاج الاقطاعية (لاسيما في ظل «نظام المحاصصة»).

ومن ناحية أخرى، فلقد تشكل قطاع جديد هو قطاع مزارع الدولة في «الأراضي الشاغرة» التي تركها المعمرون الفرنسيون، غداة الاستقلال، وتم إخضاعها لنظام «التسيير الذاتي». وقد غطى هذا النوع من المزارع نحو ربع الأراضي الزراعية التي يتم فلاحتها، وضمت بين جنباتها نحو ١٠ بالمائة من قوة العمل الزراعية الكلية[٣٦]. وقد أخذت هذه المزارع شكل «تعاونيات انتاجية» تقوم على المشاركة الجماعية في أعمال زراعة الأرض، واقتسام الناتج الزراعي وفقاً للجهد المبذول من كل فلاح وأسرته.

وتشير بعض الدراسات الميدانية إلى أن «الثورة الزراعية» في الجزائر لم تمس

(٣٥) أنظر بهذا الخصوص:

Karen Pleifer, «Agrarian Reform and the Development of Capitalist Agriculture in Algeria,» *Journal of Economic History,* vol. 43, no. 1 (March 1983), p. 289.

(٣٦) المصدر نفسه.

أوضاع «المزارع الرأسمالية» بسوء، وكذلك «أوضاع» أغنياء الفلاحين التي ظلت متميزة في إطار الهيكل الزراعي القائم في الجزائر غداة الاستقلال(٣٧).

وبصفة عامة، يمكن القول ان التجربة الجزائرية في الإصلاح الزراعي لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها من تجارب الاصلاح الزراعي في المشرق العربي من حيث تأثيرها على الأوضاع والعلاقات الزراعية، مع الفارق الأساسي في نشوء قطاع «التسيير الذاتي» الذي هو وليد ظروف تاريخية استثنائية ومتميزة في الحالة الجزائرية.

رابعاً: أهمية وخصوصية سوق تأجير الأراضي الزراعية في إطار منظومة العلاقات الطبقية السائدة في الريف العربي

لعل من أهم القضايا الجديرة بالعناية في تحليل الأوضاع والعلاقات الطبقية في الريف العربي تتصل بالدور المهم الذي يلعبه «سوق تأجير الأراضي الزراعية» في إعادة تشكيل المراكز النسبية الدخلية والمراتب الاجتماعية داخل الهيكل الزراعي، إذ يلعب «سوق ايجار الأراضي» دوراً مهماً في عملية **إعادة توزيع حقوق الانتفاع بالأرض**، نظراً لأن العديد من كبار ملاك الأرض يقومون بتأجير أراضيهم للغير، بدلاً من القيام بزراعتها بأنفسهم على الذمة.

وقد كان من الممارسات الشائعة حتى وقت قريب، أن يقوم المالك بتأجير الأرض للوسطاء الذين يقومون بدورهم بتجزئتها إلى حيازات صغيرة توزع على صغار المستأجرين عن طريق الايجار النقدي أو وفقاً لنظام المشاركة في المحصول. وقد كان ذلك أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى النمو المطرد لظاهرة «الملكية الغائبة» في الريف العربي.

وفي الوقت نفسه، توجد سوق نشطة لتأجير الأراضي الزراعية فيما بين صغار الفلاحين بعضهم البعض، حيث يجري نوع من «التجميع الزراعي»، بشكل تلقائي، من خلال ضمّ مساحات صغيرة بالايجار لتساند الملكيات القزمية التي لا تشكل وحدات اقتصادية تفي بالحد الأدنى من الاحتياجات المعاشية للأسرة الفلاحية الصغيرة.

ولعل أهمية الدور الذي يلعبه «سوق تأجير الأراضي» تتضح من خلال انتشار عدد «الحيازات المستأجرة»، بشكل خالص، والحيازات المختلطة حيث يتم الجمع بين

(٣٧) أنظر: لطفي جواد، «دراسة في واقع الملكية ووسائل الاصلاح الزراعي في الجزائر،» مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ٧٢ ـ ٩٣.

المساحات المملوكة والمساحات المستأجرة من الغير. ففي مصر، بلغ عدد الحيازات «المستأجرة بشكل خالص» ٣٢ بالمائة من جملة الحيازات، وتضم نحو ٢٠ بالمائة من جملة الزمام المزروع، وفق بيانات التعداد الزراعي لعام ١٩٦١[٣٨]، كذلك بلغ عدد «الحيازات المختلطة» ٣٠ بالمائة من جملة الحيازات... تضم نحـو ٣٨ بالمائة من مجموع الزمام المزروع في مصر عام ١٩٦١.

وفي سوريا، تشير بيانات التعداد الزراعي لعام ١٩٧٠/١٩٧١ إلى أن هناك ١٠ بالمائة من مجموع الحائزين يتعيشون على «الحيازات المستأجرة بالكامل»، التي تمثل ١٥ بالمائة من جملة المساحات المزروعة[٣٩]. كما تنتشر «الحيازات المختلطة» لدى الحائزين الذين ينتمون للشريحة الوسطى، حيث يستأجر هؤلاء نحـو ٨٥ بالمـائة من مجموع المساحات المستأجرة في الريف السوري[٤٠].

وفي ضوء هذه الخلفية، قد يكون أكثر ملاءمة لتحليل الأوضاع والعلاقات الطبقية في الريف العربي، التخلي عن التقسيم والتصنيف الطبقي القائم على «فئات الملكية» أو «الحيازة»، واستبداله بتحليل وتصنيف جديد يقوم على مراتب طبقية تأخذ بعين الاعتبار الدور المتميز الذي يلعبه «سوق تأجير الأراضي» في الريف العربي.

وقد سبق أن اقترح واضع كراس مجلة «الطليعة» القاهرية «أفكار وملاحظات جديدة حول السياسة الزراعية»[٤١]، «تقسيماً وظيفياً» يقوم على الفئات والشرائح التالية:

ـ **طبقة الملاك الزراعيين «الغائبين»**: من أصحاب الريع، وهي التي تعتمد في دخلهـا بصفة رئيسية على الريع الناتج من تأجير هذه الأرض.

ـ **الرأسمالية الزراعية**: وهي الطبقة التي تقوم بعملية الاستغلال الزراعي بنفسها، سواء أكانت مالكة أم مستأجرة، ولكن تتميز بأن أسلوبها في الإنتاج الزراعي يقوم على استغلال عمل الآخرين بواسطة رأس المال الزراعي.

ـ **الفلاحون ـ المالكون**: وتشمل طبقة الحائزين المالكين التي تقوم بالزراعة على الذمة، باستخدام عملها فقط دون استغلال عمل الآخرين... أي أن العملية الانتاجية

---

(٣٨) محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠): دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٣٦.

(٣٩) أنظر: رزق الله هيلان، دراسة عن القطر العربي السوري: **ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١)، ص ٩.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) **الطليعة** (القاهرة)، (آذار/ مارس ١٩٦٨).

تقوم على استخدام عمل الفلاح المالك وأفراد عائلته.

ـ **المزارعون ـ المستأجرون**: وهي تشبه فئة «الفلاحين المالكين» في كون أن العملية الانتاجية تقوم على استخدام عمل أفراد الأسرة دون استخدام عمل الآخرين، غير أنها تختلف عنها ـ وهذا خلاف جوهري ـ في كونها فئة مستأجرة للأرض التي تعمل عليها.

ـ **العمال الزراعيون**: وهي الطبقة التي تعتمد في دخلها على الأجر الذي تحصل عليه نتيجة بيع قوة عملها للغير على أساس منتظم أو موسمي.

ونجد المنحى نفسه عند كلود دوبار وسليم نصر في مؤلفهما عن الطبقات الاجتماعية في لبنان، إذ يقترحان ادخال «البعد التأجيري للأرض الزراعية»، كأحد معايير التصنيف الطبقي وتحديد نمط التمايزات في صفوف الفلاحين اللبنانيين.

وأخذاً في الإعتبار لهذا البعد، نجد أن مؤلفهما يطرح التصنيف الطبقي التالي لفئات الفلاحين والمزارعين في اطار الريف اللبناني(٤٢):

ـ «صغار ومتوسطو الملاكين المستثمرين الذين يشكلون أكثرية في جبل لبنان، وبخاصة بين الموارنة الريفيين المنحدرين من العائلات اللبنانية القديمة. ان وضعهم كمستقلين يقرّبهم من الإنتاج الحرفي الصغير والتجارة الصغيرة».

ـ «الملاكون ـ المؤاكرون والضامنون» الذين يوجدون بصفة خاصة في لبنان الطرفي، وكذلك في الأملاك الساحلية الصغيرة. إنهم يعتبرون في آن واحد، مالكي قطع أرض صغيرة، كما أنهم أيضاً وكلاء قطع أخرى يتقاسمون منتجاتها أو دخل مبيعاتها مع كبار الملاكين.

ـ «المؤاكرون ـ العمال الزراعيون»، الذين يتزايد عددهم بمقدار ما يزداد نفور كبار ملاكي الأراضي (البكاوات) من اعتماد طريقة الشراكة في أراضيهم وبمقدار ما تنمو تالياً الزراعة الرأسمالية، عندما تصبح الأملاك المستأجرة أصغر من أن تؤمن معيشة عائلات كبيرة غالباً، فلا بد وأن يتحول «المؤاجر» عندئذ إلى «أجير زراعي».

ـ «العمال الزراعيون» الذين هم بأكثريتهم سوريون أو فلسطينيون في لبنان. بيد أنه يوجد عمال لبنانيون، خصوصاً في لبنان الجنوبي الذي تسود فيه زراعة التبغ ونظام تراخيصها الخاص الذي يفسح المجال أمام الإتجار بالنفوذ.

---

(٤٢) دوبار ونصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، ص ٢٨٨.

وإذا كان لنا أن ندلو بدلونا في هذا المجال، فيمكن لنا اقتراح التصنيف الطبقي التالي في ضوء الخصائص التي يتسم بها هيكل العلاقات الزراعية في الريف العربي:

- **الفلاحون - الملاك**، وينقسمون بدورهم إلى شرائح ومراتب:

١ - صغار وفقراء الفلاحين.
٢ - الفلاحون المتوسطون والميسورون.
٣ - كبار الملاك وأغنياء الفلاحين.

- **الفلاحون - المستأجرون**، وفق نظام الايجار النقدي، وغالبيتهم من صغار الفلاحين الذين يستأجرون ما بين فدان وخمسة أفدنة.

- **الفلاحون - المحاصصون**.
- **العمال الزراعيون بأجر**.

ولعل أهمية التصنيف الذي نقدمه هنا تتمثل في التمييز الواضح بين الفلاحين الذين يقومون باستئجار أراضيهم وفقاً لنظام الايجار النقدي، وفئة «الفلاحين - المحاصصين»، الذين يقومون بالمشاركة على المحصول، وفقاً لنظم المرابعة والمخامسة المنتشر في ربوع الريف العربي... حيث يحمل كلا النظامين من نظم تأجير الأرض في طياته مجموعة من العلاقات الاجتماعية، ويرقب سلسلة من العلاقات الطبقية المتميزة.

ولايضاح أهمية وخصوصية «نظام المحاصصة» أو «المشاركة في المحصول» في هيكل العلاقات الزراعية السائدة في الريف العربي، يكفي لنا أن نشير إلى أن ما بين ٦٥ بالمائة و ٧٠ بالمائة من جملة الأراضي المملوكة ملكية خاصة، يجري تأجيرها وفق نظام المشاركة في المحصول (المحاصصة) في بلد كاليمن العربية[٤٣].

وفي الريف السوري، يشير د. رزق الله هيلان إلى انتشار ظاهرة المشاركة في المحصول، حيث تشارك العديد من الأسر الفلاحية «غير المالكة» بعملها في حيازة الغير، لقاء حصة معينة من المحصول. إذ يوجد نحو ١٨,٣ بالمائة من الحائزين في سوريا ما زالوا يعملون في حيازات الغير مقابل حصة في المحصول وفق «نظام المرابعة»[٤٤].

وفي لبنان، يشير مؤلف سليم نصر وكلود دوبار عن الطبقات الاجتماعية في لبنان

---

(٤٣) أنظر: أبو بكر السقاف، كتابات (١) (صنعاء: [د. ن.، د. ت.])، ص ١٨٧.
(٤٤) هيلان، دراسة عن القطر العربي السوري: ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي، ص ٨.

إلى أن نظام المرابعة، ما زال هو النظام السائد في المناطق الطرفية في لبنان[٤٥]. كذلك تشير بعض التحليلات عن الأوضاع والعلاقات الطبقية السائدة في ريف تونس، أنه في عام ١٩٦٠، كان هناك نحو ١٣٥ ألف شخص يعملون ما بين «أجير» و«خماسي» (أي يقومون بأعمال الزراعة وفق «نظام المخامسة»، أي نظير حصة عينية تمثل خمس المحصول)[٤٦].

وجدير بالذكر هنا، أن ماركس قد أشار في المجلد الأول من رأس المال إلى عملية تحول أقنان الأرض السابقين - في ظل علاقات الانتاج الاقطاعية - إلى مزارعين «شبه رأسماليين» من خلال الأخذ بنظام المشاركة في المحصول أو المزارعة أو المحاصصة[٤٧]. وتالياً، فإن نظام «المحاصصة»، أو «المقاسمة» (وبالأخص المرابعة والمخامسة)، هو نمط انتقالي بين علاقات الانتاج الاقطاعية وعلاقات الانتاج الرأسمالية.

خامساً: حول استمرارية أشكال وأنماط الانتاج «غير الرأسمالية» في الريف العربي

من الصعب إهمال المناظرة والجدل الدائر حول مدى أهمية انتشار واستمرار أشكال الانتاج الفلاحي والعائلي الصغير في الريف العربي، رغم سيادة أسلوب الانتاج الرأسمالي في حنايا الاقتصاد العربي. وقد جاء الطرح المهم لهذه القضية في الدراسة الحديثة الموسعة التي أعدها كاتي وبندالي غلافانيس، عن سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط[٤٨].

وتثير هذه الدراسة مجموعة من القضايا المهمة على رأسها النقد الموجه للمدرسة الحديثة من الباحثين العرب الذين اهتموا بالمسألة الزراعية، والذين اعتمدوا بشكل مفرط، وميكانيكي أحياناً، على الإطار التحليلي والمقولات الرئيسية التي قدمها لينين في كتابه المهم عن **تطور الرأسمالية في روسيا** (١٩٠٧)، وكذلك ما جاء من تصورات

(٤٥) دوبار ونصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، ص ٢٨٨.

(٤٦) طلائع الثورة العربية، تونس، **المسألة الزراعية وازمة النظام في تونس** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠).

(٤٧) صالح، **الاقطاع والرأسمالية في مصر من عهد محمد علي إلى عهد عبد الناصر**، ص ٢١٩.

(٤٨) Kathy Glavanis and Pandeli Glavanis, «The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: The Persistence of Household Production,» *Current Sociology*, vol. 31, no. 2 (Summer 1983), pp. 1 - 72.

وتحليلات في كتاب كارل كاوتسكي عن المسألة الـزراعية (١٩١٣)، حيث يجـري التركيز في كلا المؤلفين على عملية الاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي الحاد بين فئة كبـار الملاك الـزراعيين والرأسمـاليين من جهـة، وبين جمهـرة الفـلاحين الصغـار والمعدمين الذين يتحولون تدريجياً إلى «بروليتاريا زراعية» من جهة أخرى. وبإيجاز، فإن قوام التحليل المتضمن في كلا المؤلفين يقود إلى نتيجة مضمونها أنه - في ظل سيطرة وتبلور نمط وأسلوب الانتاج الرأسمالي في مجتمع ما - يكون من الحتمي تصفية أشكال وأنماط الانتاج الفلاحي الصغير «السابقة على الرأسمالية» في القطاع الزراعي.

ويشير الباحثان إلى أهمية الأطروحات النظرية في الاتجاه المعاكس التي تؤكد على أهمية الشروط الموضوعية التي تسمح بإعادة انتاج الاقتصاد الفـلاحي والسلعي الصغير القائم على المزرعة العـائلية. وعلى رأس الكتـابات في هـذا الاتجاه مؤلف شيانوف المهم نـظرية الاقتصـاد الفلاحي[٤٩]. ويسـوق الباحثـان طائفـة من الأعمال والكتابات التي تتحدث عن العقبات والعراقيل التي تقف أمام الهيمنة الكاملة لأسلوب الانتاج الرأسمالي على عمليات الانتاج الزراعي، حيث لا تلعب وفورات الحجم أو النطاق دوراً مهماً في الزراعة الحقلية، نظراً لسريان مفعـول قانـون تناقص الغلة في المجال الزراعي. ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه العمالة الزراعية العائلية في تكثيف عمليات الانتاج الزراعي على مستوى المزارع العائلية الصغيرة الحجم.

وتتلخص وجهة النظر الفنية بهذا الخصوص، كما صاغها الباحثان على النحـو التالي:

«تتّسم الزراعة بخصائص محددة تجعلها غير جذابة بالنسبة لرأس المال الكبير، ويؤدّي ذلك إلى أن جانباً كبيراً من الانتاج الزراعي يستمر تحت سيطرة صغار المنتجين: في شكل مزارع عائلية أوفلاحة عائلية»[٥٠].

ويرسم لنا الأب هنري حبيب عيروط في مؤلفه المهم عن الفلاح المصري، صورة حية لتلك الأسرة الفلاحية التقليـدية «الصغيـرة» المكونـة من الفلاح وزوجتـه وأولاده وجاموسته وحماره، على النحو التالي:

«وفي ظروف الأسرة الريفية النموذجية في هذه الشريحة، فإن الزوجة والأبناء والجاموسة والحمار يمثلون الأصول الرئيسية التي لا غنى عنها للقيام بالعمليات الزراعية الأساسية. ووفقاً للعادات والتقاليد السائدة للتقسيم الاجتماعي للعمل في المناطق الريفية، فإن رب الأسرة يقضي وقته كاملاً في فلاحة

---

(٤٩) A. V. Chayanov, *The Theory of Peasant Economy* (Publised Originally in 1925, and translated to English in 1966).

(٥٠) Glavanis and Glavanis, Ibid., p. 33.

الأرض واعدادها للزراعة، بينما تساعده الزوجة في فترتي البذر والحصاد، كما تسهر على تربية الدواجن بالمنزل وعلى صناعة الزبد والجبن بغرض البيع في الأسواق القريبة من القرية».

«أما الأبناء فيرعون الماشية أو الأغنام، ويعملون بأجر لخمسة أو ستة أسابيع في السنة أثناء موسم جمع القطن أو مقاومة دودة القطن. وتقوم الجاموسة بجر المحراث وادارة الساقية، كما تدر اللبن الذي بواسطته يمكن انتاج الزبد والجبن، أما الحمار فينقل السباخ والمحاصيل وهو وسيلة انتقال الفلاح نفسه»[٥١].

وهكذا، على عكس موجة الكتابات الماركسية الحديثة، يحاول الباحثان التأكيد على أهمية استمرارية أشكال وأنماط الزراعة «غير الرأسمالية» (الانتاج الفلاحي العائلي الصغير)، في ظل سيادة أسلوب الانتاج الرأسمالي في المجتمع، حيث يمكن أن تتعايش أنماط وأشكال مختلفة من الانتاج في ظل التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي الواحد، إذ أنه ليس هناك ضرورة تاريخية لكي يتوسع ويتأكد نمط الانتاج الرأسمالي أن تتحول أشكال الانتاج الفلاحي والعائلي إلى أشكال انتاج رأسمالية. . أو افتراض أن هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي على تكوينة اقتصادية ـ اجتماعية معينة، يعني بالضرورة تلاشي وتهميش أشكال الانتاج الفلاحي[٥٢].

وهنا يحاول الباحثان التفرقة بين عمليات تحول الانتاج الفلاحي التقليدي إلى إنتاج سلعي لأغراض التبادل، وليس لأغراض الاكتفاء الذاتي (The process of commoditization)، وما يصطحب ذلك عادة من عمليات تحول للاقتصاد الفلاحي التقليدي من «اقتصاد طبيعي» إلى «اقتصاد نقدي» (The process of monetization)[٥٣]، وبين تحول هذا الانتاج إلى «انتاج رأسمالي»، بالمعنى الاصطلاحي للكلمة.

ويخلص التحليل المتضمن في هذه الدراسة إلى أنه رغم تغلغل العلاقات السلعية ـ النقدية في قلب الاقتصاد الفلاحي التقليدي، القائم على المزارع العائلية والوحدات الانتاجية الصغيرة، فإن ذلك لا يعني تحول الانتاج الزراعي في هذا القطاع إلى «انتاج رأسمالي» بالمعنى الحقيقي للكلمة. وفي تقدير الباحثين أن عمليات «استئجار الأرض» تلعب دوراً مهما في توسيع قاعدة الأرض التي يستند إليها صغار الفلاحين الذين يمتلكون مساحات قزمية (أقل من فدان في حالة مصر)، وتالياً المساعدة على تحقق شروط استمرارية واعادة انتاج أنماط الانتاج الفلاحي الصغير على مدار الزمن.

---

(٥١) أنظر: H. H. Ayrout, *The Egyptian Peasant* (Boston: Beacon Press, 1963), pp. 58 - 59.

(٥٢) أنظر عرض لدراسة كاتي وبندالي غلافانيس في: علي مختار، «استمرارية أشكال الانتاج غير الرأسمالية في القطاع الريفي،» مجلة اليقظة العربية، السنة ١، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٨٥)، ص ١٢٧.

(٥٣) أنظر الأصل الانكليزي للمقال، ص ٥١.

وفي تقديرنا، أن وجود سوق واسعة ونشطة لإيجار الأراضي في الريف العربي (بما في ذلك نظام الايجار بالمشاركة في المحصول أو المحاصصة)، إنما يشكل شرطاً ضرورياً (وغير كاف) لاستمرارية أشكال الانتاج الفلاحي الصغير وأساليب الانتاج «غير الرأسمالية» في الريف العربي، وفقاً لهذا التحليل. ولعل برامج الاصلاح الزراعي قد لعبت دوراً مهماً وإضافياً في اعطاء دفعة حياة جديدة للاقتصاد الفلاحي الصغير، من خلال حل المشاكل المتعلقة بالتسليف الزراعي والتسويق التعاوني للمحاصيل واستقرار العلاقات الايجارية(٥٤).

سادساً: نظرة مستقبلية

والآن ، إذا أردنا أن ننظر للأمور نظرة مستقبلية، فلعل المسألة الجديرة بالتأكيد هي أن حيازة وامتلاك الأرض الزراعية لم تعد المصدر الأساسي للوجاهة والمكانة الاجتماعية والسلطة السياسية في الوطن العربي، كما كان عليه الحال منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى منتصف الخمسينات. فقد تدنت أهمية ملكية وحيازة الأرض، باعتبارها العمود الفقري للتكوينة الطبقية والتشكيلة الاجتماعية القديمة، وذلك بسبب تتابع الانقلابات العسكرية في العديد من البلدان العربية، «وما تبع ذلك من تصفية للاقطاع ومن اصلاح زراعي، وبسبب اكتشاف النفط وبروز أهمية رأس المال (التجاري والخدمي) في التكوين الطبقي»(٥٥).

ويرتبط بذلك تراجع دور القطاع الزراعي عموماً في الحياة الاقتصادية في معظم البلدان العربية. . إذ لم يعد القطاع الزراعي ذلك القطاع الأساسي في مجال توليد الناتج المحلي الاجمالي، كما كان الحال في الماضي. فقد شهدت حقبتا الستينات والسبعينات تراجعاً ملحوظاً لأهمية دور القطاع الزراعي في البنية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم البلدان العربية (باستثناء حالة السودان واليمن العربية)، كما يتضح ذلك بجلاء من بيانات الجدول رقم (٣ ـ ٨).

---

(٥٤) وتأكيداً لهذه المقولة، نورد النص التالي الذي جاء في ميثاق العمل الوطني (١٩٦٢) في مصر ما يلي:
«إن التعاون الزراعي ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذي لم يخرج التعاون الزراعي عن حدوده حتى عهد قريب، وإنما الآفاق التعاونية في الزراعة تمتد على جبهة واسعة. إنها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعي، الذي أثبتت التجارب نجاحه الكبير، وتساير عملية التحويل التي تحمي الفلاح (الصغير) وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله، وتصل به إلى الحد الذي يمكنه من استعمال احدث الآلات والوسائل العملية لزيادة الانتاج، ثم هي معه حتى التسويق الذي يمكّن الفلاح (الصغير) من الحصول على الفائدة العادلة تعويضاً عن عمله وجهده المتواصل».

(٥٥) أنظر: بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ص ١٤٣.

جدول رقم (٣ - ٨)

تطور نصيب قطاع الزراعة في توليد الناتج المحلي الاجمالي والنصيب النسبي لقوة العمل في الزراعة إلى اجمالي العمالة الكلية

(١٩٦٠ - ١٩٨٢)

البلد	النصيب النسبي في الناتج المحلي الاجمالي		النصيب النسبي لقوة العمل إلى العمالة الكلية	
	١٩٦٠ (نسب مئوية)	١٩٨٢ (نسب مئوية)	١٩٦٠ (نسب مئوية)	١٩٨٠ (نسب مئوية)
تونس	٢٤	١٥	٥٦	٣٥
الجزائر	١٦	٦	٦٧	٣٥
السودان	غ. م.	٣٦	٨٦	٧٢
سوريا	غ. م.	١٩	٥٤	٣٣
مصر	٣٠	٢٠	٥٨	٥٠
المغرب	٢٣	١٨	٦٢	٥٢
اليمن العربية	غ. م.	٢٦	٨٣	٧٥

المصدر: البنك الدولي، ١٩٨٤ و١٩٨٣، جداول المؤشرات الأساسية.

كذلك شهد الريف العربي خلال حقبتي الستينات والسبعينات العديد من الأدلة والشواهد التي تثبت أن حيازة الأرض لم تعد المصدر الوحيد للجاه والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي في الريف، والمجتمع العربي عموماً، إذ أدى دخول الآلات الزراعية وتربية الماشية على أسس تجارية، وكذلك القيام ببعض الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية إلى تنوع مصادر الدخل الزراعي. . وتراجع دور ملكية وحيازة الأراضي الزراعية، باعتبارها المصدر الأساسي والحاسم في توليد الفائض واحداث التراكم.

فلقد اتسعت ملكية الآلات الزراعية الحديثة من جرارات وماكينات ري وآلات درس وحاصدات. . بحيث تكونت فئة جديدة من ملاك الأرض وغيرهم لتحقق دخولاً واسعة من خلال ريع تأجير هذه الآلات الزراعية لصغار الفلاحين. وهكذا أخذ يكتسب «سوق تأجير الآلات الزراعية» مكاناً مهماً في مجال إعادة صياغة علاقات التوزيع في الريف العربي. ويلاحظ رغم ذلك أن هناك علاقة ارتباط واضحة بين ملكية الآلات الزراعية وبين ارتفاع حجم حيازة الأرض. ففي حالة مصر، أفصحت بيانات مسح أجري بالعينة في عدد من القرى عام ١٩٨١/١٩٨٢، أن غالبية مالكي الآلات الزراعية هم من بين حائزي «خمسة أفدنة فأكثر»[٥٦].

(٥٦) أنظر بهذا الخصوص التقرير التالي:

كذلك تشير دراسة د. رزق الله هيلان عن سوريا إلى أن نتائج التعداد الزراعي في سوريا لعام ١٩٧٠ - ١٩٧١، دلّت على أن ١١ بالمائة فقط من مجموع الحائزين يملكون آلات زراعية حديثة، بينما الأغلبية الساحقة من الحائزين (٨٩ بالمائة) لا يستخدمون الآلات الزراعية على الإطلاق، أو أنهم يقومون باستئجارها جزئياً من الغير.

ومن ناحية أخرى، أفصحت بيانات التعداد الزراعي بسوريا عن بروز فئة جديدة من الوسطاء من الحائزين للآلات والحيوانات دون الأرض ومهنتهم «غير مزارع». وقد بلغ عدد هؤلاء عام ١٩٧٠/١٩٧١ نحو ٥٥ ألف شخص، يملكون ٧٧٣ جراراً زراعياً و١٥٣ آلة حصاد ودرس و٤٥١ آلة للري وضخ المياه، يقومون بتأجيرها لصغار ومتوسطي الفلاحين مقابل الحصول على «ريع» مقابل تأجير خدمات هذه الآلات الزراعية.

وفي الاتجاه نفسه، يشير تقرير المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني إلى «أنّ دخول الرأسمالية إلى الزراعة أتاح للرأسمال الأجنبي بحكم ارتباطها به، الاشتراك على نطاق واسع في استثمار الفلاحين والمزارعين عن طريق التسليف والآلات والأسمدة والأدوية الزراعية وغيرها»[٥٧].

وفي حالة السودان، تشير دراسة فرح حسن آدم إلى أن أغلبية الحائزين للأراضي والآلات الزراعية في قطاع «الزراعة الآلية المطرية»، ينحدرون من أصول اجتماعية كبيرة، مثل تجار المحاصيل والموظفين في المعاش وشخصيات مرتبطة بجهاز الدولة، وذلك لأن هذه الزراعة تحتاج لتمويل ضخم[٥٨].

ونجد الظاهرة نفسها، في الريف الأردني، إذ نجم عن التطور الذي طرأ على العلاقات الانتاجية في الريف الأردني، خلال السنوات العشر الأخيرة، بروز فئات اجتماعية مرتبطة أساساً بالتوزيع والانتاج غير الزراعي والنشاط الربوي، وكذلك ظهور فئات أقل أهمية مرتبطة بالخدمات المحدودة في الريف. وهذه الفئات هي من التجار والمرابين.

N.S.Hopkins, S.R. Mehanna and B.M. Abdel Maksoud, *The State of Agricultural Mechanization = in Egypt: Results of Survey, 1982* (Cairo: Ministry of Agriculture, 1982).

(٥٧) أنظر: يوسف خطار الحلو، تقرير حول مشروع البرنامج الزراعي: وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني (بيروت: مطابع الأمل، ١٩٧١)، ص ١١٣.

(٥٨) أنظر بهذا الخصوص:

Farah Hassan Adam, «Analysis of Existing Landowner Tenant Relationships and Possibilities of their Improvement,» (University of Khartoum, Department of Rural Economy, Faculty of Agriculture, 1981).

وقد قام سعيد جواد في دراسته عن الصراع الاجتماعي في الريف الأردني (١٩٧٤)، بتسليط الضوء على الدور المتنامي لأغنياء الفلاحين في الريف الأردني في مجال إقامة وادارة مزارع الدواجن الحديثة، والاستئثار بأموال التسليف الزراعي لشراء الآلات الزراعية وتربية الحيوانات، وتمويل زراعة أشجار الفواكه المثمرة مما يجعلهم يشكلون نواة رأسمالية ريفية جديدة[٥٩].

وهكذا فإن عناصر الجاه الاقتصادي والنفوذ الاجتماعي لم تعد تقتصر على ملكية وحيازة الأرض الزراعية باعتبارها الشكل المركزي للثروة في الريف العربي. . . بل تعددت وتنوعت أشكال الاستغلال الزراعي على أسس «شبه رأسمالية» مثل: نشاط تأجير الآلات الزراعية، تشغيل عربات ومركبات النقل للمحاصيل وللمواشي، إقامة المفارخ ذات السعة العالية، تربية الماشية لأغراض التسمين والمتاجرة. . . إلخ. وفي الوقت نفسه، لم تعد فئة «الأجراء الزراعيين» متفرغة بالكامل للأعمال الزراعية كما كان الحال من قبل. . فقد أصبحت «قوة عمل متحركة» تعمل في القطاع الزراعي بعض الوقت فقط، وتبحث عن مصادر للرزق والكسب في مجالات أخرى للنشاط الاقتصادي، داخل القرية أو خارجها.

فلقد لوحظ في العديد من البلدان العربية، أن هناك اتجاهاً ملحوظاً لهجرة الأعمال الزراعية لدى الشباب والقادرين. ولقد أخذت عملية «هجرة الأعمال الزراعية» هذه أربعة مسالك أساسية خلال حقبة السبعينات[٦٠]:

- الهجرة للخارج للعمل في البلدان النفطية في «أعمال غير زراعية».

- النزوح للعمل في المدينة أو الانتقال اليومي للمركز أو المدينة المجاورة للقيام بأعمال «غير زراعية» ولكن مجزية. ولعل أوضح مثال لذلك، توجه قسم مهم من العمالة الزراعية التقليدية في مصر، للعمل بمصانع الطوب في المناطق المجاورة للقرية، للاستفادة من الدخول المتولدة عن القوة التي شهدها قطاع البناء والتشييد.

- الاتجاه للقيام بأعمال «غير زراعية» داخل القرية ذاتها، مثل تسيير مركبات النقل والقيام بأعمال الصيانة والإصلاح للآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية التي غزت القرى بعد دخول الكهرباء إليها.

---

(٥٩) أنظر: سعيد جواد، الصراع الاجتماعي في الريف الأردني (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤)، ص ٢٣ - ٣٨.

(٦٠) أنظر: محمود عبد الفضيل، «نظرة جديدة على مستقبل الزراعة والمسألة الزراعية في مصر،» مجلة المحاماة (نقابة المحامين بمصر)، السنة ٦٣، العددان ٩ - ١٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣)، ص ١٢٤. (عدد خاص عن مؤتمر بناء مصر الاقتصادي).

ـ النزوح التقليدي للمدينة، ولا سيما في صفوف أبناء الريف المجندين بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية.

وهكذا فإن دعامتي الاقتصاد الريفي والفلاحي التقليدي (الأرض والفلاح) قد اهتزتا اهتزازاً كبيراً بفعل مؤثرات ومتغيرات اقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية، مما يستدعي.. إعادة نظر شاملة في المقولات والتحليلات السائدة حول القوى الاجتماعية والعلاقات الطبقية الجديدة في الريف العربي، عند محاولة فهم التطورات التي لحقت بقوى وعلاقات الانتاج في الريف العربي من منظور مستقبلي.

وأخيراً، يبقى لنا الإشارة إلى ضرورة تطوير الدراسات والمسوح الميدانية الخاصة على مستوى القرية والنواحي المختلفة، حيث يختلف نمط تطور العلاقات الزراعية وأساليب التمايز الاقتصادي والطبقي من منطقة لأخرى (البعد الجهوي)، بما لا يتوافق مع معالم تطور الوضع لمجمل الأوضاع الزراعية على مستوى البلد الواحد في مجموعه، كما تفصح عنها عادة بيانات التعداد الزراعي.

وتلك المهمة ليست بالمهمة السهلة، ولكنها تمثل بلا شك تحدياً بحثياً مهماً أمام الباحثين والدارسين العرب المهتمين بالمسألة الزراعية.. وذلك حتى يتوافر لدينا فهم أكثر وضوحاً ونفاذاً لديناميات عمليات التحول والانتقال والتغير في الهياكل والعلاقات الطبقية في ريف البلدان العربية المختلفة؛ فهمٌ يأخذ بعين الاعتبار نمط التراكمات التاريخية وطبيعة التمايزات المحلية.

الفصل الرّابع

بعض معالم الخريطة الطبقيّة في المدن والمناطق الحضريّة

تكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع والعلاقات الطبقية في البلدان العربية على أن الأوضاع والمواقع والعلاقات الطبقية في البلدان العربية هي **أوضاع انتقالية ومتحركة**، وذلك نتيجة للتحولات العميقة التي لحقت بالهياكل الطبقية وعلاقات الانتاج خلال الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى يومنا هذا. ولذا يصعب الحديث عن هياكل وعلاقات طبقية مستقرة وثابتة. . . فمعظم المواقع، والعلاقات الطبقية، هي في حالة تشكّلٍ وتداخل وتبادل بين القديم والجديد. . . بين العلاقات «ما قبل الرأسمالية» ـ حيث أشكال الترابط والتضامن على أسس «قبلية» و«طائفية» و«عشائرية» و«خدمية» ـ وبين الأوضاع والعلاقات الجديدة الآخذة في التشكل بفعل تغلغل علاقات الانتاج الرأسمالية الحديثة، وتحت وطأة سيادة أنماط معينة للتقسيم الدولي للعمل.

ولذا، فإن دراسة واستيعاب **أنماط التداخل والتزاوج** بين الأنماط الانتاجية القديمة والجديدة، تشكل التحدي المنهجي الرئيسي الذي يواجه الباحث في مجال فهم حركة الواقع الاجتماعي، واستيعاب تعرجات وتداخلات خريطة الأوضاع والمواقع الطبقية العينية المحسوسة، بعيداً عن التصورات النظرية المجردة والقوالب الفكرية الجامدة.

ويضاف إلى هذه التعقيدات، ارتباط التحولات في الهياكل والعلاقات الطبقية في البلدان العربية بالدور الذي يلعبه **رأس المال الأجنبي** في مجال الاندماج والدمج للبلدان العربية، في إطار التقسيم الدولي للعمل على الصعيد العالمي. وكذلك الدور الذي تلعبه **الدولة الحديثة** في مجال التنمية والتحديث، على الصعيد الداخلي، حيث تجري عملية

واسعة لاعادة صياغة الأوضاع والعلاقات والمواقع الطبقية في المجتمع العربي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

ولذا، قد يكون من غير المبالغ فيه القول بأن البُنى الطبقية في معظم البلدان العربية تمر بمرحلة انتقالية مهمة ممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن، حيث تجري عملية إعادة صياغة مستمرة للمراكز والأوزان النسبية للقوى الاجتماعية وللعلاقات الطبقية في المجتمع العربي. وتالياً لا يمكن الحديث بعد عن «خريطة طبقية مستقرة» لكل بلد عربي على حدة، وتالياً للوطن العربي ككل.

إذ اننا نلاحظ أن الأوضاع والمراكز النسبية للطبقات تقليدية، مثل «أرستقراطية الأرض» (The Landed Aristocracy) و«الطبقة التجارية التقليدية» (The Mercantile Class)، التي كانت طبقات مهيمنة ومتنفذة في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، هي أوضاع آخذة في التدهور لحساب طبقات جديدة صاعدة.

كذلك هناك تطورات مهمة لحقت بالفئات الاجتماعية العريضة في المدن العربية، مثل الموظفين والمهنيين والتجار وأرباب الحرف والصنائع في المدن. يصاحب ذلك النمو البطيء للطبقة العاملة الصناعية، ونمو أعداد هائلة من «أشباه البروليتاريا» في المدن العربية على النحو الذي سوف نفصله فيما بعد.

ونتيجة لهذه التطورات، لم يعد الحديث عن «البرجوازية التجارية» له مضمون متجانس في الواقع الطبقي العيني المعاش، فهناك «البرجوازية التجارية التقليدية» (برجوازية البازار والأسواق التقليدية)، وهناك «البرجوازية التجارية الجديدة»، (برجوازية السوبر ماركت والبوتيكات). كذلك عندما يجري الحديث عن تطور أوضاع الحرفيين في البنية الطبقية للمدينة العربية الحديثة، لم تعد المسألة بنفس البساطة التي كان يجري بها الحديث في الماضي، بل يجب التمييز بين الأوضاع والتطورات التي لحقت بمجموعات معينة من الحرفيين. فهناك حرف مندثرة في طريقها للاضمحلال، وهناك حرف لقيت بعض الرواج والازدهار (مثل الحرف المرتبطة بقطاع البناء والتشييد)، وهناك حرف جديدة مستحدثة لم تكن معروفة من قبل (مثل الحرف المرتبطة بورش اصلاح السيارات والأدوات الكهربائية). وهناك في مقابل ذلك حرف حافظت على أوضاعها (دون تدهور أو تقدم) عبر الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية حتى يومنا هذا (الحرف المرتبطة بالنسيج وصناعة الأحذية).

---

(١) أنظر حول هذه النقطة:

Elisabeth Longuenesse, «Structures sociales et rapports de classes dans les sociétés du Proche - Orient arabe,» *Peuples méditerranéens,* no. 20 (juillet - septembre 1982), p. 168.

ويهدف هذا الفصل إلى استطلاع أهم معالم وتضاريس خريطة الأوضاع الطبقية في المدن والمناطق الحضرية، في إطار التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية العربية القائمة، بكل تعقيداتها وتداخلاتها، بهدف استجلاء وجه الحقيقة فيما تعج به الكتابات المعاصرة للباحثين الأفراد، وللقوى والحركات السياسية التي تولي اهتماماً خاصاً لهذه المسألة.

أولاً: القوى الفاعلة في تشكيل البُنى والعلاقات الطبقية في مجتمع المدينة العربية

يشير بولانتزاس إلى أن مسألة تعدد وتداخل المواقع الطبقية في مجتمع معين يجب أن ينظر إليها على أنها دالة، ليس فقط على تعدد علاقات الانتاج في إطار نمط انتاجي معين، وإنما أيضاً دالة على تعايش وتداخل أساليب وأنماط انتاج مختلفة في إطار التشكيلة الاجتماعية القائمة(٢).

إذ ان هناك فئات وقوى اجتماعية أساسية وهامشية تحتل مكاناً متميزاً، ليس في اطار التقسيم الاجتماعي للعمل ضمن نمط انتاجي واحد، بل تقع عند **نقاط التماس والتمفصل** بين أنماط انتاجية مختلفة، تتعايش في اطار التشكيلة الاجتماعية العربية الراهنة. وقد تكون هذه الأوضاع والمواقع الطبقية ليست بالضرورة أوضاعاً انتقالية.. بل هي أوضاع هيكلية تستمر لفترات زمنية طويلة نسبياً.

ومن منظور تاريخي، يمكن لنا القول ان هناك **ثلاث قوى مركزية** لعبت وما زالت تلعب دوراً نشيطاً وفاعلاً في بلورة التكوينات والبُنى الطبقية القائمة اليوم في مجتمع المدينة العربية، بالشكل الذي نراه ونعايشه اليوم:

- النظام العثماني، الذي يمثل «الميراث التاريخي» للتشكيلة الاجتماعية العربية الراهنة.

- النظام الكولونيالي الحديث.

- عمليات التصنيع والتوسع في النظام التعليمي، من خلال انجازات دولة «ما بعد الاستقلال».

فالتشكيلة العثمانية، ببُناها الفوقية السلطوية (البيروقراطية والعسكرية) ظلت لها

---

(٢) أنظر: مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٣.

انعكاساتها المهمة على هياكل السلطة والعلاقات الاجتماعية والتراتبات الطبقية في المجتمعات العربية[٣].

كذلك لعبت كل من الدولة الكولونيالية ودولة «ما بعد الاستقلال» دوراً رئيسياً وفاعلاً في إعادة تشكيل الأوضاع، والعلاقات والمواقع الطبقية في جميع المجتمعات العربية. بيد أنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن علاقة الدولة بالتحولات الاجتماعية والطبقية هي علاقة جدلية ومتبادلة، فسياسات وممارسات الدولة تؤدي إلى تقوية أو اضعاف قوى اجتماعية وطبقية بعينها من ناحية، بينما يتم اختراق الدولة من قبل بعض الفئات والشرائح الاجتماعية المهيمنة والمتنفذة من ناحية أخرى، لتسخير مؤسسات الدولة وأجهزتها وماليتها لتحقيق مكاسب معينة، وتعزيز مواقع طبقية محددة[٤].

وهكذا يجب النظر إلى الدولة على أنها ليست مجرد «دولة حارسة»، أو مجرد تنظيم فوقي مستقل عن مجرى العلاقات والأوضاع الطبقية القائمة، بل هي ساحة مهمة لعمليات الصراع الطبقي ذاتها، إذ نجد أن الدولة قد استخدمت قوتها المؤسسية من أجل اعادة تشكيل علاقات القوى، والمراكز الطبقية النسبية داخل التشكيلة الاجتماعية في داخل كل بلد عربي على حدة، من خلال المساعدة على سرعة تحلل واضمحلال أنماط انتاج وعلاقات انتاجية محددة، وتالياً ساعدت على الاسراع والتعجيل بدفع عمليات «الحراك الاجتماعي» في المدينة العربية إلى آفاق جديدة.

كذلك أدى النظام الكولونيالي ـ من خلال إدماجه للمجتمعات العربية بالسوق العالمية ـ إلى نمو العلاقات السلعية ـ النقدية، وبروز طبقات وعلاقات انتاج وتبادل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقسيم الدولي للعمل. ولعل من أبرز تلك التأثيرات نمو **علاقات «الإيجار والمؤاجرة»** للأصول المختلفة كالأراضي الزراعية والمباني والآلات والمعدات. ومن ناحية أخرى، تغلغلت **«العلاقات الأجرية»** في سوق العمل، إذ أخذت العلاقات الأجرية تلف في طياتها العديد من صغار الحرفيين والأفراد الذين كانوا «يعملون لحسابهم الخاص» في المدن العربية.

وهكذا تم الفصل التدريجي بين المنتجين المباشرين ووسائل انتاجهم، وأصبحت العلاقة مع وسائل الانتاج تتحدد بصفة أساسية من خلال **علاقات التبادل** (بيع

---

(٣) للمزيد من التفاصيل حول طبيعة «التشكيلة العثمانية»، أنظر: بيري اندرسون، **دولة الشرق الاستبدادية**، ترجمة بديع عمر نظمي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، الفصل الأول.

(٤) أنظر: نادية رمسيس فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

قوة العمل) مروراً بصاحب رأس المال (العام أو الخاص)، أي من خلال علاقات السوق وحدها.

كذلك لعب تغلغل رأس المال الأجنبي، بأشكاله التقليدية وبأشكاله الحديثة (الشركات دولية النشاط)، دوراً مهماً ومتزايداً في إضافة عناصر وتعقيدات جديدة إلى مكونات الخريطة الطبقية القائمة، من خلال توسيع مراتب فئات برجوازية معينة مثل فئة «الوكلاء التجاريين»، وفئة «المستوردين»، والفئات الإدارية المرتبطة بقطاع المشروعات المشتركة (Joint - ventures) وفروع الشركات الأجنبية، ولا سيما في مجالات التجارة والمال والسياحة والخدمات الفندقية.

دور دولة «ما بعد الاستقلال»

ليس هناك من شك في أن الدولة قد لعبت دوراً حاكماً في مجال اعادة تشكيل الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية، لاسيما في فترة «ما بعد الاستقلال السياسي». وترتبط بذلك الآثار المهمة لسياسات التصنيع والتعليم والتحديث على تطور البنية الطبقية في تلك المجتمعات غداة الحرب العالمية الثانية، وبصفة خاصة في مجال تطور العلاقة والأوزان النسبية بين القطاعين العام والخاص في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة.

وجدير بالاشارة هنا، أن الدور النشط للدولة في مجال إحداث تحولات في البنية الطبقية في البلدان العربية، ليس بالشيء الذي تنفرد به المنطقة العربية، بل إنَّ التجارب التاريخية لمعظم بلدان العالم المتقدم والمتخلف على السواء، تشير إلى أن الدولة قد لعبت على الدوام دوراً «استثنائياً» في أطوار الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

وإذا أردنا فهم العلاقة الجدلية المتبادلة بين تحولات معينة في البناء الطبقي، وأنماط معينة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن لنا الاشارة إلى **ثلاثة نماذج رئيسية من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للدولة في الوطن العربي**[٥]:

- الدولة ذات الطبيعة الرأسمالية الليبرالية.
- نموذج «رأسمالية الدولة» (أو ما سمي أحياناً «نمط النمو اللارأسمالي»).
- الدولة ذات الطبيعة الريعية.

---

(٥) أنظر: ملخص وقائع الندوة حول «العلاقة بين التركيبات الطبقية والتنمية في الوطن العربي،» ملف المستقبلات العربية البديلة، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٣٣.

وتندرج في اطار النموذج الأول، تجارب وممارسات التنمية في دول مثل: لبنان، تونس، الأردن، المغرب. بينما تندرج تجارب وممارسات التنمية في دول كسوريا، العراق، الجزائر، مصر الناصرية، في إطار ما يمكن تسميته بنموذج «رأسمالية الدولة». وبالنسبة للبلدان التي تتوافر لديها موارد نفطية هائلة مقابل عدد محدود من السكان، ساعد تجمع «الريع النفطي» في يد الدولة على منحها قدرات استثنائية في مجال تشكيل وإعادة هيكلة التشكيلة الاقتصادية والعلاقات الطبقية، في اطار ما أسميناه «بالدول النفطية الريعية»[٦].

وضمن هذا الاطار التحليلي، تحتل طبيعة وتركيب الانفاق الحكومي أهمية خاصة في مجال تحليل العلاقة بين التطورات في البنيان الطبقي، ونمط تدخل الدولة في مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد العربي المعني. ودون الخوض في تفاصيل وتعقيدات خاصة بتحليل أنماط الانفاق الحكومي في كل مجموعة من البلدان العربية على حدة، يمكن لنا رصد ثلاثة اتجاهات رئيسية طبعت دور الدولة في الحياة الاقتصادية في معظم البلدان العربية خلال حقبتي الستينات والسبعينات[٧]:

- أدى تصاعد الانفاق الحكومي في البلدان النفطية وغير النفطية إلى تضخم قطاع الخدمات «بصفة خاصة»، بحيث أصبح القطاع الأساسي الذي يمتصُّ معظم الزيادة في حجم العمالة الحضرية. وقد تركزت هذه الزيادة في قطاعات الإدارة الحكومية، الدفاع، والأمن بالدرجة الأولى.

- أصبح قطاع البناء والتشييد هو المستفيد الأول من تسارع الطلب الاستثماري الناجم عن تصاعد الانفاق الحكومي على المشروعات الجديدة. وهكذا برز قطاع المقاولات (المحلي والأجنبي) ليصبح «القطاع» الأكثر دينامية وهيمنة على الاقتصاد، ولتصبح قراراته ووجهة نشاطه محددة لنشاطات القطاعات الأخرى. . . . ولمراكمة أرباح طائلة، ولتكوين فئة مهمة من فئات البرجوازية[٨].

- ارتفاع حصة الدولة (قطاع الادارة الحكومية ووحدات القطاع العام) في مجال توظيف قوة العمل، وتالياً المساهمة في توسيع حجم ومراتب «الفئات الوسطى» في

---

(٦) أنظر حول هذه النقطة: محمود عبد الفضيل، «مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية»، **النفط والتعاون العربي**، السنة ٥، العدد ٣ (١٩٧٩)، ص ٣٣ - ٦٣.

(٧) عصام الخفاجي، «التطور الرأسمالي والطبقة العاملة العراقية،» **النهج**، العدد ٤ (١٩٨٤)، ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

المناطق الحضرية. ويمكن الوقوف على حجم هذه الظاهرة من خلال القاء نظرة على تطور أعداد موظفي الدولة والقطاع العام في مصر وسوريا والعراق، كما هو موضح في الجدول رقم (٤ ـ ١).

جدول رقم (٤ ـ ١)

تطور أعداد الموظفين في قطاع الادارة الحكومية ومشروعات القطاع العام في بعض البلدان العربية المختارة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٦)

البلد	السنوات المرجعية		معدل التزايد	الفترة موضع المقارنة
مصر	١٩٥٢	١٩٧٦		
	٣٢٥٠٠٠	٢,٩ مليون	نحو تسعة أمثال	ربع قرن
سوريا	٣٤٠٠٠	٢٣١٠٠٠	نحو عشرة أمثال	عشرون عاماً
العراق	١٩٥٨	١٩٧٨		
	٨٥٠٠٠	٢٦٢٠٠٠	نحو ثمانية أمثال	عشرون عاماً

المصدر: Hanna Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character, Inawgural Lecture* (Washington, D.C.: Georgetown University, 1983), p. 13.

ويلاحظ أن هذه الأرقام قاصرة على «قوة العمل المدنية» فقط. فإذا ما أضيفت أعداد الأفراد الذين يعملون في إطار القوات المسلحة، فإننا نجد أن نحو ربع أفراد قوة العمل في البلدان الثلاثة يعتمدون في فرص توظفهم على ما تتيحه الدولة(٩).

وفي حالة العراق، تشير نتائج الاحصاء السكاني لعام ١٩٧٧ إلى أن حصة قطاع الدولة (بما في ذلك أفراد القوات المسلحة) في امتصاص قوة العمل، بلغت نحو ٢٦ بالمائة من اجمالي قوة العمل في العراق، أي ما يقارب عدد العاملين في القطاع الزراعي الخاص(١٠).

وهكذا، فإن سياسات الدولة التصنيعية والتعليمية في معظم البلدان العربية، في

---

(٩) Hanna Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character Inawgural Lecture* (Washington, D.C.: Georgetown University, 1983).

(١٠) أنظر: الخفاجي، «التطور الرأسمالي والطبقة العاملة العراقية»، ص ٢٣٥.

ظل نظم اقتصادية وأنماط تنموية مختلفة، قد ساعدت على تدعيم الموقع الاستراتيجي والأهمية العددية للفئات المتوسطة في المجتمعات العربية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة.

ثانياً: الحدود الفاصلة بين «البرجوازية الصغيرة» و«الفئات الوسطى» في اطار الخريطة الطبقية للمناطق الحضرية

يكاد يتركز معظم الجدل الدائر في الأدبيات حول الوزن النسبي والدور المركزي الذي تحتله «الفئات الوسيطة» أو «البرجوازية الصغيرة» ـ بشقيها التقليدي والحديث ـ في البنية الطبقية للمجتمعات الحضرية العربية المعاصرة. إذ ان تلك الفئات تشغل مساحات ومناطق واسعة ضمن الخريطة الطبقية للمدينة العربية المعاصرة، كما أنها فئات تتمتع بدرجة عالية من الحراك الاجتماعي والاقتصادي. بيد أن هناك تداخلات واضحة بين مواقع «الفئات الوسطى» وعناصر «البرجوازية الصغيرة» الحديثة، نتيجة قرب المسافات الاجتماعية بينهما في اطار الخريطة الطبقية الراهنة[١١].

ووفقاً لتقديرات حنا بطاطو بلغت أعداد صغار التجار والحرفيين (البرجوازية الصغيرة التقليدية) في **سوريا** عام ١٩٧٠ نحو ربع مليون شخص. وإذا ما أخذنا في الاعتبار عدد الأفراد الذين يقومون بإعالتهم، نجد أنهم يشكلون نحو سدس جملة السكان الذين يتشكّل منهم المجتمع السوري[١٢].

كذلك تؤكد دراسة عبد اللطيف بن أشنهو عن **التطور الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية في الجزائر** ـ التي أعدها خصيصاً لمشروع المستقبلات العربية البديلة ـ أن الوزن النسبي للفئات المتوسطة ضمن البناء الطبقي للمجتمع الجزائري قد شهد تطوراً هائلاً خلال الثلاثين عاماً الماضية. فلقد أخذت هذه الفئات في النمو المحسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي خلال الفترة الممتدة بين عامي: ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ في ظل الاحتلال الفرنسي أولاً، ثم واصلت تلك الفئات توسعها ونموها غداة الاستقلال بفضل سياسات دولة «ما بعد الاستقلال» في مجال التوسع في الخدمات الحكومية والإدارية والتوسع في أعداد أرباب المهن الحرة (المهندسون المعماريون، المحامون،

---

(١١) تشير الباحثة الفرنسية Elisabeth Longuenesse بهذا الخصوص إلى أن هناك تداخلاً واضحاً بين بعض مراتب الفئات البرجوازية الصغيرة وبين بعض مواقع الفئات المتوسطة، نتيجة تقارب المواقع الطبقية (Social Proximity) في اطار الخريطة الطبقية. أنظر:

Elisabeth Longuenesse, «The Class Nature of the State of Syria,» *MERIP Reports,* vol. 9, no. 4 (May 1979), p. 7.

(١٢) أنظر: Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethren,» *MERIP Reports* (November - December 1982), p. 16.

المحاسبون، الأطباء) والفئات التكنوقراطية المرتبطة بالقطاع العام (الشركات القومية)، وكذلك الفئات البرجوازية الصغيرة المرتبطة بأنشطة الخدمات في القطاع الخاص (المطاعم، النقل، التجارة. . . الخ)[١٣].

وتفصح الخريطة الطبقية التي أعدها عزام محجوب ومحمود بن رمضان في دراستهما عن **المجتمع التونسي** عام ١٩٨٠ ـ التي تم إعدادها في اطار مشروع المستقبلات البديلة ـ عن أن أعداد البرجوازية الصغيرة في المناطق الحضرية تصل إلى ٤١٥ الف شخص. . وهي أعداد تفوق حجم «البروليتاريا» التي تصل أعدادها إلى نحو ٣٤٥ ألف شخص[١٤].

وإذا ما ضممنا إلى أعداد البرجوازية الصغيرة في المناطق الحضرية **الشرائح الفلاحية المتوسطة** (١٦٠ ألف شخص)، نجد أن اعداد الفئات الوسطى في المجتمع التونسي الراهن تصل إلى نحو ٥٧٥ ألف شخص، أي ما يوازي ٥٥ بالمائة من جملة السكان النشطين اقتصادياً، الذين يقومون بأعمال ثابتة ومنتظمة.

ووفقاً لتقديرات هذه الدراسة، تتشكّل الفئات الوسيطة والبرجوازية الصغيرة في المناطق الحضرية التونسية (عام ١٩٨٠) من العناصر المبينة في الجدول رقم (٤ ـ ٢).

وبالنسبة **للمجتمع اللبناني**، فإن دراسة سليم نصر وكلود دوبار عن **الطبقات الاجتماعية في لبنان** تصل إلى تحديد الأوزان النسبية التالية للفئات الاجتماعية المختلفة ضمن البنيان الطبقي اللبناني عام ١٩٧٠ (قبل اندلاع الحرب الأهلية) على النحو التالي[١٥]:

ـ البرجوازية الصناعية والتجارية تمثل ٣,٦ بالمائة من مجمل قوة العمل.

ـ البرجوازية الصغيرة المستقلة تشكل ٣٤,١ بالمائة من مجمل قوة العمل. (أي التي يعمل عناصرها لحسابهم الخاص).

ـ الفئات الوسيطة الأجيرة تشكل ٢٦,٥ بالمائة من مجموع العاملين.

---

(١٣) أنظر: A. Benachenhou, *Evolution économique et changements sociaux en Algérie* (A.A.F. Project, 1984), pp. 46 - 48.

(١٤) Azzam Mahjoub et Mahmoud Ben Ramdhane, *Transformations économiques et changements sociaux en Tunisie* (A.A.F. Project, 1984), p. 109.

(١٥) كلود دوبار وسليم نصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، جدول رقم (٣ ـ ٢)، ص ١٣٠.

جدول (٤ ـ ٢)

الفئات الوسيطة والعناصر البرجوازية الصغيرة

في المناطق الحضرية التونسية (١٩٨٠)

الفئات	المراتب	الأعداد
(أ) الفئات المتوسطة (الشرائح العليا)	ـ أرباب المهن الحرة ـ الكوادر العليا التكنوقراطية في القطاعين العام والخاص	١٠ آلاف شخص ٣٠ ألف شخص
(ب) فئات البرجوازية الصغيرة «الحديثة»	ـ الكوادر الوسطى في القطاعين العام والخاص ـ الموظفون الحكوميون والمكتبيون ـ الموظفون في قطاع التجارة والخدمات	٧٠ ألف شخص ١٥٠ ألف شخص ٦٥ ألف شخص
(ج) فئات البرجوازية الصغيرة «التقليدية»	ـ الحرفيون ـ صغار التجار (دون الباعة الجوالين) ـ أصحاب المنشآت الخدمية وورش الاصلاح الصغيرة	٢٠ ألف شخص ٥٥ ألف شخص ١٥ ألف شخص

ـ عناصر البروليتاريا تمثل ٢٢,١ بالمائة من مجمل السكان العاملين.

ـ «أشباه البروليتاريا» يشكلون ١٣,٧ بالمائة من مجموع السكان العاملين.

وهكذا فإن «فئات البرجوازية الصغيرة المستقلة» تشكل مع «الفئات الوسيطة الأجيرة» القوة الاجتماعية الأساسية التي لها الغلبة العددية، إذ تحتل الوزن النسبي الأكبر في بنية المجتمع اللبناني (٦٠,٦ بالمائة)، بينما نجد أن عناصر البروليتاريا «وأشباه البروليتاريا» لا يتجاوز وزنهما النسبي ٣٥,٨ بالمائة من مجموع السكان العاملين. وانطلاقاً من هذه المعاينة، فقد خلصت الدراسة إلى أن العمود الفقري للمجتمع اللبناني يتكوّن من عناصر البرجوازية الصغيرة، والفئات المتوسطة الأجيرة.

وقد أثارت هذه النتيجة التي وصل إليها سليم نصر وكلود دوبار الجدل حول مفهوم **الطبقة الأساسية والطبقة الثانوية** على أيدي بعض الناقدين والباحثين الماركسيين اللبنانيين.

فقد قام د. علي الشامي من جانبه بإعادة الحسابات والتقديرات للفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع اللبناني، بالاستناد إلى ذات المسح الاحصائي بالعينة لقوة العمل في لبنان عام ١٩٧٠، وذلك في ضوء تعريفات أكثر ضيقاً أو اتساعاً حسب

الفئة الاجتماعية موضع القياس والمعاينة[١٦]. ووصل تالياً إلى تحديد لوحة عددية مختلفة عن تلك التي قدمها لنا سليم نصر وكلود دوبار.

ووفقاً لاعادة الحسابات، قدّر د. الشامي أن البرجوازية الصغيرة في المدن تشكل نحو ٢٠ بالمائة من السكان النشطين اقتصادياً في المدن. وهي تشمل «الذين يعملون لحسابهم الخاص «في كل القطاعات اضافة إلى قسم من صغار «أرباب العمل» في قطاعات الصناعة، والبناء، والنقليات والمواصلات»[١٧].

«أما الفئات الوسيطة من الأجراء فهي تتوافق مع فئات الأجراء العليا والموظفين الإداريين والمستخدمين في كل القطاعات والمهن. وتبلغ حصتهم ٢٧,٨ بالمائة من مجمل السكان العاملين، و ٤٦,٥ بالمائة من مجموعة الأجراء»[١٨]. وقد قمنا بتلخيص النتائج الاحصائية الجديدة التي توصل إليها د. علي الشامي في الجدول رقم (٤ ـ ٣).

جدول رقم (٤ ـ ٣)
لبنان: التركيب الطبقي للسكان العاملين (١٩٧٠)

الطبقات والفئات الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية من السكان العاملين	النسبة المئوية من مجموعة الاجراء
البرجوازية التجارية، المصرفية الصناعية والريفية	٢٩٦٧٥	٥,٥	
الطبقة العاملة(*)	١٥٣٣٣٥	٢٨,٥	٤٩
الفئات المتوسطة من الاجراء	١٤٩٨٤٠	٢٧,٨	٤٦,٥
البرجوازية الصغيرة	١٤٠٥١٥	٢٦	—
أشباه البروليتاريا	٥٨٤٧٠	١٠,٨	
السكان العاملون	٥٣٨٤١٠	١٠٠	—
مجموع الاجراء	٣٢١٩٤٥	٦١	٩٥,٥(**)

(*) دون شمول العمال الأجانب والعرب والعاطلين عن العمل.

(**) الفرق سببه في استخدام وعمل أشباه البروليتاريا.

المصدر: علي الشامي، تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨١)، ص ١٧٥.

---

(١٦) انظر: علي الشامي، تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨١).

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(١٨) المصدر نفسه.

وفي ضوء هذه الحسابات، يعلن د. علي الشامي «بلهجة المنتصر»:

«وبالفعل، فإن افتراضنا يتأكد مرة ثانية ويبين جيداً أن القاعدة الاجتماعية للمجتمع اللبناني تعود للطبقة العاملة وليس للبرجوازية الصغيرة وفئات الأجراء المتوسطة. وهي ليست أغلبية فحسب، بل وأيضاً مسيطرة تتخطى إلى حد بعيد الطبقات أو الفئات الأخرى»[١٩].

ولكن الأزمة المنهجية هنا تكمن في عملية تطويع الاحصاءات الخاصة بالأجراء (Salariat) وضم أقسام منهم لمصاف الطبقة العاملة، بهدف تضخيم حجمها من ناحية، والاقتطاع من الوزن النسبي للبرجوازية الصغيرة والفئات الوسيطة العاملة بأجر من ناحية أخرى، وذلك حسب اتساع أو ضيق التعريف الذي يتبناه الباحث. وتلك مسألة منهجية شائكة، تتعلق برسم «الحدود الفاصلة» بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، إذ كثيراً ما تثور، في الواقع العملي المحسوس، «مشاكل حدودية» حادة عند تحديد المواقع الطبقية المختلفة للفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية على الخريطة الطبقية العامة للمجتمع العربي[٢٠].

ولكن مهما اختلفت التعاريف والمدلولات الاحصائية، فإن ظاهرة الاتساع النسبي لحجم ومراتب «الفئات المتوسطة» في إطار الخريطة الطبقية العربية القائمة اليوم، هي ظاهرة موضوعية ومهمة، ساعدت على تغذيتها وتدعيمها عوامل عديدة ومتنوعة. إذ انه مع اتساع نطاق عمليات التحديث البيروقراطية لأجهزة الدولة المدنية والعسكرية غداة الاستقلال، والتوسع السريع في الوظائف الاشرافية والرقابية غداة التأميمات، فقد توسعت ونمت بسرعة مجموعات من «الفئات المتوسطة» وأخذت تكتسب وضعاً متميزاً في البناء الطبقي الجديد للمجتمعات العربية (باستثناء حالات لبنان واليمن العربية).

ويرتبط بذلك أيضاً التطور السريع والهائل للنظام التعليمي في معظم البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات والسبعينات، مما أعطى بدوره دفعة كبيرة لنمو حجم وتنوع مراتب «الفئات المتوسطة» بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ العربي الحديث، كما أسلفنا الذكر.

ولعل الخلط المنهجي الأساسي الذي يقع فيه معظم الباحثين عند تحديد المواقع والأوزان المختلفة على الخريطة الطبقية في المناطق الحضرية، هو الخلط المستمر بين عناصر «البرجوازية الصغيرة» ـ بالمعنى الدقيق للكلمة ـ وبين «الفئات المتوسطة» بمراتبها المختلفة. وبهذا الصدد، يشير د. اسماعيل صبري عبد الله إلى أن:

---

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) أنظر بهذا الخصوص: «بعض المشاكل المنهجية والاحصائية التي تواجه الباحث في مجال تحليل ودراسة الأوضاع والقوى الاجتماعية في البلدان العربية»، ملحق هذا الكتاب.

«البرجوازية الصغيرة في التعريف الماركسي الدقيق تضم من يعملون بأيديهم ويملكون في نفس الوقت أهم وسائل الانتاج اللازمة لهم. وهذا التعريف يغطي بشكل واضح الحرفيين والفلاحين الذين يزرعون بأيديهم ما يملكون من أرض. وثم يكون من الخلط ـ في تقديرنا ـ توسيع دلالة تعبير «البرجوازية الصغيرة» لتشمل الفئات الوسطى، فتلك الفئات تشمل خليطاً من الشرائح الاجتماعية يقربها بصفة عامة من البرجوازية فكراً إنْ لم يكن مصلحة، ولكن قدرات البرجوازية على التنمية لا تفسح لها المجال واسعاً لتدخل في صفوفها وتصبح جزءاً منها»(٢١).

ولمزيد من الفرز الموضوعي للوعاء الذي يضم عناصر البرجوازية الصغيرة، يمكن القول ان عناصر البرجوازية الصغيرة تتألف من شرائح غير متجانسة من حيث أوضاعها ومواقعها في عمليات الانتاج والتداول السلعي والخدمي. فهي تضم كل الشرائح التي تملك رأسمالاً صغيراً، أو قطعة صغيرة من الأرض، أو تخصصاً فنياً أو مستوى ثقافياً يسمح لها بأن تتعيش معتمدة على قوة عملها وعلى ما تمتلكه من أدوات انتاج وقدرات. **فهي في غير حاجة إلى بيع قوة عملها أو إلى شراء قوة عمل الغير في أغلب الأحوال**(٢٢).

وحول طبيعة الوعاء الخاص الذي يضم «الفئات المتوسطة» في إطار التشكيلة الاجتماعية العربية، يقدم لنا حنا بطاطو التعريف التالي: «نقصد بالفئات المتوسطة تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة (أو المزدوجة) والتي تتعدد وظائفها، ولكن يجمع بينها احتلالها لموقع أو مكان وسط بين هؤلاء الذين لا يملكون وبين كبار الملاك. وهذه الفئات تضم ضمن ما تضم من عناصر وفئات: ضباط الجيش، موظفو جهاز الدولة، أرباب المهن الحرة، التجار، وملاك الأرض»(٢٣).

ويلاحظ أن هذا التعريف ينهض على معيارين أساسيين:

ـ معيار «الملكية المتوسطة» بالنسبة «للذين يملكون».

ـ معيار «الدخل المتوسط» بالنسبة للذين يعتمدون على الأجر والمرتب، باعتباره المصدر الرئيسي للدخل.

ولكن يعاب على هذا التعريف، أنه يعطي تحديداً فضفاضاً وواسعاً «للفئات المتوسطة»، وتالياً فهو يعاني من ذات الخلط ومن التداخل بين «الفئات المتوسطة» وبين

---

(٢١) اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب / أغسطس ١٩٨٦)، ص ٥٦ ـ ٨٣.

(٢٢) أنظر: محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٣٢ وما بعدها.

(٢٣) انظر: Hanna Batatu: *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), p. 1126, and «State and Capitalism in Iraq: A Comment,» *Middle East Report,* no. 142 (September - October 1986), p. 10.

فئات وعناصر تعتبر تقليدياً ضمن عناصر «البرجوازية الصغيرة»[٢٤]. وتتضح أهمية مثل تلك التفرقة إذا ما أعملنا بعض المعايير والمقاييس الخاصة بالحجم أو الموقع النسبي (المراتب) لضباط الجيش، وموظفي جهاز الدولة، أرباب المهن الحرة، التجار، وملاك الأرض. فكبار موظفي الدولة ورجال القوات المسلحة والشرائح الوسيطة من أرباب المهن الحرة، والتجار وملاك الأرض، ينطبق عليهم وصف وتعبير «فئات وسيطة»... بينما البعض الآخر من الفئات التي تقع عند المراتب الدنيا، فهي أقرب إلى صفوف «البرجوازية الصغيرة»، بل والفئات الكادحة والمسحوقة (مثل صغار موظفي الدولة وصغار التجار وصغار أرباب المهن الحرة وصغار ملاك الأراضي).

ثالثاً: حول مقولة «الطبقة المتوسطة الحديثة»

إن ظاهرة نمو حجم واتساع مراتب «الفئات الوسيطة» في المدن والمناطق الحضرية العربية، لم تقتصر على تلك البلدان التي تأخذ بنظام التوجيه الاقتصادي، ويوجد لديها قطاع عام واسع، بل شملت الظاهرة جميع البلدان العربية تقريباً، نتيجة انتشار التعليم وتوسع حجم الجهاز الحكومي والجيش وأرباب المهن الحرة (أطباء، صيادلة، محامون، مهندسون، محاسبون، وعناصر الانتلجنسيا عموماً)[٢٥].

وتشير معظم التحليلات إلى الأهمية الاجتماعية والسياسية التي أحاطت بصعود وارتفاع الأهمية النسبية «للفئات المتوسطة» في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية في معظم البلدان العربية على اختلاف نظمها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ ان مكانة هذه «الفئات المتوسطة» ودورها الاجتماعي والسياسي يتجاوزان في أحوال كثيرة وضعها العددي، إذ ان وضعها ودورها يعودان من جهة، لارتباطها بجهاز الدولة والجيش والخدمات الحديثة، ومن جهة ثانية، لارتفاع مستوى تعليمها وثقافتها... ومن ثم تشكيلها لنخبة واعية تحظى بالاحترام، والكلمة المسموعة من الجماهير الأمية والفقيرة والتقليدية[٢٦].

وقد عبر مورو برجر (Morroe Berger) بوضوح عن «الأهمية التاريخية لنشوء الطبقة

---

(٢٤) يعترف حنا بطاطو صراحة بالصعوبات العملية التي تحيط بتحديد «العناصر الوسيطة» في البنية الاجتماعية والطبقية، أنظر:

Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers*.

(٢٥) أنظر: هاني حوراني، التركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي لشرق الأردن: مقدمات التطور المشوه، ١٩٢١ ـ ١٩٥٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٨)، ص ١٦٥.

(٢٦) المصدر نفسه.

المتوسطة الحديثة»، التي تقوم بأعباء التحديث والنهضة الوطنية في «مصر الثورة»، في مؤلفه البيروقراطية والمجتمع في مصر المعاصرة، إذ جاء في ختام هذا المؤلف الصياغة التالية لمقولته:

«كثيراً ما يقال ان النظام العسكري القائم يحاول تمثيل الطبقة المتوسطة التقليدية من موظفي الحكومة وأرباب الأعمال الحرة وصغار التجار. وإنما الحقيقة تكمن في أن النظام العسكري يحاول أن يكون ممثلاً للطبقة المتوسطة (الحديثة)، التي ما زالت في طور التكوين، والتي تقع على عاتقها مهام تكنولوجية وادارية وريادية في مجال تحفيز الاستثمارات. وعلى وجه التحديد، فإن النظام العسكري يحاول خلق طبقة جديدة ليمثلها»[٢٧].

وقد أدت تلك التطورات والتحولات إلى فتح باب النقاش والجدل في الأدبيات المختلفة حول مقولة «الطبقة المتوسطة الحديثة»، أو ما أطلق عليه البعض في بعض الأدبيات «الطبقة الجديدة» في الوطن العربي. وكذلك علاقة ذلك بالتطورات المستقبلية، وهل ستتحول هذه الفئات إلى طبقة عازلة (Buffer Class)، بين الفئات البرجوازية المتربعة على قمم الهرم الاجتماعي، وبين الفئات العريضة من «الشغيلة» و«الكادحين» التي تقع في قاع المجتمع؟

وضمن هذا الإطار، طرح بعض اساتذة العلوم السياسية في الغرب، مثل مانفرد هولبرن (Manfred Halpern) وجيمس بل (James Bill) مقولة «الطبقة المتوسطة الجديدة»، لكي تقتصر على الفئات التكنوقراطية والمهنية والبيروقراطية المدنية والعسكرية العليا، والتي أصبحت في نظرهم محور السلطة الاقتصادية والسياسية ورمز الجاه الاجتماعي والإداري الجديد في بلدان الشرق الأوسط[٢٨]. وهم يعرّفون هذه «الطبقة الوسطى الجديدة» ـ التي تتكوّن أساساً من الأجراء (Salaried Class) والذين لا يملكون بالضرورة أصولاً رأسمالية ولا أسهماً ولا سندات ـ بأنها طبقة تهتم أساساً بالأفكار التحديثية، والممارسات الاصلاحية والتطويرية التي تهدف إلى تغيير الأنماط والعلاقات الانتاجية، والنماذج السلوكية السائدة إلى أنماط ونماذج أكثر انتاجية وحداثة وديناميكية.

ولقد كانت هذه «المقولات الغربية» محل نقد عنيف من الباحثين الوطنيين

(٢٧) انظر: Morroe Berger, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study of the Higher Civil Service* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957).

(٢٨) أنظر بصفة خاصة الأعمال التالية:

Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), and James A. Bill, «Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 3, no. 4 (October 1972), pp. 417 - 434.

والمحليين[٢٩]، الذين طرحوا في المقابل مقولة «برجوازية الدولة» أو «البرجوازية البيروقراطية»[٣٠]. وقد جرى الخلاف الفقهي والمنهجي حول المقابلة بين «علاقات الملكية التقليدية» و«علاقات الاستحواذ الفعلي» لوسائل الانتاج وللفائض الاقتصادي.

فحينما تكون الفئات الجديدة التي تسيطر على مقادير الأمور، وتوجيه دفة الحياة الاقتصادية ليست مالكة لوسائل الانتاج وغير ذلك من الأصول الرأسمالية، فإن المعيار الحاسم هنا هو ليس «حقوق الملكية الاسمية» بل علاقات الاستحواذ والسيطرة الفعلية على مراكز الانتاج وعمليات الانتاج الأوَّلية. أي تلك العلاقات التي يسيطر بواسطتها هؤلاء القابعون على القمم المسيطرة على القرارات الاقتصادية وأنماط التحكم في الفائض الاقتصادي، واعادة توزيعه أو تدويره في المجتمع.

وهكذا، فإن تلك الفئات تستمد جل قوتها وتميُّزها من التحكم في مراكز القرارات الاقتصادية والسياسية. . . . إذ انها لا تستمد نفوذها من خلال علاقات السوق ومن حقوق الملكية التقليدية. . . بل من خلال مواقعها المسيطرة في قمم البناء البيروقراطي ـ التكنوقراطي للدولة. فهي إذاً، فئات لم تنم في أحضان السوق. . . بل نضجت وتخمرت في المكاتب والثكنات العسكرية.

وفي الاتجاه نفسه، نجد د. الحبيب المالكي (المغرب) يتحدث عن نمو فئة اجتماعية جديدة يسميها «الفئة التقنو ـ بيروقراطية»، إذ ان طريقة ادارة القطاع العام وأجهزة الدولة الحديثة قد ساعدت على ميلاد وتوسيع مراتب هذه الفئة الاجتماعية الجديدة في المغرب[٣١]. وتتمثل خصوصيتها في أن هذه الفئات يجمعها روح المهنة و«الكفاءة التقنية» والطموح لاستخدام موقعها في جهاز الدولة للاثراء والترقي الشخصي.

كما نجد بعض التحليلات تتحدث عن **الصفوة البرجوازية الصغيرة**، وهي تعني لديهم الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة التي تمتلك تخصصاً نظرياً أو تقنياً (مدنياً أو عسكرياً) متقدماً نسبياً.

وتضم الصفوة البرجوازية الصغيرة، وفقاً لتلك التحليلات، كبار ضباط الجيش والشرطة، وأساتذة الجامعات، والصحفيين، والاقتصاديين، والفنيين، والموظفين الذين

---

(٢٩) أنظر على سبيل المثال:
Abdul Baki Hermassi, *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972), p. 92.

(٣٠) أنظر خامساً من الفصل الخامس من هذه الدراسة.

(٣١) أنظر: حبيب المالكي، «رأسمالية الدولة والبورجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب،» **المجلة المغربية للقانون والسياسة**، العدد ٨ (النصف الثاني من ١٩٨٠)، ص ١٠٠ ـ ١٠١. (عدد خاص).

وصلوا إلى المراكز الوسطى. وعناصر هذه الشريحة الاجتماعية تنحدر من أصول برجوازية صغيرة وتتميز عن الكوادر الدنيا، لا من حيث مستوى تخصصها، ومستوى معيشتها فحسب، بل من حيث نظرتها الايديولوجية. فهي مهيأة من الناحيتين الايديولوجية والفنية ـ بقدر ما يسمح نمو الرأسمالية وازدهارها ـ لارتقاء الوظائف القيادية ومن ثم الاندماج في الطبقة الحاكمة(٣٢).

ولكننا بحديثنا عمّا يسمى «بالصفوة البرجوازية الصغيرة» نكون قد اقتربنا بشدة من مقولة «الطبقة المتوسطة الحديثة»، التي سبقت الاشارة إليها في الفقرة السابقة، بما تحمله من مشاكل تحليلية، وما يرد عليها من تحفظات، على النحو الذي سوف يرد شرحه في الفقرة (ثالثاً) من الفصل الخامس حول مقولة «برجوازية الدولة البيروقراطية».

رابعاً: حول تطور أوضاع ومراتب الطبقة العاملة في البلدان العربية

يوجد حشد هائل من الكتابات «شبه الطوباوية» ضمن أدبيات اليسار العربي عن الطبقة العاملة باعتبارها «طبقة المستقبل» وأن هذه الطبقة رغم ضعفها العددي، هي الطبقة المؤهلة للاضطلاع بمهام ثورية هائلة في تشكيل معالم المستقبل العربي. ورغم هذا العدد الهائل من التأكيدات الصارمة الذي تحفل به العديد من الكتابات والتقارير(٣٣)، فإنه يوازي ذلك فقر مدقع في التعرّف على الخصائص التاريخية التكوينية التي أحاطت بنشأة هذه الطبقة العاملة، وعدم وفرة في الأبحاث العينية عن الأوضاع المادية والثقافية والذهنية السائدة لدى أفراد الطبقة العاملة العربية.

ويلاحظ بصفة عامة محدودية أعداد الأجراء الذين يشكلون عناصر ما يسمى «بالبروليتاريا الصناعية» بالمعنى الكلاسيكي للكلمة في معظم البلدان العربية، بل إنّ الملاحظ هو البطء الشديد في معدلات نمو الطبقة العاملة الصناعية العربية. . كما تشير إلى ذلك بيانات الجدولين (٤ ـ ٤) و(٤ ـ ٥).

---

(٣٢) أنظر: حسين، الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠.

(٣٣) يشير تقرير المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوري إلى أن «الطبقة العاملة بوصفها لا تملك سوى قوة عملها وبحكم ارتباطها بأكثر وسائل الانتاج تقدماً، وتناقض مصالحها تناقضاً جذرياً تاماً مع مصالح أية طبقة تستثمر الشغيلة، فهي أكثر الطبقات ثورية في المجتمع العربي السوري وهي ذات المصلحة الأساسية في الاشتراكية»، أنظر: الحزب الشيوعي السوري، تقرير المؤتمر الرابع، ص ٥١.

جدول رقم (٤ - ٤)

تطور أعداد العاملين بأجر في قطاع الصناعة التحويلية (الأعداد بالآلاف)

السنوات / البلد	سوريا	العراق	لبنان
١٩٥٣ - ١٩٥٤	٣٥٥٢٥	٤٨٥٠٠	٣٥٠١٣
١٩٦٠	٨٥٧٣٦	٨٨٠٠٠	٥٠٤٠٣

المصدر: S. Nasr, *Les Travailleurs de l'industrie manufacturiére dans les pays du Machrek* (Alger: Institut d'éducation ouvrière d'historie du travail, 1981).

جدول رقم (٤ - ٥)

تطور أعداد العاملين بأجر في الصناعة التحويلية في عدد مختار من البلدان العربية (١٩٧٠ - ١٩٧٩)

البلد / السنة	١٩٧٠	١٩٧٩
الأردن		
(أ) الأعداد بالآلاف	٨,٩	١٢,٥ (١٩٧٩)
(ب) النسبة المئوية من اجمالي قوة العمل	١٤,٤	١٣,٧
تونس		
(أ) الأعداد بالآلاف	٢٣٥,٢	٣٢٩ (١٩٧٩)
(ب) النسبة المئوية من اجمالي قوة العمل	١٧,٢	٢١
سوريا		
(أ) الأعداد بالآلاف	١٧٢,٣	٣٣٣,٦ (١٩٧٩)
(ب) النسبة المئوية من اجمالي قوة العمل	١١,٣	١٥,٩
ليبيا		
(أ) الأعداد بالآلاف	٢١,٤	٤٧,٤ (١٩٧٨)
(ب) النسبة المئوية من اجمالي قوة العمل	٤,٧	٦,١
مصر		
(أ) الأعداد بالآلاف	١٢١١,٧	١٢٩٥,٨ (١٩٧٨)
(ب) النسبة المئوية من اجمالي قوة العمل	١٥,٠	١٣,٧

المصدر: International Labour Organization [ILO], *World Labour Report* (1985).

ويشير عزام محجوب ومحمود بن رمضان في دراستهما عن «التحولات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية في تونس» إلى أن الطبقة العاملة الحديثة وفقاً للمفهوم الماركسي، بلغ حجمها نحو نصف مليون شخص، منهم ٣٤٥ ألفاً يتمتعون بوظائف وأعمال منتظمة، بينما هناك ٢١٠ آلاف شخص يتعيّشون من أعمال «غير منتظمة».

ويرى الباحثان أن حقبة السبعينات كانت حاسمة في مجال تجدّد الحركة النقابية، وبروز الطبقة العاملة التونسية كعنصر فعّال ومحرك في الحياة السياسية والاقتصادية التونسية. فقد أصبح الاتحاد العام للشغيلة التونسية (UGTT) أحد المراكز السياسية التي تحاول كسر احتكار الحزب الواحد، وهيمنة الدولة على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ النمو الهائل في أعداد عمال البناء والتشييد في معظم البلدان العربية، ولا سيما خلال حقبتي الستينات والسبعينات. ففي العراق، تشير بيانات المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٨ إلى أن عدد عمال البناء والتشييد في كل من قطاعي الانشاءات الحكومية والانشاءات الأهلية قد بلغ نحو ١٥٩ ألف عامل[٣٤]، أي ما يوازي حجم البروليتاريا الصناعية. ونجد الظاهرة نفسها متكررة في العديد من البلدان العربية، حيث تضخمت أعداد عمال البناء والتشييد بمعدلات أسرع من معدلات نمو العمال المرتبطين بالصناعة التحويلية.

والجدير بالإشارة، في هذا الصدد، إلى أن عمال البناء والتشييد، يشكلون قوة عمل غير ثابتة الموقع، غالباً ما يرتبطون بأكثر وسائل الانتاج تخلفاً، وأحياناً يكونون نهباً لعلاقات انتاج وعقود عمل «شبه اقطاعية» من خلال مقاولي الأنفار وغيرهم من الوسطاء ومكاتب الاستخدام.

وفي الجانب الآخر، نجد أن المشكلة الحقيقية في فهم الأوضاع الطبقية الجديدة في المجتمع العربي لا تكمن في مجرد تحديد الأعداد والحجم المطلق للطبقة العاملة... والبحث عن مدى الغلبة العددية لأفراد هذه الطبقة بالنسبة للطبقات الأخرى بهدف حسم النقاش حول كونها بلغت مرتبة الطبقة الأساسية في المجتمع العربي أم لا؟ ولكن المشكلة تكمن في فهم الخصائص النوعية والتكوينية الجديدة لهذه الطبقة العاملة أو «الفئات الكادحة». في المجتمع العربي، وهل تحمل نفس الخصائص والصفات التي تميزت بها «البروليتاريا» في بلدان الغرب الرأسمالي ... أم أن هناك فروقاً نوعية

---

(٣٤) نقلاً عن: عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، جدول رقم (٥)، ص ٤٦.

وكيفية لا بد من التشديد على أهميتها لفهم المسار المتميز للأوضاع الطبقية في الوطن العربي؟

ويرى بعض المحللين، مثل د. حليم بركات، أن القسم الأكبر ممن يصنفون في عداد «الطبقة العاملة» إنما «هم في واقع الأمر من «العمال - الفلاحين» ، الذين لا يملكون أرضاً والذين اضطروا للهجرة إلى المدينة دون أن يفقدوا جذورهم الفلاحية»[٣٥]. وتلك ظاهرة واسعة الانتشار في معظم البلدان العربية، حيث نجد أن أقساماً واسعة من الطبقة العاملة الحديثة لا تشكل فئات عمالية «خالصة». . . بل لها خصائص وصفات ريفية غالبة، بما يؤثر على طريقة التفكير وعلى ازدواجية الولاء بين الريف والمدينة.

كذلك، فإن التركيب النوعي للطبقة العاملة في البلدان العربية يؤثر تأثيراً بالغاً على طبيعة البنية الطبقية القائمة وعلى نوعية علاقات الانتاج السائدة. فالقسم الأكبر من عناصر الطبقة العاملة لا يعمل في اطار المصانع الكبرى الحديثة على النمط الغربي، بل في صناعات و ورش صغيرة الحجم. . تعتبر في أحوال كثيرة امتداداً طبيعياً للحرف التقليدية.

وبهذا الصدد، تشير الباحثة الفرنسية اليزابيث لونغنيس حول تكون الطبقة العاملة في سوريا، إلى أن الطبقة العاملة السورية تتألف من ثلاثة مكوّنات[٣٦]:

- الذين يعملون في منازلهم (معظمهم في صناعة الغزل والنسيج) وهم يملكون جزءاً من وسائل انتاجهم.

- حرفيون «صناع» يعملون عند «معلمين» وأصحاب عمل في اطار ورش ومعامل صغيرة الحجم (عمال - حرفيون).

- عمال المصانع الحديثة، كبيرة الحجم نسبياً.

وهكذا، فإن غلبة الصناعات والورش الصغيرة في الهيكل الصناعي العربي، تؤدي بدورها إلى سيادة العلاقات الشخصية و«شبه الأسرية» بين أفراد الطبقة العاملة وأرباب العمل. وهكذا يصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه لتنظيم العمال في هذا القطاع الحرفي على أسس طائفية أو عرقية أو في اطار الطرق الصوفية. . . على نحو ما كان يحدث في زمن الحرف التقليدية القديمة.

---

(٣٥) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٥٩.

(٣٦) أنظر: اليزابيث لونغنيس، «مصادر التصنيع وأصول الطبقة العاملة في سوريا: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية،» الطريق، السنة ٣٩، العددان ٣ - ٤ (آب/ أغسطس ١٩٨٠)، ص ١٣٣.

«أشباه البروليتاريا» و«البروليتاريا الرثة»

بعد فترة طويلة من الإهمال حاولت بعض الكتابات الحديثة حول الأوضاع والعلاقات الطبقية في البلدان العربية اعطاء صورة تحليلية لحجم وأوضاع ودور «أشباه البروليتاريا» وعناصر «البروليتاريا الرثة» (Tumpen Proletariat) في المدن العربية. إذ انه من الملاحظ أن هناك عملية نمو للوزن النسبي والحيز الاجتماعي الذي تشغله العناصر «شبه البروليتارية» و«البروليتاريا الرثة» في المدن العربية، وهي «الفئات الهامشية» التي تعيش في قاع المدينة، ولا تعتبر جزءاً من الطبقة العاملة بأجر والمرتبطة بقطاع الانتاج والخدمات المنظَّم.

وتتألف هذه الفئة من «أشباه البروليتاريا»، من الباعة المتجولين وجامعي القمامة، والحمّالين، وخدم المنازل، والفعلة والعتالين وغيرهم من الفئات الهامشية، التي لا تجد مكاناً منتظماً في التقسيم الاجتماعي للعمل في المناطق الحضرية في المجتمعات العربية. وتعيش هذه الفئات في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقسوة.

وقد أفردت بعض الكتابات والتحليلات الحديثة حول القوى والأوضاع الطبقية في البلدان العربية مكاناً خاصاً لتوصيف أوضاع فئات «العمالة الرثة» و«أشباه البروليتاريا» في المدن العربية، وتحديد حجمها ومراتبها في البناء الطبقي للمناطق الحضرية. ومن بين أهم الأعمال التي سلطت الضوء على أوضاع فئات «العمالة الرثة» دراسة حمود العودي (اليمن) عن الفئات والعلاقات الطبقية في المجتمع اليمني، حيث يتحدث عن أهمية حجم ودور هذه الفئات في المدن اليمنية[٣٧].

كذلك أعطى مؤلف محمود حسين عن **الصراع الطبقي في مصر** اهتماماً خاصاً لما أسماه جماهير «أشباه البروليتاريا» في المدن المصرية، واعتبر وجود هذه الفئات بأعداد كبيرة في المدن والمراكز الحضرية المصرية إنما يعكس أزمة النمو الرأسمالي في المجتمع المصري، إذ ان عناصر «البروليتاريا الرثة»، هي على استعداد كامل لبيع قوة عملها مقابل أجر منتظم، ولكنها لا تجد من يشتريها على أسس منتظمة وفقاً لقوانين الانتاج والتوظيف الرأسمالي الحديث[٣٨].

إنها فئات تعيش على هامش «تقسيم العمل الرسمي» أو «المنظم»، وتلك هي

---

(٣٧) أنظر: حمود العودي، **المثقفون في البلاد النامية: بحث في الفئات والعلاقات الطبقية مع دراسة اجتماعية تطبيقية عن المجتمع اليمني** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠).

(٣٨) حسين، **الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ - ١٩٧٠**، ص ٥٢ - ٥٩.

السمة الشكلية (أو القانونية) التي تميّزها. فمجتمع التوظف «الرسمي» عاجز عن استيعابها في دائرة الانتاج المنظم، ومن ثم فهي تعيش خارج نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المنظمة. ولذلك فهي أقل ارتباطاً من البروليتاريا الصناعية بنسق القيم القانونية والإطار القانوني الرأسمالي الذي ينظّم علاقات الاستغلال.

واستناداً إلى بيانات تعداد السكان في مصر لعام ١٩٧٦، يتضح أن هناك نحو ٤٠٠ ألف متكسب يندرجون ضمن اطار فئة العمالة الرثة في المدن المصرية في عام ١٩٧٦، يعيلون حوالى ١,٥ مليون شخص تقريباً(٣٩).

وفي حالة العراق، يشير عصام الخفاجي إلى أن حجم البروليتاريا الرثة وأشباهها في المناطق الحضرية العراقية يتراوح ما بين ٣٥٠ ـ ٤٠٠ ألف شخص خلال عام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨(٤٠).

وفي حالة المغرب، تتحدث بعض الدراسات الحديثة عن الوضعية المتميزة لطبقة «أشباه البروليتاريا» في المدن المغربية. إذ ان طبقة أشباه البروليتاريا في المدن أو في البوادي، «بحكم أنها خارج امتيازات النظام القائم، تملك طاقة مدمرة (انتفاضة ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥) لكنها في نفس الوقت بحكم تشتتها وقصور وعيها الأيديولوجي، لقلة احتكاكها بالصراع السياسي أو النقابي، فإن ذلك يجعلها فريسة لايديولوجيات مختلفة، ومواقف سياسية متناقضة»(٤١).

وحول الدلالات التاريخية والاجتماعية لبروز واتساع حجم فئات «البروليتاريا الرثة» في المدن والمناطق الحضرية العربية، نورد النص التالي المقتطع من دراسة صالح الحاجي والهاشمي الطرودي (الحزب الشيوعي التونسي) حول «الهيكلية الجديدة للمجتمعات العربية»:

«وهكذا نشأت بروليتاريا رثة مهمشة وفقيرة، وقد تكوّنت هذه البروليتاريا من طبقات وأوساط اجتماعية متعددة، من فلاحين فقدوا أراضيهم وشباب نصف متعلم وعمال موسميين ونازحين وحرفيين صغار وأطفال شرد»(٤٢). وتعيش هذه البروليتاريا الرثة في أحضان القطاع اللا متشكل (Sec-teur informal)، والمرتكز على النشاطات الاقتصادية المعاشية الذاتية (الباعة

---

(٣٩) أنظر: Mahmoud Abdel - Fadil, *Informal Employment in Egypt: The ILO Strategic Employment Mission to Egypt* (Geneva: International Labor Organization [ILO], 1980).

(٤٠) أنظر: الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨، ص ٥٥.

(٤١) منظمة ٢٣ مارس، مناقشات حول تطور المجتمع المغربي (بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.])، ص ١٠٦.

(٤٢) أنظر: صالح الحاجي والهاشمي الطرودي، «محاولة لتحليل الهيكلية الجديدة للمجتمعات العربية،» النهج، العدد ٤ (ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤)، ص ٢١.

المتجولون، ماسحو الأحذية، الحمالة، باعة السجائر). ويمثل هذا القطاع «اللامتشكل» والفئة التي تحتله «شبكة فريدة من الشرائح والعلاقات الاجتماعية وأنماط الحياة، فإنه بذلك يحمل بكثافة كل المظاهر الاجتماعية والتناقضات المتعددة بين الريف والمدينة، بين الجديد والقديم»[٤٣].

ويمكن لعناصر «البروليتاريا الرثة» هذه أن تلعب أدواراً ثورية وراديكالية محدودة في ظل ظروف تاريخية محددة (الانتفاضات الشعبية)، وقد تكون رصيداً للقوى الفاشية التي تستثمر سخط جماهير البروليتاريا الرثة التي يزخر بها قاع المدينة العربية. وخير مثالٍ على الدور الثوري ما جرى مؤخراً من أحداث في السودان، فبعد أن اندلعت الشرارة الأولى للتمرد من جامعة أم درمان صباح يوم السادس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٨٥، انضم إلى المظاهرة «الشمّاسة» في سوق أم درمان وسوق الخرطوم. «والشمّاسة، تعبير يطلق على «حثالة البروليتاريا» الذين لا مأوى لهم، يعيشون في الشمس وينامون في الشمس ويعملون تحت هجيرها»[٤٤]. كذلك لعبت هذه الفئات دوراً ملموساً في أحداث ١٨ ـ ١٩ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٧ في مصر.

وخلاصة القول هنا، ان ظاهرة تفتت الطبقة العاملة في المجتمع العربي إلى شرائح وفئات عديدة: البروليتاريا الصناعية الحديثة، العمال ـ الحرفيون، العمال ـ الفلاحون، البروليتاريا الرثة والأزلام، تؤدي إلى عدم صعود «الطبقة العاملة» في البنيان الطبقي كقوة اجتماعية موحدة ومتجانسة، مهما بلغت أهميتها وغلبتها العددية في بعض البلدان العربية.

خامساً: حول مدى صلاحية نموذج «الاستقطاب الطبقي الثنائي» لتحليل الأوضاع الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة

استطراداً للحديث والنقاش الدائر حول الأهمية النسبية لعناصر البرجوازية الصغيرة والفئات المتوسطة في مقابل عناصر الطبقة العاملة النظامية، «ذات العمل الثابت والمنتظم»، في تركيبة البناء الطبقي للمجتمع العربي المعاصر، ولتقديم بعض القرائن والأدلة الاحصائية في هذا المجال، فقد قمنا بتركيب الجدول رقم (٤ ـ ٦)، في

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) انظر: رؤوف مسعد، «عشرة أيام في السودان: التغيير... والتفجير،» المنار، السنة ١، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٢٠٢.

جدول رقم (٤ ـ ٦)

لوحة مقارنة للأعداد المطلقة لعناصر البرجوازية الصغيرة والفئات المتوسطة والطبقة العاملة في خمسة بلدان عربية مختارة

الفئات والقوى الاجتماعية	تونس (١٩٨٠)	سوريا (١٩٧٠)	العراق (١٩٧٧/ ١٩٧٨)	لبنان (١٩٧٠)	مصر (١٩٧٠/ ١٩٧١)
(أ) عناصر البرجوازية الصغيرة التقليدية صغار التجار والحرفيين وأصحاب المنشآت الخدمية الصغيرة	٩٠ ألفاً	٢٥٠ ألفاً	٩٧ ألفاً	١١٩ ألفاً	٤٣٢ ألفاً
(ب) الفئات المتوسطة الأجيرة	٣١٥ ألفاً		٢٧٥ ألفاً	١٤٣ ألفاً	١,٣ مليون
(ج) أرباب المهن الحرة	١٠ آلاف		٢٠ ألفاً	٧,٥ آلاف	
(د) عناصر الطبقة العاملة «النظامية» (لا تشمل عناصر البروليتاريا الرثة والعمالة الموسمية غير المنتظمة)	٣٤٥ ألفاً	٢١٢ (١٩٧٨)	٦٨٨ ألفاً(*)	١١٩ ألفاً (١٥٣ ألفاً)(**)	٦٤٤ ألفاً

(*) يحوي هذا الرقم عمال القطاع الحكومي (٣٩٩ ألفاً)، منهم ١٠٩ آلاف عمال خدمات في الادارات الحكومية.

(**) الرقم بين قوسين يمثل تقديرات د. علي الشامي، للمقارنة مع تقديرات سليم نصر وكلود دوبار.

المصادر:

ـ تـونس: Azzam Mahjoub et Mahmoud Ben Ramdhane, *Transformations économiques et changements sociaux en Tunisie* (A.A. F. Project, 1984).

ـ سوريا: حنا بطاطو، الأخوان المسلمون في سوريا، ورزق الله هيلان، دراسة عن القطر العربي السوري: ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١)، ص ٦٩.

ـ العراق: عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

ـ لبنان: كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، جدول رقم (٣ ـ ٢)، ص ١٣٠.

ـ مصر: Mahmoud Abdel - Fadil, *The Political Economy of Nasserism: A study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952 - 72,* Occasional Paper, 52 (cambridge, Mass: Cambridge University Press, 1980), table (1 - 1), pp. 96 - 98.

ضوء البيانات المتاحة، لخمسة بلدان عربية متباينة في نظمها الاجتماعية والاقتصادية هي: تونس، لبنان (وهي بلدان ذات نظام اقتصادي حر) ومصر وسوريا والعراق (وهي بلدان يلعب فيها القطاع العام ونظام التوجيه الاقتصادي دوراً مهماً ومتميزاً).

وفي ضوء معطيات الجدول رقم (٤ ـ ٦) تتضح المساحات الواسعة التي تحتلها فئات «البرجوازية الصغيرة التقليدية» من صغار التجار والحرفيين وأصحاب المنشآت الخدمية الصغيرة[٤٥]، وكذلك الفئات المتوسطة الأجيرة من كوادر تكنوقراطية ومهنية ومعلمين، وكوادر إدارية وسطى، وموظفين كتابيين في القطاعين العام والخاص (بما في ذلك قطاعات الدفاع والأمن العام) في إطار خريطة المجتمع العربي المعاصر. وهذا يطرح بدوره صعوبات وشكوكاً منهجية وتطبيقية حول مدى صلاحية نموذج الاستقطاب الطبقي «الثنائي» لتحليل الأوضاع الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة.

وكامتداد للنهج الفكري الذي يستند إلى نموذج «الاستقطاب الثنائي»، امتلأت بعض الكتابات الحديثة حول القوى والفئات الاجتماعية في المجتمع العربي، بالتحليلات والمقولات التي تدور حول الدور المهم الذي تحتله القوى الاجتماعية الحديثة «الصاعدة» في بنية المجتمعات العربية. وقد جرت عادة هذه الكتابات على تقسيم القوى الاجتماعية إلى:

ـ **قوى تقليدية**: كبار الملاك الزراعيين، الفلاحون التقليديون (المحاصصون)، التجار وأرباب الحرف. وهي في أغلبها قوى اجتماعية ذات ارتباطات عشائرية وعصبية وقبلية.

ـ **القوى الحديثة**: أرباب المهن الحرة، المعلمون، الكوادر الفنية والإدارية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، الضباط، الطلاب، عمال الصناعة الحديثة. وهي قوى نمت وتطورت بصفة أساسية من خلال توسع النظام التعليمي ونمو جهاز الدولة الحديث والتوسع في عمليات التصنيع وقطاع الخدمات الحديثة.

وقد كان تركيب أول جمعية وطنية تأسيسية في الجزائر عام ١٩٦٢ غداة الاستقلال، انعكاساً واضحاً لصعود ما يسمّى بالقوى والفئات الاجتماعية الجديدة في بنيان الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر، فقد جاء التوزيع النسبي لمقاعد الجمعية الوطنية التأسيسية على النحو التالي[٤٦]:

---

(٤٥) تضم المنشآت الخدمية الصغيرة في معظم البلدان العربية، المنشآت التالية: المقاهي والكازينوهات، المطاعم، البارات، صالونات الحلاقة، محلات كي الملابس، محلات تصليح الأحذية، محطات غسيل وتشحيم السيارات، استوديوهات التصوير الفوتوغرافي، دلالي العقارات والأراضي... الخ.

(٤٦) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**، ص ٩١.

الفئة	النسبة المئوية	
عسكريون	١٨	٥٨
أرباب مهن حرة	١٨	
معلمون	١٢	
كوادر وموظفون مدنيون	١٠	
طلاب	١٠	١٧
عمال	٧	
مزارعون	١٢	٢٦
تجار	١٤	

وفي الجانب المقابل، جاء في ميثاق الجزائر، الصادر عن مؤتمر حزب جبهة التحرير الجزائري المنعقد عام ١٩٦٤، أن حجم البرجوازية في المجتمع الجزائري يقدر بـ ٥٠ ألف شخص، أي ما يعادل ١/٤٠ من جملة سكان المجتمع الجزائري[٤٧]. كذلك جاء في الميثاق الجزائري الجديد المسمى «الميثاق الوطني»، الذي تم اقراره في صيف عام ١٩٧٦، أن القوى الأساسية للثورة هي: «العمال الذهنيون واليدويون، الفلاحون، الجيش، الشباب، والوطنيون الثوريون»[٤٨]. أي تلك الفئات والقوى التي يمكن اعتبارها في عداد القوى الاجتماعية الجديدة والحديثة، باستثناء فئة «الفلاحين».

وفي نفس الاتجاه، يشير د. فؤاد الخوري في مؤلفه عن القبيلة والدولة في البحرين عن بدايات التمايز بين القوى الحديثة والقوى التقليدية في المجتمع البحراني في ساحة المعارضة السياسية:

«من الممكن دمج التيارات المتعارضة والمتنوعة في خانتين عامتين، خانة التحديث والعصرنة والتقدم وخانة التمسك بالأعراف والتقليد، وتمثلت الأولى بالأندية الرياضية والثقافية وبالجمعيات الخيرية والأحزاب العقائدية، وتمثلت الثانية بالمآتم وممارسة الأعراف القبلية والحلقات الدينية. وانتظم في صفوف الخانة الأولى، بشكل عام، الحركات الطلابية والعمالية والموظفون والفنيون من أصحاب المعاشات في القطاع العام والخاص، كما انتظم في صفوف الخانة الثانية أرباب العمل والحرفيون والتجار وغيرهم ممن يعمل في مجالات الانتاج التقليدية. وضمن التيار التقدمي، يميل السُنّة منهم لتأييد الحركات القومية العربية بينما يميل الشيعة لدعم الحركات اليسارية»[٤٩].

---

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) فؤاد اسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٣٦٨.

وقد جاءت الأحداث الأخيرة في السودان (أحداث آذار / مارس ١٩٨٥) التي أطاحت بنظام النميري، لتسلط الضوء على الدور النشط الذي تلعبه القوى الحديثة في الحياة السياسية والاجتماعية السودانية. فقد تجمعت القوى الاجتماعية الحديثة ممثلة ومجتمعة في النقابات المهنية والعمالية، واتحادات المزارعين والاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية والشبابية، لكي تشكل «التجمع النقابي» الذي قاد عملية الاضراب العام الذي أطاح بنظام النميري.

ولقد استقطب التجمع النقابي القوى الحديثة على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والسياسية حول هدف محدد هو بناء نظام ديمقراطي في السودان على أسس راسخة ومتينة. ويرى بعض المحللين، مثل الأستاذ لطفي الخولي، أن تجربة التجمع النقابي في السودان تمثل التحالف الطبقي «القادر على أن يفرز «قوة اجتماعية حاضنة» لنظام ديمقراطي، يملك امكانيات الاستمرار ويقاوم عوامل التخلف ويحشد ويطور حركة الجماهير»[٥٠].

وينعكس هذا الدور المتميز للقوى والفئات الاجتماعية «المسماة بالحديثة» في وجود اتحاد قوى يطالب بضرورة ضمان. «التمثيل الكيفي للقوى الحديثة في المجتمع السوداني في البرلمان من خلال دوائر انتخابية خاصة تدفع إلى البرلمان ما بين ثلاثين إلى أربعين نائباً. بما يحقق قدراً من الموازنة مع «التمثيل الكمي» للقوى التقليدية السائدة ذات الكثافة العددية مثل الأنصار والختمية والتي تأخذ طابع التكوينات القبلية والعشائرية، وتتخفّى في زي الأحزاب السياسية الحديثة»[٥١].

ولكن هذا التقسيم الثنائي للقوى الاجتماعية إلى قوى تقليدية وقوى جديدة أو حديثة.. له فائدة محدودة لتحليل ظواهر سياسية واجتماعية معينة، دون أن يشكل أساساً صالحاً لبناء تحليلات طبقية نافذة للواقع الاجتماعي العربي الراهن بتعقيداته وتضاريسه الوعرة وتداخلاته. فهذا النوع من التقسيم الثنائي يكتسب بعض الأهمية في مجال التحليلات السياسية الآنية... ولكنه لا يصلح أساساً للتحليلات الطبقية المعمقة «ذات البعد الزمني». لأن القوى الاجتماعية المسماة «بالحديثة» أو «التحديثية»، الحاضنة لعمليات الاصلاح الديمقراطي والتحديث الاداري والعدل الاجتماعي، لها جذور ومسارات طبقية محددة وإنْ لم تكن بالضرورة حتمية.

كذلك، فإن الفئات والقوى «الحديثة» ـ التي يفرزها النظام التعليمي وعمليات النمو الصناعي والزراعي والإداري الحديث ـ كالعمال الصناعيين والفنيين والمهنيين والمثقفين وأرباب المهن الحرة والطلاب، هي في معظمها فئات متعددة المستويات والمراتب، وخاضعة لعملية فرز طبقي مستمر.

---

(٥٠) أنظر: لطفي الخولي، «القوة الحاضنة للديمقراطية في السودان،» الأهرام، ١٩٨٥/٧/٤.
(٥١) المصدر نفسه.

فهناك فئات من الطبقة العاملة تنتقل إلى مصاف «الأرستقراطية العمالية»، كما قد يتحول أقسام من المهنيين والمثقفين وأرباب المهن الحرة إلى مصاف «الفئات البرجوازية العليا» مع مرور الزمن. ثم انه نظراً للدور الحاسم والنشط الذي تلعبه المصاهرات وصلات القرابة في مجتمعاتنا العربية، في وصل وتوثيق العرى بين فئات وشرائح اجتماعية مختلفة، لا توجد تلك الأسوار العالية التي تفصل بين القوى الحديثة والقوى التقليدية[٥٢].

وهكذا نخلص من كل هذه التفصيلات والتحليلات، إلى إدراك طبيعة الصعوبات المنهجية والواقعية التي تعترض سبيل تطبيق نموذج «الاستقطاب الطبقي الثنائي» بين البرجوازية والبروليتاريا في الواقع العربي المعاصر. ذلك النموذج الذي حاول بعض الباحثين فرضه قسراً على الواقع العربي، خلال ردح طويل من الزمن. . . دون مراعاة المسار الانتقالي والمخاض التاريخي الطويل الذي تمر به التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية العربية.

(٥٢) مثال ذلك علاقة المصاهرة التي تربط بين حسن الترابي (الشاب المثقف الحديث وزعيم الأخوان المسلمين) وطائفة الأنصار في السودان، وكذلك علاقة المصاهرة التي ربطت بين سر الختم خليفة (رئيس الوزارة السودانية غداة ثورة تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٤ التي اطاحت بحكم عبود العسكري) وطائفة الأنصار.

الفصل الخامس

حول خصوصية عملية التطور الرأسمالي في المنطقة العربية وانعكاساته على الواقع الطبقي

أولاً: الولادة العسيرة والمشوهة للرأسمالية في المنطقة العربية: بعض الاعتبارات المنهجية

إن الخصائص التكوينية والسمات المميزة لنشوء ونمو الفئات الرأسمالية في المنطقة العربية (قبل الطفرة في عوائد النفط) إنما تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التطور الرأسمالي في العالم الثالث عموماً.

وقد اختلفت ظروف النشأة التاريخية (المنابع والجذور) للفئات البرجوازية والرأسمالية حسب ظروف كل بلد عربي على حدة. فبينما كانت نشأة الطبقة الرأسمالية المصرية ذات أصول زراعية واقطاعية واضحة، حيث نشطت فئات من كبار الملاك الزراعيين غداة الحرب العالمية الأولى في مجالات النشاط الصناعي والتجاري وأعمال المقاولات، نجد أنه في حالة سوريا كانت النشأة التاريخية للفئة الرأسمالية السورية مرتبطة أساساً بالتجارة والنشاط التجاري في المناطق الحضرية والمدن الكبرى (دمشق وحلب)، ثم انتقلت بعد ذلك للأنشطة الزراعية[1]. وفي حالة السودان تشير الكتابات، التي تناقش التطور التاريخي للمجتمع السوداني، إلى أن نشأة البرجوازية المحلية في السودان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو **التجارة القافلية** أو البعيدة المدى (Long - distance trade) مع بقية أجزاء القارة الافريقية[2].

---

(١) أنظر بهذا الخصوص:

Samir Amin, *Unequal Development* (Brighton: Harvester Press, 1977), p. 333.

(٢) أنظر: Fatima Babiker Mahmoud, *The Sudanese Bourgeoisie* (London: Zed Press, 1984), p. 3.

وفي حالة العراق، تمتعت الموصل ببرجوازية تجارية أكثر عراقة وارتباطاً ببلاد «الشام»، لا من حيث تسويق المنتجات فقط، بل من خلال تعلمها فنوناً انتاجية متقدمة. . واستطاعت تالياً الانتقال إلى مجالات صناعية مشابهة لما كان مزدهراً في سوريا وفلسطين (الزيوت، النسيج). . . وكانت برجوازيتها قد حققت تراكماً أمَّن لها هذا التحول[٣].

كذلك كان هناك تداخل واضح بين عناصر الرأسمالية التجارية واقطاع الأرض في العراق، إذ يشير حنا بطاطو إلى أنه من بين ٤٩ عائلة شكلت النواة الصلبة للاقطاع في العراق، كانت هناك ١١ عائلة من كبار التجار[٤]. مما يدل على درجة عالية من التداخل بين الملكية الكبيرة للأرض والنشاط التجاري الواسع.

وحول ظروف نشوء طبقة رأسمالية في المملكة اليمنية المتوكلية، يشير د. أبو بكر السقاف إلى أن «الانعزال شبه التام الذي فرضته الامامة على البلاد وطابع «الحكم الثيوقراطي» ساعدا على تجميد الأوضاع، مما جعل نشوء طبقة برجوازية قوية متطورة من داخل هذا المجتمع أمراً صعباً. وفي أحسن الظروف وجد الجبلي نفسه ـ وهو أكبر تاجر في المتوكلية اليمنية ـ شريكاً للامام، مما لا يدع للبرجوازية التجارية النامية غير مجال ضيق على هامش الحياة الاقتصادية[٥]. وهذه البرجوازية التجارية النامية لم تجد أمامها سبيلاً ـ في ظل النظام الامامي المغلق ـ سوى الهجرة للخارج مما أدى إلى تشكل جاليات تجارية يمنية مهمة في بلدان كثيرة مثل السودان وأندونيسيا[٦].

ويشير عزام محجوب وحمود بن رمضان في دراستهما عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع التونسي، إلى أن فئات الرأسمالية الجديدة قد أخذت تتكون في أحشاء المجتمع التونسي خلال الثلاثين عاماً الماضية، ولكن نموها أخذ دفعة كبرى خلال السبعينات. فلقد تمركزت هذه الفئات الرأسمالية في قطاعات التجارة، السياحة، البناء والتشييد، الصناعات الخفيفة. وقد تم تقدير أعداد هذه الفئات عند بداية الثمانينات بنحو عشرة آلاف رأسمالي من أصحاب المنشآت ذات الطبيعة الرأسمالية[٧].

---

(٣) أنظر: عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٧٢.

(٤) نقلاً عن: حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٥١.

(٥) أبو بكر السقاف، كتابات (١) (صنعاء، ١٩٨١)، ص ١٨٦.

(٦) محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن: ابعاد الثورة اليمنية (الجزائر: المطبوعات الوطنية الجزائرية، ١٩٦٥)، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢.

(٧) Azzam Mahjoub et Mahmoud Ben Ramdhane, *Transformations économiques et changements sociaux en Tunisie* (A.A.F. Project, 1984), p. 106.

ورغم البدايات المختلفة لظهور ونشأة الفئات الرأسمالية والبرجوازية في اطار التشكيلة الاجتماعية للبلدان العربية المختلفة، تظل هناك سمات وخصائص تكوينية عامة طبعت العملية التاريخية لولادة ونشأة تلك الفئات. ونظراً لأنه لا يوجد مسار تاريخي وحيد للتطور الرأسمالي.. بل هناك مسارات تاريخية متعددة لعملية التطور الرأسمالي[8]، يصبح من الطبيعي الحديث عن «فئات رأسمالية» ذات سمات خاصة ومتميزة لتناظر الخصائص التاريخية التي تميز كل حقبة تاريخية، وكل مسار متميز لعملية التطور الرأسمالي... حيث تختلف أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للعملية الاقتصادية (الانتاجية والتوزيعية)[9].

والجديد في الأمر بالنسبة لنشأة وتطور الرأسمالية العربية ليس في كونها نشأت «كرأسمالية تجارية» (Merchant Capitalism)، فقد كانت النشأة الأولى للرأسمالية في معظم البلدان الأوروبية هي نشأة تجارية. فلقد كان النشاط التجاري هو المصدر الرئيسي للتراكم الأوّلي عند بداية التطور الرأسمالي، حيث قامت البيوتات التجارية الكبيرة (Trading Houses) بتشجيع وتمويل الاختراعات الصناعية الحديثة، مثل الآلة البخارية وماكينات النسيج... وهي الاختراعات التي ساعدت على الانتقال من «المصنع اليدوي» إلى «الفابريقة».

كذلك ليس بالظاهرة الجديدة اعتماد «الرأسمالية الناشئة» في المنطقة على تشجيع وحماية الدولة، فوقائع التاريخ الأوروبي تشير بوضوح إلى أن الرأسمالية التجارية الأوروبية تمتعت بحماية ودعم الدولة في ظل الملكيات المطلقة. وذلك الدعم والمساندة من جانب الدولة يفسران ظهور الجمهوريات التجارية في ايطاليا مثل: البندقية وجنوه.

ولكن الجديد في الأمر حقاً ـ من وجهة نظر خصوصية التطور التاريخي ـ هو

---

(٨) يؤكد الاقتصادي البريطاني الماركسي الراحل موريس دوب على هذه الحقيقة التاريخية بقوله:
«In a certain sense one would be right in talking, not *of a single history of capitalism,* and of the general shape which this has, *but of a collection of history of capitalism*».
انظر: Maurice Dobb, *Studies in the Development of Capitalism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1963), p. 21.

(٩) يشير المؤرخ الهام Pirenne بهذا الصدد إلى الحقيقة التالية:
«For each period into which our economic history *(of capitalism)* may be divided there is a *distinct* and separate class of capitalists».
أنظر: Pirenne, «Stages in the Social History of Capitalism,» *American Historical Review* (1914), pp. 494 - 495.

استمرار «الرأسمالية العربية» في مجال النشاط التجاري، والأنشطة التجارية في مجال التداول والخدمات دون اقتحام عمليات التصنيع على نحو يذكَر بمقاييس التطور الرأسمالي الغربي. كذلك استمرار «الرأسمالية» أو «الرأسماليات» العربية في الاعتماد المفرط على الدولة لاعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية بشكلها المشوَّه والمبتور.

ولعل تركّز نشاط الفئات الرأسمالية في مجالات التجارة والوساطة والخدمات، يعود للظروف التاريخية لنشأة الرأسمالية في بلدان المحيط (أو التخوم)، حيث أدت ظروف الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية في المرحلة الكولونيالية إلى تفكيك أواصر عمليات التصنيع المحلي، واتجاه مسارات النشاط الرأسمالي إلى مجالات الاستيراد والتصدير والنقل والمواصلات، وغيرها من الخدمات المعاونة[١٠].

وهكذا لعب تزاوج «رأس المال الأجنبي» مع الدولة الكولونيالية، وكذلك مع دولة «ما بعد الاستقلال»، أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو البرجوازيّات المحلية في معظم البلدان العربية. إذ تشير معظم التحليلات المتخصصة في هذا المجال إلى أهمية الدور الذي لعبه «رأس المال الأجنبي»، تاريخياً، و«رأس المال الدولي»، حديثاً، في مجال التأثير على نمط تطور ومدى استقلالية نشاط «البرجوازيات المحلية» في البلدان العربية المختلفة.

وهكذا تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة جناح مهم من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بجناح «البرجوازية الكمبرادورية»[١١] في العديد من البلدان العربية مع بروز

---

(١٠) يشير بول باران بهذا الصدد إلى أن:

«The principal impact of foreign enterprise on the development of the underdeveloped countries lies in hardening and strengthening the sway of *merchant capitalism,* in slowing down and pre - venting its transformation into industrial capitalism».

أنظر: *The Political Economy of Growth* (New York: Monthly Review Press, 1957), p. 205.

«يكمن التأثير الأساسي لرأس المال الأجنبي على عملية التنمية في البلدان المتخلفة في مجال تقوية ساعد الرأسمالية التجارية، في مقابل تعطيل نموها وتحولها كرأسمالية صناعية».

(١١) يعود الأصل التاريخي لتعبير البرجوازية الكمبرادورية، الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني وانتشر بعد ذلك في بعض الأدبيات الماركسية، إلى كلمة Comprador «وكانت تعني في الأصل المواطن الذي يعمل في خدمة أوروبي يقيم في الشرق الأقصى. ثم أصبحت تطلق على المديرين المحليين للشركات الأوروبية في الصين. وهي أصلاً كلمة برتغالية. ولذلك فإن ماو وزملاءه حين استخدموها استمدوها من واقع المجتمع الصيني ولم يصكوا كلمة جديدة للتعبير عن مفهوم نظري مجرد». انظر: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/أغسطس ١٩٨٦)، ص ٥٦ ـ ٨٣. وعلى الصعيد العربي، نجد أن تقرير الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالمغرب، المقدم للمؤتمر الوطني =

عمليات التجارة مع الخارج، كقطاع رئيسي في البنية الاقتصادية منذ منتصف الثلاثينات، ومع تعاظم دور التجارة الخارجية مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وبعدها. ويتضح ذلك بشكل خاص في حالة لبنان، حيث ان الدور الفريد الذي احتلته التشكيلة الاجتماعية اللبنانية، كجسر اقتصادي بين السوق الرأسمالية العالمية والسوق العربية، قد حدد أهم خصائص البرجوازية اللبنانية: «تبعية وثيقة تجاه الشركات الرأسمالية الكبرى، سيطرة القطاع المالي ـ التجاري، استقطاب حاد نحو الغرب»[12].

وقد انعكس ذلك في تسارع عمليات تأسيس فروع الشركات الأجنبية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وعلى رأسها القطاع المصرفي، وذلك باعتبار القطاع المصرفي هو القنطرة (أو المعبر) التي يتمّ من خلالها السيطرة على بقية فروع النشاط الاقتصادي[13]. وتالياً السيطرة على توجهات عملية النمو الاقتصادي، ونمط النمو الرأسمالي في المجتمع اللبناني عموماً.

ويمكن لنا تصوير عملية الاختراق التي قام بها رأس المال المصرفي والمالي الدولي للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية، وغيرها من التشكيلات الاجتماعية العربية. «ذات التركيبة المماثلة» على النحو التالي:

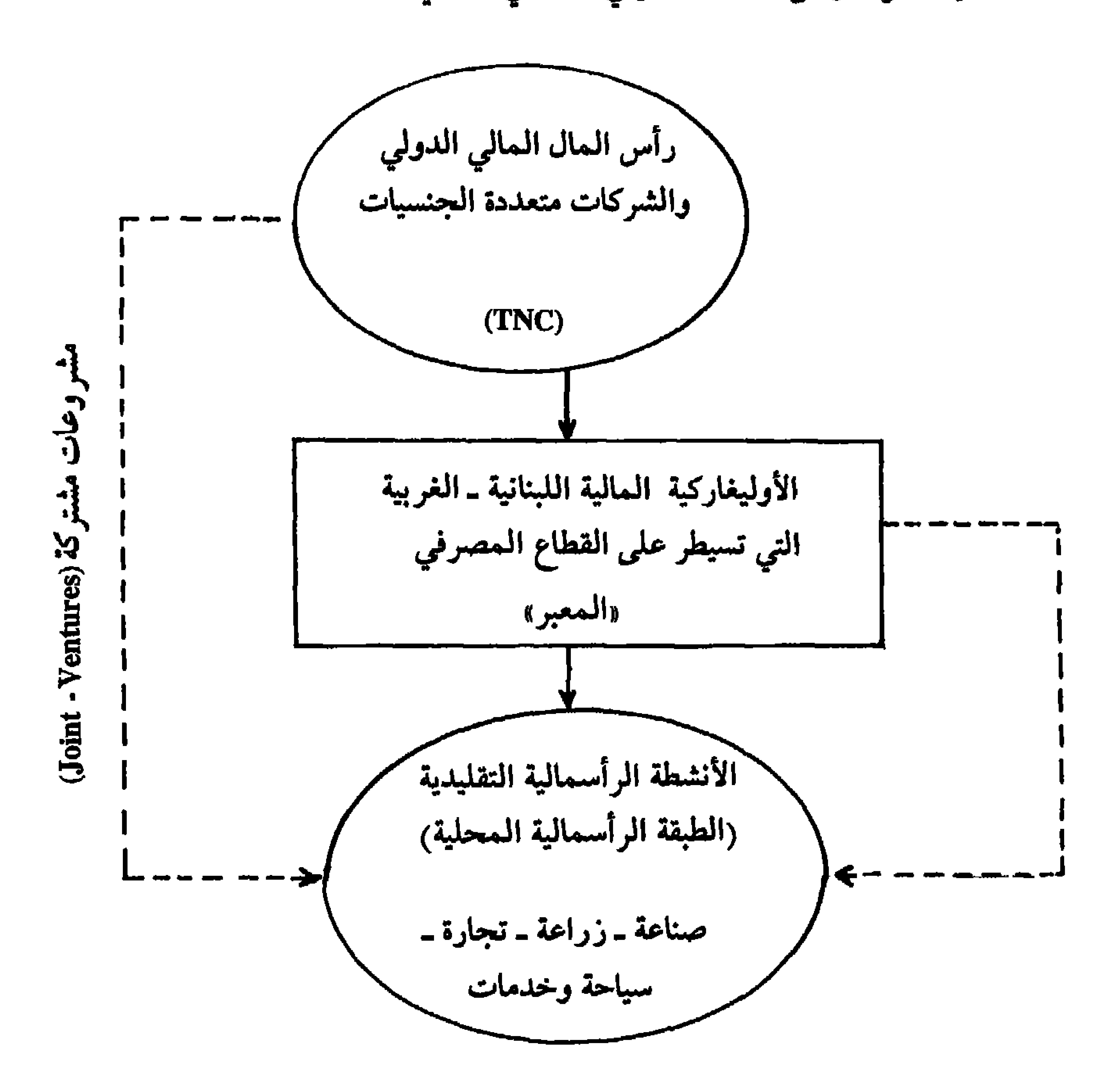
=الرابع، يتحدث عما أسماه «برجوازية خدمة» في المغرب والبلدان العربية الأخرى، تضطلع بعملية خدمة الاحتكارات العالمية العملاقة... وتكتفي «بأن تبقى وسيطاً وخادماً وممثلاً، داخل بلادها، لتلك الاحتكارات». أنظر: عبد الله ابراهيم، «التقرير المذهبي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الرابع، ست أطروحات عن المجتمع المغربي: تركيباته ومؤشراته، الدار البيضاء، ٢٢ ـ ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٣، ص ١٩ ـ ٢٠.

(١٢) انظر: كلود دوبار وسليم نصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٠٣.

(١٣) المصدر نفسه.

شكل ايضاحي رقم (٥ - ١)

عملية اختزان رأس المال المصرفي والمالي الدولي للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية



المصدر: كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢).

وتكتسب عملية الاختراق هذه أهمية خاصة مع ارتفاع وتأثر نمو المبادلات الخارجية، وبصفة خاصة عمليات الاستيراد من الخارج، وتعاظم دور الشركات دولية النشاط في معظم البلدان العربية (لاسيما بلدان الخليج) خلال حقبة السبعينات. إذ لم تعد «الفئة الكمبرادورية» التي ترتبط بأنشطة الاستيراد وأعمال الوكالة والتخليص للشركات الأجنبية، فئة ذات أهمية اقتصادية فحسب، بل تحولت إلى قوة سياسية

واجتماعية مهمة تؤثّر على السلطة التشريعية، وتتحكّم في توجيه دفة الأمور الاقتصادية(١٤).

بل اننا نجد بعض التحليلات الصادرة عن بعض المنظمات اليسارية العربية، تذهب إلى حد القول بظهور ما يسمى «بالدولة الكمبرادورية»، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة وبين «الفئة البرجوازية الكمبرادورية»(١٥).

ومع انتشار حدة المضاربات العقارية واتساع دائرة «اقتصاد العمولات» في معظم البلدان العربية خلال حقبة السبعينات، حاول بعض الدارسين للأوضاع والعلاقات الطبقية في الوطن العربي، صياغة مفاهيم جديدة تعبّر عن بروز شرائح جديدة للبرجوازية... تلك التي ارتبط نموها وصعودها المالي والاجتماعي بانتشار موجة المضاربات والعمولات والسمسرة. فإضافة إلى الشرائح التقليدية للبرجوازية، نجد أن الكتّاب اليساريين المصريين والسوريين يميلون إلى استخدام تعبير «البرجوازية الطفيلية»، لتوصيف الخصائص التكوينية لتلك الشرائح الجديدة الصاعدة من البرجوازية(١٦).

ومن ناحية أخرى، يستخدم د. حبيب المالكي (المغرب) تعبير «برجوازية الصفقات»، للتعبير عن الفئة نفسها في إطار تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب(١٧). وبالنسبة لبلدان الخليج العربي، نجد د. محمد الرميحي (الكويت) يتحدث عن ما يسميه «البرجوازية السمسارية» لتوصيف السمة الغالبة للبرجوازية الخليجية التي تعيش على أعمال الوكالة والسمسرة والعمولات بالدرجة الأولى(١٨).

وتخلص جُلُّ هذه التحليلات إلى أن المضاربات المالية والعقارية الواسعة خلال

---

(١٤) أنظر: هاني حوراني، التركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي لشرق الأردن: مقدمات التطور المشوه، ١٩٢١ ـ ١٩٥٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٨)، ص ١٩٦.

(١٥) أنظر: منظمة ٢٣ مارس، مناقشات حول تطور المجتمع المغربي (بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.])، ص ٩٢ - ٩٣.

(١٦) يشير التقرير الصادر عن المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري إلى أن «الظاهرة الجديدة الخطرة منذ المؤتمر الرابع هي نمو وترعرع البرجوازية الطفيلية عموماً وعمقاً بشكل رهيب». انظر: تقرير المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري، ص ٤١.

(١٧) أنظر بهذا الخصوص: حبيب المالكي، «رأسمالية الدولة والبرجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب،» المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، العدد ٨ (النصف الثاني من ١٩٨٠)، ص ١٠٣. (عدد خاص).

(١٨) انظر: محمد الرميحي، «الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت، ٢٩ نيسان/ ابريل - ٢ ايار/ مايو ١٩٧٨.

الحقبة النفطية الجديدة، قد لعبت دوراً مهماً في دعم مواقع وتوسيع نفوذ الشرائح الطفيلية والسمسارية من الرأسمالية العربية، وتالياً أدت إلى تغيير بعض الملامح التكوينية للفئات الرأسمالية الجديدة على الصعيد العربي، مقارنة بالشرائح التقليدية.

وأخيراً نصل إلى التساؤل المنهجي - بل الأوَّلي - عما إذا كان الحديث عن بروز «فئات رأسمالية» في قلب التشكيلة الاجتماعية العربية يبرر توصيف تلك الفئات على أنها فئات «برجوازية» بالمعنى الاصطلاحي الغربي(١٩).

وقد أشار بعض الباحثين العرب، مثل مغنية الأزرق (الجزائر)، إلى الصعاب المنهجية التي تكتنف استخدام مصطلح البرجوازية عموماً في السياق العربي، إذ تقول مغنية الأزرق في دراستها عن ظهور الطبقات الاجتماعية في الجزائر:

«إن المصطلحات المستعارة من مصادر غربية والمستخدمة في مثل هذه الدراسات ليست مطابقة تماماً للواقع العربي. فعلى سبيل المثال: إن مفهوم «البرجوازية» أو «البرجوازي» لا ينطوي في حالة الجزائر على ذات المعنى الذي ينطوي عليه ضمن سياق أوروبي، إذ يستخدم هذا المصطلح في سياق الكتابات العربية حول الأوضاع والعلاقات الطبقية، ليعني طبقة تتطلع إلى القيام بالدور نفسه الذي قامت به نظيرتها الأوروبية، ولكن دون أن يكون لديها نفس القدر من السلطات الاقتصادية والنظرة الاجتماعية»(٢٠).

وهنا لا بد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم - الذي ساد طويلاً في الكتابات العربية - بين تعبيري «البرجوازية» و «الرأسمالية»، فهما تعبيران غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي. فمصطلح «برجوازية» هو مصطلح له دلالة اجتماعية - سياسية - ثقافية، إذ ان كلمة «برجوازية» تفيد معنى «التمدُّن» في نمط وأسلوب الحياة والأفكار والنظرة.

---

(١٩) أنظر التعريف التالي للطبقة البرجوازية بالمعنى الاصطلاحي العربي:

«Originally a French term, it referred to the handicratismen on medieval bourgs walled towns. With the introduction of *mechanical power* and the *factory system,* bourgoisie came to mean employers as differentiated from employees», in: *Encyclopedia Britannica*.

«هذا المصطلح هو تعبير فرنسي يشير إلى أرباب الحرف في العصور الوسطى الذين كانوا يسكنون داخل مدن مسوَّرة تسمى «بورج». ومع إدخال الطاقة الميكانيكية ونظام المصنع الحديث، أصبح تعبير البرجوازية يطلق على أرباب العمل لتمييزهم عن الموظفين والعاملين بأجر».

(٢٠) أنظر: Marina Lazreq, *The Emergence of Classes in Algeria: A Study of Colonialism and Socio - Political Change* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1976), p. 194.

بينما تعبير «رأسمالية» هو تعبير مشتق من نمط الانتاج الرأسمالي، وتالياً فهو مرتبط بملكية علاقات الانتاج والاستغلال الرأسمالية.

وتأسيساً على ذلك، ليس من المستغرب إذاً أن يكون الشخص «برجوازياً» في نمط الحياة والنظرة الاجتماعية، دون أن يكون بالضرورة «رأسمالياً»، مثل «المثقف البرجوازي». وبالمثل يمكن الحديث عن «رأسمالية زراعية»، دون أن يعني ذلك بالضرورة الحديث عن «برجوازية ريفية» بالمعنى الاصطلاحي للكلمة.

وإذا كانت الصفة المميزة للشرائح المسماة «بالرأسمالية الطفيلية» و«برجوازية الصفقات»، «البرجوازية السمسارية»، «البرجوازية الكمبرادورية» هي عدم اشتغالها بالانتاج المادي بصفة مباشرة، وإنما ارتباط نشاطها ودورة أموالها بمجال التداول، يكون من الأدق والأوفق الحديث عن شرائح «للرأسمالية» وليست «للبرجوازية».

ثانياً: حول صعود «رأسمالية المقاولات»

أكد د. عصام الخفاجي، في دراسته عن **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق**، على أهمية الدور القيادي الذي تلعبه شريحة «رأسمالية المقاولات» في أوساط الرأسمالية العراقية، حتى لقد أصبحت الجناح المهيمن في أوساط الرأسمالية العراقية خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٨[٢١].

وفي ضوء محاولة احصائية تخمينية قام بها الباحث، اتضح له أنه من بين خمسة وسبعين رأسمالياً، يمثلون الفئات الأكثر حظاً في الثراء في المجتمع العراقي عند نهاية السبعينات، كان هناك ٣١ شخصاً أو عائلة مجال نشاطهم الرئيسي هو المقاولات[٢٢]. وهذا الوضع - حسب تعبير الباحث - «يمثل قفزة كبيرة بالقياس إلى توزيع الثروات في صفوف البرجوازية العراقية قبل ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، إذ مثّلت نسبة المقاولين نحو ٤١,٣ بالمائة من مجموع العوائل الأكثر ثراء في العراق بالمقارنة مع ١٣ بالمائة في الفترة السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأخيرة تمثل النسبة إلى العوائل البرجوازية لا إلى مجموع العوائل الثرية»[٢٣].

ويتركز نشاط هذه الفئة الرأسمالية الصاعدة في مجالات المقاولات وأعمال الهندسة المدنية والإنشاءات، اضافة إلى مقاولي الشحن والنقليات. واضافة لذلك، فقد مدت بعض شركات المقاولات نشاطها إلى أسواق الخليج، وتحوّلت إلى وكيلة أو شبه

---

(٢١) الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨**، الفصل الثالث.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٢٣) المصدر نفسه.

فرع لشركات مقاولات وشركات استثمارية أجنبية(٢٤). كذلك تستفيد هذه الفئة من «وجود سوق سوداء للمضاربة بالمعدات والمكائن الثقيلة المستخدمة في مجالها، عبر التأجير أو البيع إلى مقاولي الدرجات الأدنى»(٢٥). ومن ناحية أخرى، أدى التوسع السريع في نشاط المقاولات إلى نشوء سوق نشطة للاتجار بالمقاولات نفسها وبإجازاتها من خلال نظام المقاولات من الباطن، كما ولّد سوقاً أخرى «للمقرضين ـ المرابين»، تقوم بتمويل المقاولين المتوسطي الحجم أو أولئك الطامحين منهم إلى التعهد بمشاريع تتجاوز حدود قدراتهم المالية. ولقد تشكّل معظم أفراد هذه الفئة الجديدة من «المقرضين ـ المرابين»، الذين يقومون بعمليات تمويل المقاولات، من بين صفوف كبار التجار السابقين الذين ضاقت بهم سبل النشاط التجاري الواسع منذ عام ١٩٦٤(٢٦).

ومن حيث الانحدار الطبقي للشريحة العليا لكبار المقاولين، يشير الباحث ـ في ضوء المعلومات المتوافرة لديه ـ إلى أن الانحدارات الطبقية لأفراد العينة من كبار المقاولين موضع المسح، تتحدَّد على النحو التالي: اثنا عشر مقاولاً كبيراً (٣٩ بالمائة)، وتسعة مقاولين متوسطين (٢٩ بالمائة)، كانوا يعملون كمقاولين ثانويين أي يعملون من الباطن لحساب كبار المقاولين قبل عام ١٩٦٨، والبعض كان يمتلك مصانع صغيرة يقل عدد عمالها عن عشرة عمال، والبعض الآخر كان ضابطاً في المستويات الوسطى ـ الدنيا، فضلاً عن أن ١٠ بالمائة من أفراد العينة كانوا من البرجوازيين الصغار ذوي الوضع المستقر نسبياً (كموظفين صغار تجار تجزئة، ووكلاء توزيع لشركات الدولة). وكان هناك نحو ١٦ بالمائة من أفراد العينة ينحدرون من الفئات البرجوازية الصغيرة المسحوقة والرثة (من مالكي دكاكين في مدن صغيرة، إلى ممارسي أعمال متنقلة... إلخ)(٢٧).

وهكذا يتحدد مساران للصعود إلى مصاف «كبار المقاولين»: أحدهما يعتمد التدرج من صفوف المقاول الصغير، الذي يتعرّف على شخصيات نافذة في جهاز الدولة، فيتدرج صعوداً بشكل تدريجي عبر نسج علاقات متزايدة الشدة مع ابرز المتنفذين، فيما يعتمد المسار الثاني صعوداً مفاجئاً من أوساط برجوازية صغيرة رثة إلى مصاف كبار الأثرياء بحكم ارتباط عائلي أو شخصي، وهو ما يميّز الصاعدين الجدد بعد عام ١٩٦٨. لكنه ليس هناك ميزة خاصة بهؤلاء «إذ ان الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ شهدت صعود اثرياء جدد

---

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٨.

جدول رقم (٥ ـ ١)

مسار الصعود الطبقي لأبرز المقاولين حسب العلاقة بسلطة الدولة

نوع العلاقة(*)	أوضاع ما قبل ١٩٦٨						أوضاع ما قبل ١٩٥٨			
	العدد	فئات وسيطة رثة	برجوازية صغيرة مستقرة	برجوازية متوسطة	كبيرة	لا معلومات	فئات وسيطة رثة	برجوازية صغيرة مستقرة	برجوازية وسطى أو كبيرة	لا معلومات
قرابة عائلية مع قياديي الصف الأول	٨	٥	—	٢	١	—	٥	٢	١	—
شراكات عمل مع قياديين أوكوادر	٦	—	١	٢	٣	—	—	١	١	١
قادة سابقون في الحزب	٢	—	١	—	١	—	٢	—	—	—
عوائل متعاطفة مع الاتجاه الحاكم ولها أعضاء في الحزب	٤	—	—	٤	—	—	—	٣	—	١
لا معلومات عن علاقة مباشرة	١١	—	١	١	٧	٢	—	—	٣	٨

(*) نوع العلاقة لا يستبعد بالطبع التداخل في طبيعة العلاقات كأن يعقد أقرباء القياديين شراكات عمل مع قياديين آخرين . . . الخ .

المصدر: عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٨٢.

يرتبطون بعلاقات عائلية مع حكام تلك الفترة، وإن كان هؤلاء أقل استفادة بما لا يقبل الشك من أثرياء السبعينات»[٢٨].

إن صعود «رأسمالية المقاولات» كإحدى الفئات (أو الأجنحة) الرأسمالية المهيمنة في أوساط الرأسمالية في إطار التشكيلة الاجتماعية العراقية القائمة، له مقابله الواضح في الحالة المصرية خلال السبعينات، حيث شهدت فترة السبعينات توسعاً هائلاً في أنشطة وأعمال المقاولات ولاسيما في مجال البناء والتشييد، مما أدى إلى صعود فئة كبار المقاولين «كفئة قابضة» تسيطر على العديد من المسارات والفروع الأخرى للنشاط الاقتصادي.

وكما حدث في الحالة العراقية، نمت وتطورت عمليات الاتجار في المقاولات من خلال سلسلة متنامية من عقود المقاولات من الباطن. ويصف عادل غنيم في دراسته عن **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر** التي أعدها ضمن اطار مشروع المستقبلات العربية البديلة ـ هذه العملية على النحو التالي:

«تحول المقاولون الكبار وشركاتهم إلى مجرد «وسطاء ـ ممولين» في الأساس، يقوم خبراؤهم القليلو العدد بدراسة العملية المطروحة، وعندما ترسو عليهم إحدى العمليات يجري تجزئتها إلى مجموعات فرعية من العمليات ليعاد توزيعها على «مقاولي الباطن» من الصف الثاني الذين يقومون بدورهم بإعادة توزيعها مرة أخرى على مقاولي الصف الثاني، وهكذا..»[٢٩].

ووفقاً لإحصاءات التشييد والبناء الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بمصر، بلغت نسبة قيمة «المقاولات من الباطن» إلى اجمالي قيمة العمليات المسندة إلى شركات القطاع العام ٥٦,٢ بالمائة عام ١٩٧٩[٣٠]. كما بلغت هذه النسبة ٥٤ بالمائة بالنسبة لشركات القطاع الخاص عام ١٩٧٩، مما يدلّ على أهمية حلقات الوساطة وعمليات الاتجار من الباطن في المقاولات لدى شركات القطاع العام والقطاع الخاص على السواء[٣١].

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٩. ومن ناحية أخرى، نجد أن حنا بطاطو لا يعترض بل يؤكد على صحة الخط العام لتحليل عصام الخفاجي. انظر بهذا الخصوص:

Hanna Batatu, «State and Capitalism in Iraq: A Comment,» *Middle East Report,* no. 142 (September - October 1986), p. 10.

(٢٩) أنظر: عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).

(٣٠) المصدر نفسه، جدول رقم (٥٢).

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

ولقد جاء التراكم المالي الذي حققته فئة كبار المقاولين من خلال عملياتها، خلال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى في مصر، خلال النصف الأول من الستينات، إضافة إلى التراكمات الهائلة التي حققتها بعض عناصر هذه الفئة من خلال عملياتها وتعاقداتها في السعودية ودول الخليج ـ التي نقلت إليها نشاطها بعد التأميم ـ أكبر الأثر في صعود وبروز دور «رأسمالية المقاولات» في المجتمع المصري في السبعينات، كأحد الأجنحة القوية والقابضة على زمام النشاط الاقتصادي في البلاد(٣٢).

وعلى الرغم من أن نشاط «البناء والتشييد» هو في الأصل نشاط مادي انتاجي، إلا ان اتساع نطاق عمليات وأنشطة «المقاولات من الباطن» قد أضفى بعداً طفيلياً ومضاربياً جديداً على نشاط الفئات الرأسمالية العاملة في قطاع المقاولات المدنية.

ثالثاً: حول ماهية برجوازية الدولة أو «البرجوازية البيروقراطية»(*)

لا بد من الاشارة هنا إلى أهمية التفرقة المنهجية ـ التي وردت في العديد من الكتابات والتحليلات ـ بين ما يمكن تسميته «برجوازية الأعمال التقليدية» التي تستند مقومات نشأتها ونموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة التجارية العقارية، المالية، الصناعية، وبين ما يمكن تسميته «بالبرجوازية الجديدة»، ذات الطبيعة البيروقراطية ـ التكنوقراطية (عسكرية/ أو مدنية)، التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها «دولة الاستقلال». وكذلك إلى الديناميكية الخاصة بتطور هياكل الدولة الجديدة (تضخّم حجم ومستويات الجيوش والأجهزة الدعائية والأمنية والإشرافية)، على النحو الذي شهدته معظم البلدان العربية في الخمسينات والستينات.

ويرتبط بذلك تحليل دور «التأميمات» ونشأة القطاع العام، وتحديث وتعاظم دور جهاز الدولة، بمرافقه المتعددة، وأثر ذلك على نمو وصعود شرائح جديدة من البرجوازية المحلية (المتوسطة)، وانعكاسات هذه التطورات على المسارات المستقبلية في الوطن العربي. ولهذا تؤكد بعض الكتابات على ضرورة التفرقة بين «البرجوازية البيروقراطية» من ناحية، و«برجوازية الأعمال» من ناحية أخرى، وفقاً لعملية التكوُّن التاريخي المتميز لكل بلد على حدة. وتالياً إمكانية نشوء تناقضات جديدة (أساسية/ أو ثانوية) بين جناحي البرجوازية، وفقاً لتطور الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في كل قطر عربي على حدة.

---

(٣٢) المصدر نفسه.

(*) يجري الحديث عن «برجوازية» الدولة كطبقة، بينما رأسمالية الدولة هي نظام اقتصادي ـ سياسي.

ومن ناحية أخرى، تكاد تتفق معظم التحليلات على أن البرجوازية البيروقراطية المدنية والعسكرية في البلدان العربية، لم تنشأ مع نشوء الدولة والجيش، بل تشكلت في مرحلة متأخرة من نشوئهما: منذ أواخر الثلاثينات في حالة العراق، وخلال الخمسينات والستينات في حالة معظم البلدان العربية الأخرى(٣٣).

وقد ساعد نمو وتعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية في بعض البلدان العربية (مصر، سوريا، العراق، الجزائر) في الخمسينات والستينات، في ظل أزمة التطور الرأسمالي التقليدي، إلى نمو عناصر «برجوازية الدولة» نتيجة سياسات التصنيع السريع وعسكرة الاقتصاد، والسيطرة التدريجية للدولة على «القمم المسيطرة» في الحياة الاقتصادية: التجارة الخارجية، النظام المصرفي، التجارة الداخلية، قطاع البناء والتشييد.

وهكذا أخذت أجنحة «برجوازية الدولة» تعزز مواقعها الاقتصادية والسياسية داخل الطبقة الحاكمة، وأخذ ميزان القوى يتغير لصالح برجوازية الدولة وعلى حساب برجوازية الأعمال التقليدية التي أخذ وزنها السياسي في التناقص، وفقدت الكثير من نفوذها في الحياة الاقتصادية في تلك المجموعة من البلدان العربية. وفي أحوال كثيرة، أصبحت «برجوازية الأعمال» التقليدية مضطرة للتعامل مع الدولة من خلال عناصر هذه البرجوازية الجديدة.

ويعرّف موريس دوب (M. Dobb) رأسمالية الدولة كنظام بأنها:

«مجموعة العلاقات القائمة بين الدولة، ورأس المال التي تسمح للدولة بتوجيه العمليات الاقتصادية، وتنسيقها، وتخطيطها. ويختلف المضمون الاجتماعي لرأسمالية الدولة ودورها باختلاف طبيعة الدولة والعلاقات الطبقية السائدة، والمصالح الطبقية التي تعبّر عنها وتخدمها سياسات الدولة»(٣٤).

ولذا، فإن نمو رأسمالية الدولة يتحدّد بمجريات التطور السياسي الاجتماعي في البلد المعني. ومن ناحية أخرى، فإن التطور السياسي الاجتماعي الداخلي، وطبيعة العلاقات الطبقية ذاتها، تتوقفان على طبيعة نشاط «رأسمالية الدولة» ومحتواه ومدى شموله لأنشطة اقتصادية دون غيرها. «فرأسمالية الدولة ليست إذن مجرد أداة لدعم النظام الاجتماعي القائم والمحافظة عليه، بل هي تشكل أيضاً أحد المحددات الأساسية للنظام الاجتماعي القادم»(٣٥).

---

(٣٣) حوراني، التركيب الاقتصادي - الاجتماعي لشرق الأردن: مقدمات التطور المشوه، ١٩٢١ - ١٩٥٠، ص ١٧٠.

(٣٤) Dobb, *Studies in the Development of Capitalism*, p. 384.

(٣٥) غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة.

ويشير عبد اللطيف بن أشنهو في دراسته عن الجزائر إلى أن «برجوازية الدولة الجديدة تتشكل من الكوادر الإدارية العليا لمشروعات القطاع العام، وأصحاب المناصب العليا في الهيئات الاشرافية والرقابة المركزية المحلية (بما في ذلك تلك التي تقوم بعمليات الاشراف على الأنشطة الزراعية)، وأن شروط تكوين وتبلور تلك الطبقة يتحدّد بمدى سيطرتها وهيمنتها على جهاز الدولة ودفة الحكم، بما يسمح بتدعيم وتعزيز قاعدتها الاقتصادية من ناحية، وتأمين شروط اعادة الانتاج الموسع لسيطرتها على مدار الزمن، من ناحية أخرى»(٣٦).

ولكن هذه «البرجوازية الجديدة» لا تنشط في فراغ. . . بل هي تدخل في معاملات دائمة ومتصلة مع عناصر الرأسمالية المحلية التقليدية (برجوازية الأعمال)، ومع الرأسمالية العالمية من خلال التعاقدات على توريد المعدات والقيام بأعمال البناء والتشييد وغير ذلك من المعاملات.

وهذا يشير بدوره إلى محدودية الدور التاريخي الذي يمكن أن تلعبه «برجوازية الدولة» ـ كطبقة متميزة وتتمتع بهامش من الاستقلال الذاتي والنسبي ـ في المجتمعات التي أخذت بنظام رأسمالية الدولة. إذ ان استمرار القطاع الخاص على نطاق واسع، وغلبة آليات السوق في مجالات عديدة، مثل التجارة والخدمات والزراعة والبناء والتشييد، يؤديان إلى إعادة انتاج العلاقات الرأسمالية على نطاق موسَّع في هذه المجالات. كذلك يتمّ، مع مرور الزمن، نسج علاقات وثيقة بين عناصر الطبقة الجديدة (برجوازية الدولة) وعناصر برجوازية الأعمال التقليدية من خلال ثلاث قنوات رئيسية:

ـ عمليات استثمار أو صفقات مشتركة خفية.

ـ من خلال الفساد والرشوة المنظمة للحصول على أذون الاستيراد وغيرها من الموافقات الادارية.

ـ من خلال عمليات التزاوج والمصاهرة بين أفراد الفئتين (زواج ضباط الجيش ببنات تجار ورجال أعمال تقليديين).

وهكذا يتمّ التحول التدريجي لعناصر «برجوازية الدولة» ليصبحوا رجال أعمال في اطار القطاع الخاص بالمعنى الكلاسيكي للكلمة(٣٧).

---

(٣٦) A. Benachenhou, *Evolution économique et changements sociaux en Algérie* (A.A.F. Project, 1984), p. 51.

(٣٧) شهدت بلدان كمصر والعراق وسوريا والجزائر ـ تلك البلدان التي قطعت أكبر شوط في ظل نظام رأسمالية الدولة ـ تحول بعض كبار ضباط الجيش («الثوريين سابقاً») وبعض القيادات والكوادر العليا للقطاع العام إلى رجال أعمال ومقاولين ومصدّرين ومستوردين ووكلاء تجاريين في قلب القطاع الخاص الانفتاحي الجديد. ولعل أبرز مثال لذلك في حالة مصر: وجيه اباظة (الوكيل الوحيد لشركة سيارات بيجو الفرنسية) وأمين شاكر (من كبار المصدرين والمستوردين)، وكلاهما من ضباط ثورة ٢٣ تموز/ يوليو البارزين.

وهكذا يشكل استمرار القطاع الخاص على نطاق واسع، وإعادة توليد العلاقات الرأسمالية في مجالات كثيرة، الأساس الموضوعي لتحول هذه الفئات التي يشملها مفهوم «برجوازية الدولة» و«البرجوازية البيروقراطية»، إلى طبقة برجوازية بالمعنى الكلاسيكي من حيث أساسها الاقتصادي (الملكية الخاصة لوسائل الانتاج) وأفقها السياسي المعادي للتوجيه والتخطيط الاقتصادي. وعندئذ يكون من الصعب التحدث عن «طبقة جديدة» بالمعنى الذي يقصده بعض الكتّاب والباحثين.

رابعاً: حول طبيعة «الجناح المهيمن» في صفوف الفئات والشرائح الرأسمالية

تختلف وتتضارب التحليلات الصادرة عن الحركات التقدمية واليسارية العربية حول طبيعة «الطبقة الحاكمة» أو «الطبقة السائدة» فى كل قطر عربي. فنجد فى حالة الأردن مثلاً، أن الطبقة الحاكمة ـ وفق تحليل هاني حوراني ـ «تتكون على أساس الاندماج التدريجي لفئات وكتل متعددة ومتضاربة في نشأتها وسبل تطورها ونمط استغلالها. فقد اندمجت القمم الاقطاعية والقبلية والكمبرادورية والعناصر البيروقراطية والمحترفون في الإدارة والجيش في «طبقة واحدة» على أساس سياسي من المصلحة المشتركة، وكانت الأسرة المالكة هي واسطة عقدها والطرف الذي له موقع الهيمنة والغلبة والترجيح في الصراعات والتنافسات داخلها»(٣٨).

وهكذا فإن إشكالية ماهية الطبقة السائدة أو المهيمنة في المجتمع أو في الحكم، تطرح نفسها نتيجة تعدّد الأجنحة والشرائح والفئات الرأسمالية، ووجود تناقضات أساسية بينها. **فلمن تكون الغلبة، وما هي معايير تعريف وتحديد الطبقة (أو الفئات) المهيمنة في مجتمع ما؟** وبهذا الصدد تقترح مغنية الأزرق في مؤلفها **نشوء الطبقات في الجزائر**، المؤشرات والمعايير التالية لتحديد مقومات ما يسمى «بالطبقة المهيمنة»(٣٩):

- السيطرة على ملكية وسائل الانتاج.
- دور مهيمن في التنظيم والتوزيع الاقتصاديين للفائض الاقتصادي.
- دور مهيمن في صنع القرار السياسي.
- دور مهيمن في السيطرة الفكرية والايديولوجية.

---

(٣٨) حوارني، **التركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي لشرق الأردن: مقدمات التطور المشوه، ١٩٢١ ـ ١٩٥٠**، ص ٣٨١.

(٣٩) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٨.

وهي كلها كما نرى معايير اقتصادية ـ سياسية، ويجب تطبيقها على واقع مجتمع معين بشكل متزامن ومتكامل، أي دون تجزئة . . . ودون إعمال معيار دون الآخر.

وهنا نجد أن سؤالاً آخر يطرح نفسه بالضرورة: **هل يمكن أن يوجد انقطاع بين الطبقة السائدة اقتصادياً في المجتمع . . . وبين الطبقة المهيمنة أو المتنفذة على الصعيد السياسي؟** أم أن هناك قدراً من التواصل بين الطبقتين؟ وتلك تساؤلات بلا شك مهمة في مجتمعات تعيش تناقضات وصراعات بين الأجنحة والفئات الرأسمالية المختلفة: صناعية/ تجارية/ مصرفية/ زراعية/ بيروقراطية. . الخ. إذ يصبح من الأهمية بمكان طرح قضية الجناح المهيمن في اطار تركيبة معينة لهيكل السلطة القائمة.

ويشير الحبيب المالكي في دراسته عن **الدولة، الطبقات الاجتماعية والخيارات الاقتصادية في المغرب**، التي أعدت خصيصاً في إطار مشروع المستقبلات العربية البديلة، إلى أن جناح «الرأسمالية الزراعية» كان بمثابة الجناح المهيمن على جهاز الدولة في المغرب حتى نهاية الستينات. ومع بدء حقبة السبعينات، شهد المغرب تحولاً واضحاً في اتجاه دعم مواقع «الفئات الرأسمالية الصناعية»[٤٠].

وضمن هذا السياق، يحذر الحبيب المالكي من منزلق الخلط بين **تجزئة رأس المال الخاص حسب فروع النشاط الاقتصادي المختلفة**: رأس مال زراعي، رأس مال صناعي، رأس مال تجاري، رأس مال مصرفي ومالي، وبين ايجاد مقابلة على صعيد **الأقسام المختلفة للبرجوازية**: برجوازية زراعية ـ برجوازية صناعية ـ برجوازية تجارية ـ برجوازية مصرفية ومالية، نظراً لأن أحد أقسام البرجوازية (ولتكن البرجوازية العقارية) قد يقوم باستثمار أمواله على نطاق واسع في قطاعات التجارة والمال والمقاولات، وتالياً، يصعب ايجاد مقابلة أو علاقة «تناظر فريد» (one to - one correspondance) بين نوعيات رأس المال المستثمر في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة، وبين الأجنحة المتعددة للبرجوازية[٤١].

وهكذا يمكن الحديث عن جناح مهيمن من أجنحة البرجوازية من خلال سيطرته على رأس المال المستثمر في العديد من فروع النشاط الاقتصادي، بغض النظر عن مجال النشاط الاقتصادي الأساسي الذي شهد بداية التراكم الأولي للثروات والأموال (ملكية الأرض، التجارة، الملكية العقارية، أعمال المقاولات، الخ).

---

(٤٠) أنظر: Habib Malki [et al.], *Etat, classes sociales et choix économiques au Maroc* (A.A.F. Project, 1983), p. 40.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٨.

وتذهب بعض التحليلات في حالة المغرب إلى القول بأن الجناح المهيمن في إطار الفئات الرأسمالية هو جناح «البرجوازية الكمبرادورية»، بينما تتكوّن الأجنحة الأخرى من الفئات التالية(٤٢):

- البرجوازية الزراعية و«بقايا الاقطاع».
- البرجوازية العليا التجارية والصناعية والعقارية.
- البرجوازية العليا الإدارية والعسكرية.

كذلك يشير تقرير صادر عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب عام ١٩٧٧، إلى أن الدولة في المغرب تضع الامتيازات والموارد تحت تصرف البرجوازية المغربية الناشئة للقيام بدور الوكيل على رأسمال الأجنبي. «إن الدولة إذ تفعل ذلك، تعتقد خطأ ووهماً أن هذه الطبقة تسير في طريق التحول إلى طبقة منتجة أو ذات مشاريع صناعية مهمة، وبالتالي، الطبقة التي تصبح مؤهلة للقيام بنفس الدور الذي قامت به البرجوازيات الغربية في تنمية الرأسمالية في بلدانها أنه «اعتقاد باطل ووهم ساذج»»(٤٣).

ولكن التقرير الايديولوجي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب ـ الذي سبقت الاشارة إليه ـ لا يستبعد بالكامل، إمكانية تحول بعض الفئات العليا من البرجوازية المغربية إلى «برجوازية وطنية». إذ يشير التقرير إلى أن أصحاب رؤوس الأموال من المغاربة «مطالبون بالمساهمة في المجهود الخاص بالتحرير والتنمية، ولا يجوز أبداً أن يتذرعوا بأنهم يشكلون أو يريدون أن يشكلوا برجوازية وطنية حقيقية، إلا إذا كفوا نهائياً عن المضاربات المالية والعقارية، وخدمة التجارة الاستعمارية، وانصرفوا إلى النشاطات المنتجة التي تنسجم مع ضرورات التنمية والتخطيط الاشتراكي الذي يجب ألا يخشوه قط، بل عليهم أن يساندوه»(٤٤).

ومن ناحية أخرى، كثر الحديث خلال السنوات الأخيرة عن فئة «الرأسمالية الطفيلية»، كفئة مهيمنة على مقدرات الأمور الاقتصادية في بلد كمصر أو كفئة رأسمالية قابضة متحالفة مع البرجوازية البيروقراطية، على النحو الذي يشيع في بعض تحليلات اليسار السوري(٤٥). فقد جاء في تقرير المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري:

---

(٤٢) منظمة ٢٣ مارس، مناقشات حول تطور المجتمع المغربي، ص ٩٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٤٥) جاء في تقرير المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوري أن القطاع الرأسمالي الطفيلي يقوم «بدور ضار جداً وتخريبي في مجال التجارة الخارجية وتجارة الجملة والتعهدات والوساطة والسمسرة. ففضلاً عن الأرباح الطائلة التي يؤمنها من التجارة الخارجية عن طريق استيراد الأصناف غير المحصورة بيد مؤسسات الدولة، يقوم باستغلال القطاع العام عن طريق تسويق قسم كبير من منتجاته ومن مستوردات القطاع العام ويحتكر كثيراً من المواد الاستهلاكية». «وتهرب البرجوازية الطفيلية أموالها وأرباحها وتنشط بأموال الدولة وتقوم بدور السمسار لمعظم مؤسسات القطاع العام»، أنظر: تقرير المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوري، ص ٣١ ـ ٣٢.

«إن الظاهرة الجديدة الخطرة هي نمو وترعرع البرجوازية الطفيلية عموماً وعمقاً بشكل رهيب. إنَّ البرجوازية الطفيلية نفسها ليست طبعاً ظاهرة جديدة، بل هي موجودة منذ عشرات السنين، غير أنها أصبحت خلال الفترة الماضية الأخيرة قوى كبرى رهيبة تتجرأ على التطاول والتمادي في كل ميدان، وتؤثر في سير شؤون الدولة واتجاهاتها تأثيراً مباشراً متعاظماً فيما يتصل بالشؤون الداخلية، وتسعى بالتواطؤ مع البرجوازية البيروقراطية، حتى إلى التأثير في السياسة العامة الخارجية للبلاد»(٤٦).

ويرى د. فؤاد مرسي أن الرأسمالة الجديدة التي برزت على السطح خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر يغلب عليها النشاط التجاري «ذي الطابع الطفيلي»، إذ ان رأس المال التجاري له صفة غالبة في تكوين رأس المال الجديد(٤٧). وفي تقديره أن «هذه الرأسمالية التجارية، وهي رأسمالية ذات طبيعة طفيلية، تسبغ طابعها الطفيلي على الرأسمالية المحلية كلها»، بل الأدهى من ذلك، أن «الرأسمالية الصناعية مهددة هي نفسها بأن يكون لها طابع طفيلي»(٤٨).

وحول السمات الطفيلية التي تميز الرأسمالية الانفتاحية الجديدة (ذات النشاط الملحوظ في مجال التجارة والمقاولات)، يرى د. فؤاد مرسي:

أن «الرأسمالية الانفتاحية الجديدة» بوصفها رأسمالية تجارية، فهي رأسمالية ربوية، بمعنى التعامل بالنقود والرغبة في أن تربو هذه النقود باطراد، أن تنمو سريعاً، أن تلد نقوداً باستمرار، وبالذات عن طريق التجارة والخدمات، بالاشتغال في الوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء... وهي لذلك تولد الطابع الربوي في الاقتصاد القومي، بالاستعداد للمضاربة والرغبة في الاحتكار»(٤٩).

وقد نشطت «فئات الرأسمالية الطفيلية» في مجالات معينة تقع على هامش العملية الانتاجية، مثل عمليات الوساطة والسمسرة والمقاولات والمضاربات العقارية، إضافة إلى الحصول على التوكيلات التجارية واحتكار منافذ توزيع السلع المستوردة. كذلك، فإن مناخ الانفتاح الاقتصادي في مصر، وما أتاحه من فرص الكسب السريع بلا ضوابط وبلا رادع، دفع بالكثيرين من رجال الأعمال والمستثمرين إلى العزوف عن الأنشطة الصناعية والانتاجية عموماً... والاندفاع بكل ما لديهم من مال وطاقة إلى عالم التجارة والمقاولات والمضاربات والاستيراد والتصدير، حيث الأرباح الخيالية وحيث دورة رأس

---

(٤٦) أنظر: تقرير المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري، ص ٤١ - ٤٢.
(٤٧) فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، ط ٢ (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ١٢١.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٢٢.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

المال الأسرع والأضمن(٥٠).

ومن ناحية أخرى، لعبت وحدات الجهاز المصرفي، التي تم تأسيسها في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي دوراً مهماً ومتميزاً في ضخ السيولة إلى مجالات النشاط الطفيلي (الاستيراد والتصدير للسلع الكمالية، المقاولات، المضاربات العقارية، تجارة العملة، الخ)، مما ساعد على اعادة الانتاج الموسع للأنشطة الطفيلية. ويشير الشكل الايضاحي رقم (٥ ـ ٢) إلى دورة إعادة الانتاج الموسع للأنشطة الطفيلية من خلال الجهاز المصرفي، حيث يتحول رأس المال النقدي (في صورة ودائع وشهادات ادّخار) إلى رأس مال مصرفي وائتماني (في صورة قروض وسلفيات)، يتحول بدوره إلى رأس مال طفيلي وتجاري. وهكذا تستمر عملية التكاثر المالي واعادة الانتاج الموسع لرأس المال الطفيلي، من خلال الدور المتميز الذي يلعبه القطاع المصرفي «الانفتاحي» في ضخ السيولة وفتح خطوط الائتمان، والتمويل المصرفي لتنمية هذه «الفئات الرأسمالية الطفيلية»(٥١).

خامساً: بعض الملاحظات الختامية

وفي ضوء ما سبق من وصف وتحليل لبعض الخصائص التكوينية للفئات الرأسمالية النشطة في اطار التشكيلة الاجتماعية العربية الراهنة، نود أن نطرح فيما يلي بعض الأطروحات المتعلقة بالخصائص التشريحية لفئات الرأسمالية العربية المعاصرة.

١ ـ أدى تغلغل علاقات الانتاج الرأسمالية في المجتمعات العربية ـ في ظل الفترة الكولونيالية ـ قبل استكمال عملية التراكم الأوّلي المحلي، إلى ضعف بالغ في عملية التراكم الأوليّ، نجم عنها طغيان دور الدولة (الكولونيالية «ما بعد الاستقلال») في العملية الاقتصادية وفي تشكيل العلاقات الطبقية.

وكما يشير د. اسماعيل صبري عبدالله ـ بحق ـ فإن الفرق الجوهري بين نشأة الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، ورأسمالية البلدان الغربية، يكمن فيما يلي:

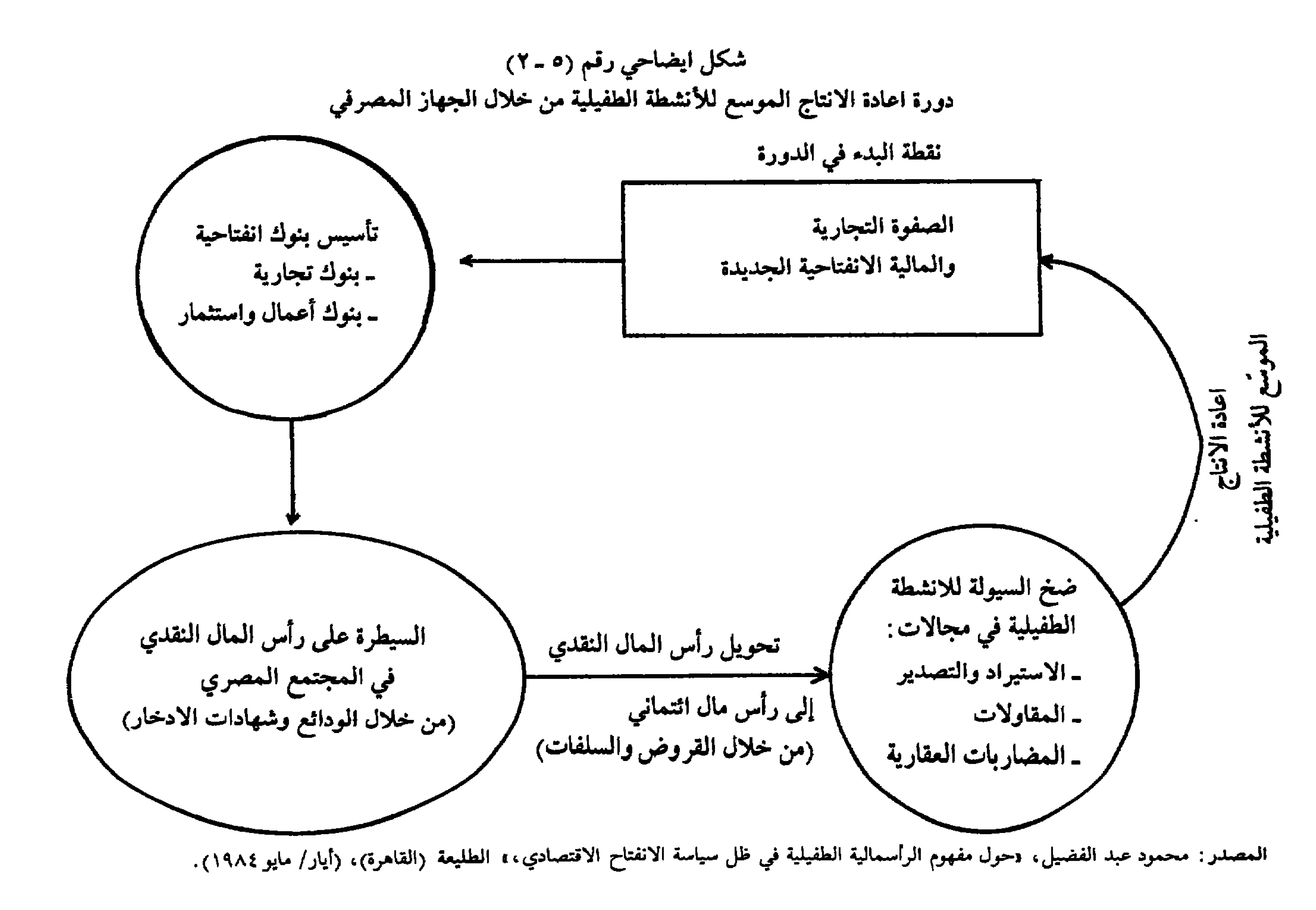
---

(٥٠) أنظر: «الرأسمالية الطفيلية والأموال السوداء،» في: محمود عبد الفضيل، **تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٥٩.

(٥١) أنظر هذه الفكرة أيضاً في: غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة**.

شكل ايضاحي رقم (٥ ـ ٢)

دورة اعادة الانتاج الموسع للأنشطة الطفيلية من خلال الجهاز المصرفي



المصدر: محمود عبد الفضيل، «حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي،» الطليعة (القاهرة)، (أيار/ مايو ١٩٨٤).

«بنت رأسمالية القلب (المركز) قوتها الاقتصادية، ثم اعتمدت عليها في الاستيلاء على سلطة الدولة، أما في التخوم فإن الرأسمالية تستولي على سلطة الدولة أولاً، ثم تستخدمها في بناء قوتها الاقتصادية»(٥٢).

٢ ـ انحدرت معظم الفئات الرأسمالية من أعطاف طبقة كبار الملاك الاقطاعيين، مما جعلها تميل لأشكال الاستثمار العقاري والمضاربة على الأصول العينية. كذلك أدت تلك النشأة (العراق ـ مصر ـ الأردن ـ السودان) إلى رغبة تلك الفئات في الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والقيم «ذات الصبغة الاقطاعية»، على عكس مثيلتها من الفئات الرأسمالية الأوروبية التي نشأت في صراع حاد مع النظام الاقطاعي. . وتالياً كان لها مصلحة أصيلة في محاربة وتصفية العلاقات والقيم والمؤسسات ذات الطبيعة الاقطاعية في الاقتصاد والمجتمع عموماً.

٣ ـ أدى تقلص رقعة السوق الداخلية والخارجية المتاحة أمام الفئات الرأسمالية الناشئة في عصر الامبريالية، إلى ميلها للمهادنة بل والشراكة مع رأس المال الأجنبي، والعمل تحت مظلته التكنولوجيا والمالية(٥٣). وقد انعكس ذلك بوضوح على الطبيعة السلوكية للفئات الرأسمالية الناشئة، من حيث كونها مقلدة ـ وغير مبدعة ـ بالأساس . . . وتالياً غير قادرة على حمل راية التجديد والابداع، وتالياً افتقاد توازنها وأصالتها واستقلاليتها إزاء رأسمالية بلدان «المركز». ومن ناحية أخرى، فقد عكست هذه الظاهرة نفسها في مجال سعي الفئات الرأسمالية الناشئة إلى تحكير السوق المحلية. . . حيث كانت النزعة مرتفعة نحو تكوين الاحتكارات على مستوى الصناعات وفروع النشاط المختلفة. وهذا الميل نحو الاحتكار لا يتنافى ـ بل يتوافق ـ مع عمليات الشراكة مع رأس المال الأجنبي الذي يسعى إلى اقتسام السوق المحلية المحتكرة والمحمية بالحواجز الجمركية.

٤ ـ إن فئة «رجال الأعمال» الذين تتكوَّن منهم عناصر «الرأسمالية المحلية» هي من الفئات التي تنشط في قطاعات التجارة والمال والمقاولات والخدمات بصفة أساسية. ويمكن لنا الاشارة هنا إلى أهم فئات هذه الرأسمالية المحلية حسب مجالات النشاط التي ترتادها:

---

(٥٢) أنظر: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ٥٦ ـ ٨٣.

(٥٣) فؤاد مرسي، «التطبيق العربي للاشتراكية في الواقع المصري،» الطليعة، السنة ١، العدد ٧ (تموز/ يوليو ١٩٦٥)، ص ٧٣.

- فئة المصدرين والمستوردين والوكلاء التجاريين.
- تجار الجملة.
- أصحاب التوكيلات الملاحية وأعمال التخليص والشحن والتفريغ.
- أصحاب أساطيل النقل (عربات نصف النقل والتريلات).
- السمسارة والدلالون العقاريون.
- أصحاب الفنادق والمشروعات والوكالات السياحية.
- أصحاب المصانع والورش الخاصة بأعمال الاصلاح والصيانة.
- أصحاب المفارخ والبساتين والمناحل ومزارع الألبان في الريف.
- المقاولون العموميون والمتخصصون والفرعيون.

ومن خلال هذا العرض الوجيز، يلاحظ غلبة الأنشطة التي يلعب فيها **«رأس المال الوسيط»** (التجاري - المالي - المقاولاتي) دوراً مهماً وقيادياً في السيطرة على العملية الاقتصادية في مجال التداول والخدمات.

٥ - هناك درجة عالية من التكامل الأفقي (Horizontal Integration) بين الأنشطة ذات الطابع الوسيط: التجارة - المقاولات - النقل - الفنادق - والوكالات السياحية - المفارخ ومزارع الألبان.

ولعل المثال الواضح والصارخ في هذا المجال **شركة المقاولين العرب** (عثمان أحمد عثمان وشركاه) في مصر، التي تلعب دور «المجموعة المالية القابضة»، وتسيطر على شركات في مجالات متعددة: شركة المقاولين العرب للاستثمار، شركة مصر للتعمير، شركة الاسماعيلية للسياحة، البنك الوطني للتنمية، المركز الطبي للمقاولين العرب، شركة المهندس للتأمين.

وهناك أمثلة أخرى عديدة تدلّل على انتشار ظاهرة «التكامل الأفقي» بين الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها «رأس المال الوسيط»[٥٤].

---

(٥٤) نورد هنا بعض الأمثلة النموذجية نختارها من بين فئة رجال الأعمال البارزين في «مصر الانفتاحية» للتدليل على ذلك:

- عائلة الرواس: وتسيطر على شركة بيتكو للمقاولات والديكور (عيد الرواس)، شركة ترست للسياحة (حسن الرواس)، كبير تجار السيارات (زينهم الرواس)، معرض سيارات الرواس (محمد الرواس).
- رجل الأعمال عبد المحسن شتا: رئيس مجلس ادارة الشركة الدولية للإستيراد والتصدير، رئيس مجلس =

٦ ـ هناك علاقة مثلثة وثيقة تربط بين الأطراف الثلاثة التالية:

ـ عناصر الرأسمالية المحلية.

ـ الدوائر الحاكمة وأفراد الأسرة المالكة (ولا نقول الدولة).

ـ الشركات الأجنبية والدولية الكبرى.

ويتضح ذلك بصفة خاصة في حالة السعودية(٥٥)، على النحو الذي سوف نوضحه في الفصل التالي (الفصل السادس)، الذي يعالج آثار وتداعيات الظاهرة النفطية على البنية والعلاقات الطبقية في تلك المجتمعات. وفي حالة المغرب، يؤكد د. الحبيب المالكي على ذات الخصائص البنيوية للبرجوازية المغربية وهي تتمثّل في: الارتباط بالدولة من جهة، وخضوعها للسيطرة المالية والتقنية للرأسمال الأجنبي والدولي من جهة أخرى. «وينتج عن ذلك هامش ضيق للاستقلال الذاتي يجعل هذه الطبقة الاجتماعية عاجزة عن تحمل نفس المسؤوليات التي تحملتها البرجوازية الأوروبية، كما تجعلها عاجزة عن الاضطلاع بنفس الدور»(٥٦).

وفي السياق نفسه، يرى حنا بطاطو في إطار توصيفه العام للخصائص التكوينية لفئة رجال الأعمال العرب، أن هذه الفئة لم يكن من الممكن لها أن تنشأ وتنمو بشكل مستقل ذاتي، وإنما كانت نشأتها ونموها رهناً بأن تكون فئة ملحقة برأس المال الأجنبي أو تعتمد على دعم وتشجيع الدولة(٥٧).

ونورد فيا يلي النص الأصلي، لأهميته، كما ورد بالانكليزية:

«Arab Private entrepreneurs cannot grow autonomously and can only exist as appendages of either the multinational corporate system or of their own governments».

= إدارة المجموعة الدولية للمبادلات التجارية التي تضم الشركة الدولية لصناعة وتجارة العطور ومستحضرات التجميل (بارفيكو)، شركة أنكوم، شركة كونترن، شركة دانكوم، رئيس شعبة المستوردين بالغرفة التجارية بالقاهرة.

ـ رجل الأعمال الراحل محمد مصطفى البليدي: رئيس مجلس ادارة الشركة المتحدة للتجارة والتوكيلات، رئيس مجلس ادارة غرفة القاهرة التجارية، والد السيد مصطفى البليدي، رئيس المصرية للتسويق والتجارة الدولية، وعضو مجلس ادارة بنك الدلتا، عضو مجلس ادارة بنك هونج كونج، وعضو مجلس الشورى.

(٥٥) أنظر بهذا الخصوص في حالة السعودية:

Michael Field, *The Merchants: The Big Business Families of Arabia* (London: John Murray, 1984), Appendix 1.

(٥٦) المالكي، «رأسمالية الدولة والبرجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب،» ص ١٠٦.

(٥٧) انظر: Hanna Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character Inawgural Lecture* (Washington,D.C.: Georgetown University, 1983), p. 14.

ونخلص من كل هذا التحليل، إلى أن عمليات النمو الرأسمالي في المنطقة العربية قد اتسمت بسيطرة وهيمنة ما يمكن تسميته «**رأس المال الوساطي**»، أي رأس المال التجاري والمالي والخدمي، وليس رأس المال الصناعي على النحو الذي شهدناه في تجربه النمو الرأسمالي في البلدان الغربية المتقدمة.

وفي ضوء هذه الملاحظة، يمكن لنا القول انه بينما يمكن الحديث عن «فئات رأسمالية» أو «**طبقة رجال الأعمال**» أو «مستثمرين» في المجتمع العربي المعاصر، فإنه يصعب الحديث عن ظهور «برجوازية» بالمعنى الاصطلاحي في السياق الأوروبي.. أي تلك الطبقة التي تضطلع بمهمات النهضة والتصنيع والتنمية الاقتصادية. إذ ان «الرأسمال الوساطي»، الذي سبق أن وضحنا ظروف نشأته التاريخية وصلات التبعية ووشائج القربى التي تربطه برأس المال الأجنبي والدولي، يبقى عاجزاً بدرجة كبيرة عن الإضطلاع بالمهام التاريخية لإحداث التقدم والنهضة، والتصنيع والتنمية والتوحيد القومي على الصعيد العربي.

الفصل السادس

الظاهرة النفطيّة وتأثيراتها على البنية الطبقيّة والتشكيلة الاجتماعيّة في الوطن العربي

أولاً: أثر عوائد النفط على التحوّلات في البنية الاجتماعية والطبقية للمجتمعات النفطية

كان للسياسات الاقتصادية للدولة والممارسات الاجتماعية التي تمّ اتباعها منذ اكتشاف النفط واستغلاله على نطاق واسع، أكبر الأثر على اختراق وتشويه البنى الاقتصادية والطبقية التقليدية للمجتمعات النفطية في الخليج والجزيرة العربية وليبيا. فقد أدت هذه التطورات إلى تحولات وتبدّلات مهمة وعميقة في:

- القاعدة الأساسية والمادية للنشاط الانتاجي والاقتصادي.

- تحولات وتغيرات في البنية الطبقية، وما صاحب ذلك من تمايزات وتناقضات اجتماعية جديدة.

١ ـ عناصر التحوّل في مقومات الاقتصاد التقليدي ـ القبلي

كانت البنية الاقتصادية لمجتمعات الخليج العربي ترتكز تقليدياً (قبل حلول النفط) إلى أربعة قطاعات رئيسية:

- القطاع الرعوي من أجل تأمين اللبن واللحم والشعير.

- القطاع الزراعي، حيث تسود الزراعة المطرية، ولا سيما زراعة الشعير والحبوب، وتتم الزراعة وفقاً لنظام المحاصصة (المشاركة على المحصول).

- قطاع صيد الأسماك واللؤلؤ.

ـ القطاع الحرفي في المناطق الحضرية.

ويصف د. محمد الرميحي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في **المجتمع البحراني** (الذي يصلح كمثال نموذجي لمعظم بلدان الخليج)، قبل حلول النفط، على أنه مجتمع قبلي تقليدي يتّسم بأن ملكية معظم الأراضي والثروات تتركز بيد العائلة الحاكمة والقبائل المتحالفة معها[1].

وضمن هذا الاطار، كانت العائلة الحاكمة تقوم بمنح مساحات شاسعة من الأراضي كهبة إلى رؤساء القبائل الحليفة، بهدف خلق طبقة من ملاك الأراضي. وكان هؤلاء الرؤساء الذين حصلوا على ثروة جديدة يتجهون في الغالب إلى ممارسة تجارة اللؤلؤ. وهكذا نجد أن آل خليفة ورؤساء القبائل الحليفة قد شكلوا النخبة التقليدية في المجتمع البحراني[2]. «وأما أفراد القبائل الآخرون (غير الرؤساء) فقد كانوا مجبرين على العمل كغواصين لصيد اللؤلؤ وكصيادي سمك لكي يكسبوا قوتهم. وقد شكل هؤلاء مع سكان الريف الأصليين أقل الطبقات شأناً في المجتمع البحراني التقليدي»[3].

وكان هناك كذلك **طبقة التجار**، فبينما كان معظم «كبار التجار» في بداية القرن العشرين ينحدرون من أصول ايرانية وهندية... فإن البحرانيين كانوا تجاراً صغاراً يعملون كأصحاب حوانيت أو كوكلاء فرعيين للتجار الإيرانيين أو الهنود[4].

وهكذا كانت النخبة الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمع البحراني التقليدي، تتألف من الأسرة الحاكمة وملّاك الأراضي وتجار اللؤلؤ وكبار التجار من ناحية، بينما تتألف غالبية السكان من عامة الشعب من الفلاحين والغواصين على اللؤلؤ وصغار التجار والحرفيين[5] من ناحية أخرى.

ويؤكد د. فؤاد خوري في دراسته المهمة عن البحرين أن:

«زراعة النخيل وانتاج اللؤلؤ وصيد الأسماك، شكلت العمود الفقري لاقتصاد البحرين قبل تطور صناعة النفط.. إذ أمّن اللؤلؤ السيولة النقدية، بينما أمنت الأسماك والتمور والأرز المعاش اليومي»[6].

ورغم تعدد أشكال الملكية للأراضي الزراعية وأراضي النخيل في البحرين، فإن

---

(١) محمد غانم الرميحي، **البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧)، ص ١٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) فؤاد اسحق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٦١.

المسح التفصيلي، الذي أجري في العشرينات، أفصح عن أن الملكيات الخاصة قد بلغت ٧٥ بالمائة من مجمل الأراضي الزراعية، و٦١ بالمائة من أرض النخيل[٧]. كذلك تشير سجلات المسح التفصيلي للأملاك والعقارات الذي أجري عام ١٩٣٤، أن عدد مصايد الأسماك المنتشرة حول شواطىء البحرين الشمالية بلغت ٨٦٨ مصيدة، منها النصف مملوكة ملكية خاصة[٨].

ولقد أدى ظهور وانتاج النفط إلى تدهور قطاعات الانتاج التقليدية: صيد اللؤلؤ وتصنيعه، زراعة النخيل، وتربية المواشي. وبما أن سوق العمل «المستقر» الذي ولده انتاج النفط جعل العمل في القطاعات الانتاجية غير ممكن أو مربح أو جذاب. فلا عجب أن تحولت زراعة النخيل والعمل فيها من «مورد للعيش» إلى «مقياس للرفاهية»[٩].

بيد «أنَّ انتاج النفط وتصنيعة لم يؤثر سلباً على انتاج اللؤلؤ وزراعة النخيل فحسب، بل كان لهما نفس التأثير على الأعمال الحرفية التقليدية كصناعة السفن والنسيج والفخار والسلال والحصر وغيرها»[١٠].

فوفقاً للمسح الذي أجراه د. فؤاد خوري في عدد من قرى وأحياء مدن البحرين، تبين أن ١٥ بالمائة من قوة العمل في البحرين قد غيرت مهنتها أو وظيفتها بعد الطفرة النفطية: «وكان معظم الذين غيروا مهنهم من الجامعيين والمهندسين الذين انتقلوا من قطاع الانتاج إلى قطاع الخدمات كالمشاريع الحرة والتجارة، كما كانوا من الفنيين الذين أصبحوا سائقي تاكسي أو باعة، ومن الحرفيين الذين أصبحوا تجاراً أو سماسرة»[١١].

وتشير بعض التقديرات إلى أن أعداد القائمين بالأعمال الإدارية والكتابية، كانوا يشكلون مع مجموع تجار الجملة والمفرق نحو ٣٠ بالمائة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في المجتمع البحراني عند نهاية الستينات[١٢]، وهم يشكلون نواة الطبقة المتوسطة الجديدة، أما الطبقة الاجتماعية الأخرى التي برزت نتيجة التحولات الجديدة في بنية الاقتصاد البحراني فكانت **طبقة العمال**، بالمعنى الواسع للكلمة. فقد أدت التحولات الاقتصادية الجديدة إلى تحول عامة البحرانيين من كادحين «في مرحلة ما قبل النفط»، «حيث كانوا يعملون كفلاحين أو صيادين أو غواصي لؤلؤ يأخذون أجرهم على أساس

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٩.
(٨) المصدر نفسه، ص ٨٤ و٨٧.
(٩) المصدر نفسه، ص ٢١٢.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١٥.
(١١) المصدر نفسه، ص ٢١٨.
(١٢) الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، جدول رقم (١٨)، ص ١٦٧.

الحصص، إلى عمال يأخذون أجراً أسبوعياً لقاء عملهم لدى شركة النفط أو الحكومة أو الصناعات التي نشأت حديثاً»[١٣].

ويصف د. الرميحي المراحل الأولى لتكوُّن الطبقة العاملة البحرانية على النحو التالي:

«إن المجموعات الأولى من العمال، الذين كانوا مجبرين على العيش بالقرب من مراكز عملهم، اعتادت أن تتجمع على أساس الانتماء القروي أو الطائفي أو على أساس صلة القرابة. لكنهم بدأوا تدريجياً يشعرون بأنهم كلهم «مستخدمون» لدى الشركة على أساس واحد، وبدأ شعور بالزمالة والرفاقية ينمو بينهم. وبدأت العناصر السنية، المنحدرة من فروع (أفخاذ) قبائل، تعتاد قبول الأوامر من الشيعة الذين كانوا يعتبرون أقل شأناً فيما سبق. والأكثر من ذلك، أن العناصر السنية أخذت تتقبل العمل اليدوي كوسيلة للربح، هذا العمل الذي كان يعتبر من قبل مصدر مهانة وذل»[١٤].

وفي ظل الحقبة النفطية الجديدة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٥)، شهدت قطاعات التجارة والمقاولات والمال ازدهاراً ضخماً ليس له مثيل في تاريخ البلدان الخليجية[١٥]. وخير شاهد على هذه النقلة التاريخية الكبرى في قطاع التجارة، أنه تم الإنتقال من مجموعة المحال التجارية والحوانيت الصغيرة «التي تبيع الحاجات الضرورية للإنسان ـ التي كانت بسيطة بساطة ذلك الإنسان الخليجي قبل النفط ـ إلى الأسواق المركزية والمحلات المتعددة الطوابق والأقسام. ومن المحلات التي تبيع مواد البناء التقليدية، التي يتكيء صاحبها على المدخل لبيع حاجياته إلى شركات الاستيراد والتصدير والمخازن الضخمة»[١٦].

وقد نتج عن هذه التطورات أن قفز عدد العاملين في قطاع التجارة في الكويت من ٦٥٩٣ شخصاً عام ١٩٥٧ إلى نحو ٢١ ألف شخص حسب بيانات تعداد السكان لعام ١٩٦٥، وقدر أن هذا العدد ارتفع إلى نحو ٣٣ ألف شخص عام ١٩٧٠[١٧].

كذلك أدى استيراد السيارات وعربات النقل على نطاق واسع إلى نمو هائل في أعداد الذين يمارسون قيادة السيارات، نظراً لما عرف عن أهل الخليج (والبدو خصوصاً) من الترفع عن القيام بالأعمال الصناعية والحرفية... بينما لا يعتبرون قيادة السيارات

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) أنظر بهذا الخصوص: Jacqueline S. Ismail, *Kuwait: Social Change in Historical Perspective* (New York: Syracuse University Press, 1982), chap. 7.

(١٦) محمد غانم الرميحي، البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٢.

مهنة حقيرة[18]، وقد أدى التوسع في قيادة السيارات في صفوف البدو إلى ظهور ما أسماه بعض الباحثين «البدوي المميكن»[19].

ومن ناحية أخرى، أدت سياسات حكومات بلدان الخليج والسعودية في مجال تقنين رخص ممارسة التجارة والمهن الفنية والمهن الحرة إلى نشوء «طبقة ريعية» جديدة تقوم بدور الكفيل لغير المواطنين الممارسين لهذه الأعمال. إذ تنص القوانين المعمول بها على أن يشارك كل صاحب تجارة أو مهنة فنية أو مهنة حرة من غير المواطنين مواطناً من أبناء البلد الخليجي[20].

ويعطي الأستاذ عبد العزيز حسين تفسيراً لهذه الممارسات في الأقطار الخليجية، إذ يقول: «كما بدأ كثير من التجار (في الكويت) يزاولون أعمالاً لم تكن معروفة لديهم كأعمال التعهد والمقاولات. وأولئك الذين لم يألفوا تعقيدات الأنظمة الجديدة في المعاملات اتخذوا لهم شركاء من «غير الكويتيين» يفيدون من خبراتهم ويشاطرونهم أرباحهم. إذ انه من الحماية التي فرضت للتاجر الكويتي ألا تعطي الحكومة وشركات النفط تعهداتها إلا لمن يحمل الجنسية الكويتية بصرف النظر عن شركائه»[21].

ومن هنا ظهرت «طبقة ريعية» من مواطني البلدان الخليجية (طبقة الكفلاء) تتعيش على «ريع الكفالة»، إذ يقوم «الكفيل» بتقديم الغطاء القانوني اللازم لمن يود من غير أهل البلد فتح متجر للبقالة أو ورشة ميكانيكية أو كراج أو محل للخياطة... الخ، من خلال قيامه بالتوقيع على الأوراق والمستندات الرسمية اللازمة للحصول على ترخيص لممارسة أوجه النشاط المطلوب، «وكل ما يتحمله الكفيل هو مسؤولية قانونية مبهمة تجاه الحكومة والمكفول. فقد يتحمل مسؤولية السلوك العام للذين يكفلهم»[22]، وفي مقابل ذلك يحصل «الكفلاء» على نصيب من الأرباح «يتراوح ما بين ٥٠ بالمائة ـ ٨٠ بالمائة من ربح كل مشروع يكفلونه»[23].

وفي ظل تدفق الأموال النفطية تكوّنت في البلدان النفطية شريحة رأسمالية عليا

---

(١٨) محمد شريف الشيباني، امارة قطر العربية بين الماضي والحاضر (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٢)، ص ٤٩١ ـ ٤٩٣، نقلاً عن: الرميحي، البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي، ص ٥٤.

(١٩) سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٣ ـ ٢٧.

(٢٠) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢١) عبد العزيز حسين، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ٨٤، نقلاً عن: الرميحي، المصدر نفسه.

(٢٢) ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، ص ٣٣.

(٢٣) المصدر نفسه.

(برجوازيـة) قوامها: المصدرون والمستوردون والمقاولون والمضاربـون العقاريـون، وكذلك كبار المسؤولين الذين يتقاضون عمولات مقابل تسهيل اتمـام الصفقات[٢٤]. ويرى بعض الباحثين أن رجال الأعمال الذين ينتمون لهذه الشريحة يمكن النظر إليهم على أنهم «رأسماليون هلاميون»، إذ انهم يقومون بتجميع الشركات والمعلومات.. ويقيمـون الصـلات مـع العـالم الخارجي ويؤمنـون لأنفسهم غـطاء سيـاسيـاً داخـل بلدانهم[٢٥].

ولكننا نرى أن توصيف هذه الفئات الرأسمالية الجديدة في البلدان النفطية على أنها عناصر «رأسمالية هلامية» هو توصيف تعوزه الدقة والتحديد العلمي. إذ ان طبقة الرأسماليين والمنظمين الناشئة في البلدان النفطية، هي أقرب ما تكون إلى طبقة من «السماسرة» الذين يتوسـطون بين الدولـة للحصول على عقـود المقاولات وتـراخيص الاستيراد والبناء من ناحية، وبين الشركات ودوائـر الأعمال الأجنبيـة التي تقدم لهم المظلة الواقية في مجال الخبرة الفنية والتنفيذية والإدارة والتسويق من ناحية أخرى. فهي إذن «رأسمالية وسيطة وسمسارية»، ولا تتمتع بمبادرات تاريخية على النحو الذي وصفه جوزيف شومبيتر عندما تحدث عن ظهور «فئـة المنظمين» في البلدان الغـربية الرأسمالية.

ومما يؤكد هذه الخصائص التي تطبع الفئات الرأسمالية في البلدان النفطية، نورد هنا أهـم عشر بيوتات للتجارة والأعمال في منطقة الخليج[٢٦].

---

(٢٤) Roberto Aliboni, «Saudi Modernization in a Historical Perspective,» *LO Spettatore Internazionale* (Rome, Institute of International Affairs), vol. 16, no. 4 (October - December 1981), p. 323.

(٢٥) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٢٦) انـظر: Michael Field, *The Merchants : The Big Business Families of Arabia* (London: John Murray, 1984), Appendix 1, p. 34.

جدول رقم (٦ - ١)

بعض بيوتات التجارة والأعمال في منطقة الخليج العربي

الشركة (أو البيت التجاري)	المقر الرئيسي	المصدر الرئيسي للامدادات (الشركة الأجنبية)	رقم الأعمال السنوي (عام ١٩٨١)
امبراطورية الجفالي وأخوته	جدة	وكلاء نحو ٦٠ شركة أجنبية في السعودية	١٣٠٠ مليون دولار
مجموعة عبد اللطيف جميل المتحدة	جدة	تويوتا (اليابان)	١١٠٠ مليون دولار
مجموعة العليان	الخبر-السعودية	الماكينات والمعدات الصناعية	٦٠٠ مليون دولار
مجموعة الفطيم	دبي	تويوتا (اليابان)	٥٠٠ مليون دولار
مجموعة شركات الغانم	الكويت	جنرال موتورز (أمريكا)	٤٠٠ مليون دولار
مجموعة زاهد	جدة	Caterpillar	٣٥٠ مليون دولار
شركة بوجشان وبروز	جدة	Komatsu	٣٠٠ مليون دولار
شركة عبد العزيز سليمان وشركاه	جدة	داتسون (اليابان)	٢٧٥ مليون دولار
شركة يوسف بن أحمد كانو	البحرين	آلات ومعدات	٢٥٠ مليون دولار
شركة عبد العزيز والجميح	الرياض	جنرال موتورز (أمريكا)	٢٣٠ مليون دولار

المصدر: Michael Field, *The Merchants : The Big Business Families of Arabia* (London: John Murray, 1984), Appendix 1, p. 34.

وتشير بيانات هيكل الملكية إلى أن بعض الأمراء من أعضاء الأسرة الحاكمة يشاركون في رأس مال بعض هذه الشركات الأخطبوطية[٢٧].

ويتضح من ذلك أن الفئات الرأسمالية الكبيرة ـ ومعظمهم من الوكلاء التجاريين والمقاولين والمضاربين العقاريين ـ يتمتعون بأوضاع احتكارية فريدة في السوق المحلية من خلال علاقتهم بالدولة، وبأفراد الأسرة الحاكمة الذين يكونون في أحوال كثيرة شركاء في الأعمال والصفقات. وهنا يصدق قول اللورد كينز بأن الكثير من الذين يدخلون عالم الأعمال والمال والاستثمار ـ في مجتمعات مثل المجتمعات النفطية (ولا سيما الخليجية) ـ لا يحملون معهم «روح المشروع الرأسمالي» القائم على التنظيم والتجميع لعوامل الانتاج وتحمُّل المخاطر طويلة الأجل، والمشاركة في دفع عملية التراكم

(٢٧) على سبيل المثال، يشارك الأمير السعودي خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن في رأسمال شركة (ACE) إحدى شركات مجموعة العليان. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

الرأسمالي المنتج. إذ ان العديد من هؤلاء تحركهم «روح المضاربة» القائمة على الكسب السريع، واستغلال الاختناقات في الأسواق[٢٨].

وفي أحوال كثيرة، يدار الاقتصاد القومي بواسطة حفنة من المضاربين والمغامرين الماليين مثلما حدث في «سوق المناخ» بالكويت، حيث كان النشاط المالي في المجتمع خاضعاً لمنطق «اقتصاد الكازينو» على حد تعبير كينز[٢٩].

٢ ـ تطور البنية الطبقية في ليبيا في ظل الحقبة النفطية[٣٠]

تعتبر ليبيا نموذجاً متميزاً لمجتمع نفطي يختلف اختلافاً بيّناً عن غيره من بلدان الخليج النفطية، نظراً لاختلاف طبيعة النظام السياسي ـ الاقتصادي في ظل نظام القذافي، الذي تولى السلطة منذ عام ١٩٦٩. فعلى الرغم من اعتبار نظام القذافي أن القطاع العام هو ركيزة التنمية في ليبيا، حيث كل المشروعات الكبرى في إطار خطة التنمية هي مشروعات حكومية، إلا أن بعض مجالات النشاط الإقتصادي ظلت مفتوحة للقطاع الخاص، بقيود معينة أو من دون قيود. ففي قطاع النقل مثلاً، لا يسمح للفرد الواحد بامتلاك وتشغيل أكثر من ثلاث عربات نقل، بينما في قطاع البناء والتشييد، يتمتع رأس المال الخاص بحرية الحركة دون قيود... بل لقد حصل بعض المقاولين والمستثمرين العقاريين على قروض حكومية وتسهيلات ائتمانية سخية ساعدتهم على توسيع دائرة نشاطهم ومعاملاتهم.

وحول الموقف الايديولوجي تجاه «الطبقة الرأسمالية الناشئة» في المجتمع الليبي، نجد أن الميثاق الذي تبناه الاتحاد الاشتراكي الليبي يشير إلى أن النظام الليبي يسمح بوجود «الرأسماليين غير المستغلين»، بل إنّه سيعمل على تشجيعهم واحتضان مبادراتهم. وهكذا فإن التوجه الرسمي للنظام الليبي يسير في اتجاه تحجيم ووضع سقف على نمو الرأسمالية الكبيرة في المجتمع الليبي، على نحو ما تم في العهد الناصري في مصر. وفي الوقت نفسه، فإن وجود ما يسمى «بالرأسمالية غير المستغلة»، يسمح بنمو فئات الرأسمالية «متوسطة الحجم» وعناصر البرجوازية الصغيرة.

---

(٢٨) انظر: John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Macmillan, 1970), pp. 158 - 159.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) يعتمد هذا القسم بصفة أساسية على التحليلات التي أوردتها الباحثة في:
Ruth First, «Libya: Class and State in an Oil Economy,» in: Peter Nore and Terisa Turner, eds., *Oil and Class Struggle* (London: Zed Press, 1980), pp. 119 - 142.

وعلى الرغم من صعوبة الإهتداء إلى تعريف منضبط لما يسمى «بالرأسمالية غير المستغلة»، فقد حاول بعض الاقتصاديين المصريين - إبان العهد الناصري - تقديم بعض الاجتهادات حول المقصود «بالرأسمالية غير المستغلة» وضوابطها. وبهذا الصدد، خرج علينا د. عبد الرازق حسن باجتهاد يقول بأن مشروعات الرأسمالية «غير المستغلة» تتميز بأن «أصحابها يعملون فيها بأنفسهم، وقد يستعينون بعدد قليل من العمال. فهي تختلف إذن في طبيعتها عن المشروعات الكبيرة التي لا يعمل فيها أصحابها عادة. ويتكون الجزء الأكبر من أرباحها من جهد العمال واستغلال الجمهور»[٣١]. ومهما كان هذا التعريف قاصراً، فإنه يشير بوضوح إلى أن تبنّي هذا المفهوم يسمح بنمو المشروعات والمنشآت متوسطة وصغيرة الحجم.

وقبل حلول النفط، كان الاقتصاد الليبي التقليدي يرتكز بصفة أساسية على الزراعة المطرية وتربية الحيوانات، إذ كانت الصادرات الرئيسية للبلاد تنحصر في المنتجات الزراعية والأسماك ومنتجات المواشي[٣٢]. وقد ترتب على تحول الاقتصاد الليبي إلى اقتصاد نفطي، حدوث العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية المهمة، على رأسها ظاهرة النزوح السريع، وغير المنتظم، لسكان الريف والبادية من تجمعاتهم الأصلية إلى مراكز النشاط التجاري الرئيسية (لا سيما في مدينتي طرابلس وبني غازي)، بحثاً عن دخل أوفر وحياة أيسر. وقد نتج عن ذلك اتساع رقعة الأرض الزراعية المهجورة وتدهور أوضاع الانتاج الزراعي. فبينما كان سكان الريف يشكلون نحو ٧٠ بالمائة من جملة سكان ليبيا عام ١٩٦٠، أصبحت هذه النسبة نحو ٣٠ بالمائة عام ١٩٦٩... أي بعد مرور حقبة واحدة فقط من قدوم «العهد النفطي الجديد» في ليبيا[٣٣].

وفي المقابل، حدث توسع هائل في أنشطة قطاعات التجارة والخدمات والبناء والتشييد، مما أدى إلى اتساع فرص العمل والتوظّف والرزق خارج قطاعات الزراعة والرعي... إذ لم تعد فلاحة الأرض ورعي الأغنام والماشية المصدر الوحيد للرزق والتعيش. فقد أدى إنفاق الدولة، بفضل العائدات النفطية، إلى توسُّع الجهاز الحكومي والإداري وإلى تضخم أعمال البناء والتشييد وإلى اتساع حجم فئة الأجراء والموظفين. وفي الوقت نفسه، وجد ملاك الأراضي «ميسورو الحال»، سبلاً جديدة لتنويع مصادر دخلهم من خلال استثمار فوائضهم المالية ومدّخراتهم في فروع القطاع الحديث من الاقتصاد الوطني.

---

(٣١) الأهرام، ١٩٦٢/١/٩.

(٣٢) انظر: علي أحمد عتيقة، اثر البترول على الاقتصاد الليبي، ١٩٥٦ - ١٩٦٩ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)، ٢٢٤ ص.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٩٢ - ٩٧ و١٢٩.

فبينما كان الفائض من الدخل يستثمر، في الماضي، في حيازة المزيد من الأراضي أو رؤوس الماشية. . أخذ هؤلاء، في ظل الحقبة النفطية الجديدة، يستثمرون أموالهم في حيازة العقارات والمتاجر والحوانيت في طرابلس وغيرها من المدن. ومما ساعد على ذلك أن مجلس قيادة الثورة في ليبيا أصدر مرسوماً يحظر إصدار تراخيص أو تصاريح للإيطاليين، لممارسة التجارة أو الصناعة أو المهن الحرة. . . مما فتح المجال أمام المواطنين الليبيين لولوج هذه المجالات دون مزاحمة.

ومن ناحية أخرى، اتّسم نموُّ النشاط الصناعي بالبطء نظراً لارتفاع درجة الكثافة الرأسمالية، مما أدى إلى نمو محدود للطبقة العاملة الصناعية. فمع حلول عام ١٩٧٠، كان هناك ٧٣٠٦ عمال فحسب،يعملون في القطاع الصناعي، من بينهم ١٥٥٠ عاملاً يعملون في مصانع تجهيز المواد الغذائية و ١١٣٥ يعملون في مصانع الدخان[٣٤]. أما الصناعات الأخرى التي كان يعمل فيها أكثر من ٥٠٠ عامل، فكانت تشمل صناعات النسيج والمنتجات الكيماوية والأسمنت والمشغولات المعدنية[٣٥]. وجدير بالذكر أيضاً، أن العديد من تلك المنشآت المصنفة ضمن القطاع الصناعي لا تتعدّى كونها مجرد ورش عائلية[٣٦].

ولكننا نجد أن القسم الأكبر من الطبقة العاملة يعمل في قطاعي النفط والبناء والتشييد. ففي خلال السبعينات، كان قطاع النفط يستخدم ما يقل قليلاً عن ١٣ ألف شخص، نصفهم يعملون في الشركات الحائزة للامتيازات، والقسم الباقي في الشركات التي توفر الخدمات لصناعة النفط. ومن ناحية أخرى، كان أكثر المشروعات التي بدأت تعمل في ظل خطط التنمية هي مشروعات جديدة وغير مكتملة، مما يجعل من الصعب استخلاص أية نتائج بشأن حجم قوة العمل فيها. ولكن نظراً للتوسع الهائل في المشروعات الصناعية، تشير التقديرات إلى أنه بحلول نهاية السبعينات، من المرجّح ألا تكون العمالة الصناعية قد استوعبت أكثر من سبعة بالمائة من إجمالي قوة العمل الليبية[٣٧].

وفي عام ١٩٧٢، قدرت قوة العمل الاجمالية في ليبيا بما يربو على نصف مليون شخص، من بينهم ٦٢ بالمائة يعملون بأجر أو بمرتبات، بينما البقية تتشكل من التجار والملاك والمزارعين والحرفيين والعمال العائليين. كذلك كان في مقابل كل ستة ليبيين

(٣٤) المصدر نفسه.
(٣٥) المصدر نفسه.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.
(٣٧) المصدر نفسه.

يعملون، يوجد واحد «غير ليبي» ـ وكان ذلك يعتبر تقديراً متواضعاً للعدد الحقيقي لغير الليبيين الذين يعملون في الاقتصاد(٣٨).

وقد قدر في عام ١٩٨٠، أن نحو ٤٠ بالمائة من قوة العمل هم من الأجانب، إذ ان غالبية الليبيين يعملون في وظائف ذات مستوى منخفض من المهارة، بينما غالبية العاملين المهنيين والفنيين والإداريين والتنفيذيين هم من الأجانب(٣٩).

وتشير الباحثة روث فرست إلى أن أكثر قطاعات الطبقة العاملة الليبية خبرة هم من يعملون في صناعة النفط، وعلى أرصفة الشحن، وفي قطاع البناء والتشييد(٤٠).

وهكذا، في ظل السياسات والممارسات الاجتماعية السائدة بعد الثورة، كان هناك سقف مفروض على نمو فئات الرأسمالية الكبيرة وكبار ملاك الأراضي (برجوازية الأعمال التقليدية). كذلك كان هناك نمو محدود للطبقة العاملة في قطاعات الصناعة، والنفط والبناء والتشييد.

وفي الوقت نفسه، فقد شهدت شرائح البرجوازية الصغيرة نمواً هائلاً وتوسعاً كبيراً في مراتبها، وبخاصة في المناطق الحضرية. وتشمل هذه الفئات صغار الصناع وأرباب الحرف، وأصحاب المحال التجارية، والعاملين في مجال البيع والخدمات.

بيد أن أكثر الفئات والشرائح نمواً وازدهاراً، في ظل الحقبة النفطية الجديدة، كانت تلك الفئات التي تعمل في قطاع الخدمات العام والحكومي، وهي ما يمكن تسميتها «بالطبقة المتوسطة الجديدة» على النحو السابق تبيانه في الفصول السابقة من هذه الدراسة. وتلك الفئات، على العكس من فئات «البرجوازية الصغيرة التقليدية»، لا تمتلك أي رأسمال ولا تشترك بشكل مباشر في النشاط المادي الخاص بانتاج السلع . . . . بل يقتصر دورها على القيام بأعمال الخدمات والمهام الادارية والتنفيذية والرقابية.

وفي ظل نمو الاقتصاد النفطي، بخاصة بعد تولي نظام القذافي الحكم، تزايدت وتكاثرت هذه الشرائح من «الطبقة المتوسطة الجديدة». إذ تكدست المستويات الدنيا من الوظائف الحكومية بالعمالة غير الماهرة، بينما تضخمت أعداد الاداريين والمهنيين والفنيين الذين يحتلون وظائف المستويات الوسطى والعليا في جهاز الدولة ومؤسسات القطاع العام.

---

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه.

٣ ـ نظرة اجمالية

يمكن لنا، في ختام هذا القسم تلخيص أهم التحولات التي لحقت بالقاعدة الاقتصادية والبنية الطبقية في البلدان النفطية العربية من خلال الجدول الايضاحي (٦ ـ ٢).

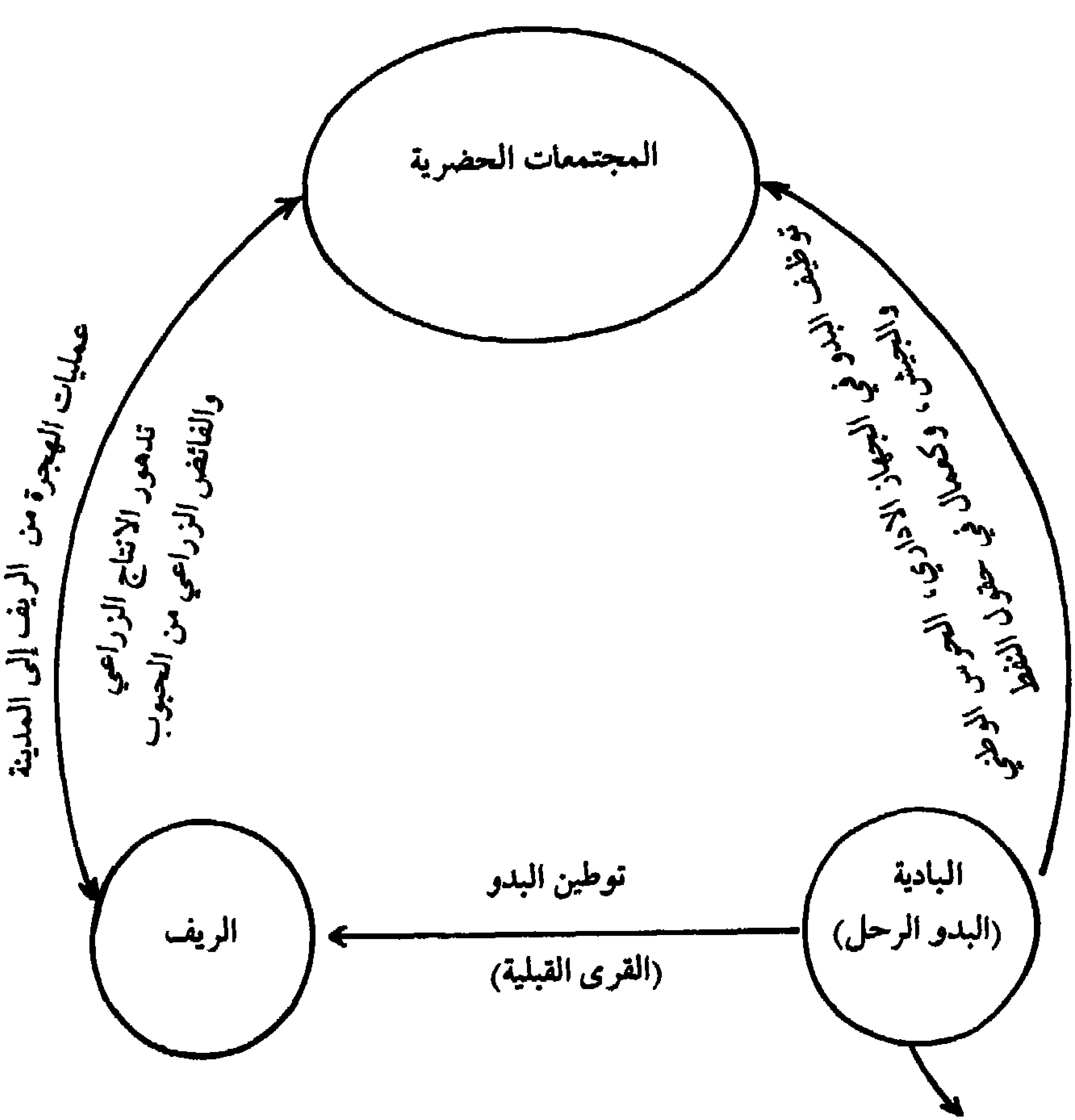
جدول رقم (٦ ـ ٢)

التحولات التي لحقت بالقاعدة الاقتصادية والبنية الطبقية في البلدان العربية النفطية

القطاع / (أو الفئات الاجتماعية)	القطاع القبلي (التقليدي)	القطاع الحضري (الحديث)
(١) فئات الرأسمالية الكبيرة:	برجوازية قبلية (قائمة على ملكية الأرض وقطعان الماشية)	برجوازية تجارية، مالية، عقارية (قائمة على ملكيات العقارات، والبوتيكات وبيوت الاستيراد والتصدير والأموال السائلة)
(٢) فئات البرجوازية الصغيرة:	البدو من صغار المزارعين والرعاة	ـ الفئات المهنية والفنية التي تعمل بأجر ـ الفئات الإدارية والكتابية التي تعمل بأجر (البدو ـ قراطية) ـ أصحاب المحال التجارية والمنشآت الخدمية الصغيرة ـ الذين يعملون لحسابهم الخاص في مجال التقليات
(٣) الطبقة العاملة والفئات الكادحة:	الفلاحون والرعاة القبليون «المعدمون»	عمال البناء والتشييد، وعمال صناعة النفط والصناعات الأخرى، وعمال الشحن والتفريغ

الشكل رقم (٦ - ١)

نمط العلاقة الديناميكية المثلثية بين الريف والحضر والبادية في المجتمعات النفطية



ميكنة الحياة البدوية: (احلال السيارة «النصف نقل»
محل الجمل في عمليات الانتقال)

وكما يتضح من الشكل رقم (٦ - ١)، أن التشكيلات الاجتماعية في البلدان العربية النفطية تعيش مرحلة مخاض عسير، تحت تأثيرات الظاهرة النفطية، حيث الولوج القسري في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية الحديثة[٤١]، إذ ينزح البدو على نطاق واسع من القطاع الرعوي والزراعي التقليدي ليلتحقوا بالوظائف الحكومية، ويتخمرون في

(٤١) انظر: محمد غانم الرميحي، الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج العربي.

المكاتب لتوليد فئة اجتماعية جديدة هي «البدو ـ قراطية»، على حد التعبير الذي صكه د. محمد الرميحي. كذلك نشهد عملية تغلغل رأس المال الأجنبي، القادم تحت مظلة الشركات دولية النشاط (TNC's) مع التكوينات والعلاقات القبلية والعشائرية «السابقة للرأسمالية».

بيد أن أهم تأثيرات النفط على الأوضاع الاجتماعية وعلاقات الانتاج في المجتمعات النفطية (والخليجية) بصفة خاصة، هي تقلُّص قاعدة الانتاج المادي (الزراعة، الصيد، الرعي)، واندثار الحرف التقليدية... وتضخُّم قطاع الخدمات الحكومية والتجارية والهامشية. وقد ساعد على ذلك نمط إعادة تدوير «الريع النفطي»، بواسطة الدولة، داخل المجتمعات النفطية وتوزيع الغنائم بين الفئات الاجتماعية المختلفة من المواطنين. وهكذا تحوّل القسم الأعظم من المواطنين من «منتجين» إلى «ريعيين»، يتعيشون على الريع النفطي.

ومن ناحية أخرى، انقسم العاملون في المجتمعات العربية النفطية إلى شريحتين: إحداهما تمثل العمالة الأجنبية (العربية وغيرها) الوافدة.. والتي تصرف لها الأجور والمرتبات مقابل عملها وإنتاجيتها، والأخرى تمثل السكان المحليين الذين يحصلون على «ريع» مقابل امتلاك الجنسية. وقد عبرّ عن هذه الظاهرة أحد الاقتصاديين الخليجيين النابهين، على النحو التالي[٤٢]:

«إن الرأسمال البشري المحلي والمهارات المحلية في الأقطار النفطية الغنية، آخذة في الإندثار والتآكل الفعلي، رغم ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي. فطالما أصبح المواطنون في الأقطار النفطية أكثر تعوّداً على العيش من دخل يشبه «ريع الوقف»، فإن مساهمتهم في الاقتصاد الانتاجي ستكون هامشية».

ثانياً: الحراك الاجتماعي وبروز «الفئات المُرسْملة» في المجتمعات العربية المرسلة للعمالة

كان للطفرة في العوائد النفطية واتساع نطاق هجرة العمالة في البلدان العربية غير النفطية إلى البلدان العربية النفطية، خلال حقبة السبعينات آثار بالغة العمق على اتجاه تطور البنية الاجتماعية والمسارات الطبقية في البلدان غير النفطية المرسلة للعمالة. وتالياً، فإننا نود أن نطرح هنا على بساط البحث، التطورات المستحدثة على الخريطة الطبقية في البلدان العربية المرسلة للعمالة، بفعل الظاهرة النفطية الجديدة، وتحت تأثير عمليات الهجرة الواسعة للعمالة.

---

(٤٢) انظر: علي خليفة الكواري، «حقيقة التنمية النفطية: حالة اقطار الجزيرة العربية،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٢٧ (أيار/ مايو ١٩٨١)، ص ٣٢ ـ ٤٥.

فمع تدفق النفط العربي بغزارة في مناطق صحراوية غير كثيفة السكان ـ ولا سيما في منطقة الخليج العربي وليبيا ـ بدأت موجات جديدة من الهجرة للسكان والأيـدي العاملة في اتجاه عكسي، من وديان الأنهار إلى المناطق الصحراوية حيث يتدفق الذهب الأسود وتتسع أبواب الرزق. وقد نتج عن ذلك أن انبثقت في الأقطار النفطية الصحراوية كل مقومات الحياة المدنية الحديثة من مدن ومطارات وطرق وأسواق ونظم تعليمية. وبذا أخذت عواصم هذه الأقطار تكتسب مكانة تاريخية جديدة كمراكز جذب مهمة للايدي العاملة الوافدة العربية وغير العربية. وغدت عمليات الهجرة وانتقال الأيدي العاملة من الأقطار العربية «غير النفطية» إلى الأقطار العربية «النفطية» من أهم معالم الحياة العربية المعاصرة[٤٣].

وهناك بلا شك، صعوبات عديدة تكتنف عملية تقدير حجم العمالة المهاجرة من البلدان العربية «غير النفطية» إلى البلدان العربية «النفطية» بشكل دقيق، نـظراً لتعدد مسالك الهجرة ووسائلها. فهنالك «الهجرة المشروعة» التي تتم تحت اشراف وبموافقة الأجهزة الرسمية، كما هو الحال بـالنسبة لمـوظفي الدولـة والمدرسين الـذين تجري اعارتهم بالطريق الرسمي. وهناك كذلك من يتعاقد تعاقداً شخصياً مع أصحاب وجهات العمل المعنية لدى البلدان العربية النفطيـة. كذلك هناك عدد كبير من الذين يتخلّفون عن العودة لبلد المنشأ ويقومون بالتعاقد للعمل في البلدان العربية النفطية اثناء البعثات الدراسية والتدريبية، أو اثناء القيام بالعمرة أو الحج أو الزيارة أو ما شابه ذلك. لذلك يصعب الاستقرار على مجموعة موثوق بها من التقديرات حول حجم العمالة العربيـة المهاجرة من البلدان غير النفطية إلى البلدان النفطية[٤٤].

«بيد أن تصوير حجم الهجرة العمالية العربية عند لحظة زمنية معينة لا يكفي في حد ذاته لاعطاء صورة كاملة عن جميع أبعاد عملية الهجرة. فمتوسط مدة الاقامة يشكل مؤشراً هاماً «لمعدل دوران عملية الهجرة» ومدى انتشارها بين سكان البلدان العربية المصدرة للعمالة. إذ نظراً لأن معظم عمليات هجرة الأيدي العاملة التي شهدتها المنطقة العربية في ظل الحقبة النفطية الجديدة لها الصفة المؤقتة، فإن تدفقاتها تبقى متجددة عبر الزمن، وبذا تنتشر ايجابياتها وسلبياتها بين أعداد واسعة من المهاجرين، لا يكفي لقياسه استخدام مفهوم «الرصيد» (Stock) أو «التدفق السنوي»(Annual flow) للأيدي العـاملة المهاجرة»[٤٥].

فإذا نحن قسنا على التجربة الكويتية من خلال تعداد السكان لعام ١٩٧٠، (حيث

---

(٤٣) أنظر: محمود عبد الفضيل، النفط والـوحدة العـربية: تـأثير النفط العـربي على مستقبل الـوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية، طـ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٨.

تتوافر البيانات عن متوسط فترات الاقامة لغير الكويتيين) نجد أن متوسط إقامة سكان اليمن العربية والأردنيين والفلسطينين قد بلغ ٦,٣ سنوات، وبلغ متوسط اقامة السكان السوريين ٥ سنوات، يلي ذلك سكان اليمن الديمقراطية، حيث بلغ متوسط فترة الاقامة ٤,٧ سنوات، وكانت أقل مدة اقامة هي بالنسبة للمصريين، حيث بلغ متوسط الاقامة ٣,٦ سنوات[٤٦].

ولعل أهم تأثيرات عمليات هجرة العمالة على نطاق واسع من البلدان «غير النفطية» إلى البلدان «النفطية» ـ من وجهة نظر بحثنا هذا ـ هو انعكاساتها المهمة على ما يسميه علماء الاجتماع «بالحراك الاجتماعي» (Social mobility) ، **أي ما نتج عن ظاهرة الهجرة من حالة سيولة اجتماعية عالية في الأوضاع والعلاقات الطبقية في البلدان المرسلة للعمالة**. وما يصاحب ذلك عادة من تغير في العلاقات الاجتماعية بين الطبقات وفي المركز النسبي لكل منها في إطار البنيان الطبقي القائم.

ويرى د. جلال امين أنه «ليس ثمة مجتمع، أياً كانت درجة جموده، وركوده، لا يحظى بدرجة ما من الحراك الاجتماعي. ففي أشد المجتمعات ثباتاً قد تُصادف أمثلة لصعود فرد هنا أو هناك من أدنى درجات السلم الاجتماعي إلى أعلاها»[٤٧]. ولكن الجديد في الأمر أن عمليات الهجرة الواسعة النطاق للعمالة، قد أدت إلى ارتفاع وتعجيل مذهل في معدل الحراك الاجتماعي بين الطبقات، لم تشهد المنطقة له مثيلاً في تاريخها الحديث[٤٨].

وتاريخياً، يمكن الحديث عن ثلاث قنوات أساسية للحراك الاجتماعي، تؤثر على اتجاهات التغير في البنية الطبقية:

ـ عمليات النزوح الواسعة من الريف إلى المدينة (أحياناً مروراً بالخدمة العسكرية). والتي نتج عنها تكوّن وتضخّم مراتب طبقة «أشباه البروليتاريا» و«البروليتاريا الرثة»، التي تتكدس في «أحياء القصدير» بالمدن العربية.

ـ سياسات التوسع التعليمي والتكوين المهني، وما رافق ذلك من نمو هائل لفرص التوظف بجهاز الدولة، مما أدى إلى نموّ حجم واتساع مراتب «الفئات المتوسطة»،

---

(٤٦) كذلك تختلف متوسطات مدة الاقامة ما بين «ذوي المهن» وبين من «ليس لهم مهنة». انظر: صفوح الأخرس، مظاهر وعوامل استقرار قوة العمل الوافدة إلى دولة الكويت: ندوة السكان والتنمية في منطقة غرب آسيا، عمان، ١٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ (عمان: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٨).

(٤٧) جلال امين، «الحراك الاجتماعي وازمة الاقتصاد المصري،» اليقظة العربية، السنة ١، العدد ٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٦٨.

المهنية والتكنوقراطية والبيروقراطية، في المجتمعات العربية الحديثة.

ـ عمليات الهجرة الخارجية إلى البلدان النفطية بحثاً عن فرص أوسع للكسب والرزق والترقي الاجتماعي. وهي تعتبر أحدث وأخطر قنوات الحراك الاجتماعي في الفترة الحديثة، وأبعدها أثراً في التأثير على أوضاع البنية الطبقية في المجتمعات العربية المرسلة للعمالة.

ولعل أخطر تأثيرات عملية هجرة العمالة للبلدان النفطية يتمثّل في كسر الحواجز الجامدة التي تفصل بين الطبقات، التي أخذت في التفكك والتآكل بشكل ملحوظ بفعل عمليات الهجرة في بلدان كمصر والأردن واليمن والسودان. ويشير د. جلال أمين إلى أن «الإنقلاب الاجتماعي الكبير الناجم عن الهجرة لم يحدث إلا في أعقاب عام ١٩٧٤، مع التزايد المذهل في أعداد المهاجرين من عمال البناء والحرفيين والعمال الزراعيين حتى أصبحت لهم الغلبة في هيكل العمالة المهاجرة. هؤلاء لا تنقطع صلتهم بالوطن، فهم يذهبون ليعودوا، وهم يرسلون تحويلاتهم إلى عائلاتهم المقيمة في بلد المنشأ فيغيرون من مركزهم في السلم الاجتماعي حتى قبل أن يعود عائلوهم، ثم يعود هؤلاء على الفور إلى طبقة أعلى، وإذا عادوا ذهب غيرهم ليفعلوا نفس الشيء»[٤٩].

وهكذا قدمت الهجرة منفذاً سريعاً للصعود الاجتماعي أمام طوائف واسعة من الناس لم يكن أمامها من منفذ غيره. «فهجرة الأيدي العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة، وكذلك هجرة الحرفيين تقدم طريقاً للصعود الاجتماعي لا يتطلب توفر قدر يذكر من التعليم أو قدراً يذكر من رأس المال»[٥٠].

وهناك اتفاق عام على أن المصاحبات المرتبطة بعملية هجرة العمالة إلى البلدان النفطية، قد أدت إلى إحداث تغيرات مهمة في البنيان الطبقي في المجتمعات المرسلة للعمالة، مما نجم عنه انحدار وتدهور في أوضاع طبقات وشرائح اجتماعية كانت تتربّع على قمة الهرم الاجتماعي، تاركة مكانها لشرائح وفئات صاعدة من صفوف الطبقات الوسطى والدنيا.

ولا غرو في ذلك، لأن فترات الحراك الاجتماعي السريع تتّسم عادة بدرجة عالية من «السيولة الاجتماعية»، نظراً لأن مصادر الدخل تتغير بسرعة، «فيزداد عدد الأجراء الذين يتحولون إلى ملاك... كما قد تتغير طبيعة العمل وطبيعة الملكية ويزيد الجمع بين مصادر الدخل المختلفة»[٥١]. ففي أحوال كثيرة ساعدت عملية الهجرة على «تغيير موقع المهاجر اجتماعياً، من

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

معدم إلى حائز، ومن أجير إلى صاحب عمل ـ بصرف النظر عن كم رأسماله ـ ومن مهنة إلى مهنة أخرى. فضلاً عن تغير دخله وبعض عناصر قيمه»[٥٢].

وعلى المستوى الاجمالي، لعل أهم مؤثرات عمليات الهجرة على البنيان الطبقي والتشكيلة الاجتماعية في البلدان المرسلة للعمالة، عملية النمو والتوسع السريع في مراتب وفئات البرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة، وذلك من خلال عمليات الانتقال والتحوّل من مصاف المعدمين (بلا أرض) والأجراء إلى مراتب صغار الملاك وأصحاب المشروعات الصغيرة[٥٣].

ورغم اختلاف نمط الاستثمارات الفردية وأسلوب توظيف المدخرات لفئات العمالة المهاجرة لدى عودتها للوطن، إلا أنها تفصح عن قواسم مشتركة. فنجد أن المهاجرين الريفيين متجهون إما لبناء مسكن جديد أو إعادة تجديد مسكن قائم، وتوجيه ما تبقى من مدّخرات لانشاء مشروع خاص صغير، قد يكون لتربية الماشية أو الدواجن في الأرياف، أو شراء مضخات للري أو جرارات زراعية أو آلات حصاد ودراس لتأجيرها واستغلالها، أو شراء سيارة نصف نقل لتسهيل نقل السلع والأفراد بين الريف والمدينة. «أما في المدينة، فتشمل التوظيفات في العادة فتح محلات تجارية صغيرة لبيع السلع المستوردة. . بدءاً من قطع الغيار المختلفة إلى المواد الغذائية في «السوبرماركت»، إلى امتلاك سيارة تاكسي، إلى غير ذلك من صنوف الاستثمار»[٥٤].

وهكذا فإن أنماط الاستثمار وأسلوب توظيف المدخرات التي يتبناها المهاجرون، لدى عودتهم، تؤدي إلى توسيع قاعدة وصفوف البرجوازية الصغيرة في البلدان المرسلة للعمالة، بدلاً من اضمحلالها على النحو الذي تتنبأ به نماذج الاستقطاب الطبقي الثنائي. بيد أن هذا التوسع في حجم ومراتب البرجوازية الصغيرة في البلدان المرسلة للعمالة لا يعني بالضرورة وضع حدود لنمو الطبقة العاملة، فهناك مئات الألوف من الأفراد الذين ينضمون سنوياً إلى دائرة الأجراء والمعدمين نتيجة دخول عناصر جديدة لسوق العمل، أو نتيجة الزيادة الكبيرة في حجم السكان[٥٥].

ومن زاوية الحراك الاجتماعي، يمكن القول ان عملية الهجرة إلى النفط تمثل

---

(٥٢) عبد الباسط عبد المعطي، **الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، ص ١١٤.

(٥٣) أنظر: ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٨٣.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

بالنسبة لأعداد كبيرة من المهاجرين، «ورقة اليانصيب» الرابحة التي يطمح المهاجر «المعدم» من ورائها إلى اجتياز حاجز الفقر والقهر الاقتصادي والتهميش الاجتماعي، بينما تمثل بالنسبة للفئات المتعلمة وعالية المهارة، فرصة ذهبية للانتقال إلى مراتب ومواقع طبقية أرقى[٥٦].

وإذا ما نظرنا للأمور من منظور تاريخي، نجد أن عمليات هجرة العمالة تأخذ طابعاً دائرياً تراكمياً، إذ ان الاختناقات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، وكذلك الضغوط التضخمية المتصاعدة، والأزمات الحادة في مجال الاسكان في الموطن الأصلي، تضفي على فكرة «الهجرة المؤقتة» جاذبية شديدة باعتبارها طوق النجاة والسبيل الوحيد للصعود والترقي وتغيير الموقع الاجتماعي والطبقي. وتدريجياً تصبح الأوضاع الاقتصادية الطاردة في بلد المنشأ، والطموحات الاجتماعية المستحدثة، بفعل «نمط الاستهلاك الجديد»، إحدى القوى التي تدفع بمزيد من العاملين، على اختلاف مستويات مهاراتهم وتخصصاتهم للالتحاق بقوافل الهجرة إلى البلدان العربية النفطية المجاورة، مما يؤدي إلى توسيع نطاق عمليات الانسحاب التدريجي من دائرة الاقتصاد المحلي. . . وهكذا تأخذ العملية طابعاً تراكمياً ودائرياً على مدار الزمن[٥٧].

وتكتسب تأثيرات هجرة العمالة على عملية الحراك الاجتماعي أهمية خاصة في حالة المجتمع اليمني، حيث تتسم البنية الطبقية التقليدية في هذا المجتمع بدرجة عالية من الركود والجمود. . إذ انها أقرب ما تكون إلى نظام الطوائف (Caste System) على النحو الذي أوضحناه في الفصل الأول من هذه الدراسة. إذ ان التركيب الاجتماعي التقليدي في المجتمع اليمني، يجعل مكانة الشخص الاجتماعية مرتبطة قسراً بالمولد. ولقد جاءت عملية الهجرة لتساعد بدورها على كسر الحواجز الطبقية الجامدة بين الفئات الدنيا والفئات الوسطى والعليا، تلك التي حكمت المجتمع اليمني لقرون عديدة.

وبهذا الصدد، يشير أحمد القصير في مؤلفه **اليمن: الهجرة والتنمية**، إلى أن العديد من المهاجرين قاموا بتوظيف مدخراتهم لدى العودة في تأسيس وادارة مشروعات صغيرة (مثل مصانع الطوب، ورش النجارة، المحلات التجارية، ورش اصلاح السيارات، ورش تشكيل الالمنيوم)، وبذلك اكتسبوا مكانة اجتماعية جديدة بحكم

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٥٧) أنظر بهذا الخصوص: محمود عبد الفضيل، «اثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وأنماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٦، العدد ١ (١٩٨٠)، ص ٩٧-٩٨.

أوضاعهم الاقتصادية الجديدة. . . وبعيداً عن السلم التقليدي للتدرج الاجتماعي في المجتمع اليمني(٥٨).

ويرى الباحث أن هذا الشكل من أشكال الحراك الاجتماعي يتيح لأبناء الفئات الدنيا المسماة «بالنقص» (المزاينة أو الصناع)، احتلال أوضاع ومواقع جديدة في خريطة التقسيم الاجتماعي للعمل، والتخلص من الوضع التقليدي الذي يضعهم عند أدنى الدرجات من السلم الاجتماعي(٥٩).

ولعل هذا ما يفسر أن نسبة المهاجرين من أبناء هذه الفئة أكبر من نسبة المهاجرين من أبناء القبائل. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المهاجرين إلى مجموع السكان في إحدى القرى (قرية عمد) ٢٢ بالمائة، لكننا نجد أن هذه النسبة ترتفع بين «المزاينة والصناع» الذين يقيمون في القرية نفسها إلى ٣٧,٥ بالمائة، بينما لا تزيد هذه النسبة بين أبناء القبائل في القرية نفسها عن ١٨,٦ بالمائة(٦٠).

ويخلص الباحث إلى أن عملية هجرة العمالة اليمنية إلى البلدان النفطية على نطاق واسع خلال حقبة السبعينات، قد أدت إلى اضعاف حدة التقسيم الفئوي التقليدي في المجتمع اليمني، إذ أتاحت الهجرة لأعداد واسعة من المهاجرين الخروج من الدائرة «شبه المغلقة» التي توجد بداخلها «فئة النقص» التي سبقت الاشارة اليها. وبإيجاز، فإن عملية الهجرة قد ساعدت بشكل ملموس على «فض الاشتباك والغاء التداخل القائم بين التقسيم الفئوي وبين التقسيم الطبقي للمجتمع اليمني»(٦١).

ويشير عبدالله بوجرة إلى ظواهر مماثلة في حالة اليمن الديمقراطية، حيث ساعدت عملية الهجرة إلى البلدان النفطية المجاورة إلى رفع معدلات الحراك الاجتماعي، وتآكل بعض الحواجز الطبقية التي كانت تفصل بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة على أسس فئوية جامدة(٦٢).

وينطبق ذلك بشكل خاص على الفئات التي تقع عند أسفل درجات سلم التدرج

---

(٥٨) انظر: أحمد القصير، اليمن: الهجرة والتنمية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٥)، ص ١٣٣ - ١٣٥.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٦٢) أنظر بهذا الخصوص:

Abdalla S. Bujra, *The Politics of Stratification: A Study of Political Change in a South Arabian Town* (Oxford: Clarendon Press, 1971), pp. 40 - 45.

الاجتماعي، مثل فئة «الأخدام» و«الصبيان». فقد نتج عن عمليات الهجرة إلى البلدان النفطية أن قام العديد من الأفراد الذين ينتمون تاريخياً إلى «فئة الأخدام»، بتكوين بعض المدخرات التي ساعدتهم على شراء مزارع صغيرة أو اقامة بعض المحال التجارية[٦٣].

كذلك، فإن العديد من صغار السن من فئة «الصبيان» (من ضمن فئة المساكين) يرفضون العمل في أعمالهم التقليدية لدى عودتهم من الهجرة في الخارج... وينجحون في تغيير مواقعهم الطبقية في التقسيم الاجتماعي للعمل عن طريق قيامهم بالعمل بأجر بشكل حر، بعيداً عن الارتباط بعائلة معينة، أو ممارسة بعض الأعمال التجارية[٦٤].

وهكذا كسرت الهجرة بعض الأبواب الموصدة أمام «الحراك الاجتماعي» في المجتمع اليمني، مما ستكون له آثار بعيدة المدى على مستقبل التشكيلة الاجتماعية اليمنية، والمسارات الطبقية المتنوعة للأجيال القادمة.

ثالثاً: حول نمو الفئات المُرسْملة في البلدان المرسلة للعمالة

لعل أهم تأثيرات عمليات هجرة العمالة، على اختلاف مستويات مهاراتها، إلى البلدان النفطية ،تمثلت في بروز وصعود ما أسماه د. حسن الساعاتي «الفئات المُرسْملة» في المجتمعات العربية المرسلة للعمالة.

ويعرّف د. الساعاتي هذه الفئات على أنها تمثل شرائح من الفئات الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة، مكنتها مهاراتها وفرص الهجرة للبلدان النفطية في تحقيق مكاسب اقتصادية ومالية، جعلتها تنتمي إلى ما يسميه شريحة «الألفونيرات»، «أي الذين يملك الواحد منهم آلافا من الجنيهات (أو الدنانير أو الريالات والدولارات وغيرها من العملات الحرة الأخرى)، التي يستثمرونها بشتى الطرق وبخاصة كودائع في المصارف العربية والأجنبية والوطنية»[٦٥].

وقد تكونت هذه الفئات أول ما تكونت من المهنيين (الأطباء، المهندسون، المحاسبون، المعلمون، أساتذة الجامعات) الذين عملوا في البلدان العربية النفطية خلال الخمسينات والستينات. ولكن ما ان ألغيت قيود السفر والاقامة في الخارج، حتى انضمت إلى قوافل المهاجرين فئات جديدة من العمال المهرة ونصف المهرة والفلاحين

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٦٥) انظر: حسن الساعاتي، «الفئات المُرسملة في مصر المعاصرة،» (القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ١. (غير منشور)

المعدمين وذوي الحيازات القزمية(٦٦) . . . وحتى من صفوف الفئات البروليتارية الرّثة (كالبوابين ، وخدم المنازل، والسعاة، الخ). وقد قام العديد من هؤلاء لدى عودتهم بتوظيف «الفوائض الادخارية» التي تم تكوينها أثناء عملية الهجرة، في «شراء قطع صغيرة من الأراضي الزراعية وأراضي البناء، وامتلاك سيارات النقل، وآلات الحرث والري والجرارات والجرافات، فضلاً عن الايداع في المصارف»(٦٧)، ونضيف من عندنا «شركات توظيف الأموال» التي استقطبت جانباً مهماً من مدخرات صغار ومتوسطي المدخرين، معظمهم من فئة «الألفونيرات».

ونظراً لأن هذه الفئات لا تمتلك رؤوس أموال كبيرة ولا تحوز أصولاً انتاجية على نطاق واسع، فيكون من الأصوب ـ في تقدير د.حسن الساعاتي ـ تسميتها ««بالفئات المرسملة» تمييزاً لها عن «الفئات الرأسمالية» التي تمتلك رؤوس أموال كبيرة وتدير استثمارات واسعة النطاق»(٦٨).

والشيء المؤكد أن هذه «الفئات المُرسملة» الجديدة، أخذت في التكاثر والتوسع في مراتبها خلال حقبة السبعينات في عدد من المجتمعات العربية المرسلة للعمالة على نطاق كبير: مصر، اليمن العربية، الأردن، السودان. فنجد أن بعض الموظفين الحكوميين من الفئات الادارية والكتابية يقوم لدى عودته في تشغيل وتوظيف مدخراته في مشروعات تجارية أو خدمية صغيرة الحجم، كما يتحول بعض الحرفيين السابقين إلى «مقاولين صغار» يعملون لحسابهم الخاص. . . بينما يتعيش قسم كبير من المهنيين على ريع «الشقق المفروشة» و«الودائع المصرفية» وشهادات الاستثمار وشهادات الايداع بأنواعها.

فلا عجب إذاً، أن تؤدي هذه التطورات إلى بروز «الفئات المُرسملة» بشكل واسع في صفوف فئات الطبقة الوسطى وعناصر البرجوازية الصغيرة. . بل الفئات العمالية. وقد نتج عن ذلك تداعيات مهمة في أوضاع البنية الاجتماعية والطبقية في تلك البلدان، إذ ازدادت سبل الجمع بين مصادر الدخل المختلفة (دخل الملكية ودخل العمل). وكذلك ارتفع عدد الأجراء الذين يتحولون يومياً إلى ملاك ومستثمرين صغار أو حائزين

---

(٦٦) تشير نتائج أحدث الدراسات الميدانية في قرية مصرية إلى أن حجم هجرة العمالة الزراعية تتناسب تناسباً عكسياً مع حجم الحيازة أو عدمها. أنظر: محمد أبو مندور [وآخرون]، «بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية،» دراسات سكانية، العدد ٦٨ (كانون الثاني / يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٤)، ص ٣٤.

(٦٧) الساعاتي، المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

لأصول مالية (ودائع، أوراق مالية) دون أن يتخلوا تماماً عن وظائفهم وأعمالهم الأجرية الأصلية.

ومما يزيد من أهمية «قناة الهجرة» ـ كإحدى القنوات الفعالة للحراك الاجتماعي في السبعينات ـ أن قنوات الحراك الاجتماعي الأخرى التي كانت مفتوحة من قبل للعناصر التي تنتمي إلى الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة المتوسطة، قد غدت قنوات «شبه مسدودة» منذ نهاية الستينات، نظرا لأن القنوات التقليدية للحراك الاجتماعي من خلال التعليم والتأهيل المهني، ومن خلال النزوح من الريف إلى المدينة، قد استنفدت كل فعاليتها خلال حقبتي الخمسينات والستينات. ولم تعد فرص الصعود والترقي المادي والاجتماعي متاحة على نطاق ملموس من خلال تلك القنوات التقليدية، كما كان الحال من قبل. وهكذا غدت «قناة الهجرة الخارجية المؤقتة» بمثابة القناة الوحيدة، والأكثر فعالية، في تحقيق درجة عالية من الحراك الاجتماعي في المجتمعات العربية المرسلة للعمالة.

ويرى بعض الباحثين الاجتماعيين، مثل د. عبد الباسط عبد المعطي، أن مثل هذا «الحراك الاجتماعي» من خلال «قناة الهجرة الخارجية المؤقتة»، هو نوع من **الحراك الاجتماعي الزائف**[69]. ويؤسس د. عبد المعطي حجته على أنه «إذا ما حقق أفراد وحققت جماعات مكاسب مالية أو اجتماعية أو سياسية، دون إضافات فعالة إلى الانتاج الاجتماعي، فإن حراكها يكون زائفاً، لأنه من منظور التكلفة المجتمعية يعيق وظيفياً مسيرة التنمية»[70].

ويضيف الباحث أنه «لو دققنا في مسالك وقيم الحراك الاجتماعي في مصر السبعينيات يمكن أن نجد ما يدلل على اتجاه الحراك اجمالاً لكي يكون زائفاً:

١ ـ فهناك من حققوا حراكهم، خارج مجتمعهم المصري، سواء بالسفر إلى البلدان العربية، أو بالاتجار بالسلع الأجنبية المستوردة.

٢ ـ وهناك من حققوا حراكاً مالياً بالمضاربة والسمسرة.

٣ ـ وهناك من حققوا حراكهم بالافساد الاداري، واشاعة قيم الرشوة، والاختلاس، والخروج على القانون»[71].

ولكننا لا نوافق د. عبد الباسط عبد المعطي على هذا التوصيف والتقويم لعملية الحراك الاجتماعي الواسع التي شهدتها المجتمعات العربية المرسلة للعمالة، تحت

---

(٦٩) انظر: عبد الباسط عبد المعطي، «التغيرات الاجتماعية في مصر السبعينات،» **اليقظة العربية**، السنة ١، العدد ٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٧١) المصدر نفسه.

تأثير عمليات الهجرة الخارجية المؤقتة. ـ إذ ان «صدق» أو «زيف» عملية الحراك الاجتماعي، لا يقاس بما اضافته جماعة ما من الناس إلى الانتاج الاجتماعي، على نحو ما يذهب إليه الباحث. فالحراك الاجتماعي الحادث هو واقع اجتماعي وتاريخي ـ مشوَّه نعم ـ ولكنه واقع حي وحراك «حقيقي» وليس «زائفاً»، بغض النظر عن أحكامنا القيمية على مسالك وقيم هذا الحراك الاجتماعي القادم. إذ ان وقائع التاريخ الحديث، تشير إلى حدوث «نقلات اجتماعية»، وصعود جماعات وفئات معينة في البنية الاجتماعية والطبقية لمجتمعات عديدة من خلال آليات وممارسات، أبعد ما تكون عن الإضافة إلى الانتاج الاجتماعي. ومثال ذلك فئات «أغنياء الحرب» و «المضاربين» و «عناصر المافيا» التي يقوم نشاطها على أعمال القرصنة الاقتصادية، وفرض الاتاوات على العناصر والفئات المنتجة. فكل تلك الفئات حققت صعوداً وحراكاً اجتماعياً «حقيقياً» وليس «زائفاً» في بنية المجتمعات التي تنتمي إليها، بغض النظر عن «الخطيئة الأولى» التي أدت إلى التراكم الأوَّلي للأموال والثروات.

ولكن القضية التي يجب التأكيد عليها هنا، هي أن عمليات «الحراك الاجتماعي» الواسع التي حدثت في تلك المجتمعات، من خلال قناة «الهجرة الخارجية المؤقتة»، هي عمليات مؤقتة بطبيعتها ومرتبطة بظروف تاريخية استثنائية لن يكتب لها الدوام. . إذ سرعان ما سوف تغلق أبواب الهجرة ومنافذها في وجه القادمين الجدد، الذين فاتهم «قطار الحظ». ولكن تظل أوضاع «الفئات المُرسْملة» أوضاعاً حقيقية وليست وهمية أو زائفة، ويكون الحراك إلى أعلى لمن نجح في العبور عبر هذه القناة ـ قبل فوات الأوان ـ حراكاً حقيقياً له آثار بالغة الأهمية على مجمل البنية الطبقية، والتشكيلة الاجتماعية القائمة خلال الحقبة المقبلة.

الفصل السابع

الخريطة الطبقيّة العربيّة: نظرة إجْماليّة على تضاريس الماضي ومعالم المُستقبل

يتساءل سليم نصر في مقدمة الطبعة العربية لمؤلفه المشترك مع كلود دوبار عن **الطبقات الاجتماعية في لبنان**: «إلى أي حد لم تكن «الاشكالية الطبقية»، كما استخدمت بالفعل في كثير من الكتابات العربية وغير العربية، مجرد أداة أيديولوجية واسقاطاً لمسبقات ومفاهيم مبسطة شبه مدرسية، أو كما كان يقول أحد أصدقائنا «بري للقدم كي تلائم الحذاء»!؟[1].

وهذا التساؤل بحد ذاته يجسد الأزمة التي تواجه العديد من الكتابات والمحاولات الاجتهادية لدراسة التشكيلة الاجتماعية، والبنى والهياكل الطبقية في البلدان العربية، التي تتميز بأنها بنى شديدة التعقيد والتداخل والتمايز... وأنها بنى في حالة عدم استقرار نهائي. بيد أن التأكيد على ضرورة الفهم الحي والخلاق لواقع التكون والتمايز والتداخل الطبقي في التشكيلات الاجتماعية العربية، بعيداً عن الجمود المذهبي الذي يقوم على أعمال النص.. وليس الفهم الحي للواقع الملموس.

ولقد كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو دراسة الواقع الاجتماعي والطبقي في البلدان العربية بتعقيداته وتضاريسه وخصوصياته، بهدف استكشاف والقاء الضوء على الملامح المتميزة التي تطبع التشكيلات الاجتماعية العربية، وطبيعة التحولات التي تطرأ على العملية التاريخية الجارية التي تحكم تطور التشكيلات الاجتماعية والتركيبات الطبقية في المنطقة العربية، من خلال نظرة جدلية تاريخية وتركيبية.

---

(١) كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ط.

أولاً: القضية المنهجية

إن القضية المنهجية التي تطرح نفسها بقوة، ومنذ البداية، هي: هل هناك مسار أحادي يحكم عملية تطور المجتمعات الإنسانية وتبلور الطبقات الاجتماعية؟ وبعبارة أخرى، هل يصلح المسار التاريخي الأوروبي الغربي كأساس معياري للحكم على حركة وقوانين التطور في المجتمعات الانسانية الأخرى؟ إذ ان التحليلات التي تقوم على القياس والمشابهة التقليدية بين الحركة الداخلية لقوانين التطور الاجتماعي، والمسارات الطبقية في البلدان النامية، وبين مسار التطور الأوروبي (باعتباره المسار المعياري)، تؤدي إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية والتاريخية التي تميز تكوينات اجتماعية بعينها، مثل التكوينات الاجتماعية والتشكيلات الطبقية العربية[2].

فالمجتمعات العربية (مثلها في ذلك مثل غيرها من المجتمعات الانسانية)، ليست محكومة في تحولاتها بالضرورة بمسار المجتمعات الغربية الأوروبية، وليست في موضع قياس معياري معها. ومن هنا تكتسب مفاهيم ومصطلحات ـ أفرزها التطور التاريخي الأوروبي ـ مثل «الاقطاع»، «الرأسمالية»، «البرجوازية».. معانٍ ومضامين جديدة في ضوء الوقائع التاريخية العينية المشتقة من التحليل الملموس للواقع الملموس. ولذا نجد أن بعض الباحثين يتحدث عن «الاقطاع الشرقي»، «الاقطاع العسكري»، «الاقطاع القبلي»، «الاقطاع العشائري»، «الاقطاع الأبوي»، و«أعيان الريف»، بهدف اثبات وابراز التمايز والتغاير بالنسبة لمفهوم وممارسات «الاقطاع الأوروبي» و«الطبقة الاقطاعية الأوروبية».

كذلك إذا تحدثنا عن الطبقة العاملة في الوطن العربي، فإننا نلاحظ تفاوت شرائح هذه الطبقة: **العمال الزراعيون** الذين يعملون في ظل علاقات انتاجية، وإنْ كانت ظاهرياً تبدو علاقات رأسمالية (علاقة الأجرية)، إلا أنهم يخضعون في الحقيقة لعلاقات «شبه قنانة»، تفرض عليهم الخضوع الكامل لصاحب رأس المال. «وهناك الحرفيون وأشباه الحرفيين الذين يعملون في المنشآت الصناعية الصغيرة (الورش) التي ما زال أصحابها يتعاملون بمنطق نظام الطوائف الحرفية»[3].

وكل ذلك يشير إلى أن الطبقات «الحديثة» في المجتمعات العربية إنما تولد في أحضان التشكيلات والعلاقات «ما قبل الرأسمالية». ولذا فإن أهم ما تتميز به الأوضاع

---

(٢) عن النمط الآسيوي للانتاج، انظر: رفعت سلام، «تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي،» قضايا فكرية (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، الكتاب الأول، ص ٢٥٦.

(٣) نادية رمسيس فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول /سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٣٤.

والعلاقات الانتقالية في الوطن العربي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أن الجديد يحمل في ثناياه العديد من ملامح القديم.... حيث ان عمليات الفرز الطبقي داخل التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية القائمة، ما زالت عملية غير مكتملة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية.

وقد عبر عن هذه الوضعية الانتقالية صالح الحاجي والهاشمي الطرودي (تونس) على النحو التالي[٤]:

«إن هذا الوضع الذي تهيمن عليه البرجوازية الجديدة والذي يحمل القديم ولكن لا يهيمن عليه الجديد.... هو وضع متأزم يتجه ـ رغم التنازلات الظرفية ـ موضوعياً وذاتياً نحو القطيعة، لا في المستوى الاقتصادي الذي يمثل المظهر الصارخ من التناقض، وإنما أيضاً على المستويين السياسي والحضاري ببعديه الثقافي والايديولوجي. وذلك في ظل المحدودية والبطء اللذين يتّسم بهما الفرز الطبقي داخل هذه التشكيلة الاجتماعية، والذي لا يسمح بالتمايز بين هويّة الطبقة العاملة، ايديولوجياً وسياسياً، وبين الفئات الأخرى من الأجراء من ناحية، وبينهما وبين البرجوازية الصغيرة بمختلف شرائحها من ناحية أخرى».

إذاً هناك صعوبات موضوعية جمة تكتنف أي محاولة لرسم خريطة طبقية للمجتمعات العربية الراهنة، نظراً لحالة «السيولة الطبقية» الجارية، ونظراً لأن العديد من المواقع والقوى الاجتماعية لم تصل بعد إلى مرحلة الفرز الطبقي النهائي. فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة، متشابكة الحدود، ولا تزال فئات واسعة من السكان ذات أوضاع انتقالية، ولم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديداً نهائياً[٥]. وكنموذج للأوضاع الطبقية المتحركة، التي ما زالت «تحت الفرز»: التحول من «حرفي» إلى «عامل بأجر»، والتحول المعاكس من عامل بأجر إلى «حرفي يعمل لحسابه الخاص».

كذلك هناك العديد من القضايا والظواهر التي يصعب معالجتها بشكل معرفي مرض في إطار «الرؤية الماركسية الكلاسيكية»، إذ ان الضعف العددي والبنيوي للطبقات الاجتماعية المسماة «بالطبقات الرئيسية» في التحليلات الماركسية الكلاسيكية (البرجوازية والطبقة العاملة)، قد أفسح المجال أمام فئات وشرائح مما يسمى «الطبقة الوسطى»، و «البرجوازية الصغيرة» لاحتلال حيز ومساحة واسعين في البنيان الطبقي القائم في البلدان العربية.

---

(٤) انظر: صالح الحاجي والهاشمي الطرودي، «محاولة لتحليل الهيكلية للمجتمعات العربية،» النهج، العدد ٤ (ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤)، ص ٢٦.

(٥) انظر: خضر زكريا، «خصائص التركيب الطبقي في المجتمع العربي السوري،» (جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم الفلسفة، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) ص ٢. (غير منشور)

ومن ناحية أخرى، نشأ مزيج غريب من المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة بين الفئات الرأسمالية الناشئة وبين طبقة ملاك الأرض والملاك العقاريين في البلدان العربية، نظراً لاختلاف ظروف النشأة والملابسات التاريخية التي أحاطت بنشوء الدولة الحديثة في المنطقة العربية، وتغلغل علاقات الانتاج الرأسمالية في التشكيلة الاجتماعية العربية بفعل مؤثرات وعوامل خارجية.

فكما يشير حمزة علاوي (الباحث الباكستاني المعروف)، أن عملية بناء الدولة القومية الحديثة، والاطار المؤسسي القانوني اللازم لعملية النمو الرأسمالي، قد حدث بالفعل، نتيجة ممارسات «الدولة الكولونيالية»[٦]. فقد قامت «برجوازية المركز الاستعماري» (Metropolitan Bourgoisie) بتلك المهمة، ولم تعد البرجوازية المحلية الناشئة مطالبة بانجاز المهمة التاريخية التي واجهت البرجوازية الأوروبية، والمتعلقة بضرورة تصفية الاقطاع وعلاقات الانتاج الاقطاعية في المجتمع، وارساء دعائم الدولة القومية وتوحيد السوق المحلية.

كذلك فإن تعايش أكثر من نمط واحد للانتاج وعلاقات الانتاج داخل التشكيلة الاجتماعية الواحدة، مثلما هو الحال في البلدان العربية، يطرح بدوره مشكلة «التفاوت البنيوي» بين أنماط الانتاج المختلفة التي تتعايش مع بعضها البعض في إطار التشكيلة الاجتماعية القائمة. وهكذا تنشأ علاقات سيطرة وتبعية بنيوية بين هذه الأنماط المختلفة في إطار عملية الصيرورة التاريخية للأبنية الطبقية[٧].

وهكذا يظل الهمُّ النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية، وطبيعة العملية الانتقالية الجارية، همّاً أساسياً وحاكماً لفهم طبيعة القوانين النوعية الخاصة التي تحكم تطور التشكيلة الاجتماعية العربية، وتحديد عناصر الاختلاف بين تلك العملية الانتقالية وبين نمط التطور التاريخي المستوحى من التجربة الأوروبية التاريخية.

ولعل جانباً مهماً من الاضطراب والغموض الفكري اللذين أصابا العديد من الكتابات العربية عن الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية، إنما يعود في أحوال كثيرة، إلى عدم صلاحية بعض المفاهيم النظرية، وبعض الأدوات التحليلية

---

(٦) انظر: السيد زهرة، «البناء الاجتماعي والدولة في البلدان المتخلفة،» قضايا فكرية (تموز / يوليو ١٩٨٥)، الكتاب الأول، ص ٢٦١.

(٧) انظر: حسن حمدان [مهدي عامل]، «التمرحل في حركة التحرر الوطني وكيف نفهمه؟» مواقف، العدد ٣٠ - ٣١ (شتاء - ربيع ١٩٧٥)، ص ٣٦.

المستخدمة لمقاربة الواقع العيني للبنى الاجتماعية العربية، التي هي في طور الانتقال في ظل تعقيدات وملابسات تاريخية محلية وعالمية متميزة.

وهنا تبرز أهمية العوامل «غير الاقتصادية» المؤثرة في التركيب الطبقي المعاصر، وتطوره. مثال ذلك التكوينات الطائفية القبلية والعشائرية وكذلك العنصر الايديولوجي، وأثر ذلك في تبنّي طبقة معينة لايديولوجية محددة. كذلك هناك التداخل الواضح بين المراتب الاجتماعية، التي تشكّلت في كثير من المجتمعات العربية في فترة ما قبل دخول الرأسمالية على أساس عرقي أو طائفي، وبين التركيب الطبقي المعاصر. فهناك بعض الفئات الاجتماعية التقليدية التي استمدت قوتها التاريخية من ملكية الأرض، ورغم أنها انفصلت عن هذه الملكية في الوقت الحاضر، إلا أنها لم تفقد مرتبتها الاجتماعية.

ويتداخل تشكيل المراتب الاجتماعية بالشكل المشار إليه مع تشكيل الطبقات بعد دخول الرأسمالية، ففي أحوال كثيرة، يتحدد توزيع الدخل والثروة والسلطة على أساس عرقي أو طائفي. وبمعنى آخر، فإن المرتبة الاجتماعية قد تتداخل مع تشكيل علاقات الانتاج الحديثة المشار إليها، وهي العلاقة بين الطبقات القديمة والحديثة التي يمكن تحليلها في اطار تأثير قدوم الرأسمالية على تطور التركيب الطبقي.

وفي إطار هذه التعقيدات والتداخلات والتقاطعات، يطرح علينا د. حليم بركات في مؤلفه المجتمع العربي المعاصر، أن الطبقة الاجتماعية في الإطار العربي المعاصر تتحدد بثلاثة عناصر أساسية متداخلة هي:

«**أولاً**: مواقع الأفراد والعائلات والجماعات في البنية الاقتصادية.

ثانياً: عدم المساواة في ملكية الأراضي ورأس المال أو وسائل الانتاج بشكل عام، وبالتالي في المكانة الاجتماعية والنفوذ.

ثالثاً: التناقض بين هؤلاء الأفراد أو هذه العائلات والجماعات بسبب التفاوت في مواقعها الاقتصادية وعدم المساواة في الملكية والمكانة والنفوذ»[٨].

وبناء على هذه المعايير الثلاثة، يقدم لنا تصنيفاً للطبقات الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، قوامه ثلاث طبقات رئيسية على النحو المبين في الجدول التوضيحي رقم (٧ ـ ١).

وهكذا، بالإستناد إلى هذا المعيار التصنيفي المركّب، يخلص د. حليم بركات

---

(٨) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٤٨.

إلى أن المجتمع العربي المعاصر يتألف من ثلاث طبقات رئيسية هي: الأرستقراطية التقليدية (أو البرجوازية الكبرى)، البرجوازية الصغيرة (أو الطبقة الوسطى)، وطبقة الكادحين من فلاحين وعمال و«فلاحين ـ عمال»[٩].

ولكن الجدل المحتدم في الأدبيات التي تعالج الأوضاع الطبقية في البلدان العربية، والبلدان النامية عموماً، يدور حول ماهية **الطبقات الرئيسية والطبقات الثانوية** في إطار التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية القائمة. ولعل جانباً من الأزمة التي تعانيها بعض الكتابات حول هذا الموضوع، إنما يعود إلى معايير تصنيف الطبقات الاجتماعية كطبقات «رئيسية» أو «ثانوية». . . وهل يتم اعتماد معايير «الغلبة العددية» لتحديد ما يسمى «بطبقة رئيسية»، أم هناك معايير أخرى أكثر فعالية في تحديد مدى «مركزية» أو «ثانوية» طبقة ما في البنيان الطبقي للمجتمع؟

وفي تقديرنا، أن المعيار الأكثر كفاءة لتحديد ما هي **الطبقة** (أو الطبقات) **الرئيسية**، هو مدى الدور الذي تلعبه تلك الطبقة في عملية إعادة شروط الانتاج في المجتمع (هل الطبقة الاقطاعية، الرأسمالية الكمبرادورية، البرجوازية البيروقراطية، . . . الخ). ولعل هذا المعيار يساعد بدوره على طرد بعض الأوهام النظرية التي سادت عن «سلطة البرجوازية الصغيرة» في بعض البلدان العربية.

فلقد دار نقاش مهم وحاد طوال الستينات في ربوع الوطن العربي، حول طبيعة وتطور وضعية عناصر البرجوازية الصغيرة في الأقطار العربية المختلفة. وتكاد تجمع كل الكتابات والتحليلات على تزايد أهمية الحرفيين والمشتغلين في الأعمال والخدمات المرتبطة بالانتاج السلعي الصغير وتداوله، من أصحاب ورش وحوانيت ومتاجر صغيرة[١٠].

ورغم أن هناك اتفاقاً واسعاً في معظم التحليلات، على أن عناصر البرجوازية الصغيرة من صغار التجار والحرفيين والكتبة، يشكلون كتلة مهمة وحيوية في المناطق الحضرية في العديد من البلدان العربية[١١]، إلا أن الخلاف كان يدور حول هل أصبحت «البرجوازية الصغيرة» طبقة رئيسية. . . أم أنها «الطبقة الحاكمة» في بعض

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(١٠) أنظر بهذا الخصوص: فؤاد مرسي، «البرجوازية الصغيرة: الوضع الطبقي والموقف الفكري،» الطليعة (القاهرة)، العدد ٧ (١٩٦٩).

(١١) أنظر بهذا الخصوص: منظمة ٢٣ مارس، مناقشات حول تطور المجتمع المغربي (بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.])، ص ١٠١.

جدول رقم (٧ ـ ١)

تصنيف اجتهادي للطبقات الاجتماعية الرئيسية في المجتمعات العربية المعاصرة

الطبقة	ملكية الأراضي	ملكية رأس المال	النسب الرفيع	درجة استقلالية العمل			
				مشرف لحسابه الخاص	يعمل لحسابه الخاص	مشرف لحساب غيره	يعمل لغيره لقاء أجر
١ ـ الأرستقراطية التقليدية							
كبار ملاكي الأرض	ملكيات كبرى	على الأغلب	على الأغلب	ربما	لا	لا	لا
كبار الرأسماليين	ربما	ملكيات كبرى	على الأغلب	نعم	لا	لا	لا
شيوخ القبائل	على الأغلب	على الأغلب	نعم	نعم	لا	لا	لا
السادة	على الأغلب	على الأغلب	نعم	ربما	ربما	لا	لا
الأغنياء الجدد	ربما	نعم	لا	ربما	ربما	لا	لا
٢ ـ البرجوازية أو الطبقات الوسطى							
البرجوازية القديمة الصغيرة	متوسطة	متوسطة	لا	على الأغلب	نعم	لا	لا
البرجوازية الجديدة الصغيرة	ربما متوسطة أو صغيرة	ربما متوسطة أو صغيرة	لا	ربما	ربما	على الأغلب	على الأغلب
غيرهم	ربما متوسطة أو صغيرة	ربما متوسطة أو صغيرة	لا	ربما	ربما	ربما	ربما
٣ ـ الكادحون							
الفلاحون	على الأغلب «لا»	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
العمال	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم

المصدر: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٤٨.

البلدان التي تأخذ بنظام «رأسمالية الدولة» كمصر خلال الفترة الناصرية، وسوريا والعراق في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي.

ثانياً: بعض الملامح الاثنية ـ الطائفية للتشكيلة الطبقية في بعض البلدان العربية

إن إلقاء نظرة جديدة على الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمع العربي، يقتضي التوقف والتأمل طويلاً في طبيعة الملامح الاثنية والطائفية للتشكيلة الطبقية في البلدان العربية، لا سيما بلدان المشرق العربي، وذلك نتيجة تبلور سمات البناء الطبقي الحديث وسط بقايا التشكيلات والعلاقات «ما قبل الرأسمالية».

ويشير عصام الخفاجي إلى أهمية إلقاء الضوء على هذا الجانب لأهميته السياسية التاريخية والمستقبلية، حيث لعب الاستعمار دوراً مهماً في زيادة حدة الملامح الاثنية والطائفية للتشكيلة الطبقية القائمة، إذ دأب الاستعمار على تشجيع «طوائف وأقليات معينة، وتوجيهها نحو مواقع اقتصادية محددة»[١٢]. وكذلك هناك ظروف اقتصادية معينة «دفعت بأبناء منطقة معينة أو طائفة معينة إلى ممارسة نشاط اقتصادي محدد»[١٣]. إذ انه من الملاحظ في بعض البلدان العربية تبلور بعض الخصائص الاثنية ـ الطائفية لعناصر البرجوازية الصغيرة، وهي تختلف حسب المناطق والأقاليم. ففي شرق الأردن مثلاً، يلاحظ أن غالبية أصحاب الورش الحرفية والمحال التجارية والخدمية الصغيرة هم من السوريين (الشوام) والفلسطينيين والأردنيين المسيحيين، ومن الآسيويين المسلمين (سوق البخارية في عمان)[١٤].

وهكذا فإن الأشكال الحديثة للتقسيم الاجتماعي للعمل في المجتمعات العربية تتداخل وتتقاطع مع خطوط التقسيم الطائفي، القبلي، والعشائري، والعرقي في تشكيل معالم الخريطة الطبقية العربية[١٥]. وهنا تبرز أهمية العوامل «غير الاقتصادية» وتأثيراتها على تطور التركيب الطبقي المعاصر، ومثال ذلك أثر التكوينات الطائفية والإثنية على تبني فئات وشرائح معينة لايديولوجية محددة. ويتصل بهذه النقطة وجود درجة كبيرة من التداخل بين المراتب الاجتماعية التي تشكّلت في المجتمعات العربية في فترة ما قبل دخول الرأسمالية ـ على أساس عرقي أو طائفي ـ وبين مكوِّنات التركيب الطبقي المعاصر.

وبعبارة أخرى، فإن المراتب الاجتماعية المتوارثة من فترة «ما قبل الرأسمالية» غالباً ما تتداخل في مجال تشكيل علاقات الانتاج الحديثة، إذ انه كثيراً ما يتحدد توزيع الدخل والثروة والسلطة في العديد من البلدان العربية على أساس عرقي أو طائفي. ويؤدي هذا بدوره إلى العديد من حالات عدم التطابق بين الموضع (أو الموقع الطبقي)

---

(١٢) أنظر: عصام الخفاجي، «بعض اشكاليات دراسة الطبقات والتطور الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية: ورقة مدخلية،» (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٨٣)، ص ٢٢. (أعدّ ضمن مشروع المستقبلات العربية البديلة، غير منشور).

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) انظر: هاني حوراني، التركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي لشرق الأردن: مقدمات التطور المشوه، ١٩٢١ ـ ١٩٥٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٨)، ص ١٦٥.

(١٥) يعتبر العمل المرجعي المهم لحنا بطاطو عن العراق افضل مثال لتحليل تلك التقاطعات بين خطوط التقسيم الطائفي والعشائري والعرقي في تشكيل ملامح الخريطة الطبقية.

من ناحية، وبين الرؤية الايديولوجية والموقف السياسي من ناحية أخرى.

وينجم عن هذه التعقيدات والتداخلات، إعادة انتاج **علاقات الاستزلام وقسم كبير من التضامنات العائلية القديمة والمناطقية، وبصفة خاصة الطائفية**...

ويمكن لنا تكوين فكرة عينية عن هذه التداخلات والتقاطعات بين الأوضاع الطبقية الحديثة، وبين المخلفات القبلية والطائفية في المجتمعات العربية، من خلال بناء مصفوفة تشير إلى نوعية التداخلات والتقاطعات بين الأوضاع والروابط «القبلية» و «الطائفية»، الموروثة من ناحية، وبين المواقع الطبقية الحديثة من ناحية أخرى، على النحو المبين في الجدول رقم (٧ ـ ٢).

جدول رقم (٧ ـ ٢)

نوعية التداخلات والتقاطعات بين الأوضاع والروابط «القبلية» و «الطائفية» الموروثة وبين المواقع الطبقية

أوضاع طائفية / المواقع الطبقية	الموارنة	المسلمون «السنة»	المسلمون «الشيعة»
البرجوازية الكبيرة	يسيطرون على بيروت وجبل لبنان (البرجوازية المالية ـ التجارية)	الوجوه الاقطاعية والنخب البرجوازية التقليدية	الوجوه الاقطاعية والنخب الاقتصادية الشيعية
البرجوازية الصغيرة	الملكية الفلاحية والحرفية الصغيرة	الحرفيون وصغار التجار	صغار المزارعين في منطقة البقاع والجنوب اللبناني
الطبقة العاملة		عمال البناء، العمال اليدويون في قطاع النقل والصناعة	عمال الخدمات الخاصة والعامة
البروليتاريا الرثة وشبه بروليتاريا الخدمات		حمالو المرفأ	جنوب بيروت والجنوب اللبناني

المصدر: كلود دوبار وسليم نصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢).

وقد أدت هذه «التداخلات والتقاطعات» بين **المواقع الطبقية والأوضاع الطائفية** إلى حدوث نوع من **الانفصام التاريخي** بين لبنان الوسطي (بيروت وجبل لبنان)، **ذي الأكثرية المسيحية**، الذي يرتكز على المبادلات الخارجية وعلى الملكية الفلاحية والحرفية الصغيرة، **ولبنان الطرفي** (ضواحي بيروت والمناطق الطرفية من لبنان)، **ذي الأكثرية المسلمة**، حيث تسود عقود الاجارة للأرض[١٦]. وقد نتج عن هذا الانفصام

(١٦) دوبار ونصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، ص ٣٥٤.

التاريخي - وفقاً لتحليل كلود دوبار وسليم نصر - «انفصال مكاني وتعارضي اجتماعي بين مختلف شرائح البرجوازية - بما فيها البرجوازية الصغيرة - وبين مختلف فئات البروليتاريا المدينيـة أو الريفية»[١٧].

ولعل هذا الانفصام التاريخي والمكاني، وما يوازيه من تناقض طبقي وتعارض اجتماعي، يلقى ضوءاً ساطعاً على الخلفيات التاريخية والديناميات السياسية للحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت منذ عام ١٩٧٥ . . وحيث خطوط الصراع الاجتماعي والطبقي والطائفي قد تحددت بالانفصام التاريخي والمكاني بين لبنان الوسطي ولبنان الطرفي.

وحتى لا يساء فهم عملية التداخل، بل نقول التزاوج، بين المواقع الطبقية والأوضاع الطائفية والفئوية في المجتمعات العربية، يحذر حنا بطاطو من خطأ النظرة التقليدية إلى فئة «العلويين» في سوريا على أسس طائفية بحتة، إذ ان فهم دور العلويين في الحياة السياسية السورية له جذور اجتماعية وطبقية محددة. فالواقع أن أغلبية «العلويين» كانوا من بين أفقر الفلاحين في سوريا. . وقد أخذت أوضاعهم الاقتصادية وأحوالهم المعيشية في التدهور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع ازدياد درجة اندماج الزراعة السورية في السوق العالمية[١٨].

وحول تصاعد النزعات الطائفية والعشائرية من جديد في الحياة السياسية والاجتماعية خلال العشر سنوات الأخيرة، يتحدث بعض الكتّاب - مثل د. برهان غليون عن ظهور ما يسمى «بالمجتمع العصبوي» في البلدان العربية. . وهو المجتمع الذي يقوم على إعادة تأكيد الانتماء إلى «الطائفة» و «العشيرة»، نتيجة «انعدام الأطر القومية حقاً، أي المعبّرة عن إرادة جميع الأفراد، أو التي تتيح التعبير المتساوي لجميع الارادات داخل الدولة المركزية»[١٩].

ولذا فإن بروز ظاهرة الانقسام الطائفي مقابل الانقسام الطبقي من جديد في المجتمعات العربية الحديثة، هو في حقيقة الأمر تعبير عن فشل الدولة الحديثة في إقامة أطر جديدة قومية، وجامعة قادرة على أن تستبدل الأطر التقليدية العصبوية الطائفية أو المحلية أو العشائرية. وهكذا نجد المجتمعات العربية الحديثة أخذت تتراجع في

---

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) انظر: Hanna Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character* (Washington, D.C.: Georgetown University, 1983), p. 10.

(١٩) أنظر: برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٨٧.

السنوات الأخيرة من بنية «مجتمع قومي» إلى بنية «مجتمع عصبوي» مفكك ومبعثر[٢٠]، حيث يصبح الانتماء إلى الطائفة أو العشيرة أكثر إثارة وجاذبية للمواطن الذي ينتمي للشرائح الاجتماعية المسحوقة (مثال: الشيعة في جنوب لبنان وضواحي بيروت).

ولكن الأمور لا تسير عادة في طريق واحد مرسوم بشكل ميكانيكي، ولكنها تتشكل وفقاً لمنطق ديالكتيك الأحداث السياسية والتاريخية: «فقد يتدهور الصراع القومي إلى صراع طائفي، كما يمكن للصراع الطائفي أن ينحل ويتخفى في نضالات اقتصادية»[٢١].

وفي نفس المعنى، نجد أن الطرق الصوفية ما زالت تشكل أحد أهم المؤسسات التقليدية للدفاع الاجتماعي عن مصالح عناصر البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف (كما هو الحال في مصر والسودان).

ولكن القضية الجديرة بالتأمل هنا هي، انتشار ظاهرة ازدواجية الولاء (الطبقي مقابل الطائفي أو العشائري) لدى فئات وشرائح اجتماعية عديدة في المجتمع العربي، حيث يطغى الولاء الطائفي أو العشائري في بعض اللحظات التاريخية للتوتر الاجتماعي والسياسي، على روابط الولاء الطبقي. وبهذا الصدد يشير د. غسان سلامة إلى العصبيات القديمة التي «استولت من خلال الجيش على الدولة وتحكمت بالمجتمع تحت ستار المفردات والشعارات العصرية، بينما ما زالت تقوم فعلاً على التضامن بين أبناء النسب والطائفة والمنطقة والعشيرة»[٢٢].

ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الأوضاع الانتقالية التي تمر بها القوى والفئات والطوائف الاجتماعية في الوطن العربي: الانتقال من «القبيلة» و«الطائفة» و«العشيرة» إلى «الطبقة» و«الدولة» بالمعنى الحديث.

كذلك يعود جانب كبير من ازدواجية الولاء واضطراب المواقع والمواقف الطبقية إلى ازدواجية «حالة التكسب» (mode of employment) لاقسام كبيرة من قوة العمل، حيث لا يوجد من يعتمدون على العمل بأجر بصفة نهائية وخالصة، على النحو الذي تزخر به الكتابات النظرية المجردة، إذ ان العديد من الأجراء في صفوف الطبقة العاملة والموظفين يمارسون أعمالاً أخرى، إلى جوار أعمالهم الأصلية، يغلب عليها طابع «العمل الخاص المستقل» (ليس لحساب الغير)[٢٣].

---

(٢٠) انظر: المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢٢) انظر: غسان سلامة، «قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ١١٩.

(٢٣) يلاحظ في أحوال كثيرة انخراط بعض عناصر الطبقة العاملة في بعض نشاطات الانتاج السلعي الصغير =

وتالياً تختلط المواقع والرؤى الطبقية نتيجة ازدواجية «حالة التكسب»، ويصبح الحديث أحياناً عن «طبقة عاملة خالصة». . . وعناصر «برجوازية صغيرة بحتة» حديثاً على درجة عالية من التبسيط والتجريد النظري في ضوء تضاريس الواقع الطبقي والاجتماعي المعقد والمعاش، إذ تختلط المواقع ويحمل الانسان الواحد أكثر من «هويّة اجتماعية» ضمن نظام معقد لتقسيم العمل، يمثل خليطاً من الأوضاع التقليدية الموروثة (القائمة على الروابط العائلية والولاءات الطائفية والعشائرية) والآليات الحديثة لسوق العمل(٢٤).

وهكذا، فإن اختلاط «الرؤية الطبقية» «بالرؤية الطائفية» في الوعي والضمير الاجتماعي لدى فئات اجتماعية عديدة، هامشية ومسحوقة، لهو قضية جديرة بالتأمل والتفكير الجاد من جانب الحركات والقوى التقدمية العربية. ويكفي أن نورد هنا تساؤل كلود دوبار وسليم نصر في مؤلفهما عن **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، إذ يتساءلان في ضوء المقابلات والمسوح العينية التي نجحا في إجرائها:

«بأية ميكانيكات اعتبر مزارعو التبغ المستنزفون من قبل المرابين، ومزارعو الشمندر السكري المستغَلّون من الاحتكار الصناعي، والعمال الجدد الريفيو الأصل الذين يقبضون أجوراً زهيدة، وحمالو المرفأ المسحوقون على يد مافيا المستخدمين، وعمال البناء المعرضون للخطر الدائم، وصغار المستخدمين ذوو الأحلام المحطمة بالتضخم، والطلاب الذين لا يتمكنون من متابعة علومهم. . . بأية ميكانيكات اعتبر هؤلاء متى كانوا شيعة، ان المسؤولين عن «مصائبهم» والأعداء الواجب محاربتهم هم «المسيحيون الذين هم برجوازيون ويستغلون الشعب» و «الموارنة الذين يأكلون حقوقنا ويستأثرون بكل الثروات»، و «دولة امتيازات المسيحيين» »؟(٢٥).

= (تجارة وخدمات). وكذلك تمارس أعداد متزايدة من الموظفين أعمالاً حرة متواضعة لأغراض الكسب الاضافي (مثل قيادة سيارات التاكسي خارج ساعات العمل الرسمية).

وتأكيداً لهذه الحقيقة، جاء في إحدى المقابلات التي اشتملها بحث سليم نصر وكلود دوبار عن الأوضاع الطبقية في لبنان ما يلي: «حالياً، اعتني خلال النهار بأرضي، أحياناً أبقى حتى الليل، إلى جانب هذا أعمل حلاقاً للرجال خلال يومي السبت والأحد على مر السنة، ثم بمعزل عن عملي، أشتغل سمساراً: آخذ عمولات على الأراضي التي تباع». انظر: دوبار ونصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، ص ٢٩٠.

(٢٤) لحسن الحظ، يوجد الآن اعتراف متزايد بأهمية اجراء دراسات عينية وسوسيولوجية حول أوضاع «الطبقة العاملة العربية»، ليس فقط من الزاوية المعرفية البحتة، بل من خلال تلمس الخصائص والأشكال العينية لنشوء ونمو الطبقة العاملة في البلاد العربية على أرض الواقع نفسه، وليس في الأذهان والتصورات الايديولوجية المجردة.

(٢٥) دوبار ونصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، ص ٣٦٥.

ونجد الاجابة عن هذا السؤال المحوري لدى «مهدي عامل» في مؤلفه في الدولة الطائفية، إذ يؤكد على أن «الطائفة هي تلك العلاقة السياسية من التبعية الطبقية التي تربط الطبقات الكادحة ـ أو قسماً منها ـ بالبرجوازية، في علاقة تمثيل سياسي طائفي. أما الطائفية فهي النظام السياسي لسيطرة هذه البرجوازية المسيطرة»[٢٦].

وفي الواقع هناك مناظرة لبنانية ثرية حول العلاقة بين «الطائفية والطبقية»، وهي تحوي حصيلة غنية من النقاش شارك فيها مفكرون لبنانيون مرموقون مثل: مسعود ضاهر، مهدي عامل، فواز طرابلسي، محسن ابراهيم، أحمد بعلبكي، غسان سلامة.

وفي إطار هذا السجال النظري حول «المسألة الطائفية» في لبنان، نجد أن المؤرخ مسعود ضاهر يرى أن الطائفية أساسها المادي في علاقات ما قبل الرأسمالية[٢٧]. ويرى فواز طرابلسي «ان الولاءات العائلية والطائفية هي جزء من علاقات الانتاج»[٢٨]؛ بل هو يطرح التساؤل المنهجي التالي: «أيهما الأصح، الحديث عن تفاوت طائفي ضمن الطبقات، أم عن تكوين طبقي يخترق التشكيلات العائلية والطائفية؟»[٢٩]. ويشير محسن ابراهيم إلى أن هناك اتجاهاً ثابتاً للامبريالية «نحو استخدام التشكيلات التقليدية والعلاقات قبل الرأسمالية» لاحتضان وتجديد علاقات الولاء والتبعية العشائرية والطائفية[٣٠].

ومجمل هذه الأقوال ان الطائفية كظاهرة هي حاضرة في علاقات الانتاج (المستوى الاقتصادي)، كما هي حاضرة في البناء الفوقي السياسي والقانوني والايديولوجي. وتالياً فإن جوهر فهم المسألة الطائفية يتلخص في فهم «جدلية العلاقة» بين الاقتصادي والسياسي في المجتمع[٣١]، ويعطي أحمد بعلبكي أهمية خاصة للمستوى الايديولوجي لفهم العلاقة بين «الطائفية والطبقية»، إذ يميز بين ما يسميه «مستويات التحديد» ويرى أنها «مستويات الانتاج والنظام السياسي»، وبين ما يسميه

---

(٢٦) أنظر: حسن حمدان [مهدي عامل]، في الدولة الطائفية (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦)، ص ٢٠٥.

(٢٧) انظر: مسعود ضاهر، «عن السلطة الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية،» الطريق، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣).

(٢٨) انظر: فواز طرابلسي، الماركسية وبعض قضايانا العربية (بيروت: بيروت المساء، ١٩٨٥)، ص ٢٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٠) أنظر: محسن ابراهيم، قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب (بيروت: بيروت المساء، ١٩٨٤)، ص ٤.

(٣١) طرابلسي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

«مستويات الهيمنة » ويصفها بأنها «مستويات الانتظام الايديولوجي»[٣٢]، بل إنه يرى أن أشكال الانتظام الايديولوجي الاجتماعي الطائفي هي أشكال مرنة تتسع لأشكال التناقض والانتقال بين أنماط الانتاج المختلفة[٣٣].

وإن دلت هـذه التحليـلات والمقـولات على شيء، فـإنمـا تـدل على بعض الصعوبات المنهجية التي تكتنف تفسير «الطائفية» في المجتمع العربي في ضوء منهج المادية التاريخية.

حول «علاقات الاستزلام»: علاقة اقتصادية اجتماعية ـ سياسية مركبة

من بين العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية «ذات الطبيعة المركبة» في مجال استيعاب خصوصيات الواقع الطبقي العربي، ما أسماه سليم نصر وكلود دوبار «بعلاقات الاستزلام» في السياق اللبناني.

وهي ـ وفقاً لتعريفهما ـ علاقات تبعية وخدمات متبادلة ـ وإن كانت غير متكافئة ـ بين وجهاء كل طائفة أو زعماء كل حي أو مقاطعة من ناحية، وبين أتباعهم أو «أزلامهم» من الفئات الشعبية الكادحة من ناحية أخرى[٣٤].

وبصفة عامة، يمكن توصيف «عـلاقات الاستـزلام» على أنها عـلاقات شبـه ـ اقـطاعية من طـراز فريـد، حيث تمتزج وتنصهـر فيها عـلاقـات الانتـاج الاقتصـاديـة الموضوعية من ناحية، وعلاقات التبعية والولاءات ذات الطابع الطائفي والجهوي من ناحية أخرى.

وفي العديد من البلدان العربية، نجد أن «علاقات الاستزلام» تأخذ شكل علاقات التبعية الشخصية للأعيان والوجهاء وزعماء الحي، أو الناحية، أو المقاطعة، وكذلك تأخذ شكل الدعم الانتخابي الشعبي في مقابل مساعدات مالية وخدمات شتى في مجال الحماية الاجتماعية والأدبية (إيجاد عمل منتظم أو مسكن لائق).

ويشير سليم نصر وكلود دوبار إلى أن التنظيم السياسي لبعض النواب في لبنان الذي يضم حراساً شخصيين (قباضيات) وحتى ميليشيات مسلحـة «يعيد بدقة تقريباً إنتاج المراتب الوظيفية والفخرية القائمة وسط «البيوت العريقة الحاكمة » (زعامة استزلامية)، والتي تحشد

(٣٢) أنظر: أحمد بعلبكي ، «ملاحظات على كتابة ماركسية في الطائفية،» الطريق، السنة ٤٤، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٨٥)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٣٤) دوبار ونصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، ص ٥٥.

حول عائلة الزعيم مجتمعاً صغيراً بكامله تابعاً لها، ابتداء من وكلاء الأراضي حتى الخدم مروراً بالقباضايات»[٣٥].

وتجدر الاشارة إلى أن «علاقات الاستزلام» هذه. . . تجد أرضاً خصبة ومهيأة في صفوف عناصر «البروليتاريا الرثة»، التي لا تقوم بأعمال ثابتة أو منتظمة ولا تحتل مواقع واضحة على خريطة التقسيم الاجتماعي للعمل في المدن العربية الحديثة، إذ ان غياب مصادر دخل وعمل منتظمة تجعلهم يبحثون عن مصادر للحماية الاقتصادية والاجتماعية، مقابل بيع أصواتهم الانتخابية وخدماتهم الجسدية، للقيادات والوجاهات التقليدية (طائفية/ عشائرية/ قبلية)، وكذلك لأجهزة الدولة الحديثة (القمعية والأمنية).

وعلى مستوى أكبر من العمومية، يمكن القول ان ما يسمى «بعلاقات الاستزلام»، أو ما شابهها، في المجتمعات العربية، إنما تعتبر بمثابة «المحل الهندسي» لجميع المخلفات الموروثة من فترة الحكم العثماني، ومن التاريخ الطويل للانقسامات والولاءات الطائفية والعشائرية والقبلية التي تحفل بها المنطقة العربية. وهذا النوع من العلاقات المعقدة والمركّبة يمثل تحدياً مهماً لجميع التحليلات الطبقية «أحادية الجانب»، التي تعتمد البعد الاقتصادي كبعد وحيد لتحليل الظواهر والعلاقات الطبقية القائمة.

ثالثاً: حول النماذج والأنماط المختلفة للتكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية في المنطقة العربية

إن أية محاولة لاستخلاص السمات الرئيسية لأنماط البنى الاجتماعية والتركيبات الطبقية في المنطقة العربية، تستلزم تحليل عناصر التَّوحُّد والتماثل (uniformity)، وكذلك عناصر الاختلاف أو التمايز (diversity) في مقومات التشكيلة الاجتماعية القائمة في كل بلد عربي على حدة، وذلك في ضوء المعطيات الموضوعية والظروف التاريخية الخاصة بتطور كل بلد.

ويمكن تنميط البلدان العربية وفق بعض المعايير التحليلية والمركبة، التي تتلخص أهمها فيما يلي:

ـ مقدار التفاوت في مستوى تطور قوى الانتاج في كل بلد.

ـ درجة التباين في نمط علاقات الانتاج السائد في كل بلد.

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٦.

ـ اختلاف طبيعة النظام السياسي ـ الاقتصادي القائم، وتالياً حدود رقعة تدخل الدولة في مجريات الأمور الاقتصادية.

ـ اختلاف درجة الدمج في السوق الرأسمالية العالمية، وطبيعة الدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي، والشركات دولية النشاط داخل نطاق التشكيلة الاجتماعية القائمة.

ـ أشكال انتاج واستحواذ وتداول الفائض الاقتصادي في المجتمع، بما في ذلك أشكاله العينية وغير العينية.

وليس هناك من شك في أن عملية النمو والتطور الرأسمالي حادثة بدرجات متفاوتة في جميع البلدان العربية. ولعل أوضح مثال على ذلك حالة اليمن العربية، التي تتمّ بتخلف شديد في درجة تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الرأسمالية عموماً. فوفقاً لبيانات وزارة الاقتصاد اليمنية، كان هناك عام ١٩٨١ ما لا يقل عن ٤٢٦٥ تاجراً كبيراً متخصصاً في أعمال الاستيراد من الخارج، و ٣٦١٧ تاجراً للتوزيع بالجملة، و ٣١١ من أصحاب مكاتب الخدمات التجارية المسجلين لدى وزارة الاقتصاد. كذلك كان هناك موافقات على ٧٧٣ توكيلاً تجارياً لأشخاص محليين ينوبون عن شركات أجنبية، هذا اضافة للسماح لفروع ٦٦ شركة دولية (متعددة الجنسية) لتعمل لنفسها وبنفسها مباشرة في الداخل(٣٦).

كذلك تشير بيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٥ في اليمن العربية، إلى أنه كان هناك ٥٣١ منشأة صناعية تستخدم أقل من ٥ عمال. . . بينما كان هناك ٣١٠٢ منشأة صناعية تستخدم خمسة عمال فأكثر. وبالنسبة لقطاع التجارة والمطاعم، كان هناك نحو ٢٣٨١ منشأة تستخدم أقل من خمسة عمال، بينما كان هناك ٣٨٣٩ منشأة تستخدم خمسة عمال فأكثر (٣٧).

ولكن القضية الجديرة بالعناية هنا، هي تعمّق «الازدواجية والثنائية البنيوية» في مجال الأنشطة الصناعية وفي مجال الأنشطة التجارية والخدمية، في إطار التشكيلات الاجتماعية القائمة، إذ نلحظ انقسام فئة التجار في معظم البلدان العربية إلى شريحتين:

ـ **فئة التجار التقليديين** (أو ما يمكن أن نطلق عليهم **تجار البازار**)، مثل تجار الموسكي (في القاهرة)، وسوق الحميدية (في دمشق) وسوق الشورجة (في بغداد).

ـ **فئة التجار المحدثين** الذين يديرون منشآت حديثة منفتحة على السوق

---

(٣٦) أنظر: حمود العودي، التركيب الطبقي في المجتمع اليمني ومتغيراته الاجتماعية الاقتصادية المعاصرة. (مخطوطة تحت الطبع لمشروع المستقبلات العربية البديلة).

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧٧.

العالمية، وتحمل أنماطاً استهلاكية جديدة مستوردة مثل: «السوبر ماركت»، «البوتيكات»، توكيلات السيارات الأجنبية والسلع المعمرة.

إن تلك الازدواجية البنيوية الجديدة تخلق أنماطاً جديدة من التشابكات وآليات تداول واعادة تدوير الفائض الاقتصادي في المجتمع، بأشكاله العينية والنقدية. ولذا فإنه على الرغم من تغلغل الأشكال «الحديثة» للانتاج الرأسمالي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي تقريباً، تظل هناك علاقات «تنازع» بين الأشكال والعلاقات الرأسمالية الجديدة، وبين العلاقات والولاءات التقليدية القديمة (القبلية/العشائرية/الاستزلامية). ولعل أوضح مثال على ذلك: عمل البدو لدى شركات النفط وتوظيفهم في المصالح والدواوين الحكومية، ووجود فئات «العمال ـ الفلاحين» و«العمال ـ الحرفيين» المرتبطين، بدرجات مختلفة، بأشكال وعلاقات الانتاج السابقة للرأسمالية، وذلك بغض النظر عن الأسماء والمسميات التي تحملها الأطر القانونية والمؤسسية الجديدة.

كذلك تلعب «علاقات الاستحواذ الفعلي» (real appropriation) دوراً مهماً في تحديد نمط العلاقات الطبقية السائدة في المجتمعات العربية.. حيث ما يهم هنا هو الاستحواذ الفعلي على جانب من الفائض الاقتصادي المتولد، بغض النظر عن حقوق وعلاقات الملكية الاسمية، إذ توجد في المجتمعات العربية أشكال عديدة للاستحواذ على جانب مهم من الفائض الاقتصادي من خلال آليات متميزة، مثل عمليات وضع اليد على الأراضي، وفرض الإتاوات على المنتجين المباشرين (في صورة عينية أو نقدية)، بواسطة مجموعات من الوسطاء وفئات طفيلية، تخلق لنفسها أوضاعاً وعلاقات ابتزازية لا تستند سوى لمنطق الوجود المباشر والدائم في المكان، واستخدام منطق القوة والتهديد للحصول على الإتاوات على أسس دورية ومنتظمة (مثال ذلك: منادي السيارات). وتلك هي آليات وممارسات يصعب فهمها واستيعابها في اطار نظم الملكية والحيازة التقليدية.

ولمزيد من التوضيح لأهمية التفرقة بين الأشكال «القانونية» «والاسمية » للملكية (Nominal ownership) والأشكال العينية للاستحواذ على الناتج والفائض الاجتماعي، يجب التفرقة بانتظام بين **حق التصرف** في الأصل الرأسمالي (أرض ـ معدات ـ آلات ـ مبان ـ وسائل مواصلات) بالبيع أو الرهن أو الوقف، وبين **حقوق الانتفاع** بالأصل بأشكالها المختلفة. ففي أحوال كثيرة، يقوم المالك الإسمي (الدولة ـ الأمير ـ شيخ القبيلة ـ المالك الاقطاعي ـ شركات الأموال)، «بتفويض غيره في استغلال خدمات الأصل لتوليد قيم تبادلية لقاء عائد مادي أو معنوي مشروط أو غير مشروط»[٣٨].

---

(٣٨) فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية».

وتكمن أهمية هذه التفرقة في أن حقوق الانتفاع، بأشكالها المختلفة، تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقات الطبقية في المجتمع العربي في ظل انتشار الأراضي الأميرية، والملكيات الغائبة، وكذلك في ظل الدور المهم الذي تلعبه مؤسسة «الوقف» أو «الحبوس» في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية.

وقد أدت الآليات الجديدة المرتبطة بإعادة تدوير «الريع النفطي»، بواسطة الدولة، على خلق أشكال جديدة للاستحواذ الفعلي على جانب مهم من «الفائض الاقتصادي»، من خلال نظام الإتاوات والعمولات المنظمة. وقد أفضى ذلك بدوره إلى تبلور خصائص متميزة ومشوّهة للقوى الاجتماعية ولنمط العلاقات الطبقية السائدة في إطار التشكيلة الاجتماعية العربية القائمة.

ولمزيد من التبسيط، فإنه يمكن لنا القول ان نمط الأوضاع والعلاقات الطبقية في مجتمع عربي معين، إنما يتحدد بدرجة التفاعل والتداخل بين الدوائر الثلاث التالية:

نمط العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة (تغلغل رأس المال الأجنبي والشركات الدولية)

نوعية الاختيارات والسياسات الاقتصادية المتبعة بواسطة الدولة

المعطيات التاريخية والهيكلية للاقتصاد القومي وللتشكيلة الاجتماعية القائمة (قاعدة الموارد ـ قوة العمل ـ نظم الري ـ الأوضاع القبلية)

وبالاستناد إلى المعايير التي سبقت الاشارة إليها، يمكن لنا التمييز ـ من الناحية النظرية والتجريدية البحتة ـ بين عدة أنماط (أو نماذج) انتاجية وتركيبات طبقية لها انعكاساتها على التشكيلة الاجتماعية الماثلة في العديد من البلدان العربية(٣٩):

ـ **نموذج رأسمالية الدولة**، حيث تمتلك الدولة جانباً مهماً من وسائل الانتاج في المجتمع، وتسيطر على أساليب توليد وتداول الفائض الاقتصادي في المجتمع من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية والممارسات الاجتماعية. ولكن تظل العلاقات الرأسمالية هي العلاقات السائدة، تلك التي تلعب الدور الأساسي في الحصول على «فائض العمل»، حيث علاقات السوق تظل هي القوى الفاعلة في القطاع الزراعي والقطاع الحرفي ومجالات الانتاج السلعي الصغير.

ـ **نموذج اقطاع الدولة**، يبعد هذا النمط عن الأنماط السابقة للرأسمالية، وحيث مجال النشاط الاقتصادي الأساسي هو الزراعة والري، حيث تتدخل الطبقات المسيطرة (على مستوى الدولة) باستخدام القهر السياسي كأداة للاستيلاء على الفائض الاقتصادي في المجتمع. وعادة ما تلجأ الدولة إلى أساليب اقتصادية وسياسية شتى للاستيلاء على جانب مهم من «فائض عمل» المنتجين المباشرين، عن طريق السخرة، الخراج، والضرائب (بأشكالها العينية والنقدية)، وأساليب المزارعة والمشاركة على المحصول. وذلك دون أن تلعب **العلاقات الأجرية** دوراً ذا بال في مجال تنظيم العلاقات الاقتصادية في المجتمع عموماً.

ولتقريب مفهوم هذا النمط للأذهان، يمكن الاستشهاد بنموذج «إقطاع الدولة» في عهد محمد علي في مصر، وكذلك علاقات الانتاج السائدة في مشروع الجزيرة بالسودان.

ـ **نموذج المجتمع الرعوي ـ العشائري**، فى إطار هذا النموذج لا يوجد فصل تعسفي بين المنتجين المباشرين (من رعاة وزرَّاع) وبين أدوات انتاجهم، بل في هذه المجتمعات تكون **العشيرة أو القبيلة** (أو فروعها) هي وحدة الانتاج الأساسية، وحيث تكون ملكية الأراضي ومصادر المياه على المشاع في اطار القبيلة أو العشيرة. وتكاد تقتصر أشكال التمايز الطبقية والاجتماعية ضمن هذا النموذج، على الملكية الخاصة لرؤوس الماشية والأغنام، والإبل، وكذلك الملكية الخاصة للنخيل. ورغم محدودية «الفائض الاقتصادي» المتولِّد في تلك المجتمعات، فإن الاستحواذ على الفائض الاقتصادي يعتمد على أدوات أيديولوجية. . . أي من خلال الاستعانة بالشرعية القبلية أو الدينية للاستحواذ على الفائض بأشكاله العينية.

---

(٣٩) تمت الاستفادة في هذا التنميط من بعض ما جاء في: المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٩.

ويلاحظ أن هذا «النموذج» قد انقرض بالفعل في الواقع العربي المعاصر، إذ لا توجد مجتمعات عربية تخضع بأكملها لهذا النموذج، ولكن يوجد بعض الانعكاسات لهذا النموذج في بلدان عربية بعينها مثل: الأردن، السعودية، الكويت، ليبيا، السودان، اليمن. . . من حيث مصادر الشرعية وتركيبة الطبقة الحاكمة، والجيش والحرس الوطني.

ـ **نموذج الرأسمالية الليبرالية**: ويقترب هذا النموذج من نموذج «الاقتصاد الرأسمالي»، على النحو الذي أفرزته التجربة الغربية. . . ولكن مع فوارق نوعية مهمة. وتتمثل هذه الفوارق في أن بنية الاقتصادات الخاضعة لهذا النموذج في المنطقة العربية هي بنية هشة، ترتكز بالأساس على قطاعات التجارة، والخدمات والمضاربات العقارية، وعمليات الوساطة المالية، وحيث تكون الطبقة الرأسمالية المهيمنة هي «طبقة كمبرادورية» من حيث ارتباطاتها واسلوبُ ادائها التاريخي والعملي. ولعل أبرز نموذج لذلك هو «نموذج لبنان» (١٩٤٥ ـ ١٩٧٥)، قبل اندلاع الحرب الأهلية.

ـ **نموذج الدولة الريعية**: وينطبق هذا النموذج على المجتمعات التقليدية (مثل بلدان الخليج) التي تعتمد اعتماداً شبه مطلق على «الريع النفطي»، وحيث تكون الغلبة **لعلاقات التوزيع** (أي أساليب اعادة تدوير الريع النفطي داخل المجتمع). وذلك نظراً للدور المحدود الذي تلعبه علاقات الانتاج، نتيجة ضعف ومحدودية قاعدة الانتاج المادي. وفي إطار هذا النموذج الفريد، تتعايش علاقات سيطرة «غير اقتصادية» يغلب عليها الطابع العشائري والقبلي هذا، جنباً إلى جنب مع علاقات هيمنة اقتصادية ومالية تمارس من قبل ما يمكن تسميته «فئة الأوليغاركية المالية والتجارية»[٤٠]، التي تتمتع بأوضاع احتكارية متميزة في إطار البنية الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتمع.

ولقد جاء «المتغير النفطي»، منذ مطلع السبعينات، لكي يضيف بعداً جديداً يعقّد من معالم الصورة ومن أسلوب أداء كل من النماذج التجريدية السابقة، فلم تعد معظم النماذج السابقة نماذج خالصة ونقية ـ على النحو الذي تصفه الكتابات ذات الطابع

---

(٤٠) تتحدث نادية رمسيس فرح في: المصدر نفسه، ص ٢٨، عن «نمط أوليغاركي ـ مالي» يقوم على ملكية الطبقات المهيمنة لبعض المواد الأولية. بيد أن هذا النمط هو «نمط مستعار» من التحليلات الأمريكية اللاتينية، ويحتاج لمزيد من التحوير والتطويع لكي يتلاءم مع معطيات الواقع العربي. ويعود اصل كلمة «أوليغاركية» إلى أرسطو، وكان يعني بها «حكم القلة» أو «العصبة» المتميزة مالياً، أدبياً، أو دينياً على أساسي توارثي مغلق. أنظر: *Encyclopaedia Britannica*, 15th ed. (1985), vol. 8, p. 915, and vol. 25, p. 995.

المدرسي ـ بل غدت نماذج تشوبها آثار المتغير النفطي بطريقة أو أخرى. فالبلدان التي كان يقوم نظامها الاقتصادي ـ الاجتماعي على «رأسمالية الدولة»، مثل الجزائر والعراق، قد تأثرت بقدوم المتغير النفطي تأثراً كبيراً. كذلك أدت عمليات هجرة العمالة على نطاق واسع إلى البلدان النفطية إلى تحولات مهمة في البنية الاجتماعية والطبقية لمجتمعات تقليدية، كانت أقرب ما تكون إلى نموذج «المجتمع الرعوي ـ العشائري»، مثل اليمن العربية (بدرجة واضحة)، والسودان (بدرجة أقل).

وفي ضوء هذه الملاحظات الأوّلية، يمكن لنا اقتراح التنميط الأولي الاجتهادي التالي للبلدان العربية.. على أساس طبيعة «النموذج المهيمن» الذي يحكم توجهات البنية الاجتماعية والعلاقات الطبقية القائمة:

ـ المجتمعات التي تدخل في اطار نموذج «رأسمالية الدولة»

وتلك تنقسم بدورها إلى مجموعتين:

١ ـ بلدان نفطية: الجزائر والعراق.

٢ ـ بلدان غير نفطية: سوريا، مصر الناصرية (١٩٥٥ ـ ١٩٧٢).

ـ المجتمعات التي تخضع لنموذج «الرأسمالية الليبرالية»

وتلك تنقسم بدورها إلى مجموعتين:

١ ـ البلدان التي تقوم بدور الوسيط «أو المعبر» بين رأس المال العالمي والمنطقة العربية، في مجال تدفقات التجارة والتدفقات المالية (مثل لبنان والبحرين).

٢ ـ البلدان التي تعكس بدرجة أكبر ملامح نموذج «الرأسمالية الليبرالية» على النحو السابق بيانه في الاطار العربي مثل: تونس، المغرب، مصر الانفتاحية (١٩٧٤ ـ ١٩٨٥)، والأردن.

ـ نموذج الدولة العشائرية ـ الريعية ـ النفطية

وهذا النموذج ينطبق بصورة خاصة على السعودية وبلدان الخليج العربي، حيث تتعايش في إطار الدولة الريعية «النفطية»، تكوينات قبلية وعلاقات عشائرية (سابقة للرأسمالية) مع علاقات رأسمالية مستحدثة، مرتبطة بتكون فئة التجار والتشابكات الجديدة مع رأس المال الأجنبي والمالي العالمي. إنه مشهد غريب حقاً في التاريخ الحديث، حيث يظل البناء الفوقي للدولة له طبيعة قبلية وعشائرية غالبة، بينما على مستوى علاقات الانتاج والتوزيع تتكوّن «الفئات الريعية» التي تتعيّش على الريع النفطي، وتبرز فئات رأسمالية وكيلة لرأس المال الأجنبي، ومضاربة وسمسارية في قطاع

التجارة والمال والملكية العقارية[41].

- نموذج التكوين الاجتماعي الرعوي - العشائري

وينطبق هذا النموذج بصفة خاصة على حالة كل من اليمن العربية والسودان، حيث ما زالت الأوضاع القبلية والعلاقات ما قبل الرأسمالية هي الغالبة. وحيث القطاع الرعوي ما زال غالباً في السودان (الرعاة الرحل يمثلون ما بين ١ ١/٢ - ٢ مليون أسرة)، وحيث الزراعة التقليدية هي الشكل الغالب في الاقتصاد اليمني.

ولكن دور المتغير النفطي في حالة اليمن بصفة خاصة وفي حالة السودان بدرجة أقل، كان له آثار تحويلية بالغة على البنية الاقتصادية والطبقية في كلا المجتمعين، إذ تحولت تلك المجتمعات إلى مجتمعات «ريعية من الدرجة الثانية»، نظراً لأهمية حجم التحويلات التي يقوم بها المهاجرون إلى البلدان النفطية. كذلك ساعدت الأموال النفطية (في شكل مساعدات وقروض وتحويلات العاملين) إلى انتعاش طبقة التجار والمقاولين والمستوردين والمضاربين العقاريين.

وفي اطار هذه التصنيفات للنماذج، تحتل ليبيا موقعاً فريداً كحالة خاصة (sui generis)، حيث تمثل نموذجاً متفرداً بحاله يجمع بين الخصائص التالية:

- عناصر واضحة من نموذج «رأسمالية الدولة» في مجال توجيه الحياة الاقتصادية.

- مكونات عشائرية وقبلية تقليدية، مرتبطة بالنموذج «العشائري الرعوي» السابق للرأسمالية.

- عناصر من نموذج «الدولة الريعية»، حيث تلعب الدولة دوراً مهماً في اعادة تدوير العائدات النفطية داخل المجتمع، بما يسمح بتكوين «المواطن الريعي» (البدو - قراطية)... وكذلك انتعاش فئات «التجار والمقاولين»، رغم الضوابط التي تقيّد نموٌ حجم هذه الفئات.

ويمكن تلخيص معالم الصورة التي قمنا بتركيبها بالنسبة للأنماط والنماذج المختلفة للتكوينات الاجتماعية والطبقية في المجتمعات العربية، على النحو المبين في الجدول رقم (٧ - ٣).

---

(٤١) لعل هذه المفارقة التاريخية يجسدها مؤشر احصائي فريد هو أن البحرين تعتبر الدولة الأولى في العالم من حيث عدد «ماكينات التلكس» بالنسبة للرأس الواحد (Number of telex machines per capita)، مما يشير بوضوح إلى درجة الاندماج الشديد في السوق الرأسمالية العالمية.. رغم البناء الفوقي التقليدي للمجتمع البحريني.

جدول رقم (٧ ـ ٣)

الأنماط والنماذج المختلفة للتكوينات الاجتماعية والطبقية في المنطقة العربية: صورة تقريبية اجتهادية

<table dir="rtl">
<tr><th rowspan="2">النماذج</th><th colspan="2">نموذج الرأسمالية الليبرالية</th><th colspan="2">نموذج رأسمالية الدولة</th><th rowspan="2">نموذج الدولة العشائرية الريعية</th><th rowspan="2">النموذج الرعوي ـ العشائري «شبه الريعي»</th></tr>
<tr><th>«دول المعبر»</th><th>دول أخرى</th><th>بلدان نفطية</th><th>بلدان غير نفطية</th></tr>
<tr><td rowspan="2">البلدان</td><td rowspan="2">لبنان
البحرين</td><td rowspan="2">تونس
المغرب
«مصر الانفتاحية»
(١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)</td><td rowspan="2">الجزائر
العراق</td><td rowspan="2">سوريا
«مصر الناصرية»
(١٩٥٥ـ١٩٧٢)</td><td>السعودية
الكويت
الامارات
قطر</td><td>السودان
اليمن العربية</td></tr>
<tr><td colspan="2">الأردن</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td></td><td colspan="4">ليبيا</td></tr>
</table>

رابعاً: حول بعض الخصوصيات

يمر المجتمع العربي اليوم بلحظة تاريخية بالغة التوتر من حيث اعادة صياغة وترتيب الأوضاع والمراكز والعلاقات الطبقية داخل التشكيلة الاجتماعية القائمة، حيث تتحلل وتتفسخ بنى وعلاقات تقليدية . . وتنشأ تكوينات اجتماعية وعلاقات انتاج وتوزيع جديدة. وإذا كنا قد شهدنا خلال الأربعين عاماً الماضية (١٩٤٥ ـ ١٩٨٥)، عملية إعادة ترتيب وإعادة تدريج (re - ordering) للمراتب الاجتماعية، ولعناصر البناء الطبقي في المجتمع العربي المعاصر، إلا أنه قد واكب ذلك عملية تعايش وتداخل وانقطاع وتوتر بين أنماط متباينة للانتاج، ولحالات التعيش والتكسب، تعكس طبيعة العملية الانتقالية المعقدة التي تمر بها التشكيلة الاجتماعية، والبنى الطبقية القائمة اليوم في المنطقة العربية. وقد جاء «المتغير النفطي» ليزيد الأمور تعقيداً، أو ليضيف بعداً جديداً لحالة «السيولة الطبقية» التي تشهدها المجتمعات العربية منذ أواخر الخمسينات.

وبصفة عامة، يمكن القول انه من الناحية المنهجية، لا بد من التفرقة بين نوعين من الحركة وعناصر الانتقال في البناء الطبقي:

ـ عمليات انتقال وحراك اجتماعي في «اطار الطبقة الواحدة» (Intra - class move- ments).

ـ عمليات انتقال وتبادل مواقع «فيما بين الطبقات المختلفة» (Inter - class movements) في اطار الخريطة الطبقية القائمة.

وإذا كان لنا أن نرصد أهم التطورات التي لحقت بأوضاع القوى الاجتماعية والتركيبات والتراتبات الطبقية في البلدان العربية، خلال الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، فإنه يمكن لنا أن نوجز هذه التحولات فيما يلي:

ـ توسع وتعزيز مواقع الرأسمالية الزراعية في الريف العربي عموماً، إذ تشير جميع الأدلة والقرائن إلى **نمو وازدهار فئة الرأسمالية الزراعية**، خصوصاً عن طريق استئجار المزيد من الأراضي واستخدام الحديث من الآلات الزراعية، وتنويع الزراعات والتوسع في إنشاء المفارخ والمداجن ومحطات تربية وتسمين الماشية. وهكذا أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة إلى نمو وازدهار وتعزيز مواقع البرجوازية الريفية (الكولاك)[٤٢].

ونجد الظاهرة نفسها في لبنان، إذ توسّعت وتعززت مواقع الرأسمالية الزراعية في ريف لبنان، وبصفة خاصة في مناطق البقاع وعكار وساحل لبنان الجنوبي[٤٣]. وقد أدى هذا التوسع إلى احتدام أزمة الاقتصاد الفلاحي الصغير، تحت الضغوط التي تمارسها عناصر الرأسمالية المدينية من خلال هيمنتها على قنوات التسليف والتسويق والمدخلات الزراعية.

وقد نجم عن ذلك، التراجع الواضح للمؤاكرة وللملكيات الكبيرة «الغائبة» لصالح مؤسسات زراعية جديدة. ويشير سليم نصر وكلود دوبار بهذا الصدد، إلى أنه خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤)، أتمت الرأسمالية الزراعية قلب العلاقات الاجتماعية في الريف اللبناني، مسببة بذلك نزوحاً ريفياً واسعاً انصبّ بصورة أساسية في ضواحي بيروت[٤٤].

---

(٤٢) بالنسبة لمصر، انظر: محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، الفصل ٢.

بالنسبة لسوريا، أنظر: تقرير المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري، ص ٢١. حيث يتحدث التقرير عن: النمو والامتداد والترعرع للبرجوازية الريفية (الكولاك).

(٤٣) دوبار ونصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية.

(٤٤) المصدر نفسه.

ـ اتساع نطاق ظاهرة نزوح الفلاحين المعدمين والمواطنين الريفيين الفقراء إلى المدن وضواحي العواصم الكبرى، والالتحاق بجيش البروليتاريا الرثة وشبه البروليتاريا في قطاع الخدمات الهامشية. ولقد قدر حجم الهجرة إلى المدن العراقية بين عام ١٩٤٧-١٩٥٧، بما يقارب نصف مليون نسمة، اتجه نحو ١٥٦ ألفاً منهم إلى بغداد والبصرة وكركوك(٤٥)، إذ أفصح تعداد السكان في العراق لعام ١٩٥٧ «أنَّ حوالى ٢٩ بالمائة من سكان بغداد آنذاك ولدوا خارجها، جاء ٤٠ بالمائة منهم من لواءي العمارة والكوت، حيث تسود الاقطاعات الواسعة ويصل استغلال الملاكين حدوداً لا مثيل لها في العراق»(٤٦).

وقد أدت هذه التطورات إلى نمو وتوسع حجم البروليتاريا الرثة والفئات «شبه البروليتارية» في البنية الطبقية للمجتمع المديني العربي، من خلال عمليات النزوح الواسعة إلى المدن والعواصم العربية... وهي فئات غير مرتبطة بدولاب الانتاج الحديث، ولا تجمعها تنظيمات نقابية، وتتنازعها الولاءات الطبقية والطائفية... ويمكن لها أن تكون نهبا للتنظيمات الفاشية. بيد أن تلك الفئات لديها طاقة ثورية كامنة تعبّر عن نفسها في الهبّات والانتفاضات الشعبية: التأييد الشعبي للشيوعيين في بغداد خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣، «انتفاضة الخبز» في ١٧ ـ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ في المدن المصرية، انتفاضة النازحين من فقراء الشيعة «المحرومين من الأرض» في جنوب بيروت عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.

وقد نتج عن ذلك اختلال البنيان الطبقي في معظم البلدان العربية نتيجة الثقل المهم الذي تحتله «البروليتاريا الرثة» الحضرية، والموقع الاستراتيجي والأهمية العددية للفئات المتوسطة والفئات البرجوازية الصغيرة في اطار الخريطة الطبقية للمجتمعات العربية. وفي مقابل ذلك، يلاحظ الضعف النسبي لحجم الطبقة العاملة والبروليتاريا الصناعية بصفة خاصة. وتشير تقديرات عصام الخفاجي لعام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، إلى أن هناك نحواً من ٣٥٠ ألفاً إلى ٤٠٠ ألف شخص يشكلون عناصر «البروليتاريا الحضرية الرثة» في المدن العراقية (من باعة متجولين، إلى عارضي خدمات في الشوارع وبائعي الأطعمة المتنقلين). وفي مقابل ذلك، هناك ٢٨٩ ألف شخص يشكلون الطبقة العاملة المستخدمة لدى القطاع الخاص (منهم ٨٢ ألف شخص يعملون في المنشآت الصناعية، و ١٣٥ ألف شخص يعملون في قطاع البناء والتشييد)(٤٧). وإذا أضفنا لهم العمال

---

(٤٥) انظر: عصام الخفاجي، «التطور الرأسمالي والطبقة العاملة العراقية،» النهج، العدد ٤ (١٩٨٤)، ص ٢٣٠.

(٤٦) انظر: المصدر نفسه.

(٤٧) انظر: عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٥٣.

المستخدمين لدى القطاع الحكومي البالغ عددهم ٣٩٩ ألف شخص، يكون مجموع أفراد الطبقة العاملة العراقية عند نهاية السبعينات نحو ٦٨٨ ألف شخص[٤٨].

ـ في ضوء ما سبق، يتضح أن بعض الكتل الاجتماعية الكبيرة التي تشغل حيزاً مهماً في إطار الخريطة الطبقية الراهنة في الوطن العربي مثل: «البروليتاريا الحضرية الرثة» وفئات «البرجوازية الصغيرة»، **هي فئات وسيطة انتقالية في إطار هيكل البناء الطبقي الحالي**. وهذا يدلُّ بدوره على أنه لا تزال «بعض الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة، متشابكة الحدود، ولا تزال فئات واسعة من السكان لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديداً نهائياً»[٤٩].

وضمن مثل هذه الخريطة الطبقية، يصعب الحديث عن فئات «البروليتاريا الحضرية الرثة» وفئات «البرجوازية الصغيرة» باعتبارها **طبقات ثانوية في** إطار التركيبة الاجتماعية ـ الطبقية الراهنة. وقد دفع ذلك البعض من الكتاب والباحثين إلى الحديث عن تقسيم ثلاثي للطبقات في البلدان العربية على أسس سياسية واجتماعية: الطبقات المهيمنة، الفئات المتوسطة، والطبقات الشعبية[٥٠].

فالطبقات المهيمنة أحياناً ما تكون طبقات وراثية، يتم إعادة انتاجها وفق «نظام مغلق أوليغارشي»، بينما تشمل **الطبقات الشعبية** عناصر الطبقة العاملة وفئات البروليتاريا الرثة الحضرية، وبعض عناصر البرجوازية الصغيرة المسحوقة اجتماعياً واقتصادياً (صغار الموظفين الحكوميين، صغار المزارعين والمستأجرين... إلخ).

وفي المقابل، تشمل **الفئات المتوسطة** فئات تتّسم بعدم التجانس في المواقع الاقتصادية التي تحتلها، وفي مستويات الوعي الاجتماعي، إذ تضم في صفوفها الفئات المتوسطة «الأجيرة» وعناصر من البرجوازية الصغيرة «المستقلة» ـ التي تعمل «لحسابها الخاص ـ وتضم الحرفيين وصغار التجار والمهنيين وأرباب الصناعات الصغيرة.

ـ رغم أهمية التحليل الطبقي (بالمعنى الماركسي) في الفهم الواقعي للصراعات الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، إلا أنه لا بد من الاشارة إلى وجود قدر من الانفصامية (أو عدم التوافق) في المجتمعات العربية بين الأوضاع الطبقية الموضوعية للفئات الاجتماعية من ناحية، وبين الأشكال السياسية والتعبيرات الايديولوجية عن هذه الأوضاع من ناحية أخرى.

---

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) زكريا، «خصائص التركيب الطبقي في المجتمع العربي السوري،» ص ٢.

(٥٠) دوبار ونصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، ص ٢٥٥.

فهناك الضعف التنظيمي الواضح لأقسام واسعة من الطبقة العاملة و«أشباه البروليتاريا»، وهناك الدور المهم الذي تلعبه التنظيمات الطائفية (وشبه الطائفية) في استيعاب والتعبير عن مصالح ومطامح البروليتاريا الرثة، وعناصر شبه بروليتاريا الخدمات[٥١]. كذلك لعبت الطرق الصوفية دوماً دوراً مهماً كوعاء تنظيمي لتعبئة وتجميع عناصر البرجوازية الصغيرة من صغار الحرفيين وصغار التجار وصغار الموظفين في عدد مهم من البلدان العربية كمصر والسودان والمغرب.

ولذا فإننا لا نرى أن هناك تلازماً أو تطابقاً بالضرورة ـ وفي كل اللحظات التاريخية ـ بين نمط توزيع الثروة ونمط توزيع السلطة على النحو الذي يذهب إليه بعض الباحثين بأن «نمط توزيع السلطة ذو ارتباط وثيق بنمط توزيع الثروة، وأن ثمة علاقة جدلية بين الثروة والسلطة، تتضمن بين ما تتضمن أن حائزي إحداهما يتطلعون إلى الأخرى»[٥٢].

ففي أحوال كثيرة، نلاحظ عدم التوافق (أو عدم الاتساق البنيوي) بين النسق الاقتصادي (توزيع الدخول والثروات) وبين النسق السياسي (نمط توزيع أو احتكار السلطة السياسية) في البلدان العربية المختلفة[٥٣].

فقد تحاول مجموعة (أو مجموعات) اجتماعية ـ غير تلك المجموعات السائدة اقتصادياً وفق معايير حجم الثروة ـ الاستحواذ على السلطة السياسية، خلال فترة انتقالية قد تطول أو تقصر، للخروج من الأزمة أو المأزق التاريخي الذي تمر به التشكيلة الاجتماعية عند لحظة تاريخية معينة. إذ ان العلاقة بين «الطبقات المخلوعة» و «الطبقات الحائزة للسلطة» ليست بالضرورة دالة في نمط توزيع الثروة في المجتمع عند لحظة تاريخية معينة.

وعلى الاجمال، يمكن لنا أن نوجز فيما يلي بعض القوانين النوعية المهمة التي حكمت وما زالت تحكم، تطور علاقات الانتاج والأوضاع الطبقية في المجتمع العربي، منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا:

ـ **الدور المركزي للدولة** في مجال خلق فئات اجتماعية جديدة وترتيب أوضاع طبقية مستحدثة، وذلك من خلال نمط تخصيص الموارد وتوزيع المزايا والهبات واقطاع الأراضي وتوزيع قسائم الأرض. ولقد كان دور الدولة شديد المركزية في مجال خلق

---

(٥١) ينطبق ذلك بشكل واضح على الحالة اللبنانية. انظر: المصدر نفسه، الفصل السابع، الفقرة: ثانياً.

(٥٢) انظر: عبد الباسط عبد المعطي، محمد أبو مندور ومحمود منصور عبد التفاح، «الدولة... والقرية المصرية: دراسة في إعادة انتاج التمايزات الاجتماعية،» قضايا فكرية (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، الكتاب الأول، ص ٩٥.

(٥٣) فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية،» ص ٢٩.

فئات اجتماعية مهمة مثل: الملتزمون، الذوات، تحويل مشايخ القبائل إلى فئة من كبار ملاك الأرض. كذلك كان دور الدولة حاسماً في مجال توسيع مراتب الفئات الوسطى من خلال السياسات التعليمية التوسعية، والسياسات التصنيعية والحضرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

- احتلت عمليات تنظيم «حقوق الانتفاع» دوراً مهماً وفاعلاً في مجال إعادة تشكيل العلاقات الطبقية في المجتمع العربي في مقابل «حقوق الملكية الاسمية». ففي أحوالٍ كثيرة، كان تنظيم «حقوق الانتفاع» بالأراضي الزراعية، وبحقول الغوص لصيد اللؤلؤ، وبالمراعي، وبمصادر المياه على أساس: فردي، عشيري، قبلي، جماعي (Communal) . . . هو الأساس العيني الحقيقي في مجال ترتيب أوضاع، وتجسيد علاقات طبقية بعينها.

كذلك، في ظل تملك الدولة لقسم مهم من وسائل الانتاج في المجتمعات العربية الحديثة، تكون العبرة ليست بالأشكال القانونية للملكية . . . بل بأنماط السيطرة على: ١ - آليات استخلاص الفائض الاقتصادي، ٢ - أنماط الاستحواذ على الفائض الاقتصادي (بأشكاله المالية والعينية)، ٣ - أشكال اعادة تدوير الفائض الاقتصادي، محلياً وخارجياً.

وهكذا تتضح أهمية الارتكاز إلى تحليل الأشكال العينية الملموسة لتوليد الفائض وأساليب الاستحواذ عليه، وإعادة تدويره فيما بين الفئات المختلفة (بما في ذلك سلسلة الوسطاء الذين لأنفسهم تراتبات معينة لحقوق الانتفاع) وذلك بعيداً عن الأشكال القانونية وحقوق الملكية الإسمية.

- وجود درجة عالية من التداخل والتعايش بين أنماط مختلفة للانتاج، وما لذلك من تأثيرات وتداعيات على وضعية العامل، والعلاقة بين العمل وصاحب رأس المال (labour procers). . حيث تخضع العلاقات التعاقدية الأجرية والمعاملات العينية الملموسة لمزيج من العناصر الاقتصادية والاعتبارات «غير الاقتصادية»، المرتبطة بالأبنية الفوقية وأشكال التسلط والقهر الموروثة من الماضي: العلاقات الأبوية، القهر الأيديولوجي، والتسلط الاقطاعي القائم على الإتباع وعلاقات الخدمة والاستزلام.

وهكذا، فإن آليات «سوق العمل» لا تقوم - في المجتمع العربي المعاصر - على بيع وشراء «قوة العمل» كسلعة حرة بالمعنى الرأسمالي الحديث. . وإنما يثقلها العديد من الموروثات التي تؤثر على طبيعة عقد العمل الفردي، والنظام الحقوقي الذي ينتظم طبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال (العام والخاص)، حيث يتعايش القديم والجديد في جوف واحد.

ـ خصوصية المكانة المتميزة التي يحتلها شبكة «الوسطاء» في مجال التداول للسلع والخدمات والثروات في إطار بنية العلاقات الاقتصادية والطبقية السائدة، إذ ان وقائع التاريخ العربي تحفل بصنوفٍ شتى من الوسطاء النشطين اقتصادياً في مجال التداول، وإعادة تدوير الفائض الاقتصادي، وخير مثال لذلك: فئات الملتزمين، مقاولو الانفار، السراكيل، الوكلاء بالعمولة (القومسيونجية)، وفئة «الكفيل» في بلدان الخليج. ومن هنا، تبرز أهمية «الدخول ذات الطبيعة الريعية» من عمولات، وإتاوات، وسمسرة، وما شابه ذلك من مدفوعات غير مرتبطة بالعملية الانتاجية، وبمفهوم «فائض القيمة» التقليدي.

ـ تتحدد المواقع الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة، وفقاً لإحداثيات أربعة هي:

١ ـ **ملكية وسائل الانتاج** (بما في ذلك الثروات العقارية والمنقولة).

٢ ـ **المكانة** (الحسب والنسب والموقع في اطار البناء الفوقي).

٣ ـ **الإنحدارات الاثنية ـ والدينية.**

٤ ـ **البعد الجهوي.**

ولقد ألح حنا بطاطو في كتاباته بوضوح على هذه الأبعاد الأربعة في مجال تحديد أنماط التراتبات الطبقية في المجتمع العربي.... حيث يصعب إجراء تصنيفات طبقية وفرز للمواقع الطبقية بالاستناد إلى البعد الاقتصادي وحده، مهما كان مهماً وحاسماً.

خامساً: حول التطورات المستقبلية المحتملة

نورد فيما يلي بعض التصورات للتطورات المستقبلية الاحتمالية في مجال تطور الأوضاع والعلاقات الطبقية:

ـ بالنسبة للمجتمعات العربية التي تلعب الأوضاع والتحالفات القبلية دوراً مهماً في تشكيل ملامح ومكونات التركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية فيها (السودان ـ الصومال ـ اليمن بشطريها ـ السعودية ـ بلدان الخليج، ليبيا) فإن التطورات المستقبلية غالباً ما سوف تأخذ المسارات التالية:

١ ـ مزيد من التحلّل للبنيات والتحالفات القبلية التقليدية.

٢ ـ مزيد من عمليات التمايز «للنخب القبلية»، من خلال اكتساب المزيد من القوة والنفوذ التجاري والاقتصادي، وتالياً انفصامها التدريجي عن الأوضاع القبلية العامة الموروثة من الماضي.

٣ ـ انقراض وتآكل الأساس المادي «للاقتصاد القبلي»، القائم على «الزراعة الرعوية

المتنقلة» و«التجارة القافلية»، وتحولها التدريجي إلى نشاطات انتاجية أو هامشية، مما يؤثر بلا شك على درجة التماسك القبلي في تلك المجتمعات.

ومعنى ذلك تحول الملكية المشاعية للقبيلة إلى ملكيات خاصة، والتحول التدريجي لأفراد القبيلة لأنشطة اقتصادية معاصرة في الريف والمدينة.

ـ لعب **المتغير النفطي** ـ خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات ـ دوراً مهماً في توسيع حجم وتنوع فئات ومراتب عناصر البرجوازية الصغيرة في المجتمعات العربية، من خلال تحول أعداد واسعة من عناصر الطبقة العاملة والأجراء عموماً إلى عناصر برجوازية صغيرة «تعمل لحسابها الخاص». كذلك نتج عن «إعادة تدوير» الأموال النفطية داخل الاقتصادات العربية نمو وتوسع نشاط عناصر الرأسمالية التجارية، التي تتوسط بين السوق المحلية ومراكز التجارة والمال والصناعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ومع هبوط العوائد النفطية وتطبيق ميزانيات التقشف، فإن التحالف الاجتماعي «الخفي» القائم في البلدان النفطية بين الفئات الحاكمة من ناحية، والطبقة الوسطى من ناحية أخرى، سوف يتعرض لتصدع خطير[٥٤]، إذ ان ضغط الانفاق المالي في تلك البلدان سيؤدي إلى تخفيض حجم الانفاق الموجه لدعم الأوضاع الاقتصادية للفئات الوسطى، بخاصة في مجال خدمات الاسكان، والصحة، والسلع الغذائية المدعومة، والتوسع في فرص التوظف[٥٥].

كذلك، فإن عملية **الحراك الاجتماعي** المهمة التي حدثت في المجتمعات العربية تحت تأثير المتغير النفطي، وعمليات الهجرة الواسعة للعمالة خلال السبعينات، قد أدت إلى حالة «سيولة اجتماعية» عالية، أدت بدورها إلى ازدواج حالة التكسب لدى فئات اجتماعية عديدة، لاسيما عناصر الطبقة العاملة وصغار الفلاحين.

وهكذا، فإن انحسار الموجة النفطية في المستقبل سوف يُفضي إلى أزمة بنيوية حادة، نتيجة عدم التوافق ـ بين مقومات البنيان الاجتماعي والطبقي ـ الذي ولّدته الحقبة النفطية من ناحية ـ وبين مقومات الأساس الاقتصادي والمادي لقوى الانتاج الحقيقية في المجتمعات العربية المعاصرة من ناحية أخرى، وفي تقديرنا، **أن الأزمة قادمة لا ريب فيها**. . عندما ينتهي مفعول «المخدر النفطي». . وتفيق المجتمعات العربية من غفوتها

---

(٥٤) أنظر: محمد السيد سعيد، «المجتمعات العربية في عصر الانكماش الاقتصادي،» **الأهرام**، ١٩٨٦/٣/٢١.

(٥٥) المصدر نفسه.

ـ التي غذتها «السكرة النفطية» ـ على هول حقائق الوضعية الجديدة: «وضعية ما بعد النفط» ، حيث يصعب إعادة انتاج الأوضاع الاقتصادية وحالة السيولة الطبقية التي سادت خلال الحقبة النفطية ، بفعل «دخول ريعية» غير مرتبطة بالأساس المادي لعمليات الانتاج وإعادة الانتاج في الاقتصاد العربي .

ـ تدل كل الشواهد والمؤشرات على أن السنوات المقبلة الممتدة من الآن حتى نهاية القرن الحالي ، سوف تشهد أزمة «تيبس» و«تصدع» النظم الاجتماعية الراهنة في المنطقة العربية . . ونود أن ندلل على ذلك من خلال بعض الظواهر التي يمكن رصدها :

١ ـ تصدع ما يمكن تسميته عقد «الرشوة الاقتصادية» ـ غير المكتوب ـ بين الطبقات الحاكمة والفئات الوسطى ، لشراء ولاء وسكوت الفئات الوسطى (المهنية والفنية والبيروقراطية) مقابل الحصول على بعض المزايا الاقتصادية (الاسكان) والمناصب العليا في الجهاز التقنو ـ بيروقراطي للدولة ، إذ ظهرت «آثار التشبع» في المناصب العليا والوسيطة مع نهاية السبعينات، ولم يعد هناك مجال كبير «للحراك الاجتماعي » إلى أعلى ، على النحو الذي شهدناه في المنطقة العربية منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية السبعينات (خمس وعشرون سنة من الحراك الاجتماعي النشط) .

كذلك لم يعد في مقدور الدولة والفئات الحاكمة تقديم المزيد من المزايا المالية والعينية للفئات الوسطى ، بخاصة في البلدان النفطية .

ومن ناحية أخرى، لم تعد «الهجرة للبلدان النفطية» متاحة بنفس الدرجة ، كآلية تساعد على وقف تدهور الأوضاع المادية والمكانة الاجتماعية للفئات الوسطى في المجتمعات العربية . وذلك في ظل تراجع العائدات النفطية وانحسار تيارات الهجرة من البلدان غير النفطية إلى البلدان النفطية .

٢ ـ تضاؤل «آثار التساقط» (Trikeling down effects) التي تذهب للفئات والجماهير الشعبية العريضة (العمال، صغار وفقراء الفلاحين، وعناصر البرجوازية الصغيرة المسحوقة)، وذلك نتيجة الأزمة العامة لمالية الدولة بما لها من انعكاسات سلبية في بعض المجالات المهمة مثل :

- ـ دعم السلع التموينية الأساسية .
- ـ مجانية التعليم .
- ـ الاسكان الشعبي .
- ـ فرص التوظف .

إذ انه مع تصاعد وتفاقم أزمة «عجز الموازنة العامة للدولة» في معظم البلدان

العربية . . وارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي ، عادة ما يكون الطريق نحو «إعادة جدولة الديون الخارجية» مصحوباً باتباع توصيات صندوق النقد الدولي التي تدعو إلى ضغط الانفاق الحكومي ، ورفع الدعم عن السلع التموينية ، الغاء مجانية التعليم ، خفض المنح والاعانات والنفقات التحويلية . وكل هذه الاجراءات تقود إلى تصفية المكاسب التي حصلت عليها الطبقات الشعبية خلال الستينات والسبعينات ، وتضعها وجهاً لوجه في مواجهة الأزمة الاقتصادية دون مظلةٍ واقية .

وهكذا ، فإن الأزمة المادية والاجتماعية القادمة للطبقة المتوسطة ، وتآكل المكاسب المادية التي حصلت عليها الفئات الشعبية لسنوات عديدة ، كلها عوامل سوف تؤدي بلا شك إلى اضعاف شرعية النظم القائمة ، وتفتح الطريق أمام المزيد من القلاقل التي تمس جوهر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان العربية .

ـ وفي ظل هذه التطورات ، يصعب الحفاظ على النظم السياسية القائمة دون اشتداد لدرجة القمع والاستبداد السياسي ، وتصفية ما تبقى من حريات ديمقراطية وقنوات للتعبير . ومعنى ذلك ، غياب الدولة الكامل في مجال «التوجيه الاقتصادي» وحضورها الشديد في مجال التقييد والقمع السياسي . وفي مواجهة هذا التردِّي المتوقع للأوضاع الاقتصادية والسياسية ، لا بد من ظهور وتبلور قوى اجتماعية وسياسية جديدة «حاضنة لمشروع «الثورة» أو «التغيير»» ، الذي يسعى لتحقيق هدفين :

١ ـ تصحيح وتصويب العلاقة بين الاقتصاد العربي والعالم الخارجي ، تلك العلاقة القائمة على التكامل التبعي مع السوق الرأسمالية العالمية .

٢ ـ الانحياز لمصالح الجماهير العريضة عن طريق تحقيق العدل الاجتماعي وتطوير قوى الانتاج ـ الذاتية لتحقيق التنمية المستقلة .

ويبقى السؤال : ما هي القوى التي يرشحها ويفرزها الواقع لتكون الحاضنة لمشروعات «التغيير» القادم؟ ورغم أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بسير التاريخ وتطور أحداثه ، إلا أنه يمكن لنا الرجوع إلى ابن خلدون في حديثه عن تكون «عصبية جديدة» لمواجهة خطر الردة والتردي في الدول والممالك . «فالعصبية عند صاحب المقدمة هي قوة للمواجهة ، لا تبرز ولا تشتد إلا عندما يكون هناك خطر يهدد العصبة في مصلحتها المشتركة ، وهي المصلحة المرتبطة دوماً بأمور العيش»[٥٦] . ويرى ابن خلدون أن الفئات الحاكمة التي تنفرد بالمجد والملك لا تستطيع الاستمرار في الحكم بالاعتماد على قوة القهر والجنود

---

(٥٦) انظر : محمد عابد الجابري ، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة ، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي ، ط ٣ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢) ، ص ٢٦١ .

والمرتزقة، بل يكون مصيرها المحتوم الانهيار، وقيام عصبة أخرى باستلام السلطة[٥٧].

وفي هذا السياق، يشير د. محمد عابد الجابري[٥٨]، إلى أن «العصبية لا تلعب دورها التاريخي الذي يعزوه لها ابن خلدون، إلا إذا توفر الشرطان الضروريان الآتيان:

ـ وجود «عصبية عامة» جامعة لعصبيات متفرقة.

ـ «وقوع الدولة في طور الهرم»».

وتدخل الدولة طور الهرم عندما يذهب الاستبداد إلى اقصى مداه، وعندما يعمد الحكام إلى الاكثار من الضرائب والمغارم نتيجة الأزمة الاقتصادية المحتومة التي يتسبب فيها تجاوز النفقات للمداخيل، وعدم ايفاء الدخل بالخرج[٥٩].

وهكذا فإن نجاح «عصبية جديدة» في شقّ طريقها إلى السلطة، إنما هو مشروط بعجز الدولة عن المسير، وهو العجز الذي يصيبها في آخر مرحلة من طور هرمها، والذي تصبح بسببه «كالذبال في السراج، إذا فني زيته»[٦٠].

«إن وقوع الدولة في مرحلة الهرم يؤدي حتماً إلى انحلال قواها المادية والمعنوية، وبالتالي عجزها عن مقاومة القوى الخارجة عليها، فتصبح هكذا فريسة لأقوى العصبيات الثائرة المطالبة»[٦١].

وفي ظل الظروف الراهنة للمجتمع العربي، فإننا نعتقد أنه مع انحسار الحقبة النفطية.. فإن النظم العربية القائمة سوف تتفاقم أزمتها على المستويين الاجتماعي والسياسي، وإنها ستدخل طور الهرم والتحلّل على النحو الذي استفاض ابن خلدون في شرحه وتبيانه.

وإذا ما نظرنا نظرة مستقبلية إلى أقوى «العصبيات الثائرة المطالبة» ـ على حد التعبير الخلدوني ـ نجدها أنها لا تخرج عن ثلاث قوى:

ـ الجيش (والقوات المسلحة عموماً)، إذ ان الثورات التي تحدث عادة ضد الدولة الهرمة المتداعية «إنما تقوم بها، في الغالب، إحدى العصبيات التي كانت من قبل منضوية في عصبية الدولة. فهذه العصبيات هي التي تملك القوة والجرأة على الثورة، لكون أصحابها قد شاركوا في الحكم واستفادوا منه خبرة وأموالاً وأنصاراً»[٦٢].

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٩٤.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٥١.

ـ وجـود «عصبية عـامة» جـامعة لعصبيـات متفرقـة في صفوف القـوى والفئات الاجتماعية الشعبية التي تعاني من شظف العيش، وتدهور أحوالها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية. وقد يلتئم شمل هذه العصبية الجامعة تحت لواءين:

١ ـ التيار الاسلامي والحركة الاسلامية عموماً، وتحوّلها إلى حركة سياسية وعصبية ثائرة مطالبة بالسلطة.

٢ ـ التيار التقدمي العربي والاشتراكي عموماً الـذي يمكن أن يتحول إلى عصبيـة جديدة جامعة تنضوي تحت لوائـه العصبيات الفـرعية للطبقـة المتوسـطة المأزومـة، والطبقات الشعبية المقهورة اقتصادياً ومادياً واجتماعياً، إذ ان طبيعة الأزمة التي تمرّ بها المجتمعات العربية في النصف الثاني من الثمانينات، كفيلة بايقاظ العصبيات الفرعية المختلفة (عشائرية، طائفية، اجتماعية، نقابية) وتوحدها في إطار حركة جامعة مطالبة بنـظام سياسي واقتصـادي واجتماعي جـديد. ويـرى ابن خلدون أنـه إذا أضيف إلى الالتحـام الاجتماعي، التحـام آخر روحي، كـانت العصبية من القـوة بحيث لا يقف أمامها شيء.

ولقد ساعد تدفق الأموال النفطية على توسيع حجم ومراتب عناصر البرجوازيـة الصغيرة ـ و«الفئات المُرسملَة» عموماً ـ على النحو الذي استفضنا في شرحه في ثنايا هذا الكتاب. . . وهي تمثل قاعدة مادية أساسية لتوسع حركة التيار الإسلامي(٦٣).

كذلك فقد لعبت الحقبة النفطية دوراً مهمـاً في تحلّل وضعف روابط العصبيـة والتضامن التي تربط بين عناصر الطبقة العـاملة في المجتمعات العـربية، من خـلال عمليات الهجرة الواسعة إلى بلدان النفط، وازدواجية حالة الكسب و«نحلة المعاش» على حد التعبير الخلدوني.

خلاصة القول هنا ان التغيير يبدو لنا على أنه ضرورة تاريخية، بينما لا توجد حتمية تاريخية حول طبيعة القوة «العصبية الجامعة» التي تحمل مشروع التغيير وتضعه موضع التنفيذ العملي، فذلك يتوقف على النضال و«الجدارة التاريخية» لكل عصبية ثائرة مطالبة بالتغيير والسلطة.

---

(٦٣) يشير يوسف القرضاوي في مؤلفه : مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٠)، ص ٣٣، إلى وسائل الاسلام في معالجة الفقر ويعددها على النحو التالي: العمل، كفالة الموسرين من الأقارب، الزكاة، كفالة الخزانة الاسلامية، ايجاب حقوق غير الزكاة، الصدقات الاختيارية والاحسان الفردي.

مُلحق

بعض المشاكل المنهجيّة والإحصائيّة التي تواجه الباحث في مجال تحليل ودراسة الأوضاع والقوى الاجتماعيّة في البلدان المختلفة للوطن العربي

في ضوء المسح الذي قمنا به لعينة مختارة من الكتابات المهمة حول الأوضاع والهياكل والعلاقات الطبقية في الوطن العربي، يمكن لنا إبداء بعض الملاحظات حول بعض المشاكل المنهجية والاحصائية التي عادة ما تواجه الباحث عند محاولته تركيب لوحة دقيقة للقوى الاجتماعية، والهياكل الطبقية في الريف والمدينة في البلدان العربية المختلفة.

١ ـ عدم ملاءمة البيانات الاحصائية المتوافرة للقيام بمعاينة دقيقة للأوضاع والهياكل الطبقية

فعلى الرغم من وفرة المصادر الاحصائية الأولية «ذات الطبيعة الخام» مثل تعدادات السكان، التعدادات الزراعية، التعدادات الصناعية، مسوح القوى العاملة بالعينة لسنوات مختارة في العديد من البلدان العربية... إلا أن التصنيفات والتبويبات الاحصائية المعمول بها في هذه المصادر، لا تصلح دائماً كأدوات ومؤشرات لمعاينة الأوضاع والهياكل الطبقية القائمة. فتلك الاحصاءات والبيانات تُعَدّ غالباً لخدمة أغراض أخرى.. وتالياً فإن الباحث يجد نفسه مضطراً لاعادة تبويب وتركيب هذه البيانات، لتقريب هذه المعطيات الاحصائية بقدر الإمكان إلى مفاهيم القوى الاجتماعية والطبقية التي يود معاينة أوضاعها.

كذلك تعاني جميع البلدان العربية من فقر مدقع في مجال المعطيات الاحصائية

حـول تمركـز عناصـر الثروة المـالية (أسهم ـ سنـدات ـ ودائع مصـرفيـة ـ شهـادات ايداع، . . . إلخ) لدى الشرائح العليا من البرجوازية . . مما يجعل من الصعب على الباحث تركيب صورة عينية للعـلاقة بين تمـركز الثـروات العقاريـة وتمركـز الثروات المالية في المجتمعات العربية لدى فئات بعينها.

ومن ناحية أخرى، يوجد فقر شديد في مجال البحوث الميدانية في معظم البلدان العربية، وبخاصة تلك التي تتناول انعكاسات السياسات الاقتصادية وثمار التنمية على مختلف الطبقات الاجتماعية أو التغيير، داخل الـطبقة الـواحدة والحـراك الاجتماعي والـطبقي بشكل عـام. إن التعدادات السكـانية والبحـوث الخاصـة بالقـوى العـاملة والاحصاءات الاقتصادية القطاعية، والتقارير الخاصـة بتسجيل الشـركات والمحـلات التجارية وغيرها من المؤسسات تظل، للأسف المصدر الرئيسي لاستخلاص الخطوط العريضة للتغيرات الكمية في الأوضـاع والهياكـل الطبقية، وفي رسم لوحـة التبدلات الأساسية داخل المجتمع، على أساس ميكانيكي وغير ديناميكي.

وتعتبر أدبيات التنظيمات النقابية والمهنيـة والسياسيـة (الأحزاب) مصـدراً مهماً لدراسة الأوضاع والمشكلات الخاصة بالطبقات الاجتماعية، وآثار السياسات الاقتصادية ومدلولها الطبقي. إلا أنها مع ذلك أدبيات محـدودة، ويغلب عليها الـطابع الـدعائي السياسي في أحيان كثيرة، كما أنها لا تلاحق بالسرعة المطلوبة التبدلات والتغيـرات الأساسية الجارية في المجتمع العربي.

٢ ـ تفاوت مستوى ودرجة التكون الاجتمـاعي للفئة أو الجمـاعة الـطبقية الواحدة

لعبت الشروط التاريخية ـ الجغرافية دوراً مهماً في تحـديد درجـة تبلور الفئات والشرائح المختلفة، التي تتكون منها الطبقات الاجتماعية في مختلف بلدان الوطن العربي. واضافت إلى تعقيدات الموقف، الظلال الكثيفة التي تكتنف أية محاولة لرسم خريطة طبقية واضحة المعالم في بلدان الوطن العربي، نظراً لتداخل وتعـايش أنماط انتاجية مختلفة في البلد الواحد.

فالتطور الكولونيالي خلال العقود الثلاثة، قد اضعف إلى حد كبير النظام المشاعي والأشكال الانتاجية المصاحبة له (لا سيما النمط المشاعي الرعوي الذي تحوَّل إلى نمط هامشي)، ولكن بقايـا النظام المشـاعي في الريف ظلت قـائمة رغم الأسـاليب التي

استخدمت للقضاء عليه. . . . والتي اتخذت طابع الاجراءات الحكومية والقوانين في العديد من البلدان العربية[1].

وفي ظل استمرار لعب العلاقات التقليدية (القبلية ـ العشيرية) دوراً ملموساً في بعض المجتمعات العربية (مثل المجتمع الأردني)، فإن حداثة تكوين الفئات الوسطى على قاعدة اقتصادية غير عميقة الجذور. . . وتنوع أصولها الوطنية والاثنية والدينية، كانا يجعلانها أقل قدرة على التعامل كفئات محددة موحدة.

وكل ذلك يجعل مفاهيم مثل «البرجوازية الصغيرة» و«الفئات الوسطى» تعبيرات مرنة ومطاطة تتسع وتضيق لتشمل فئات وشرائح اجتماعية متباينة لتخدم أغراض تحليلات سياسية آنية. . . وتفشل في توصيف قوى اجتماعية محددة. ففي معظم الأحيان، يجري توصيف بعض النخب السياسية والاجتماعية على أنها «فئات برجوازية صغيرة» دون الاستناد إلى معايير علمية محددة. وهكذا يكون الخلط على أشده في معظم التحليلات بين ما يسمى «فئات البرجوازية الصغيرة» وبين ما يسمى «الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة المتوسطة»[2]. ويمكن ارجاع كل ذلك إلى اضطراب وانعدام الحدود الواضحة والصارمة بين الفئات والشرائح الاجتماعية الدنيا والوسطى في المناطق الحضرية.

٣ ـ مشاكل رسم الحدود بين الطبقات (Class boundaries problem)

إن أية محاولة لتركيب «خريطة طبقية» لأي مجتمع، سوف تواجه مشاكل عديدة تتعلق برسم «الحدود فيما بين الطبقات المختلفة». فعلى سبيل المثال، يواجه الباحث مشكلة تحديد «النقاط الفاصلة» (cutting - off points) بين تقسيمات البرجوازية الكبيرة/ المتوسطة/ الصغيرة في القطاع الصناعي حسب أوضاع وخصوصية التكوين الطبقي في كل مجتمع. ويمكن لنا أن نضرب المثال التالي حول إمكانية اختلاف تحديد «النقاط الفاصلة» عند تحديد شرائح البرجوازية الصناعية في بلدين عربيين مختلفين في درجة تطور القوى المنتجة على النحو التالي:

---

(١) انظر بهذا الخصوص: هاني حوراني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن: مقدمات التطور المشوه، ١٩٢١ ـ ١٩٥٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٨)، ص ١٨٢.

(٢) يصف رفعت السعيد «ضباط ثورة ٢٣ يوليو في مصر على أنهم» مثقفون عسكريون من أبناء الفئات العليا للبرجوازية الصغيرة والفئات الدنيا والوسطى من الطبقة المتوسطة»، انظر: رفعت السعيد، تأملات في الناصرية، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٣٩ ـ ٥٠. وكذلك يفسر كريم مروة الناصرية على النحو التالي: «فإن وضعها في مكانها الطبيعي، كثورة وطنية ديمقراطية، تقودها فئات متقدمة من البرجوازية الصغيرة، يجنب الوقوع في المزالق»، انظر: كريم مروة، كيف نواجه الأزمة (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

شرائح البرجوازية الصناعية	التقسيم المناسب في حالة البلد (أ)	التقسيم المناسب في حالة البلد (ب)
البرجوازية الكبيرة	أصحاب منشآت تستخدم ٥٠٠ عامل فأكثر	أصحاب منشآت تستخدم ٥٠ عاملاً فأكثر
البرجوازية المتوسطة	أصحاب منشآت تستخدم ٥٠ إلى أقل من ٥٠٠ عامل	أصحاب منشآت تستخدم من ١٠ إلى أقل من ٥٠ عاملاً
البرجوازية الصغيرة	أصحاب منشآت تستخدم أقل من ٥٠ عاملاً	أصحاب منشآت تستخدم أقل من ١٠ عمال

المشكلة نفسها تثور بالنسبة لتحديد مراتب «البرجوازية التجارية» (حسب حجم رأس المال المستثمر)، وكذلك بالنسبة لتحديد شرائح حائزي الأرض (حسب حجم الحيازة، درجة الميكنة، استخدام العمل الأجير).

وإضافة إلى ذلك، تثار مشاكل «حدودية» جديدة متعلقة بتحديد المواقع الطبقية لبعض الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تقع عند مناطق الحدود بين الطبقات الاجتماعية العريضة. وتثور هذه المشاكل بوجه خاص عندما يجري الانتقال من التصنيفات الاحصائية المعمول بها، والمستندة إلى التصنيف الدولي «للمهن والحرف الوظيفية (standard occupational structure)، إلى محاولة رسم خريطة طبقية وتحديد المواقع المختلفة للفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية على الخريطة الطبقية العامة[٣].

(٣) أنظر بهذا الخصوص المقالة المنهجية المهمة التالية:
Erik - Olin Wright, «Contradictory Class Locations,» *New Left Review,* no. 98 (July - August 1976).

المـَـرَاجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

ابراهيم، محسن. **قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب**. بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٤.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة**. تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٦٥.

الأخرس، صفوح. **مظاهر وعوامل استقرار قوة العمل الوافدة إلى دولة الكويت: ندوة السكان والتنمية في منطقة غرب آسيا، عمان، ١٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨**. عمان: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٨.

الأزرق، مغنية. **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

أمين، سمير. **أزمة المجتمع العربي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

ـــــ. **التطور اللامتكافىء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة**. ط ١٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨. (سلسلة السياسة والمجتمع)

ـــــ. **الطبقة والأمة في التاريخ في المرحلة الامبريالية**. ترجمة هنرييت عبودي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

اندرسون، بيري. **دولة الشرق الاستبدادية**. ترجمة بديع عمر نظمي. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
بركات، علي. **تطور الملكية الزراعية في مصر وأثرها على الحركة السياسية، ١٨٤٦ - ١٩١٤**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، [١٩٧٨].
ـــ. **رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.
بن صالح، أحمد. **تونس: التنمية والمجتمع والسياسة: حوار مارك نرفان**. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.
تيرنر، بريان. **ماركس ونهاية الاستشراق**. ترجمة يزيد صايغ. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١.
تيزيني، طيب. **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي من العصر الجاهلي حتى المرحلة المعاصرة**. دمشق: دار دمشق، [د. ت.].
الجابري، محمد عابد. **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**. ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢.
الجبهة الشعبية لتحرير عمان. **القبيلة: من أين ... وإلى أين؟** بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
الجنحاني، الحبيب. **المغرب الاسلامي**. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٨.
جواد، سعيد. **الصراع الاجتماعي في الريف الأردني**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤.
حسين، عبد العزيز. **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠.
حسين، محمود. **الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ - ١٩٧٠**. بيروت: دار الطليعة، [-١٩٧].
الحلو، يوسف خطار. **تقرير حول مشروع البرنامج الزراعي: وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني**. بيروت: مطابع الأمل، ١٩٧١.
حمدان، حسن [مهدي عامل]. **في الدولة الطائفية**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦.
حوراني، هاني. **التركيب الاقتصادي - الاجتماعي لشرق الأردن: مقدمات التطور المشوه، ١٩٢١ - ١٩٥٠**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٨.
الخطط التوفيقية الجديدة.
الخطيب، حسن. **الاقطاع وقانون الاصلاح الزراعي**. بغداد: دار الفكر الحديث، ١٩٥٩.
الخفاجي، عصام. **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
خلف الله، محمد أحمد. **عبدالله النديم ومذكراته السياسية**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٥.
الخوري، فؤاد اسحق. **القبيلة والدولة في البحرين**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣.
خيري، زكي. **تقرير عن مسائل في الاصلاح الزراعي**. بغداد: دار بغداد، ١٩٦٠.
دوبار، كلود وسليم نصر. **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**. تعريب

جورج أبي صالح. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.
الدوري، عبد العزيز. **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
الرميحي، محمد غانم. **الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج العربي**.
ـــ. **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.
ـــ. **البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧.
ست اطروحات عن المجتمع المغربي: تركيباته ومؤشراته. اعداد عبد الله ابراهيم. الدار البيضاء، ١٩٨٣.
سعد، أحمد صادق. **تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي الى النمط الرأسمالي**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.
ـــ. **في ضوء النمط الآسيوي للانتاج**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥.
سعد الدين، ابراهيم ومحمود عبد الفضيل. **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
السعيد، رفعت. **تأملات في الناصرية**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.
سعيد، علي أحمد [أدونيس]. **فاتحة لنهايات القرن: بيانات من أجل ثقافة عربية جديدة**. بيروت: دار العودة، ١٩٨٠.
السقاف، أبو بكر. **كتابات (١)**. صنعاء، ١٩٨١.
سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠. (سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣)
السيد جاسم، عزيز. **مناقشات موضوعية حول الاصلاح الزراعي والحركة الفلاحية في القطر العراقي**. بغداد: دار الأديب العراقي، ١٩٦٩.
الشامي، علي. **تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨١.
شرارة، وضاح. **الأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
الشرق والتاريخ العالمي حول أسلوب الانتاج الآسيوي: ترجمة توفيق سلامة. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩.
الشيباني، محمد شريف. **امارة قطر العربية بين الماضي والحاضر**. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٩.
صالح، محمد صالح. **الاقطاع والرأسمالية في مصر: من عهد محمد علي إلى عهد عبد الناصر**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.
طرابلسي، فواز. **الماركسية وبعض قضايا العربية**. بيروت: بيروت المساء، ١٩٨٥.
طرابيشي، جورج. **حول نمط الانتاج الآسيوي**: بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٢.

طلائع الثورة العربية (تونس). **المسألة الزراعية وازمة النظام في تونس**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
عامر، ابراهيم. **الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر**. القاهرة: الدار المصرية للكتب، ١٩٥٨.
عبد الفضيل، محمود. **تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
ـــــ. **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، ١٩٥٢ - ١٩٧٠: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨.
ـــــ. **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.
ـــــ. **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.
عبد المعطي، عبد الباسط. **الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤.
عتيقة، علي أحمد. **أثر البترول على الاقتصاد الليبي، ١٩٥٦ - ١٩٦٩**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢.
العطار، محمد سعيد. **التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن: ابعاد الثورة اليمنية**. الجزائر: المطبوعات الوطنية الجزائرية، ١٩٦٥.
عكاشة، ثروت. **مصر في عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والأدباء (القرن التاسع عشر)**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٤.
العلوان، عبد الصاحب. **دراسات في الاصلاح الزراعي**. بغداد: مطبعة الأسواق التجارية، ١٩٦١.
عمر، سلطان أحمد. **نظرة في تطور المجتمع اليمني**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
عودة، محمد. **الفلاحون والدولة: دراسات في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي التقليدي**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢.
العودي، حمود. **المثقفون في البلاد النامية: بحث في الفئات والعلاقات الطبقية مع دراسة اجتماعية تطبيقية عن المجتمع اليمني**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠.
غليون، برهان. **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.
غنيم، عادل. **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.
القرضاوي، يوسف. **مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام**. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٠.
القصير، أحمد. **اليمن: الهجرة والتنمية**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٥.
مرسي، فؤاد. **هذا الانفتاح الاقتصادي**. ط ٢. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠.
مروة، كريم. **كيف نواجه الأزمة**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة.
التكوين الاجتماعي الاقتصادي في الأقطار العربية: محاولة في تصور الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي. أعمال ندوة الخبراء العرب حول «الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي»، الكويت، ٢٦ - ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١. الكويت: المعهد، ١٩٨٣.

منظمة ٢٣ مارس. **مناقشات حول تطور المجتمع المغربي.** بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.].

نهج البلاغة - عهد الاشتر.

هيلان، رزق الله. **الثقافة والتنمية الاقتصادية في سوريا والبلدان المتخلفة.** دمشق: دار ميسلون، ١٩٨١.

يحفوفي، علي سليمان. **الطبقات الاجتماعية.** بيروت: الدار العالمية، ١٩٨١.

دوريات

أبو مندور، محمد [وآخرون]. «بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية.» **دراسات سكانية:** العدد ٦٨، كانون الثاني/ يناير - آذار/مارس ١٩٨٤.

الأهرام: ١٩٦٢/١/٩؛ ١٩٨٥/٣/٤؛ ١٩٨٥/١٢/٤، و١٩٨٦/١/٩

أمين، جلال. «الحراك الاجتماعي وازمة الاقتصاد المصري.» **اليقظة العربية:** السنة ١، العدد ٥، تموز/ يوليو ١٩٨٥.

بعلبكي، أحمد. «ملاحظات على كتابة ماركسية في الطائفية.» **الطريق:** السنة ٤٤، العدد ١، آذار/ مارس ١٩٨٥.

جواد، لطفي. «دراسة في واقع الملكية ووسائل الاصلاح الزراعي في الجزائر.» **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية:** العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

الحاجي، صالح والهاشمي الطرودي. «محاولة لتحليل الهيكلية الجديدة للمجتمعات العربية.» **النهج:** العدد ٤، ايلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤.

حسن، محمد سلمان. «المسألة الزراعية في العراق.» **الثقافة الجديدة:** السنة ٨، العدد ١٦، آذار/ مارس - حزيران/ يونيو ١٩٦٠.

حمدان، حسن [مهدي عامل]. «التمرحل في حركة التحرر الوطني وكيف نفهمه؟» **مواقف:** العددان ٣٠ - ٣١، شتاء - ربيع ١٩٧٥.

الخفاجي، عصام. «التطور الرأسمالي والطبقة العاملة العراقية.» **النهج:** العدد ٤، أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤.

زغل، عبد القادر. «المدارس الفكرية العربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط.» **المستقبل العربي:** السنة ٤، العدد ٣٧، آذار/مارس ١٩٨٢.

زهرة، السيد. «البناء الاجتماعي والدولة في البلدان المتخلفة.» **قضايا فكرية:** تموز/ يوليو ١٩٨٥.

سلام، رفعت. «بحثاً عن النمط الآسيوي للانتاج في «تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي».»

قضايا فكرية: تموز/ يوليو ١٩٨٥ .

سلامة، غسان. «قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ١٠، العدد ٩٩، أيار/ مايو ١٩٨٧.

السيد سعيد، محمد. «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٤.

ضاهر، مسعود. «عن السلطة الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية.» **الطريق:** العدد ٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.

عبد الله، اسماعيل صبري. «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل.» **المستقبل العربي:** السنة ٩، العدد ٩٠، آب/ أغسطس ١٩٨٦.

عبد الرحمن، عبد الرحيم. «الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة ابان العصر العثماني من خلال وثائق المحاكم الشرعية.» **مجلة كلية الدراسات الانسانية** (جامعة الأزهر): العدد ٤، ١٩٨٦.

عبد الفضيل، محمود. «أثر هجرة العمال للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وانماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٦، العدد ١، ١٩٨٠.

ـــــ. «حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.» **الطليعة:** أيار/ مايو ١٩٨٢.

ـــــ. «مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٥، العدد ٣، ١٩٧٩.

ـــــ. «مصرفي ظل حكم محمد علي.» مراجعة كتاب. **قضايا فكرية:** تموز/ يوليو ١٩٨٥.

ـــــ. «نظرة جديدة على مستقبل الزراعة والمسألة الزراعية في مصر.» **مجلة المحاماة** (نقابة المحامين، مصر): السنة ٦٣، العددان ٩ ـ ١٠، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣. (عدد خاص عن مؤتمر بناء مصر الاقتصادي)

عبد المعطي، عبد الباسط. «التغيرات الاجتماعية في مصر السبعينات.» **اليقظة العربية:** السنة ١، العدد ٥، تموز/ يوليو ١٩٨٥.

ـــــ، محمد أبو مندور ومنصور عبد الفتاح. «الدولة... والقرية المصرية: دراسة في إعادة انتاج التمايزات الاجتماعية.» **قضايا فكرية:** تموز/ يوليو ١٩٨٥.

عبد الملك، أنور. «الاصلاح الزراعي في مصر: مشكلات وابعاد المستقبل.» **دراسات عربية:** السنة ٢، العدد ٦، نيسان/ ابريل ١٩٦٦.

«العلاقة بين التركيبات الطبقية والتنمية في الوطن العربي.» **ملف المستقبلات العربية البديلة:** العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

عودة، محمد. «الخريطة الاجتماعية لمصر.» **المجلة الاجتماعية القومية:** السنة ٢٤، العدد ١، كانون الثاني / يناير ١٩٨٧.

غنيم، عادل. «تحرير قوى الانتاج في الريف.» **الطليعة** (القاهرة): العدد ٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٦٥.
فرح، نادية رمسيس. «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، ايلول/ سبتمر ١٩٨٦.
الكواري، علي خليفة. «حقيقة التنمية النفطية: حالة اقطار الجزيرة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٧، أيار/ مايو ١٩٨١.
لونغنيس، اليزابيث. «مصادر التصنيع وأصول الطبقة العاملة في سوريا: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.» **الطريق**: السنة ٣٩، العددان ٣ ـ ٤، آب/ أغسطس ١٩٨٠.
المالكي، حبيب. «رأسمالية الدولة والبرجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب.» **المجلة المغربية للقانون والسياسة**: العدد ٨، النصف الثاني من ١٩٨٠، (عدد خاص).
مختار، علي. «استمرارية اشكال الانتاج غير الرأسمالية في القطاع الريفي.» **اليقظة العربية**: السنة ١، العدد ١، آذار /مارس ١٩٨٥.
مرسي، فؤاد. «البرجوازية الصغيرة: الوضع الطبقي والموقف الفكري.» **الطليعة**: العدد ٧، ١٩٦٩.
ــــ. «التطبيق العربي للاشتراكية في الواقع المصري.» **الطليعة**: السنة ١، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٦٥.
مسعد، رؤوف. «عشرة أيام في السودان: التغيير. . . والتفجير.» **المنار**: السنة ١، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٥.
«ملف الدولة والتراكم وطبيعة المجتمع التونسي.» **مجلة اطروحات** (تونس): كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٨٥.
المهداوي، كمال. «مغرب القرن ١٩ بين نمطي الانتاج الآسيوي والخراجي.» **دراسات عربية**: كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣.
نصر الله، محمد علي. «اضواء على نمط الانتاج الآسيوي.» **آفاق عربية**: العدد ٦، ١٩٧٧.
النقيب، خلدون حسن. «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٧٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.
يسين السيد. «التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية: محاولة في تصور الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي.» مراجعة كتاب. **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦١، آذار/ مارس ١٩٨٤.

رسائل ماجستير، أوراق غير منشورة

ابراهيم، حيدر. «الطبقات والتطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان.» (القاهرة: جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، ١٩٨٣). (مشروع المستقبلات العربية البديلة)
الخفاجي، عصام. «بعض اشكاليات دراسة الطبقات والتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية: ورقة مدخلية.» (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٨٣).

زكريا، خضر، «خصائص التركيب الطبقي في المجتمع العربي السوري.» (رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم الفلسفة، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥).
الساعاتي، حسن. «الفئات المرسملة في مصر المعاصرة.» (القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، شباط/ فبراير ١٩٨٥).
الشرجبي، قائد أحمد نعمان. «الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني.» (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٣).
العودي، حمود. «التركيب الطبقي في المجتمع اليمني أو متغيراته الاجتماعية الاقتصادية المعاصرة». (مشروع المستقبلات العربية البديلة)

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdel - Fadil, Mahmoud. *Informal Employment in Egypt: The ILO Strategic Employment Mission to Egypt.* Geneva: International Labour Organization [ILO], 1980.
———. *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952 - 72.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980. (Occasional Paper, 52)
Adam, Farah Hassan. *Analysis of Existing Landowner Tenant Relationships and Possibilities of their Improvement in Sudanese Agriculture.* khartoum: University of Khartoum, Faculty of Agriculture, Department of Rural Economy, 1981.
Amin, Samir. *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment.* NewYork: Monthly Review Press, 1974. 2 vols.
———. *Unequal Development.* Brighton: Harvester Press, 1977.
Anderson, Perry. *Passages from Antiquity to Feudalism.* London: New Left Books, 1974.
Ayrout, H.H. *The Egyptian Peasant.* Boston: Beacon Press, 1963.
Batatu, Hanna. *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character, Inawgural Lecture.* Washington, D.C.: Georgetown University, 1983.
———. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978.
Benachenhou, A. *Evolution économique et changements sociaux en Algérie.* A.A.F. Project, 1984.
Berger, Morroe. *Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study of the Higher Civil Service.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957.
Bujra, Abdalla S. *The Politics of Stratification: A Study of Political Change in a South Arabian Town.* Oxford: Clarendon, 1971.
Chayanov, A.V. *The Theory of Peasant Economy.* 1925.
Dobb, Maurice. *Studies in the Development of Capitalism.* London: Routledge and Kegan Paul, 1963.

Encyclopeadia Britanica.

Fernea, Robert A. *Shaykh and Effendi: Changing Patterns of Authority among the El - Shaban of Southern Iraq.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970.

Field, Michael. *The Merchants: The Big Business Families of Arabia.* London: John Murray, 1984.

Geodelier, M.L. *L'Ideel et le matérial : Pensée, économie, société.* Paris: Fayard, 1984.

Gerholm, Tomas. *Market, Mosque and Mafrag: Social Inequality in a Yemeni Town.* Stockholm: University of Stockholm, 1977.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.

Hermassi, Elbaki. *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972.

Hobsbawn, E.H. *Introduction to Karl Marx's Pre - Capitalist Economic Formation.* New York: International Publishers, 1965.

Hopkins, N.S., S.R. Mehanna and B.M. Abdel Maksoud. *The State of Agricultural Mechanization in Egypt: Results of Survey, 1982.* Cairo: Ministry of Agriculture, 1982.Hunt, Alan (ed.): *Class and Class Structure.* Edited with and Introduction by Alan Hunt. London: Lawrence and Wishart, 1977.

International Labour Report. World Labour Report. 1985.

Ismail, Jacqueline. *Kuwait: Social Change in Historical Perspective.* New York: Syracuse University Press, 1982.

Keynes , John Maynard. *The General Theory of Employment, Interest and Money.* London: Macmillan, [1970].

Khader, Bichara. *La Question agraire dans les pays arabes:Le Cas de la Syrie.* Louvain: CIACO, 1984.

Khalidi, Tarif(ed.).*Land Tenure and Social Transformation in the Middle East.* Beirut: American University of Beirut, 1984.

Lange, Oskar. *Political Economy.* New York: Macmillan, 1963. vol. 1: *General Problems.*

Lazreq, Marnia. *The Emergence of Classes in Algeria: A Study of Colonialism and Socio - Political Change.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1976.

Mahjoub, Azzam et Mahmoud Ben Ramdhane. *Transformations économiques et changements sociaux en Tunisie.* A.A.F. Project, 1984.

Mahmoud, Fatima Babiker. *The Sudanese Bourgeoisie.* London: Zed Press, 1984.

Malki, Habib [et al.]. *Etat, classes sociales et choix économiques au Maroc.* A.A.F. Project, 1983.

Nasr, S. *Les Travailleurs de l'industrie Manufacturing dans les pays du Machrek.* Alger: Institut d'éducation ouvrière d'histoire du travail, 1981.

Nore, Peter and Terisa Turner (eds.). *Oil and Class Struggle.* London: Zed Press, 1980. Polanyi, Karl. *The Great Transformation.* Boston: Beacon Press, 1944.

The Political Economy of Growth. New York: Monthly Review, Press, 1957.

Riad, Hassan. *L'Egypte Nassérienne.* Paris: Minuit, 1964.

Raymond, André. *Artisans et commerçants au Caire au XVIII siècle.* Damas: Institut français de Damas, 1973. 2 vols.

Rodinson, Maxime. *Islam and Capitalism.* Translated from French by Brian Pearce. London: Allen Lane; New york : Pantheon Books, 1974.

Rousseau, Jean - Jacques. *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes.* Paris: Gallimard, 1965.
Taylor, John. *From Modernization to Modes of Production.* Atlantic Highlands: Humanities Press, 1979.
Turner, Bryan. *Marx and the End of Orientalism.* London: Allen and Unwin, 1978. (Controversies in Sociology, 7)
Veblen, Thortein B. *The Theory of the Lesiure Class: An Economic Study of Institution.* with a foreword by Stuart Chase. [n.p.]: Mentor Books, 1953.
Warriner, Doreen. *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria , and Iraq.* London; New York: Royal Institute of International Affairs, 1957.
Weber, Max. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Society.* Edited by Gunther Roth and Claus Wittich, Translated by Ephram Fischoff [et al.]. New York: Bedminister Press, 1966.
———. *From Max Weber: Essays in Sociology.* Translated, edited and with Introduction by H.H. Gerth and C. Wright Mills. New York: Oxford University Press, 1958.
Wenner, Manfred Wilhelm. *Modern Yemen, 1918 - 1966.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1967. (Studies in Historical and Political Science, ser. 85, no. 2)
Wright, Erik Olin. *Class, Crisis and the State.* London: NLB, 1978.

Periodicals

Aliboni, Roberto. «Saudi Modernization in a Historical Perspective.» *LO Spettatore Internazionale* (Rome): vol. 16, no. 4, October - December 1981.
Batatu, Hanna. «State Capitalism in Iraq: A Comment.» *Middle East Report:* no. 142, September - October 1986.
——. «Syria's Muslim Brethren.» *MERIP Reports:* Novembre - December 1982.
Berque, Jacques. «L'idée de classe dans l'histoire contemporaine des arabes,» *Cahiers internationaux de sociologie:* 1963.
Bill, James A. «Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 3, no. 4, October 1972.
Kathy and Pandeli Glavanis. «The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: The Persistence of Household Production.» *International Sociological Association, Current Sociology:* vol. 31, no. 2, Summer 1983.
Longuenesse, Elisabeth. «Structures sociales et rapports de classes dans les sociétés du Proche - Orient arabe.» *Peuples méditerranéens:* no. 20, juillet - septembre 1982.
———. «The Class Nature of the State of Syria. » *MERIP Reports:* vol. 9, no. 4, May 1979.
Mafeje, Archie. «The Ideology of Tribalism.» *Journal of Modern African Studies:* vol. 2, no. 2, 1971.
Pleifer, Karen. «Agrarian Reform and the Development of Capitalist Agriculture in Algeria.» *Journal of Economic History:* vol. 43, no. 1, March 1983.
Prienne. «Stages in Social History of Capitalism.» *American Historical Review:* 1914.
Wright, Erik - Olin. «Contradictory Class Locations.» *New Left Review:* no. 98, July - August 1976.

فهرس

(أ)

(ت)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

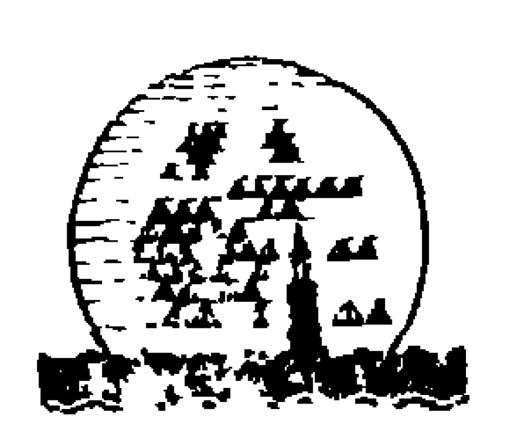
(ظ)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)



د. محمود عبد الفضيل

- ولد في القاهرة عام ١٩٤١
- تخرج من كلية التجارة، جامعة القاهرة عام ١٩٦٢ وعمل معيداً بها حتى عام ١٩٦٥
- حصل على درجة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية من جامعة السربون (باريس) ١٩٧٢
- عمل خبيراً للأبحاث بقسم الاقتصاد التطبيقي بجامعة كيمبريدج وشغل وظيفة المدير المساعد لبرنامج دراسات التنمية بجامعة كيمبريدج خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧، وهو أحد مؤسسي مجلة كيمبريدج للاقتصاد وعضو مجلس تحريرها
- عمل استاذاً للتخطيط ومنسقاً للبحوث بالمعهد العربي للتخطيط (الكويت) حلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠
- له مؤلفات وأبحاث بالعربية والفرنسية والانجليزية أهمها:

أساليب تخطيط الأثمان: دراسة نظرية في المنهج (بالفرنسية)، صادر عن دار النشر للجامعات الفرنسية ١٩٧٥

ـ **التنمية وتوزيع الدخل والتغيير الاجتماعي في الريف المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** (بالانجليزية)، صادر عن دار نشر جامعة كيمبريدج ١٩٧٥

ـ **دراسات في اساليب التخطيط الاقتصادي (مع اشارة خاصة لتجربة مصر)** صادر (بالعربية) عن دار القدس ١٩٧٨.

ـ **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، صادر (بالعربية) ضمن سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ١٩٧٩

ـ **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** (بالعربية)، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وقد صدرت منه خمس طبعات حتى الآن

ـ **انتقال العمالة العربية** (بالاشتراك)، صدر عام ١٩٨٣ عن مركز دراسات الوحدة العربية.

الطبعة الثانية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)